Copyrighted Material

الصحافة العربية الحديثة

المشكلات والتوقعات

نهى ميلور

نقله إلى العربية
أ.د. منذر محمود محمد

العبيكان
Obeikan

Copyrighted Material

الصحافة العربية الحديثة

(المشكلات والتوقعات)

الصحافة العربية الحديثة

(المشكلات والتوقعات)

تأليف

نهى ميلور

نقله إلى العربية

أ. د. منذر محمود محمد

العبيكان
Obeikan

Original Title
MODERN ARAB JOURNALISM
Problems and Prospects
Noha Mellor
Copyright © Noha Mellor, 2007
ISBN: 978 0 7486 3411 8
All rights reserved. Authorized translation from the English language edition
Published by Edinburgh University Press Ltd, 22 George Square,
Edinburgh EH8 9LF (U.K.)

حقوق الطبعة العربية محفوظة للعبيكان بالتعاقد مع مطابع جامعة إيدن بورغ. المملكة المتحدة.

© العبيكان 2007 ـ 1428

ح مكتبة العبيكان، 1431هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
ميلور، نهى
الصحافة العربية الحديثة: المشكلات والتوقعات./ نهى ميلور؛
منذر محمود محمد.- الرياض 1431هـ
396ص؛ 14 × 21سم
ردمك: 6 - 010 - 503 - 603 - 978
1 - الصحافة العربية - نقد أ. محمد، منذر محمود (مترجم) ب. العنوان
ديوي: 070 رقم الإيداع: 2375 / 1431

الطبعة العربية الأولى 1433هـ. 2012م

الناشر العبيكان للنشر
المملكة العربية السعودية - الرياض - المحمدية - طريق الأمير تركي بن عبدالعزيز الأول
هاتف: 4808654 فاكس: 2543314 ص.ب: 67622 الرياض 11517
موقعنا على الإنترنت
www.obeikanpublishing.com
متجر العبيكان على أبل
http://itunes.apple.com/sa/app/obeikan-store

امتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان
المملكة العربية السعودية - العليا - تقاطع طريق الملك فهد مع شارع العروبة
هاتف: 4160018 /4654424 - فاكس: 4650129 ص. ب: 62807 الرياض 11595

جميع الحقوق محفوظة للناشر. ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو نقله في أي شكل أو واسطة، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكيـة، بما في ذلك التصوير بالنسخ «فوتوكوبي»، أو التسجيل، أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من الناشر

المحتويات

الرسوم والجداول 9

المقدمة 11

الصحافة والنظرية النقدية 13

الصحافة بصفتها حقلاً اجتماعياً 15

النظريات الغربية وإسقاطاتها على الممارسات غير الغربية 17

الطريق التي لم تُسلَك 22

الفصل الأول: وسائل الإعلام: جسر عبور باتجاه العولمة 27

العولمة بصفتها كائناً هجيناً 30

الصراع من أجل السلطة 38

التهجين بصفته مشروعاً وطنياً 49

الحضور: الدافع وراء الفعل 60

الانعكاسية: وقود التغيير 69

وسائل الإعلام بصفتها جسر عبور 76

تحدي التقاليد 83

خاتمة 88

الفصل الثاني: الميدان الصحفي العربي 91
حدود الميدان كما يراها بوردو 95
القومية العربية 103
من الندرة إلى الوفرة 108
الهرمية الداخلية 117
شعبية الميدان 123
غرف الأخبار المؤنثة 128
الدخول إلى الميدان 134
الهوية المؤسساتية 139
قياس نسبة النجاح 142
الإطار التحليلي 144
خاتمة 150
الفصل الثالث: الصحافة بصفتها منارة للديمقراطية 153
المثالية الهابيرماسية 155
الصورة المثالية للفضاء العربي العام 158
المواطن المثالي 162
التضامن العربي 167
نقاش منطقي صادر عن فضاء منطقي 174
دور وسائل الإعلام في الفضاء العام 178

جماعة الخطاب 182
لماذا تُعَدُّ اللغة شأناً مهماً؟ 187
النقاش الحامي حول اللغة 191
خاتمة 199
الفصل الرابع: انقسام الفضاء ما بين عام وخاص 201
الأخبار المدينية 203
جاذبية خاصة لجمهور مُنْعَم 215
طبقات الفضاء الخاص 226
المحلّي رديء والعالمي حَسَن؟ 232
خاتمة 239
الفصل الخامس: وسائل الإعلام العالمية، هل هي فضاء عالمي عام؟ 243
الفضاء العالمي العام: حلبة حوارية 247
الصحافة العربية والدولة الحديثة 250
التهجين في وسائل الإعلام العربية 253
الهوية الصحفية 260
مَعْلم صحفي 267
الصحافة المهاجرة بصفتها وسائل إعلامية مهجنة 270
تواريخ لا بد من تذكرها في حرب دولية 281
خاتمة 284

الفصل السادس: شهداء الحقيقة 285
الصحفي بصفته مشاهداً 290
الصحفي بصفته مدققاً 298
الصحفيون بصفتهم شهداء الحقيقة 311
خاتمة 326
الفصل السابع: الصحافة العربية بصفتها حقلاً أكاديمياً 331
نشوء التعليم الإعلامي 332
الصعوبات المتمثلة في البحث والطاقم التدريسي 341
المنهجيات العربية 343
النموذج الوضعي 347
النقد العربي 350
المشروع القومي للجابري 353
نظرية المعرفة الإسلامية 358
دور الأكاديميا 362
الدراسات العلمية الغربية: هل هي مثل يحتذى؟ 368
خاتمة 378
الخاتمة 381
المساعي البحثية 384
الطريق إلى الأمام 386

الرسوم والجداول

الرسم 1-1 العلاقة الجدلية بين البنية والممثلين في الحقل الإجمالي للسلطة 45

الرسم 2-1 توزع السلطات بين وسائل الإعلام العربية 146

الرسم 3-1 المواطنة المثالية 165

الرسم 4-1 طبقات الفضاء الخاص 230

الرسم 5-1 التهجين بصفته تقاطعاً بين الخارج والداخل 257

الرسم 6-1 توزيع الأدوات الصحفية 320

الجدول 4-1 المناطق العامة مقابل المناطق الخاصة 214

الجدول 4-2 نماذج من المحطات المحلية المختلفة 228

مقدمة

إذا كان ثمة كتاب تحب أن تقرأه، لكنه لم يكن قد كُتِبَ بعد، فعليك أن تقوم أنت بكتابته.

توني موريسون

إذا كانت عبارة "العولمة" هي ما شغل العالم في عقد التسعينيات من القرن العشرين، فإن العبارة التي تشغله في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين هي "الشرق الأوسط"؛ وهي منطقة يرتبط اسمها عادة بقدر لا بأس به من أعمال العنف والاضطراب منذ أن حصلت بلدانه على استقلالها. انتقلت محاولة التعرف إلى هذه المنطقة وإجراء الأبحاث حولها مؤخراً من مجال التركيز على الجانب السياسي والتاريخي، إلى التركيز على حقل وسائل الإعلام والثقافة الشعبية. أضحى هذا التحول ممكناً بفضل زيادة معدل الاتصالات التي يعود الفضل فيها إلى العولمة والقفزات الهائلة في حقل التقانة التي سهّلتْ وسرّعتْ عملية الوصول إلى المعلومات والأخبار التي تخص هذه المنطقة. ساعد بروز منافذ جديدة لوسائل الإعلام العربية، التي أدت إلى حضور عربي في المشهد العالمي لوسائل الاتصال، على دفع

عمليــة التحول وتطويرها. انتقلت آخر صـيغ الأبحــاث إلى ما هو أبعد من نظرية صراع الحضارات، وتجاوزتها إلى منطقة "صراع الأصوات" بحيث دخل الصـوت العربي ضمن بوتقة المقارنة مع الأصوات الغربية؛ جاعلاً ما يعرض على الشاشات العربية مقابل ما يعرض على الشاشات الغربية نقطة الارتكاز الأساسية للأبحاث في مجال وسائل الإعلام.

لا تـزال معرفتنــا بهذا الحقل بشـكل خاص محـدودة في كثير من الجوانب بالرغم من الكم الكبير من المنشـورات الصادرة حول وسائل الإعلام العربية؛ وهناك الكثير من الأسئلة حول هذا الموضوع لم تجد لها جواباً؛ وهي مع الأسف، لم تطرح على بساط البحث حتى الآن. وفوق هذا وذاك، تم ركن قضـية الصحافة العربية جانباً في الدراسات والأبحاث الغربيــة التــي تميل نحــو التركيز علــى قضــايا التمثيل والدبلوماســية العامة أو سياســات وســائل الإعلام. ينحو هذا الكتاب بعيداً عن وجهة النظـر التي تبنتها المقولات الحالية، ويقـدم بدلاً من ذلك رؤية جديدة لدراســة وسائل الإعلام العربية متقصـياً بذلك الطريق التي لم تُسلَك بعد في الدراســات والأبحاث المعاصـرة. يركز هذا الكتاب بشكل خاص علــى الصـحافة العربية وهو موضـوع بحث تم تجاهلــه إلى حد ما، في الدراسات والأبحاث الغربية.

يهـدف هذا الكتاب بشـكل رئيسـ إلى تحقيق غرضـين اثنين: هما الاسـتفزاز والتحفيـز. فانا أهـدف إلى تحـدي الدراســات والأبحاث الغربية المتمحورة حول وســائل الإعلام العربية، وبذلك أتطلع للإشارة إلى نقاط ضـعف مثل هذه الدراســات وانحرافها عــن جوهر النظرية

النقدية. كما أهدف إلى استخدام هذا الاستفزاز لتحفيز الباحثين والمهتمين من أجل القيام بتقصي اتجاهات بحثية جديدة، وذلك من خلال سلك الطريق التي هجرتها الدراسات والأبحاث الغربية الحالية حول وسائل الإعلام العربية.

الصحافة والنظرية النقدية

كانت الأبحاث في مجاليْ الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرية مركز اهتمام بالنسبة إلى النظرية الاجتماعية لعقود خلت. تلخص زيليزير[1] هذه التوجهات في الأطروحات السوسيولوجية للصحافة منتقلة من البحث الإداري والسلوكي إلى البحث النقدي الذي قام بتطويره البحاثة الأوروبيون. وتقسم هذه التوجهات في الأطروحات السوسيولوجية إلى مراحل ثلاث:

1- نَحَت المرحلة الأولى للأطروحة السوسيولوجية باتجاه التركيز على تواصل الصحفيين مع بعضهم بعضاً، وهي بذلك تَعُدُّ الصحافة "جملة من الممارسات التي يقوم بها أولئك الذين يمتلكون السلطة لفرض هذه التجربة على الآخرين"[2].

2- اهتمت المرحلة الثانية بإبراز التأثير الذي أحدثته الضوابط التنظيمية على ممارسات الصحفيين وتوجهاتهم[3].

3- ركزت المرحلة الثالثة على أيديولوجية الهيمنة التي فرضتها هذه الممارسات والتوجهات؛ بحيث إن المخرجات الصحفية كانت دليلاً على السلطة التي انعكست على المجتمع، والتي أدت

بالباحثين إلى القيام بعملية تقويم لقضايا التمثيل وطرائق الوصول إلى وسائل الإعلام في تحليلاتهم.

أشارت زيليزير أيضاً إلى توجه رابع، ألا وهو مقاربة الاقتصاد السياسي. يتم التركيز هنا على المعضلة التي يعانيها الصحفيون الذين يجدون أنفسهم بين مطرقة السلطات السياسية من جهة، وسندان السلطة الاقتصادية – أي الكم المختلط من الأخبار – من جهة أخرى.[4] وبالرغم من أن هذه المقاربة وفّرت رؤى جديدة من خلال ربط تأثير السلطة السياسية بسلطة اقتصاد السوق، فإنها لم توضح الرابط بين "ممارسات الصحافة اليومية والاقتصاد السياسي الأوسع للمجتمع"[5].

عموماً، يمكن القول إن النظرية الاجتماعية ساعدت على إضافة موضوع الصحافة إلى الأجندة البحثية من خلال اعتبارها حقلاً اجتماعياً مستقلاً يتصرف ضمنه الصحفيون ضمن الضوابط البنيوية "داخل المشهد الإخباري ووراءه"[6]. هنا بالضبط، يمكن للنظرية الميدانية التي طرحها بوردو أن توفر إطاراً جديداً يتم بموجبه تحليل الصحافة العربية باعتبارها حقلاً اجتماعياً. وبالرغم من أن برنامج On Television، وهو العمل الوحيد الذي تناول فيه بوردو الصحافة بصفتها حقلاً مستقلاً، لم يقدم مخططاً دقيقاً لهذه الغاية، فإن مساعديه من الباحثين ارتأوا أن أعمال بوردو الأولى حول إعادة الإنتاج الثقافي ومنطق الممارسة ساهمت في وضع الخطوط العريضة لمثل هذا الإطار. يعتمد هذا الكتاب على النظرية الميدانية بالدرجة

نفسـها التي يركز فيها على الصـراع على السـلطة الذي يطبع المشهد الإعلامي العربي في الوقت الحاضر، كما يسلط الضوء على التفاعل بين الصحفيين (أي المؤسسة) والبنية (أي المصادر)، وهو ما تم تجاهله في اعتقادي في الدراسـات والأبحاث الغربية حول وسائل الإعلام العربية. كمـا يقوم بتسـليط الضـوء على توزع السـلطات بـين العاملين في حقل الصـحافة، ويظهر كيف يحاول هؤلاء باستمرار إعادة تنظيم مواقعهم في هذا الحقل على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهذا لا يعني بأي حال القـول إن هـذه النظريـة، أو أي نظرية تم تطويرها مـن خلال المنظور الغربي، يمكن تطبيقها من دون أي شـروط، على السـياق العربي؛ على العكـس من ذلك، يجب أن توضـع النظريات الغربية على المحك وتحت التجربـة لتبيان مدى قابليتها للتطبيق "ضـمن تجارب بلدان تقع خارج المدار الأنجلو-أمريكي"[7].

الصحافة بصفتها حقلاً اجتماعياً

توفـر النظرية الميدانية إطـاراً مفيداً لتحليل الاختـلاف الذي يُعَدُّ مسألة حاسمة في الأجندة البحثية الحداثوية الأخيرة، حيث تُعَدُّ تجزئة "فضـاءات الفعل (أي حقول السياسـة، والاقتصـاد والدين والإنتاج الثقافي) القاعدة وليسـت الاسـتثناء"[8]. تتجلى فوائـد النظرية الميدانية التي صاغها تلامذة بوردو من الباحثين في أنها تثمّن عالياً دور المؤسسة النشـطة، وليس دور السذّج السـلبيين؛ وهي بذلك تتميز عن النظريات السـابقة مثل نظرية الهيمنة التي تنتهي عادة إلى نتائج وظيفية. تبحث النظرية الميدانية بشـكل خاص في مسـألة أن المؤسسـة لا تقوم بشكل

آلي "بتعزيز سلطة الواقع الراهن، لكنها يمكن في ظل بعض الشروط أن تغير علاقات السلطة في الحقول الأخرى"[9]. الأهم من هذا وذاك، أن بوردو يَعُدُّ الصحافة حقلاً يؤثر في الحقول المجتمعية الأخرى ويتأثر بها؛ وهكذا، "فإن جميع حقول الإنتاج الثقافي اليوم عرضة لضغط بنيوي مصدره الحقل الصحفي (بشكل عام) وغير نابعة من أي صحفي بمفرده أو من مدير تنفيذي لإحدى الشبكات التي تكون بدورها عرضة لمثل هذا الاستحواذ من قبل هذا الحقل"[10].

ربما كانت أهم مزية تتمتع بها النظرية الميدانية، التي تتناولها هذه الدراسة بشكل مباشر تكمن في أنها تسمح بإمكانية إجراء مقاربة مقارنة[11]. من الواضح أن دراسة حقل الصحافة العربية هي مهمة لذاتها وفي حد ذاتها؛ إلا أن مقارنتها بالحقول الخارجية الأخرى كحقل الصحافة الأمريكية، سوف تثبت أنها تجربة بحثية قيّمة، إذا كان الهدف منها مماحكة النظريات (الغربية) الحالية أو إثبات عدم مواءمتها في السياقات غير الغربية. يقدم رودني بنسون[12] مثالاً حول مثل هذا التحليل المقارن؛ فهو يشير بحق إلى مسألة أن إبراز الاختلافات على الأصعدة القومية لا يرتبط بالضرورة بالتقاليد الثقافية المختلفة؛ بل ربما (وهذا هو الأهم) يرتبط بموقع الصحافة التي تحتل موقعاً اجتماعياً إزاء حقول أخرى على الصعيد القومي، وإزاء الحقل العالمي للصحافة.

فوق هذا وذاك، يمكن للنظرية الميدانية أن تساهم في واقع الأمر بتقديم إطار تحليلي للتغيرات التاريخية في المشهد الإعلامي. شهد العقد الماضي على سبيل المثال، تطوراً هائلاً في المشهد الإعلامي

العربي؛ ومع ذلك، لم تصدر أي تفسيرات رفيعة المستوى تبرر حدوث مثل هذه التغيرات. يُعَدُّ دور الصحفيين حاسماً في هذا السياق في عملية تغيير طبيعة الأخبار وممارساتها. بعبارة أخرى، نحن في حاجة إلى استقصاء الآليات التي هزت بنية هذا الحقل من الداخل، وفرضت عليه التأقلم بشكل ترادفي مع التغيرات السياسية والثقافية الأخرى في الحقل العام للسلطة.

النظريات الغربية وإسقاطاتها على الممارسات غير الغربية

كما سأبين في الفصل السابع من هذا الكتاب، فإن النظريات الغربية التي تم تطويرها كي تواكب التغيرات الحاصلة في المجتمعات الغربية لا يمكن أن توضع موضع التطبيق من دون أي مناقشة في معرض تحليلها للمجتمعات غير الغربية؛ وهذه نقطة أثارها العديد من الباحثين العرب. وبالرغم من أن النقاط التالية التي سوف أقوم بعرضها تستند إلى الرؤى التي طرحها بوردو، فإنني على دراية تامة بنقاط ضعف هذه الرؤى وعدم قابلية تطبيق آرائه على السياق العربي بشكل عام. على العكس من ذلك، أرى أن النظرية الميدانية يمكن أن تكون الكتلة البنيوية الأولى في الخطة البحثية البعيدة المدى، التي يمكن أن تساعد على تشذيب الخطوط النظرية المتعرجة من أجل أن تطابق الشروط التي تُعَدُّ استثنائية في وسائل الإعلام العربية.

هناك على سبيل المثال، لا الحصر، العديد من النقاط التي يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تطبيق النظرية الميدانية على حقل الصحافة

العربية. أولاً، من الصعوبة بمكان مطابقة نظرية التماثل التي يطرحها بوردو بين المنتجين والمستهلكين، وهو "ما يعني ببساطة أنها تشكل فضاءات اجتماعية مميزة لكنها متوازية، ويتم تنظيمها حول تقسيمات رؤوس الأموال الثقافية والاقتصادية الأساسية نفسها"[13]. يشير هذا الرأي إلى تشابه في مسألة توزيع رأس المال الثقافي بين المنتج والمستهلك. ومع ذلك، وبالرغم من أن الجمهور العربي يعاني نقصاً في رأسماله الثقافي أو مهاراته اللغوية أو تحصيله العلمي، على سبيل المثال، فإن هذا الجمهور يتابع الأخبار، والبرامج المتعلقة بالشؤون المعاصرة التي تستخدم فيها اللغة العربية الفصحى بشكل رئيس. وهكذا، فقد أظهرت دراسة أجريت مؤخراً أن المشاهدين من ذوي التحصيل العلمي المتدني، ومن ذوي الدخل المحدود يميلون إلى مشاهدة قنوات فضائية مثل الجزيرة أكثر من أولئك الذين يتمتعون بسوية تعليمية أعلى، وكذلك من ذوي الدخل المرتفع[14] بالرغم من حقيقة أن محطة الجزيرة ووسائل الإعلام الإخبارية العربية الأخرى تميل إلى التركيز على قضايا سياسية معقدة تبث بأسلوب رفيع المستوى (انظروا الفصلين الثالث والرابع). يفرض هذا الأمر في الحقيقة تحدياً لنظرية التماثل يتجلى في وجود تناقض بين توزيع رأس المال الثقافي، أي التعليم والمهارات اللغوية من جهة، وبين رأس المال الاقتصادي من جهة أخرى.

يمكن في واقع الأمر التمييز بين الممارسات الصحفية العربية وبين الثقافة الصحفية الأنجلو- أمريكية التي تعتمد بشكل رئيس على اللغة المبسطة. إن النمط المتبع في الأخبار العربية هو النمط الإعلامي

الوحيد الذي يعتمد على نموذج اللغة العربية المكتوبة، أو اللغة العربية الفصحى. ونظراً لأن التمكن من هذه اللغة يتطلب سنوات عديدة من تعلمها في المدارس، فإنها تشكل جزءاً كبيراً لا غنى عنه من رأس المال الثقافي للصحفي. مع ذلك، ومع تزايد أعداد الداخلين إلى هذا السلك المهني، بالإضافة إلى تراجع في وجود اللغة العربية الفصحى في المناهج الوطنية الدراسية للأجيال الشابة، فإن من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى حدوث تغيرات هائلة في الممارسات الصحفية العربية.

ثانياً، يبدو أن بوردو يبالغ في التركيز على قوة الحقل الاقتصادي. على سبيل المثال، التغيرات التي حصلت في المشهد الإعلامي الفرنسي الذي يأخذه بوردو كنموذج لدراسته، يمكن أن ترد ليس إلى العقلية التجارية بحد ذاتها، ولكن إلى مفهوم المركزية التي تطبع وسائل الإعلام الفرنسية، والتي تسمح لقناة واحدة (القناة الفرنسية 1) بأن تحتفظ بحصة كبيرة من المشاهدين بعد أن تمت خصخصتها[15]. من ناحية أخرى، تتسم وسائل الإعلام العربية كما سنبين بالتفصيل في الفصول التالية من هذا الكتاب، باللامركزية والعقلية التجارية: ومن ثَمَّ، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: ما العوامل التي تحدد نسبة توزيع حصص المشاهدين بين القنوات المختلفة؟ هل تتنافس هذه القنوات فيما بينها لتقديم محتوى شعبوي يجذب نسبة كبيرة من المشاهدين، أم أنها تركز فقط على عناصر ثقافية معينة لا تترجم بالضرورة إلى أرباح اقتصادية؟ فوق هذا وذاك، فبينما تتركز قنوات وسائل الإعلام الإخبارية الوطنية استناداً إلى أسس المواقع الجغرافية

(تكون عادة في العواصم أو المدن الكبرى) أو الملكية الشخصية، فإن ما يسمى وسائل الإعلام الإخبارية القومية تتوزع في المنطقة نفسها، وفي أنحاء متفرقة من أوروبا، وعلى الأخص في مدينة لندن. ومن ثَمَّ، كيف يمكن للامركزية أن تؤثر في الثقافة الصحفية في كل واحدة من هذه البلدان، وكيف يمكن لانتقال الصحفيين من الفضاء الوطني إلى الفضاء القومي أن يقوّي الممارسات المتبعة حالياً أو يضعفها؟

ثالثاً، كما بينت نينا إيلياسوف[16]، فإن عملية تحليل دور منتجي وسائل الإعلام يجب ألا تكون بديلاً عن تحليل دور السواد الأعظم من الناس. فهي تتساءل فيما إذا كانت النظرية الميدانية التي تهتم بدراسة المؤسسات تستطيع أن تقدم إطاراً مناسباً للقيام بدراسة للجمهور الذي "لا يطلق عليه عادة اسم (المؤسسة)". كما أنها محقة في السؤال الذي تطرحه وهو: هل يجب أن يكون الصراع دائماً حول "السلطة وهيئاتها" أم حول "تقديم رؤية أخلاقية للعالم"؟[17] في ضوء ملاحظات إيلياسوف، من المهم أن يطرح سؤال حول ما إذا كان على وسائل الإعلام العربية تعزيز رؤية أخلاقية محددة للعالم أو تجاهلها بالكامل.

رابعاً، لو سلمنا جدلاً بأن الهدف النهائي للنظرية الاجتماعية يتجلى في تبيان الكيفية التي يمكن من خلالها "تحرير" الصحافة من قيود السياسة أو الاقتصاد[18]، فكيف يمكن للصحفيين العرب الذين يتميزون برأسمالهم الثقافي تجنب احتمال عزل أنفسهم في عالم يتصف بالمركزية الشديدة؟ ألا يمكن أن يكونوا ببساطة متناهية يمثلون

سلطة مهيمنة مفروضة على السواد الأعظم من الناس الذين يتمتعون بامتيازات أقل شأناً، بدلاً من أن يمثلوا سلطة تساعد السواد الأعظم من الناس على الانخراط في مناظرات ونقاشات مشتركة (انظر الفصلين الثالث والرابع)؟

دفعت أحداثٌ مثل هجمات الحادي عشر من أيلول أو السابع من تموز الصحافة العربية إلى مقدمة اهتمامات الخطط البحثية التي تتقصى دور وسائل الإعلام في تهييج الرأي العام أو تهدئة ثورة غضبه التي قد تؤدي إلى قلاقل مدنية. ومع ذلك، يبدو أن المحاولات الحالية لدراسة دور وسائل الإعلام العربية تميل نحو التركيز على قضايا التمثيل بدلاً من التركيز على الدور المتميز للصحفيين العرب من خلال استيعابهم للدور المناط بهم تجاه جماهيرهم، وكيف يمكن لمثل هذا الاستيعاب أن يعزز أو يضعف تأثير وسائل الإعلام في مسألة نشر ثقافة التنوع، ومن ثَمَّ نشر ثقافة التسامح تجاه الآخرين.

أخيراً، يمكن القول إن النظرية الميدانية على ما يبدو، تفضل الإنتاج على الاستهلاك من خلال تركيزها على دور المنتجين/الصحفيين بدلاً من تركيزها على المستهلكين/الجمهور[19]؛ أما المصيدة التي يجب أن يتم تجنب الوقوع فيها في الأبحاث المستقبلية فتتجلى في الربط المحكم بين الحقول الميدانية المتمثلة في الجمهور العربي، وتلك التي تربط الصحفيين إلى بعضهم بعضاً. إن مثل هذه الحقول الميدانية يمكن لها في واقع الأمر أن تساعد على تطوير أكبر للملاحظات الآنفة الذكر وجعلها أكثر قبولاً.

الطريق التي لم تسلك

يتناول هذا الكتاب أسئلة لم يحاول أحد بعد، الإجابة عنها، أو أسئلة لم يتطرق إليها أحد من قبل. بعض هذه الأسئلة على سبيل المثال هي: ما أوجه الشبه والاختلاف بين الصحافة العربية والميادين الصحفية في البلدان الأخرى؟ كيف يتم توزيع السلطات داخل الميدان الصحفي العربي؟ متى بدأ طرح تدريس برامج الإعلام في الجامعات العربية، وما سمات تلك البرامج؟ وبما أن الصحافة العربية تشكل حقلاً واسعاً، فسأقتصر في مناقشتي هذه على الصحافة العربية ذات البعد القومي؛ بالرغم من أنني سأطرح بعض الأمثلة المقارنة بين وسائل الإعلام العربية على المستويين القومي والوطني بغية إلقاء الضوء على الشروخ التي تفصل بينها واعتمادها على بعضها بعضاً.

يبدأ هذا الكتاب بطرح نقاش حول تأثير العولمة في وسائل الإعلام العربية؛ وهو نقاش يهيئ أرضية للنقاش الذي سيطرح في الفصول التالية. تتمثل المسألة المطروحة في هذا السياق في الرأي الذي يركز على التناقض الظاهر في المشهد الإعلامي العربي مثل وجود برامج محافظة في قنوات دينية مقابل برامج تظهر فيها نساء يرتدين ملابس غير محتشمة في القنوات الترفيهية، ووجود قنوات إخبارية تركز على قضايا سياسية إقليمية وعالمية مقابل أنماط إعلامية كتلفزيون الواقع الذي غزا العديد من القنوات الفضائية العربية. وكما سأطرح في الفصل الأول من هذا الكتاب، يبدو لي أن مبرر وجود مثل هذا التناقض يستند إلى المنطق الذي يرى أن التنوع قد تم طرحه كأداة أساسية لمشروعات

التنمية، حيث يعد المثقفون العرب التجسيدَ المثالي لهذا التنوع. سوف أناقش أيضاً الوسائل التي يمكن بواسطتها استخدام وسائل الإعلام كجسر يربط بين الطبقات الاجتماعية المختلفة، واعتبارها مصدراً جديداً للغالبية العظمى من الناس في صراعهم من أجل إعادة توزيع السلطة في المشهد الاجتماعي العام.

النقطة المحورية في هذا الكتاب هي الممارسات الصحفية العربية وكيفية تأثيرها في الصراعات الداخلية بين الإعلاميين في المحطات العربية الوطنية والقومية، والتأثر بها. يضع الفصل الثاني من هذا الكتاب إطاراً نظرياً لتحليل الصحافة العربية القومية مستنداً إلى النظرية الميدانية التي أتى بها بوردو، كما يتناول الصراع من أجل السيطرة على المشهد الإعلامي العربي. إنه صراع بين المحطات الإخبارية العربية حول أهمية واضعي الأجندات، وهو أيضاً صراع بين القطاع الإخباري وبين القطاع الترفيهي، حيث يحاول الأول تعزيز الهوية القومية العربية، بينما يتجه الثاني نحو التنوع والشمولية.

تركز هذه المناقشة على الوسائل التي يجمع من خلالها الصحفيون (أي الممثلون) رأس المال الثقافي لمهنتهم، وكيف يتم توجيه رأس المال هذا نحو ميادين أخرى، كميدان السياسة، على سبيل المثال. أستأنف طرح هذا النقاش في الفصلين الخامس والسادس من خلال التركيز على الصحافة بصفتها حقلاً عالمياً، وعلى موقع الصحفيين العرب (كما يرونه من وجهة نظرهم على الأقل) بالمقارنة بنظرائهم الغربيين. تتمثل النقطة المركزية في هذه المناقشة في موضوع الهوية، وكيف تم

تجاوزها في الأعمال الأخيرة التي تم بثها على الفضاء العالمي العام. ما أعنيه بعبارة الهوية هو الهوية المهنية للصحفيين في الشرق والغرب، وعلاقة تلك الهوية بمسألة توزيع السلطات أو رأس المال بين هؤلاء. سيتم دعم هذه المناقشة بدراسة ميدانية نوعية تتجسد في نصوص إخبارية مستلة من صحف عربية قومية. سأبين، بشكل أكثر تحديداً كيف أن الصحفيين الغربيين شكلوا نموذجاً بصفتهم شهود عيان يتمتعون بقدر كبير من المصداقية، والذين أثارت شهاداتهم الكثير من الاحترام في الصحف العربية القومية. كما سألقي الضوء على الحدود التي تفصل بين الصحفيين العرب وبين الغربيين، وكيف أن بعض الصحفيين الغربيين يميلون إلى وضع وسائلهم الإعلامية في موقع المثل الذي يجب أن يحتذى من قبل المحطات الإعلامية العربية، بالرغم من إقرار هؤلاء بوجود مجموعة مهنية افتراضية تشمل جميع الصحفيين في العالم أجمع.

تلقي الدراسات والأبحاث الحديثة حول وسائل الإعلام العربية الضوء على دور وسائل الإعلام هذه في خلق بيئة صحية تتم فيها المناظرات والنقاشات العلنية التي تلعب دورها في تشكيل ما يسمى الفضاء العربي العام. سوف أناقش خطوط هذا الفضاء العام في الفصلين الثالث والرابع من خلال إلقاء الضوء على الشروط أو المؤسسات التي لا غنى عنها لتأسيس أرضية صلبة لثقافة المناظرات، بالإضافة إلى المؤشرات التي تدل على مثل هذه المناظرات. يركز الفصل الرابع على محتوى المادة الإخبارية والمناظرات؛ كما يوضح كيف أن

الفروق الحادة بين الفضاءات العامة والخاصة نتجت عنها هوة بين وسائل الإعلام الإخبارية العربية القومية من جهة، وبين وسائل الإعلام الوطنية والمحلية من جهة أخرى؛ حيث إن الأولى تركز على القضايا النظرية والعامة، بينما تركز الثانية على كل ما هو ملموس ومحلي. النقطة التي أثيرها هنا هي أن التنظير لمسألة الفضاء العام يبدو وكأنه يتجاوز تنظيراً أكثر إثارة للاهتمام لما يشكل "الفضاء الخاص". كما أطرح فكرة أن الفضاء الخاص يمكن أن يتناول مستويات مختلفة، وهذا يعتمد على كيفية فهمنا لما هو "محلي وحميمي".

يقدم الفصل السابع نقاشاً لا غنى عنه حول دور الدارسين والباحثين في مجال وسائل الإعلام العربية كمعلمين وباحثين. أعرض بداية، للمشكلات في الوسط التعليمي والبحثي في الجامعات العربية، أقوم بعدها بعرض مناقشة مبتكرة وغير مسبوقة للجذور المعرفية للدراسات في مجال وسائل الإعلام العربية، أي اعتمادها الواضح على المنهجيات الكمية. أما القسم الثاني من هذا الفصل، فإنه يعرض لدور الأبحاث الغربية في مجال وسائل الإعلام العربية، كما يستقصي فرضية تقديم مثل هذه الأبحاث مساهمات قيمة في حقل دراسات وسائل الإعلام بشكل عام، ودراسات وسائل الإعلام في الشرق الأوسط بشكل خاص.

وبدلاً من تقديم دراسة لرموز محددة، أو نماذج من الصحافة العربية، يطرح هذا الكتاب أسئلة حول وسائل الإعلام العربية لم تسلط الدراسات الغربية الضوء عليها، أو تعيرها الكثير من الاهتمام. ومن

ثَمَّ فهو يهدف إلى طرح أجندة بحثية جديدة، ويشكل تحدياً للمفهومات التي عُدَّت بمنزلة تحصيل حاصل، مثل الهوية القومية العربية.

آمل في نهاية المطاف، أن يكون هذا الكتاب بمنزلة دليل في رحلة ملهمة عبر التعرجات الصعبة في طريق الصحافة العربية كميدان للسلطة.

الفصل الأول

وسائل الإعلام: جسر عبور باتجاه العولمة

هل تمثل العولمة نقيضاً للثقافة العربية؟ إذا كنا سنحكم على ذلك من خلال صورة أحد المشايخ وهو يحمل جهازاً خلوياً، أو من خلال صورتين متناقضتين: إحداهما لراقصة شرقية وأخرى لأصولي متدين، فإن من المعقول القول إن على المجتمعات العربية أن تبدأ رحلة بحث جديدة عن هويتها المتمثلة في عجزها بشكل عام عن تهجين الدال الغربي مع المدلول المحلي بطريقة ذات معنى.

يمكن إذاً لفكرة التهجين أن تمثل تهديداً للقيم التقليدية، خصوصاً مع طغيان المفهومات الاستهلاكية التي حولت الحجاب على سبيل المثال إلى تجارة أزياء. وهكذا، فقد افتتحت العديد من المراكز التجارية في القاهرة على سبيل المثال، لخدمة "النساء الليبراليات المحجبات" الجديدات؛ وهو ما أثار غضب رجال الدين المسلمين التقليديين[1].

تغلغل (الدالّ) الغربي أيضاً في حياة الإسلاميين، ذلك أننا بدأنا نشاهد أعداداً متزايدة من هؤلاء يوماً بعد يوم، يمارسون نمطاً حياتياً يعتمد بشكل أساسي على التقانة العالية الحديثة كما هي الحال في تركيا على سبيل المثال:

> وكما هو ملاحظ في السياق التركي، فإن الإسلاميين لم يكتفوا باقتناء أحدث أجهزة الكومبيوتر التي صنعتها شركة ماكنتوش، وتأليف كتب تصنف في قوائم أفضل المبيعات، والتحول إلى عالم النخبة الثقافية والسياسية، والفوز في الانتخابات، وتأسيس جامعات خاصة، بل بدؤوا ببناء فضاء جديد خاص بهم، مؤكدين رؤاهم الشعبية الجديدة، كما بدؤوا بابتكار نمط حياة إسلامية جديدة، وذاتية جديدة[2].

وهكذا، يبدو أن التناقض يكمن في العجز عن المزج، أو ربما في التنافر بين الروح التقليدية من جهة، وبين المحيط الأجنبي من جهة أخرى في عصر يتسم بتزايد روح العولمة أو الترابط فيه. وبالرغم من أنه قد تم إشباع فكرة العولمة نقاشاً في الأعمال البحثية والدراسات العربية المختلفة، إلا أن قلة قليلة فقط من الباحثين الغربيين على اطلاع على مثل هذه الدراسات والآراء العربية حول هذا الموضوع. يهدف هذا الفصل إلى مناقشة الآراء المنافِسة التي تطرحها العولمة وتأثيرها، كما بينت ذلك الدراسات التي قام بها الباحثون الغربيون والعرب. النقطة التي أود إثارتها في هذا الصدد هي أنه بدلاً من اعتبار العولمة والثقافة العربية تقبعان على طرفي نقيض، يجب النظر إلى مسألة التهجين برمتها بصفتها جزءاً لا يتجزأ من خطط تنمية البلاد العربية بعد حصولها على الاستقلال في النصف الثاني من القرن العشرين.

كان التهجين جزءاً من الخطط الوطنية لتحديث الصورة الوطنية، وحتى الإقليمية وتجميلها؛ وتُعَدُّ مؤسستا التعليم والإعلام محوريتين في مثل هذه الخطط: تكمن أهمية الأولى في أنها تنطوي على فكرة جماعة سكانية افتراضية، ذات انتماء وطني؛ أما أهمية الثانية فتكمن في أنها تحافظ على الانسجام والترابط الثقافي.

يقلل التناقض الذي تمثله عملية التهجين المشار إليها أعلاه من قدرة الأفراد على السيطرة على الموارد من أجل زيادة حجم السلطات التي يمسكون بها، ومن ثَمَّ القيام بعملية التغيير الاجتماعي المطلوبة. يمكن رفض هذا الرأي في واقع الأمر بسبب ماهيويته، أي بسبب اعتبار الهوية الأصلية من جهة، والمظاهر الأجنبية من جهة أخرى قوالب يمكن المزج والمطابقة فيما بينها من دون إحداث أي تغيير في جوهر أي منها، أو تغيير "قواعد اللعبة" بشكل عام.

أبدأ مناقشتي باستعراض الأعمال البحثية والدراسات العربية حول العولمة التي تلقي الضوء على هذا الرأي الماهيوي حول مسألة التهجين. اخترت نظرية (غيدينز) حول البنيوية تزامناً مع نظرية بوردو الميدانية كأساس نظري لنقاشي بسبب أنهما توازيان بين مفهومَيْ المؤسسة والبنية. سوف ألقي الضوء على هذه العلاقة الجدلية بين البنية والمؤسسة في الفقرات التالية، حيث أناقش عملية التهجين كما رسم خطوطها العامة المثقفون النخبويون في المرحلة ما بعد الاستعمارية في البلاد العربية. كانت الفترة التي أعقبت استقلال البلاد العربية في واقع الحال، فترة "بحث عن الهوية"؛ وهي فترة تمثل في رأيي نقطة

تحول بالنسبة للنقاش الدائر حول تأثير العولمة في الثقافة، وكذلك في وسائل الإعلام العربية.

العولمة بصفتها كائناً هجيناً

لا يرى روبرتسون[3] في العولمة ظاهرة جديدة، بل يَعُدُّها عملية أخذت بالتشكل منذ عقود. لكن الاهتمام بهذه الظاهرة في الوقت الحاضر يعود بصفة رئيسة إلى الوعي بوجودها، حيث يستدل على ذلك من خلال بروز قضايا ذات أبعاد عالمية يتم النقاش حولها في كافة أنحاء العالم، مثل مسألة حقوق الإنسان على سبيل المثال. إن الرأي القائل بأن العولمة بصفتها (عملية) تزيد من الوعي الكوني، يجد له صدى في التعريف الذي وضعه ووترز للعولمة، حيث يصفها بأنها "عملية اجتماعية تنحسر فيها القيود الجغرافية عن الترتيبات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بطريقة يتزايد معها إدراك الناس بانحسار هذه القيود، ومن ثَمَّ تكون مواقفهم مبنية على هذا الإدراك"[4].

تُعَدُّ العولمة في المنطقة العربية أحد المفهومات التي تسببت بما أطلق عليه جورج طرابيشي[5] وصف "التضخم الأيديولوجي". تم تكريس عدد من المنشورات وأعداد خاصة من المجلات الثقافية لمناقشة هذه الظاهرة. ينظر إلى العولمة هنا بوصفها تكريساً للقيم الرأسمالية[6]. كما ينظر إليها بوصفها ظاهرة فوضوية لا تتمتع بأي جذور تاريخية لأي هوية ثقافية، ومن ثَمَّ فهي عاجزة عن أن تقدم للأفراد أي شكل

من أشكال الهوية[7]. ومن بين الأسباب التي يزعم بأنها تثير الخوف من آثار العولمة على الثقافة المحلية هناك خطر انتشار العقلية الاستهلاكية أو أنماط حياتية مشابهة لتلك التي تقوم بتمويلها الشركات المتعددة الجنسية (مثل ظاهرة ثقافتيّ الكوكاكولا وماكدونالد)، بالإضافة إلى حقيقة أن المنتجات الثقافية الأمريكية قد غزت مناطق متفرقة، حيث يتم الترويج فيها للقيم ونمط الحياة الأمريكية. وبالرغم من أن العولمة تتضمن فكرة تبادل السلع والأفكار على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية، فإن هناك تخوفاً من أن التبادل الثقافي (أو ما يسمى التبادل الرمزي) له التأثير الأكبر[8].

يتفق العديد من الباحثين العرب والغربيين على حد سواء[9] حول طبيعة العولمة، خصوصاً فيما يتعلق بمسألة استقلاليتها عن الزمان والمكان. وتعزى العولمة إلى أربعة مفهومات مختلفة هي: العالمية والليبرالية والكونية والغربية (وهذه الأخيرة يشار إليها بعبارة الأمركة)[10]. ربما كان هذا المفهوم الأخير هو الأكثر شيوعاً بالنسبة للباحثين العرب عند طرح نقاشاتهم حول العولمة.

على سبيل المثال، قام القحطاني[11] بإجراء تحليل إعلامي لأربع صحف عربية يومية وأربع صحف أمريكية يومية. بحث في هذه الصحف عن إشارات تتعلق بالعولمة والأمركة: وجد في الصحف العربية إشارات إلى العولمة في الأخبار الثقافية (بنسبة 45 في المائة)، وكانت الإشارة إلى العولمة أقل في الأخبار الاقتصادية (31 في المائة)، ونسبة أقل من ذلك في قسم الأخبار السياسية. بالمقابل، حوت الصحف الأمريكية

إشارات عن العولمة في الأقسام الاقتصادية (36 في المائة) وبالتساوي تقريباً في القسمين الثقافي والسياسي (19 في المائة، و17 في المائة على التوالي)[12]. النتيجة التي توصل إليها هذا الباحث خلصت إلى أن للعولمة تأثيراً في التراث الثقافي العربي أكبر من تأثيرها في الناحيتين السياسية والاقتصادية في المنطقة. أكدت منى أباظة ذلك عندما كتبت أن العولمة "أصبحت متلازمة مع الأمركة"[13].

أما عواطف عبد الرحمن[14] فقد عَدَّت أن نتائج العولمة هي التي تحدد الهوة بين الشمال (أي العالم المتقدم) والجنوب (أي العالم النامي)، وهنا يكمن سبب تبعية الثاني للأول واعتماده عليه. فالنتاج الثقافي للعالم المتقدم (أي العالم الغربي، وتحديداً الأمريكي) يمكن استعماله من قبل شعوب العالم الثالث كوسيلة من وسائل تجنب الانخراط في المناظرات العامة، وليس لتشجيعها من أجل المشاركة فيها. كتب الكاتب المصري سعد الدين وهبة مرة أن وجود مطاعم ماكدونالد في القاهرة هو مؤامرة أمريكية من أجل إفساد الشباب المصري[15]. كما كتب كاتب عربي آخر في صحيفة الحياة أن 500 من المحطات الفضائية التي يستطيع العرب مشاهدتها تملكها جهات غربية، ومن ثَمَّ فهي تهدف إلى فرض القيم وطرائق الحياة الغربية[16].

يرى الياسين[17] وهو أحد الباحثين العرب أن العولمة تشكل تحدياً رئيساً للعرب. تكمن التأثيرات السلبية ضمن عملية تبادل المنتجات الثقافية والإعلامية، نظراً إلى أنه من المفترض بشكل عام، أن يكون المركز (أي الغرب) هو المصدّر الرئيس؛ وأن الطرف (أي الشرق)

هــو المتلقي الرئيس، وأن الرســائل الواردة من المركــز يمكن أن تحتوي علــى قيم قد تشــكل تهديداً للثقافات المحلية. يشــير الجابري[18] إلى أن موقــف العرب من الغرب ازدواجــي بطبيعته: فمن ناحية، يربط العربُ الغربَ بالإرث الاســتعماري والهيمنة؛ ومن ناحية أخرى، يرتبط الغرب في الذهنيــة العربيــة بالحريــة والحداثــة والعلم. ومع تدفــق المنتجات الثقافية الغربية (الأمريكيــة) باتجاه المنطقة العربية، وظهور القنوات التلفزيونية الفضــائية، تقــف الحكومات العربية في حال من العجز عن السيطرة على المضمون الذي تقدمه هذه القنوات[19].

يتقصّى الجابري في إحدى كتاباته التي قام بنشرها مؤخراً[20] أصل جذر كلمة (العولمة) حيث يربطهــا بالولايات المتحدة الأمريكية، وتعني من وجهة نظره عملية (التعميم) والتوســع. يستنتج من هذا أن العبارة تتضــمن نشــر نمط معين من الحياة أي "نموذج الحياة الأمريكية"[21]. النتيجة المباشــرة لمثل هذا التوســع تتجلى في خلق هــوة بين الثروة التي تتجمــع في أيــدي البلدان الغنية، وبين الفاقة والعــوز في الدول الفقيرة؛ وهي هوة تتبدى بكل وضوح بين النــاس الذين ينتمون إلى المجتمع نفسه: أي التباين في سلم الأجور بين العمال الذين يتمتعون بالمؤهلات نفسها. يضــيف الجابري قائــلاً[22] إن العولمة هــي عبارة عــن أيديولوجيا تهدف بشكل رئيس إلى محو الذاكرة الوطنية والانتماء الوطني، أو كما يصفها على الشكل التالي:

عــالم العولمة هو عالم من دون بلدان وطنيــة، أو من دون أمة، ومن دون دولة. إنه عالم الشركات والشبكات؛ هو عالم من الرعايا أو "العاملين"؛

إنه عالم يتكون من هؤلاء الذين يسيطرون على مقاليد الأمور، ورعايا مستهلكين تفرض عليهم المنتجات، سواء أكان استهلاكاً للمأكولات أو المشروبات، أو المنتجات المعلبة، والصور وقواعد البيانات والحركات وحتى الصمت. الفضاء الموجه أضحى الأمة الجديدة... وهو فضاء تم تصنيعه بواسطة شبكات وسائل الاتصال من أجل إحكام قبضتها على الاقتصاد والسياسة والثقافة[23].

يتفق الباحثون العرب والغربيون على أن العولمة تعني "تحويل الثقافة إلى سلعة"، وهكذا فإن ضياع النسيج الأصلي أو خرابه قد يكون السبب غير المباشر في نشوء الحركات الأصولية في محاولة لحماية "التقاليد"[24] والمحافظة عليها. يتمثل هذا الرأي في غلاف كتاب لبنجامين باربر بعنوان (الجهاد في مواجهة عالم ماكدونالد) الصادر سنة 1995، حيث تظهر على الغلاف صورة امرأة محجبة لا يظهر منها سوى عيناها وهي تمسك في إحدى يديها بعلبة بيبسي. يفترض أن تشير هذه الصورة إلى حال التناقض الذي تمثله العولمة، حيث يهاجم التقليديون مظاهر الأمركة (وعقليتها الاستهلاكية)، وفي الوقت نفسه، يقومون باستهلاك المنتجات الأمريكية. مع ذلك، يمكن القول إن هناك سببين على الأقل يدفعان العرب إلى استهلاك المنتجات الغربية، وبالأخص، الأمريكية منها؛ إلا أنه لا يمكن تفسير هذه الظاهرة على أنها تتناقض مع التقاليد المرعية.

أولاً، في الوقت الذي يصح القول إن حركة الأصولية الإسلامية في حال تصاعد مستمر، فإن من النادر أن يجد المرء تحليلاً للبنية العميقة الجذور التي تقبع وراء آلية هذه الحركة. حدّد ستيوارت هول[25]

إستراتيجيتين للعولمة تشكلان نوعاً من ردة الفعل، وهما: 1 – الترجمة و2 – التقاليد. تتضمن الأولى استراتيجيات تهدف إلى تطوير نماذج جديدة من (الدّال) وتطرحها في فضاء الثقافة الأصلية؛ بينما تشكل الثانية وسيلة للعودة إلى التراث الأصلي والتاريخ بدلاً من النظر إلى الحال الحاضرة. الثقافات المحلية لا ترفض بالضرورة الهويات العولمية أو نماذجها المختلفة. فالتحدي كما رآه العرب على سبيل المثال، لا يمكن تقزيمه إلى مجرد خيار بين تبني إضافة المادة الأجنبية إلى النسيج التقليدي، وبين رفضه بشكل كلي، والانغماس بدلاً من ذلك في عملية بحث عن هوية من الماضي. فقد تمت إعادة قولبة المنتجات الأجنبية وإعطاؤها نفحة محلية مثل الكوكاكولا[26]. حتى لعبة الباربي، أضحت لها نسخة عربية[27]. الأمر نفسه ينطبق على وسائل الإعلام فيما يتعلق بظهور أنماط (غربية) جديدة في صناعة القنوات الإخبارية والقنوات الترفيهية. وفوق هذا وذاك، بيّنَ ويلر[28] أن شعور الكويتيين بالهوية الوطنية لم يتأثر سلباً بوجود وسائل الإعلام الأجنبية أو الإنترنت. في الحقيقة، يَعُدُّ الكويتيون أن انفتاحهم على الروابط العالمية والتقانات الجديدة يشكل عنصراً مهماً من عناصر هويتهم الوطنية.

إضافة إلى ذلك، لم يقتصر الخوف من الأمركة على العرب وحدهم، بل تعداه إلى الأوروبيين أيضاً. فقد قام أربعمائة من المثقفين الأوروبيين بنشر بيان في ست من الصحف الأوروبية يطالبون فيه باستثناء الأعمال الثقافية من اتفاقية (الجات) GATT من أجل حماية منتجاتهم الثقافية الأوروبية من "هيمنة هوليوود"[29].

ثانيـاً، إن الزعـم بأن العرب يخشـون العولمة هـو في الواقع ظاهرة جديـدة. تؤكد منـى أباظة[30] على سـبيل المثال، أن مصـر مرت بتجربة التهجـين منذ قـرون، أي قبل ولادة المفهوم الحـالي للعولمة بوقت طويل. كما أشار أحد الباحثين العرب إلى حقيقة أن العولمة لم تكن مفهوماً يثير الهلع البتة عند العرب في ذروة الحضـارة الإسـلامية، وأن أحدهم كتب في واقع الأمر وصفاً لمواقف المسلمين في ذلك الوقت على النحو التالي:

> لم يحجم المسـلمون الذين كانت هويتهم وثقتهم بأنفسـهم تشـعرانهم بالأمـان البتة عـن الإفادة مـن أبحـاث الآخرين من خلال اقتباسـها والبناء عليها. فلم يكونوا يشعرون بالتهديد على سبيل المثال من دراسة وتقصـي الفلسـفة اليونانية. ونظراً إلى أنهم كانوا شـعباً مثقفاً ومليئاً بنبض الحيـاة، فقد قاموا في واقـع الأمر بترجمتهـا إلى اللغة العربية (وكمـا تبين لاحقاً، فقـد انتهى بهم الأمر من خـلال ذلك إلى حفظها لمصلحة الأجيال التالية). لم يكتفوا بترداد المثل العربي: "اطلبوا العلم ولو في الصين"، بل قاموا بممارسته على أرض الواقع أيضاً[31].

وهكـذا، فبدلاً من القبول بصـيغة مبسـطة من صـيغ العولمة، مثل الاطـلاع المكثف على منتجات وسـائل الإعلام الغربية، فـإن من المهم تذكـر أن عملية الاطلاع على مثل هـذه المنتجات كانت تجري منذ عدة عقود، وأنها في واقع الأمر، مستمرة حتى الوقت الحاضر. بينت دراسة قام بها كل من راشـتي وسابات[32] أنه خلال المدة ما بين 1965 و1969، اسـتوردت مصـر وحدها ما بين ثمانين إلى تسعين في المائة من الأفلام التي عرضـت في دور السـينما فيهـا، وكانت أغلب هـذه الأفلام قد تم اسـتيرادها من الولايات المتحدة. كان اسـتيراد هذه المنتجات الثقافية

قد تعزز بعد ظهور التلفزيون (في ستينيات القرن العشرين)، وازدياد الحاجة إلى استيراد مواد أجنبية من أجل ملء أوقات البث التلفزيوني.

أحد أهم المظاهر التي تتسم بها الآراء التي تم إيرادها سابقاً حول الثقافة العربية في عصر العولمة يتعلق بماهيتها. بعبارة أخرى، تجمع هذه الآراء على أن العولمة هي بمنزلة عملية اجتياح لمتلقين "سلبيين"، ممن لا حول لهم ولا قوة، بدلاً من الاعتراف بقدرة هؤلاء المتلقين على غربلة الرسائل الواردة إليهم عبر هذه البرامج. إن مثل هذه الآراء تفترض استقرار الهوية "العربية" كفكرة جامدة يمكن أن ينتج عن اتصالها بعناصر أجنبية تشوش المنتمين إليها وانهيار إحساسهم بالانتماء إليها. لا بد من التأكيد هنا على حقيقة أن هذا يمثل تقليلاً من شأن وعي الجمهور العربي فيما يتعلق بموقعه في "ميدان السلطة" العام، وكفاحه المستمر من أجل إعادة تحديد هذا الموقع.

يمكن القول باختصار، إن التهجين ليس، كما يقول البعض، نقيضاً للثقافة العربية؛ بل يمكن النظر إلى العولمة بصفتها عملية تحول، خصوصاً على الصعيد الثقافي. يمكن اعتبار مثل هذا التحول وسيطاً يهدف إلى التطوير الذي يأتي كنتيجة لعملية معقدة تتسم بالانتشار والتهجين، وتؤثر في الثقافة على مستويات عدة.

إن المعضلة التي يعانيها المواطنون العرب بمن فيهم المتخصصون في مجال الإعلام الذين هم محور هذا الكتاب، لا تكمن في إيجاد حل وسط يجمع بين الحداثة والتقاليد؛ بل تتجلى في كيفية الالتزام بقواعد اللعبة في الوقت الذي يمسكون بمفاتيح اللعبة نفسها لصالح

بعض الأفراد أو الجمهور بشكل عام. يتناول القسم التالي هذه المعضلة معتمـداً على أعمال كل من بوردو وغيدينز، وذلك من أجل التأكيد على ضـرورة ولوج ممثلي الإعلام إلى خضم الصـراع المستمر حول تحديد الموارد بالإضافة إلى فرض المعايير.

الصراع من أجل السلطة

تُعَدُّ فكرتا الانعكاسـية والوضوح محور المناقشـة التالية. أستند في هذه المناقشـة إلى نظرية الممارسـة التي طرحها بوردو، بالإضـافة إلى نظريـة البنيوية التي نادى بها غيدينز كأسـاس لتحليل هاتين الفكرتين في السـياق العربـي. إن اختيار هاتين النظريتين على وجه الخصـوص يستند إلى قدرتهما على المزج بين النظرية والتطبيق، أو بين الفرضيات المجردة والبيانـات التجريبية. بعبارة أخرى، يبدو أن هاتين النظريتين اسـتطاعتا حـل الصـعوبات المرتبطـة بالنظريـات الاجتماعيـة التـي سبقتهما، والتي أخفقت في شرح دور المؤسسة النشطة التي تعمل ضمن بنىً أو موارد موضوعية.

تُعَـدُّ نظرية الممارسـة جـزءاً من الإرث الـذي تركه بـوردو؛ وهذه النظرية تركـز على الطبائع العملية للممثلين الاجتماعيين أو سـماتهم الخارجية التي تخضـع لقيود تفرضـها قواعد الحقل الذي توضـع فيه. وهكذا فإن هذه الحقول:

> تطـرح وتتطلب اسـتجابات محـددة، "داعيـة" الفرد للاسـتجابة لها ولمحيطهـا بطرائق خاصـة لدرجة التعـود. "السـمات الخارجية" هي

عبارة جمعية لمجموعة كبيرة من الطبائع. وهكذا فإن هذا الحقل يعدّنا كرعايا ويعيد إنتاج السمات الاجتماعية من خلال تمثل السمات الخارجية[33].

ومع ذلك، ما زال ينظر إلى المؤسسة بوصفها مرتبطة بالسمات الخارجية، ولكنها لا تستمد فعاليتها منها، ومن ثَمَّ فهي متشكلة كمؤسسة غير قادرة على القيام بأي فعل انعكاسي[34].

يرى غيدينز[35] أن علاقة جدلية تربط بين البنية والمؤسسة طالما أن فعل المؤسسة يعيد إنتاج البنية. يتمتع الممثلون في هذا السياق بالمعرفة والقدرة على إلغاء أو إبدال أو تغيير البنية بما في ذلك المؤسسات والتقاليد والمعايير. وهذا ما يعنيه غيدينز عند حديثه عن ازدواجية البنية. وهكذا فإن المؤسسة والبنية مرتبطتان ببعضهما بعضاً ارتباطاً وثيقاً، بحيث إن الثانية يعاد إنتاجها من خلال الأفعال المتكررة التي تقوم بها الأولى. تتضمن البنية وسائل الدلالة (كوسائل الإعلام، على سبيل المثال) والشرعية (كالقيم الأخلاقية، مثلاً) والسيطرة (السلطة).

يركز سيويل[36] على النظرية البنيوية، ويقدم شرحاً أكثر تفصيلاً لمفهوم البنية. الهدف من وراء ذلك في هذا السياق هو طرح تفسير للتغير الاجتماعي، وإظهار كيف يمكن للبنية أن تؤدي إلى التغيير. يقول سيويل إن البنى تشير إلى القواعد أو النظم في مقابل الموارد التي تُعَدُّ نتاجاً للبنية[37]. تعمل الممارسات التي تقوم بها كل من البنى وممثلي المؤسسة بحسب رأي غيدينز ضمن علاقة مزدوجة، حيث تقوم كل منها بتشكيل

الأخـرى وإعـادة إنتاجها. بهذا المعنى، فهي "أبعد ما تكون عن التضـاد فيما بينها، لا بل يمكن القول إنهما يفترضان مقدماً بعضهما بعضاً"[38].
إن المعرفيـة التـي تتمتـع بها المؤسسـة تنبثـق عن مقـدرة ممثليها على اسـتخدام البنى والموارد المتوافرة لديهم بطريقة خلاقة. يقوم سـيويل بإبـدال عبـارة "القواعد" التي اسـتعملها غيدينز بعبـارة "المخططات البيانية"؛ وهو بذلك يشـمل القواعـد والمعايير والإجراءات التي يمكن أن تنقـل إلى حقول وحالات أخرى لم يتم تطبيقها فيها بشـكل تقليدي. وهكذا، فإن البنى تعتمد على الذاتية المتداخلة بين ممثلي المؤسسات من أجل القيام بالعمل اعتماداً على القواعد والموارد المتوافرة.

يقسـم سـيويل الموارد إلى نوعين: بشـرية وغير بشرية. يشير النوع الأول إلى المعرفة والعاطفة، أما النوع الثاني فيشير إلى الكائنات الحية وغير الحية الأخرى. ويمثل كلاهما:

> وسـيلتين من وسائل السلطة، وهما موزعتان توزيعاً غير متوازن. ولكن، وبغض النظر عن عدم التوازن فيما بينهما، فإن بعض مقاييس كل من الموارد البشـرية وغير البشـرية تقع تحت سيطرة جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن الفقر والاضـطهاد اللذين يعانون منهما في الواقع، إن بعض ما يعنيه أن يكون البشر ممثلين يكمن في النظر إليهم على أساس أنهم يتمتعون بسلطة الوصول إلى الموارد بطريقة أو بأخرى[39].

يقـوم سـيويل بعد ذلك بطرح خمسـة مبـادئ أساسـية يمكن من خلالهـا تحليـل ظاهرة التغـير الاجتماعي. يتمثل المبـدأ الأول في تعدد البنى، الذي يشـير إلى قـدرة الممثلين على تطبيـق المخططات البيانية

المختلفة وحتى غير المناسبة، بالإضافة إلى قدرتهم على الوصول إلى أشكال متنوعة من الموارد. ويتمثل المبدأ الثاني في انتقال المخططات البيانية، وهو ما يشير إلى قدرة هؤلاء الممثلين على توسيع المخططات البيانية ونقلها إلى سياقات جديدة، وذلك بموجب المعرفية التي يتمتع بها هؤلاء الممثلون. ومع الأخذ في الحسبان أن نتائج مثل هذا النقل ليست مضمونة أبداً، فإن المبدأ الثالث يشير إذاً، إلى غياب مصداقية فكرة تجميع الموارد. يمكن أن يعزى هذا إلى "النتائج غير المقصودة" للفعل كما عبر عن ذلك غيدينز نفسه. يمكن للمرء أن يضيف هنا أن هذه اللا مصداقية تشكل عنصراً يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأي حقل اجتماعي؛ وذلك لأن أي فعل، بغض النظر عن دنيويته أو سموه يمكن أن يؤدي إلى نتائج غير موثوقة. بهذا المعنى، فإن هذه اللا مصداقية تختلف عن فكرة "المخاطرة" التي هي سمة من سمات الحداثة الأخيرة بحسب كل من غيدينز وبيك.

يشير المبدأ الرابع إلى "تعدد معاني الموارد"، أو إلى المعاني المختلفة المرتبطة في عقول الممثلين بالموارد، التي تحدد حينها مسار التفاعل فيما بينها. أما المبدأ الخامس فيشكل "نقطة التقاطع بين البنى المختلفة": وهي البنى التي تقوم بتفعيل وضبط أدوار الممثلين الذين يتوجون أعمالهم من خلال إعادة إنتاج النظام الاجتماعي. فخطاب الحداثة على سبيل المثال، الذي يستند إلى المزج بين الشكل الحديث والمحتوى الفطري، كما سأبين لاحقاً، أدى إلى إمكان بناء ناطحات السحاب بالتزامن مع التوسع في البناء العشوائي. مثال آخر على ذلك

هو مبدأ القومية العربية التي عززها قيام دول عربية تشكلت حديثاً بهدف نشر مشاعر الوحدة بين الناس العاديين في الوقت الذي تم التركيز على الاختلافات بين الشعوب العربية كما حددتها الأنظمة التشريعية. يقترح سيويل تهجين مفهوم غيدينز للانعكاسية مع نظرية بوردو حول السمات الخارجية، وذلك من خلال المزج بين نظرية الممارسة لبوردو والنظرية البنيوية لغيدينز.

في ضوء هذا، يبقى الممثلون ضمن بوتقة القواعد والمعايير الميدانية التي تعرف بداهة بأنها جزء من اللعبة بالرغم من أنهم أحرار في ابتكار هذه الميادين وسبر أغوارها. وهكذا، فإن أولئك الذين يملكون رأس المال الأقوى تفتح أمامهم أيضاً سبل الموارد التي تساعدهم على تعريف، وعند الضرورة، إعادة تعريف قواعد اللعبة لكي يحافظوا على السلطات التي يتمتعون بها. إن تبني نظرية بوردو في الممارسة يجعل من الأسهل رؤية كل حقل اجتماعي كوحدة تجريبية منفصلة لها قواعدها الخاصة بها، وذلك من دون أن نغض الطرف عن حقيقة أن جميع هذه الميادين يحتويها الفضاء الاجتماعي نفسه. على سبيل المثال، إن تحليل الفضاء الاجتماعي العربي ليس مقصوراً على تحليل التوترات الظاهرة للعيان بين الحداثة والتقاليد في صيغ إعلامية؛ ولكن ما يهم هو نوع الهيمنة التي يفرضها مثل هذا الصراع على السلطة في كل واحد من هذه الميادين، وكيف تتفاعل مع الميادين الأخرى: أي نوعية الصحفيين الذين بدؤوا يسيطرون على الميدان الصحفي. باختصار، إن المزج بين فكرة الانعكاسية وفكرة السمات الشخصية هو ما يعلل قدرة ممثلي المؤسسات على تحقيق الفرص وإعادة صياغة دورهم في اللعبة.

استناداً إلى رؤية غيدينز[40]، فإن الحداثة الأخيرة تتسم بالارتباط الوثيق بين التوسعية (أي التأثير العولمي) والقصدية (أي الموقع الشخصي). يقوم الممثلون دائماً بالتأمل في ماهية مستقبلهم من خلال العودة إلى خبراتهم الشخصية ومقارنتها بواقعهم الحالي. الانعكاسية هي واحدة من ثلاثة عناصر يقوم غيدينز بوضع تعريف لها[41]، والتي تشرح العملية الآلية للحداثة؛ وهذه العناصر هي: الفصل بين الزمان والمكان، وإظهار المؤسسات الاجتماعية للعيان، والانعكاسية، أي المراقبة الدائمة للنشاطات الاجتماعية في ضوء المعرفة الجديدة المكتسبة. وفوق هذا وذاك، يشير غيدينز إلى أن "انعكاسية الحداثة تتمدد بحيث تصل إلى جوهر النفس. ولو عبرنا عن الأمر بطريقة أخرى، فإن النفس تتحول إلى مشروع انعكاسي ضمن سياق النظام ما بعد التقليدي"[42].

تتموضع الانعكاسية في الموارد/البنية، أو حتى في البنية نفسها، طالما أن هدف الممثلين الذي يتجلى في المراقبة يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأهداف الإجمالية والطموحات التي تشرعنها البنية (المعتقدات السائدة). من هنا، يمكن القول إن القواعد الموجودة في كل واحد من هذه الميادين هي التي تحدد الهدف النهائي كهدف الرؤية أو التسليم بصحتها، على سبيل المثال.

يتضح من هذه الزاوية، أنه من الضروري النظر إلى أداء كل من البنية والمؤسسة ليس على أساس علاقة الشد والجذب، بل على أساس أنه يمثل علاقة جدلية تكون فيها البنية والموارد

قد أنتجت من دون قصد انفتاحاً على احتمالات جديدة بالنسبة إلى الممثلين. وفوق هذا وذاك، يمتلك الممثلون المعرفة والقدرة على المزج بطريقة خلاقة بين رأس المال، والاقتراض من الآخرين بحيث يصبح بمقدورهم الانخراط في اللعبة الإجمالية.

يشير الرسم 1.1، المستند إلى رؤية غيدينز[43] إلى هذه العلاقة الجدلية.

إن ما يحفز الممثلين على العمل هو الهدف أو الغاية الأساسية المتمثلة في الحصول على الاعتراف بهم من قبل الآخرين ونيل احترامهم. تتم عقلنة هذا الهدف بطريقة استطرادية، كما يمكن عرضه ضمن إطار الحقل نفسه؛ مثل خطاب التحديث، على سبيل المثال. يمكن أن يؤدي الخطاب الغالب في هذا السياق إلى نتائج غير مقصودة أو غير متوقعة أو غير مرغوبة، يمكن أن تفرض على الممثلين الذين يملكون الحصة الأكبر من السلطة، إعادة رسم حدود أفعالهم وإعادة عقلنتها. إن سلطة المراقبة الانعكاسية تكمن في كونها فعلاً فطرياً يهدف إلى تحقيق أقصى درجات الفائدة للممثلين بالرغم من جميع القيود المفروضة عليهم.

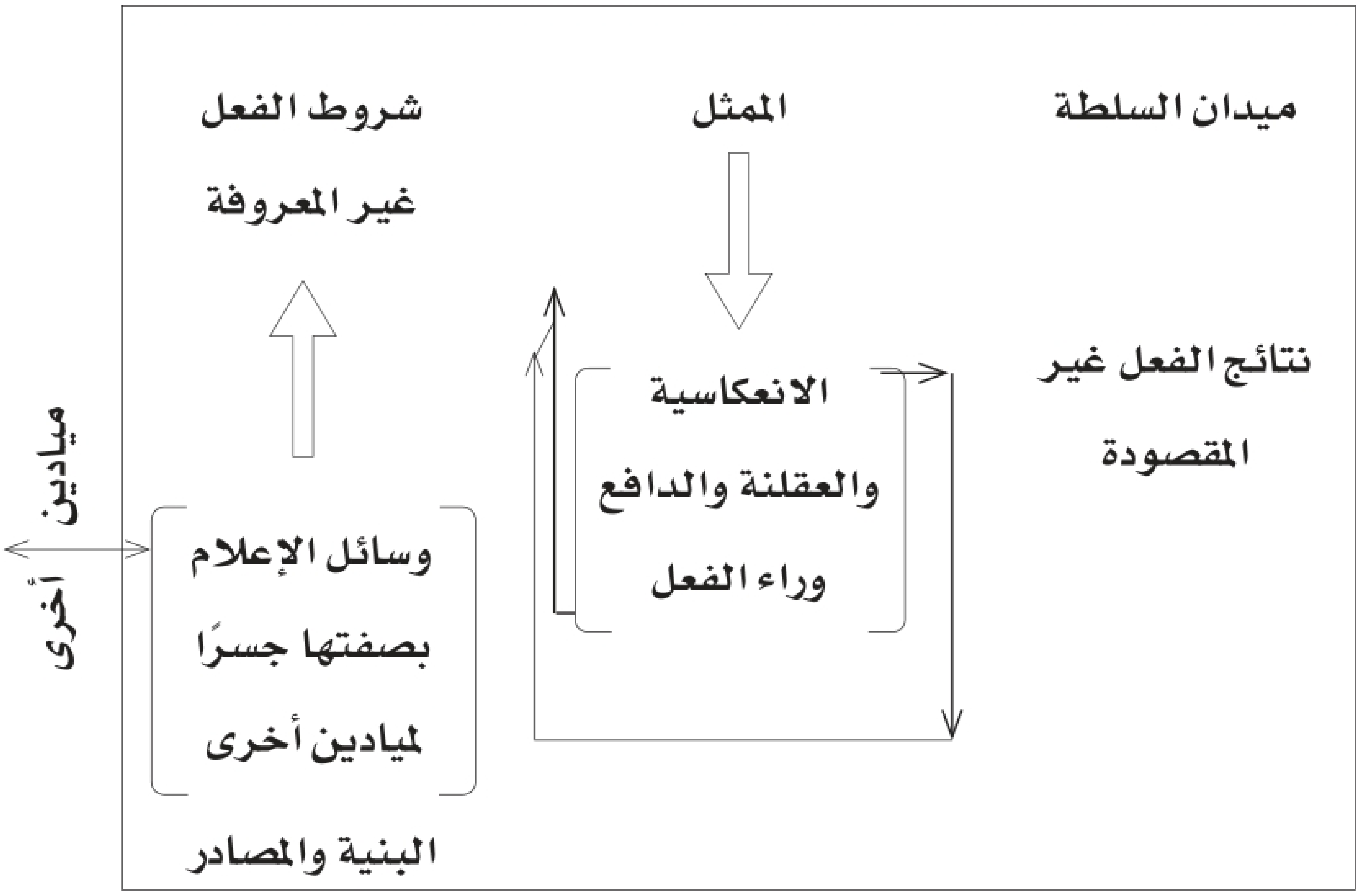

الرسم 1.1 العلاقة الجدلية بين البنية والممثلين في الحقل الإجمالي للسلطة

(المستند هو غيدينز، 1984)

تستند الموارد (على سبيل المثال، الدولة القطرية، أو التعليم، أو التمدن أو السوق المفتوحة) إلى التفاعل الاجتماعي بين الممثلين وتُعَرّفُ به. سرّع التطوير في وسائل الإعلام الجديدة الإلكترونية على الصعيد العالمي في حدوث التغييرات في الحياة الاجتماعية، في الوقت الذي من الممكن أن يكون الممثلون "على وشك الحصول على معلومات ومحتويات رمزية من مصادر تختلف عن الأشخاص الذين يتفاعلون معهم بشكل مباشر في حياتهم اليومية"[44]. هذه الشبكة من مصادر المعلومات المترابطة فيما بينها زادت في واقع الأمر من وتيرة "لا موثوقية" التفاعل بين الممثلين الذين يرتبطون ببعضهم بعضاً عبر سياقات فضائية متنوعة.

وهكذا فإن وسـائل الإعلام بدأت تشـكل مصدراً جديداً يسهل من حركـة الممثلين بين الحقـول المختلفة في الوقت الذي تؤدي دور المنصـة التواصـلية مـن أجل نشـر المعايـير والقواعد التي تحد مـن حرية هذه الحركات. تؤدي وسـائل الإعلام دور الجسـر الذي يمكـن العبور عليه باتجـاه حقول وميادين أخرى. كما أنها تشـكل نوعاً جديداً من التفاعل الانعكاسـية الاسـتطرادية. يسـتطيع الممثلـون تغيـير مواقعهم ضـمن إطار الحقل ذي الصـلة ولو بصـورة مؤقتة من خلال اسـتعمال وسائل الإعلام. تؤدي وسـائل الإعلام من الناحية المجازية دور خشبة المسرح التي يتـدرب فوقها الممثلون علـى القواعد المتبعـة في الميادين الأخرى، ويصبحون ملمين بالقواعد المختلفة للعبة.

باختصـار، يمكـن اعتبـار وسـائل الإعـلام مجموعة مـن الموارد المتقاطعة المساعدة والمثبطة في آن: فوسائل الإعلام تربط ما بين النـاس وتؤكد انتماءهم إلى جماعة بشـرية افتراضية موحدة، في الوقت الذي تسـاعدهم على التحرك عبر الحقول الشاسـعة وغـير المترابطة؛ وهي حركة تهدد أساس وجود هذه الجماعة (انظر على سبيل المثال، الفصل الثالث الذي يتناول مسـألة اللغة). بإمكان الصـحفيين مثلاً اسـتعمال المصـادر المتوافـرة لديهم ضـمن الحقـل الإعلامي لاستقصـاء عالم الحقل السياسـي والتعرف إليه عن كثب. وبإمكانهم فيما بعد استعمال هـذه المعرفة المتراكمة من أجل تغيير مواقعهم داخل الحقل الاجتماعي الإجمـالي للسـلطة من خـلال إجراء صـفقة يحولون فيها رأسـمالهم المهني إلى حقل السياسة. (انظر الفصل الثاني).

المثل الآخر الذي يمكن أن يضرب في هذا السياق هو استعمال وسائل الإعلام بوصفها مصدراً يستخدمه عامة الناس من أجل التعرف على طرائق حياة جديدة لشعوب أخرى ليس بقصد محاكاتها فيما بعد بالضرورة، بل من أجل أن يعيشوا هذه الأنماط ولو بصفة مؤقتة كما هي الحال عندما يستطيع الناس العاديون الذين ينتمون إلى خلفيات متواضعة، والذين يشاركون في برامج تلفزيون الواقع، التي تبثها محطات فضائية عربية قومية، أن يتجاوزوا سماتهم الشخصية ويتصرفوا كما لو كانوا نجوماً تلفزيونيين حتى لو كان ذلك لفترة قصيرة. تسمح هذه الانعكاسية التي تزداد وتيرتها قوة بإبقاء هذا التجاوز للسمات الشخصية لمدة طويلة.

تتوضع السلطة الحقيقية في مقدرة ممثلي المؤسسة على التحكم في المعايير السائدة والخطابات التي تتعزز أهميتها ضمن إطار الحقل ذي الصلة، وذلك من أجل تبرير ما يقومون به من أعمال ضد هذه المعايير والخطابات نفسها. أركز لاحقاً على هذا النوع من السلطة مستخدمة النقاب كأحد الأمثلة أو القواعد التي يمكن أن يتم فرضها بواسطة إحدى البنى العامة، التي يمكن أن تستخدمها النساء وسيلة من وسائل مقاومة السيطرة الأبوية ضمن إطار حقلهن الاجتماعي.

ونظراً لأنني احتفظت بالنموذج المذكور آنفاً في ذهني، فإن ما سأطرحه تالياً من أن التحول في الحياة الاجتماعية داخل المجتمعات العربية من خلال وسائل الإعلام بوصفه أحد مصادر هذا التغيير، قد زادت وتيرته الانعكاسية المتزايدة لدى الممثلين الذين بدؤوا ينظرون

إلى حياتهم "كمشروعات انعكاسية". لا تشير هذه الانعكاسية إلى أي شكل من أشكال "الترف" أو حرية الاختيار؛ بل تشير إلى ازدياد وعي المرء بموقعه داخل الحقل ذي الصلة؛ ويتزامن هذا الوعي وتزداد وتيرته من خلال إلمام متزايد بطبيعة الحقول الأخرى. تساعد وسائل الإعلام على نشر مثل هذا الإلمام بوصفه مصدراً حديثاً، وكذلك من خلال أشكال أخرى من الاختلاط مع سياح ينتمون إلى فضاءات قريبة وبعيدة، أو من خلال الهجرة إلى تلك الفضاءات.

هناك مسألتان في غاية الأهمية تتعلقان بمناقشتي التي سأطرحها تالياً وهما الحضور والانعكاسية. يشير الحضور إلى قضية الدافع لدى الممثلين من أجل اكتساب سلطة أكبر من خلال الحصول على اعتراف بهم. كان هذا، كما سأبين لاحقاً، الدافعَ وراء قرارات الحكومات العربية في الحقبة ما بعد الاستعمارية التي هدفت إلى إجراء شكل من أشكال التهجين بين ما هو محلي وما هو أجنبي من أجل تكوين صورة جديدة حديثة لشعوبها. وكان الهدف الرئيس من وراء ذلك هو بناء جسر يربط ما بين الشرق والغرب بدلاً من القيام بنسخ النموذج الغربي بشكل فيه الكثير من الدونية والعبودية، أو من خلال الانغماس في عملية إعجاب رومنتية بالذات التراثية. يُعَدُّ كل من التعليم ووسائل الإعلام كتلتين رئيستين في بناء ذلك الجسر: يساعد الأول على نشر الوعي بالهوية الوطنية أو الإقليمية؛ أما الثاني، فيعزز رؤية التقدم كما تصورتها النخب الحاكمة. لكن المشكلة تكمن في أن هذه الرؤية مبنية على رأي ماهيوي حول الهوية بوصفها وحدة جامدة، من السهل

البنـاء عليها ولكن مـن دون إجـراء أي تغيير على جوهرهـا. كما أنها تتجاهل عواقب الانعكاسـية، أو عملية التذكر المستمرة، وكذلك القدرة علـى مراقبة أعمال المرء، ووضـع النتائج في الميـزان، وإدراك المخاطر بالإضـافة إلى المصـادر الممكنة المتوافرة. في واقع الأمر، وكما سـأبين تاليـاً، يُعَدُّ التراجع أمام فكرة التصـنيف الماهيـوي (أي المحلي مقابل الأجنبي) أو حتى قبولها، اسـتراتيجية خاسـرة في هـذه العملية؛ بينما يُعَـدُّ الاسـتمرار في الدفـع بهـذا التصـنيف باتجـاه حدوده القصـوى استراتيجية رابحة.

التهجين بصفته مشروعاً وطنياً

يرى العديد من الباحثين الغربيين في عملية العولمة "مزيجاً معقداً من التجانس والتنوع"[45]. لا تدل العولمة من هذا المنظور على انتصار الخطاب الأعلى، أو السردية الأعلى لإحدى الحضارات أو الثقافات[46]، بحكم كونها مترافقة أيضـاً مع عملية التركيز على محليتها[47]؛ لأن جمهور المتلقين في المجتمعات المختلفة يمكن أن يفسـر رسـالة إحدى وسائل الإعلام بطرق مختلفة استناداً إلى خلفياتهم الثقافية. فالاتصال على سبيل المثال، يمر عـبر عملية المحليـة، حيث يتم جعل المحتوى محليـاً وذلك بغية دمجه في السـياق الثقافي المحلي (المتلقي). ربمـا كانت عملية الانتقال إلى المحلية أقوى إشـارة طرحها المثقفون العرب من أجل النجاح في عملية الالتحاق بركب هذا "العالم الماحق". هنا، نلاحظ أن من المهم بالنسبة للمجتمعات العربية تبني، وحتى تعزيز قوة النسـيج الثقافي الهجين الفسيفسائي من خلال تحويل المحتوى إلى مشروع محلي ووطني.

انتشر هذا التهجين بواسطة الدول الوطنية العربية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وذلك بعد حصول عدد من الدول العربية على استقلالها، مثل مصر وتونس والعراق في خمسينيات القرن العشرين، والجزائر وسوريا (!) والسودان وليبيا في ستينيات القرن العشرين. كانت أولى مهام الدول الوطنية التي قامت حديثاً الحصول على الشرعية وإيجاد صيغة من صيغ الهوية المشتركة (أو الافتراضية) لمواطنيها من أجل حشد جميع الجهود في سبيل إنجاح مشروع التحديث. ولكي يتم تحقيق هذه الأهداف، تم تكريس اهتمام خاص بأشكال جديدة من المؤسسات كالمؤسسة التعليمية[48]، بالإضافة إلى وسائل الإعلام؛ وقد لعبت كل من هاتين المؤسستين دوراً حاسماً في تعزيز الإحساس بالانتماء الوطني إلى جماعة سياسية موحدة، بدلاً من التركيز على التنوع الواضح فيما بين أفراد هذه الجماعات في مجالات العرقية والجنسوية والطبقية. أما الاهتمام الذي انصب على سلك التعليم الجماهيري فقد نتج عنه توسع مذهل في أعداد تلاميذ المرحلتين الابتدائية والثانوية خلال الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في كل من مصر والمغرب وعمان، على سبيل المثال[49].

عُدَّتِ الخطط القاضية بنشر التعليم بين جميع فئات المواطنين بمنزلة رد مباشر على محاولات القوى الاستعمارية السابقة إعاقة قيام مؤسسات للتعليم العالي كي تبقي هذه القوى الاستعمارية على تفوقها الفكري. اعتمدت الحركات الاشتراكية التي اكتسحت المنطقة خلال النصف الأول من القرن الماضي على التعليم كطريق وحيدة للخروج من

التخلف الذي كان بوجه عام مرتبطاً بالأنظمة السابقة. فاللورد كرومر (الذي حكم مصر بين سنتيّ 1883 و1907) على سبيل المثال، "حاول قصر المطالب من أجل تعليم أكثر على الاهتمام بالتعليم الابتدائي فقط بالنسبة لعامة الشعب" بدلاً من تمويل إنشاء جامعة[50]، وهو ما حدا بمجموعة من المواطنين المتعلمين لإنشاء جامعة كمؤسسة خاصة متبنين بذلك خطاب كرومر نفسه حول "المبادرات الخاصة"، وذلك في معرض ردهم على محاولته إجهاض ذلك المشروع. ولهذا السبب، ربما كان بعض المثقفين العرب تراودهم شكوك حول عملية تهجين الثقافة العربية مع نظيرتها الغربية؛ حتى إنه راودتهم الشكوك حول دوافع المستشرقين أو الباحثين الغربيين الذين كانوا يقومون بالتدريس في الجامعة المصرية (التي تدعى الآن، جامعة القاهرة) بعد إنشائها سنة 1908 [51].

استخدم التعليم كذلك وسيلة أمّنت من خلالها الدولة مصدراً مستمراً يضخ موظفين حكوميين في أجهزة الدولة، وينشر مثل ومبادئ النظام الاشتراكي. فقد وصل التوظيف في القطاع العام على سبيل المثال، إلى حد التضخم في الدول المنشأة حديثاً: في مصر، كان هناك نحو 250000 موظفاً سنة 1952، إلا أن هذا الرقم وصل إلى حدود 1200000 سنة 1970. وفي السودان، ازداد العدد من 176000 سنة 1955 إلى ما يربو على 400000 موظفاً سنة 1977 [52]. أما في الجزائر، فقد وصف نظام حكم هواري بومدين بالنظام "الديكتاتوري البيروقراطي" وذلك بسبب تطبيقه لسياسات تشبه تلك التي اعتمدها جمال عبد الناصر في مصر[53].

ولكـن كان مـن الصـعب على هـذه الدول المسـتقلة حديثـاً توحيد النظام التعليمي خصوصـاً بوجـود إرث من أنواع مختلفة من المدارس، بعضـها حكومي وبعضـها الآخر خاص؛ بعضـها حديث، وبعضها الآخر إسلامي تقليدي؛ بعضها اعتمد اللغة العربية لغة للتدريس، بينما اعتمد بعضـها الآخر إحـدى اللغات الأوروبية عادة ما كانـت اللغة الإنجليزية أو الفرنسـية.[54] وبالرغم من المحـاولات المبذولة من أجل توحيد أنظمة التعليـم، فقد اسـتمرت مدارس اللغات في اسـتقطاب أفـراد الطبقات المتوسـطة، والمتوسـطة العليـا؛ وبذلـك فقـد أنتجـت نموذجـاً جديداً مـن النخبـة؛ أي ما كان يطلق علـى أفرادها وصـف الأنجلو-عرب، أو الفرانكو-عرب؛ وهؤلاء كانوا يشـعرون بالانسجام في الوسطين العربي أو الغربي، أو كما وصفهم حوراني بالقول:

> إن النخبة التي كانت تحاول إثبات ذاتها عاشـت – كما فعلت في الجيل الأول – ليس في وسـط ثقافي إنجليـزي أو أمريكي أو فرنسـي، بل في وسـط أنجلو-عربـي أو فرانكو-عربـي، وكان أفرادهـا يتقنـون لغتين أو ثلاث لغات بشـكل جيـد. كان هؤلاء يتحدثـون بالعربية في منازلهم إلا أنهـم حصـلوا على ثقافتهـم ومعارفهم العليا عـن العالم من خلال الإنجليزية أو الفرنسـية (وبشـكل متزايد، من خلال اللغة الإنجليزية، اللهم إلا في المغرب).[55]

لم يكن التوتر إذاً بين مشـروعات الحداثة كما رسـمت من الأسفل (الطبقـة العامة) ونفذت مـن الأعلى (السياسـيون)؛ لكنه كان نتيجة للصـدام بين تراث الزمن الاسـتعماري الذي تم رفضـه من قبل بعض المثقفـين، وبين أبناء الطبقة الوسـطى الذين كانـوا لا يخفون إعجابهم

بهــذا الــتراث وتبنيهم لــه. فمثــلاً، كانت الوظائــف الرفيعة المســتوى في القطــاع العام الجزائــري تتطلب مــن المتقدمين إليهــا معرفة اللغة الفرنســية، وهــو مــا أدى إلى ازديــاد حــدة التوتر بين مؤيــدي العربية ومؤيدي الفرنسية في الجزائر.[56]

وهكذا، اســتمر الحقــل التعليمي في مهمته كمنصــة للصــراع على الســلطة وتوزيع المــوارد بين أولئك الذين عَدُّوا الثقافــة الغربية نموذجاً يحتذى به من جهة، وبين أولئك الذين تمسكوا بالتعليم الديني معتبرين هذا النوع من التعليم رمزاً من رموز التمســك بالشخصــية الأصلية من جهــة أخرى. من الضــرورة بمــكان التأكيد علــى أن هذا الصــراع كان صــراعاً على الســلطة، وليس دليلاً على التوتر القائــم بين وجهتي نظر متناقضتين حول الحداثة والتقاليد. فقد أراد مؤيدو المؤسسات التعليمية الجديــدة إقامة ند أو نظير للأزهر على ســبيل المثال؛ وحتى دار العلوم، وهي مؤسســة تعليميــة مزجت بين المناهــج التعليمية الغربيــة والمناهج الدينية، كانت تُعَدُّ ثاني أفضل خيار. كان طلبة الجامعة المصرية المنشأة حديثاً على ســبيل المثال يتباهون بمعرفتهم بطرائق البحث العلمي، وقد أرادوا بذلك تقزيم مســتوى المناهج التي تدرس في دار العلوم أو الأزهر. يتذكر طه حسين، الكاتب المصري الشهير، والعميد السابق لكلية الآداب في جامعــة القاهرة انتقاده الــلاذع لمناهج دار العلوم الدراســية عندما كان يتحدث إلى أحد أنسبائه الذي كان طالباً في كلية دار العلوم:

> لا أنســى ذلك اليوم الــذي كنت أتجادل فيه مع أحد أنســبائي الذي كان حينهــا طالباً في كلية دار العلوم؛ وقد قال ذلك النســيب الطالب في كلية

دار العلوم لي، أنا الطالب في الأزهر: "ما الذي تعرفه عن عالم المعرفة؟ أنت مجرد شخص جاهل، لا تعرف سوى قواعد اللغة والفقه. لم تتلق محاضرة واحدة عن تاريخ الفراعنة. هل سمعت يوماً باسم رمسيس أو إخناتون؟"... لكنني الآن، هنا في قاعة محاضرة في الجامعة أصغي إلى الأستاذ احمد كمال... يتحدث عن الحضارة المصرية القديمة... هنا، وفي هذا المكان، ويقدم إثباتاً على ما يقوله من خلال استعماله لكلمات من اللغة المصرية القديمة التي ينسبها إلى العربية والعبرية والسريانية، كما يتطلب منه الدليل... وما إن اقتربت من نسيبي وبادرته بالكلام حتى بدأت بتقريعه بتباهٍ هو وكلية دار العلوم تلك التي كان يتفاخر بها. سألته: "هل تتعلمون اللغات السامية في كلية دار العلوم؟" أجاب نسيبي بالنفي. حينها بدأت أشرح له بتباهٍ عن الهيلوغريفية، والطريقة التي كان يكتب بها قدماء المصريين ملمحاً أيضاً إلى اللغتين العبرية والسريانية.[57]

إن معرفة المرء بخلفيته التاريخية هي واحدة من أثمن الهبات التي يقدمها التعليم له؛ وهي هبة يجب أن تمتزج أيضاً بمعرفة ثقافات الآخرين ولغاتهم. عبّر العالم الموسوعي المصري أحمد عطية الله في مقال نشره في صحيفة الأهرام سنة 1933 عن إعجابه بمعرفة الغربيين بالتاريخ المصري القديم، وعن الحرج الذي شعر به بسبب جهله هو بهذا التاريخ. يتذكر زيارة قام بها إلى إحدى المدارس في برمنجهام الإنجليزية التي تزامنت مع درس كان يعطى في المدرسة عن تاريخ الفراعنة. كان الأستاذ الإنجليزي في غاية السعادة عندما علم أن ضيفه من بلاد الفراعنة؛ ومن ثَمَّ فقد أعطى ضيفه الفرصة لإكمال الدرس، لكنه اعتذر بأدب عن عدم تلبية ذلك الطلب، وشعر بمنتهى الحرج وهو يعترف بعدم معرفته بتاريخ بلاده.[58]

وهكذا، فقد فرض التقدم والتحديث من خلال التعليم وجود شكل من أشكال التهجين الناجح بين التقدم الفكري الغربي وبين الخلفيات التاريخية والأخلاقية المحلية. كان ذلك هو السبب في اعتبار اللغات الأجنبية عاملاً مهماً من عوامل تحقيق مثل هذا التقدم. يتذكر الأكاديمي المصري أحمد أمين (الذي انتسب إلى الجامعة المصرية سنة 1926) النصيحة التي وجهها إليه أحد أساتذته الذي رأى في إتقان لغة أخرى شرطاً لا بد منه لكي يوسع المرء آفاقه الفكرية:

> اعتاد هؤلاء الأساتذة أن يقولوا لنا إن من يقصر معرفته اللغوية على اللغة العربية لا يستطيع رؤية العالم سوى بعين واحدة، لكنه حينما يتعلم لغة أخرى، فإن بإمكانه رؤية العالم بعينين.[59]

وهكذا فقد كان ينظر إلى التعليم على أنه أسرع الطرق للوصول إلى المعرفة، ومن ثَمَّ إلى السلطة. أرى في واقع الأمر، أن التعليم يشكل رأسمال ثقافي مهم بالنسبة للمجتمعات العربية؛ وهو أكثر أهمية من الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها المرء أو الثروة التي يملكها. يناقش كل من لامونت ولارو[60] المشكلة المنهجية المتعلقة بمفهوم بوردو لرأس المال الثقافي. فمن أجل تفعيل مفهوم رأس المال الثقافي، على الباحث أن يستوعب صلة رأس المال هذا ببيئة المرء الخاصة، كما أن عليه أن يرى فيما إذا استخدمت هذه الصلة كوسيلة للإقصاء، ومن ثَمَّ كشكل من أشكال ممارسة للسلطة. يرى لامونت ولارو أن الإطار الذي رسمه بوردو يتضمن الإشارة إلى أن "معايير الطبقة الدنيا ليست مستقلة بحد ذاتها، وأن الجماعات المحكومة يتم إقصاؤها من المنافسة على

تعريف مفهوم الثقافة الشرعية"[61]. إن سلطة رأس المال الثقافي من وجهة نظرهما هي السلطة التي تقوم بإقصاء الناس من خلال فرض ضريبة رمزية. وهكذا، فإن عملية الإقصاء هي البعد الرئيس لرأس المال الثقافي، وتتجلى من خلال عملية الإقصاء الذاتي، أو محاولة المرء التأقلم مع طموحاته؛ وكذلك من خلال ربط هذه الطموحات برأسمال ثقافي أقل، بغية تبوء "مناصب أدنى مستوى"[62].

وهكذا، يُعَدُّ رأس المال الثقافي أحد الموارد المتوافرة بين أيدي ممثلي المؤسسات لاستخدامها بشكل مقصود أو غير مقصود، أو حتى السيطرة عليها من أجل تعزيز فرصهم في النجاح. يُظهر لامونت ولارو من خلال المقارنة بين رأس المال الثقافي كما ورد في الدراسات الفرنسية ونظيراتها الأمريكية، أن المعرفة رأسمالٌ ثقافي مهم له قيمته الواضحة في المشهد الفرنسي، ولكن ليست له قيمة تذكر في المشهد الأمريكي، حيث تُعَدُّ هناك "المؤشرات التي يمكن شراؤها" أكثر قيمة من "المؤشرات ذات الطبيعة الثقافية"[63]. يمكن رؤية ما يشبه ذلك في الأسلوب الذي يتم من خلاله تصوير التعليم في الأنماط الثقافية الشعبية العربية كالمسلسلات التلفزيونية، حيث تؤدي الرغبة في الحصول على المال والتمتع بحياة مترفة بتلك الشخصيات إلى التخلي عن مبادئها ومُثُلها التي تذهب أدراج الرياح إلى أن يتم اكتشافها ومواجهتها، إن لم يكن إدانتها في نهاية الأمر[64]. وهكذا، يشكل التعليم وليس الثروة رأسمال ثقافي مهم في السياق العربي.

سعت الأنظمة الجديدة إلى محاربة الدلالات القديمة التي عُدَّتْ

مؤشراً على التخلف من أجل إنجاح مشروعاتها التحديثية. فعلى الرغم من الشعارات الاشتراكية التي تبناها نظام جمال عبد الناصر (1952-1970)، فقد رأت الحكومة المصرية آنذاك أن جزءاً من مهمتها يكمن في الحاجة إلى إبدال صورة المصريين المتخلفة بصورة أخرى عصرية، على سبيل المثال، من خلال تشجيع ارتداء "البذلة الشعبية" بدلاً من الثوب الذي ترتبط صورته بالفلاحين[65]. أما الفلاحون والمهمشون الذين تم تصويرهم سابقاً على أنهم "الأبناء الحقيقيون" للأمة وحملة القيم الأصيلة، فقد اعتادوا تصويرهم بوصفهم رمزاً للتخلف الذي لا يمكن انتشالهم من بوتقته إلا من خلال انضمامهم إلى عالم النخبة المتعلمة في العاصمة، القاهرة[66]. كانت الخطة التي قضت بتحديث صورة القاهرة قد أخذت منحى إضافياً على يد خليفة عبد الناصر: أنور السادات الذي عمل جاهداً من أجل إعادة بناء القاهرة بحيث تشبه المدن الغربية وخصوصاً الأمريكية منها. لاقت خطته الكثير من النقد والرفض، خصوصاً بين صفوف الإسلاميين، وهو ما أدى إلى فتح الطريق أمام انتشار الخطاب الديني في الأوساط الشعبية بوصفه خطاباً أخلاقياً بديلاً يقف في وجه المشروعات الرأسمالية التي تهدف إلى خصخصة الدولة[67]. ومن قبيل المفارقة، أن السادات رد على ذلك بطرح الخطاب نفسه، وذلك من خلال التطبيق الفوري لسياسة الانفتاح الاقتصادي، في الوقت الذي أكد موقعه بصفته "الرئيس المؤمن"[68].

كانت الثقافات الغربية أيضاً بمنزلة أداة القياس التي كانت الدول العربية المشكلة حديثاً تقيس بواسطتها نجاحاتها الثقافية في

تهجينها للنسيج المحلي مع النماذج الدخيلة. ظهر هذا الأمر من خلال الاهتمام الـذي منح للفن الفولكلوري، والدعـوة إلى تحديثه من خلال تطعيمه بعناصـر غربية. عبرت الحكومة المصـرية بعد الاستقلال عن اهتمامهـا بالفنون الشـعبية، وكذلك بالفنـون التقدميـة الأخـرى مثـل البـاليــه؛ وقد تأســس مركز الفنون الشـعبية سـنة 1957 وتم إلحاقه بـوزارة الثقـافة والإرشـاد القومي[69]. وكانت إحدى أهـم فرق الرقص في ذلك الوقت تدعى فرقة رضـا التـي كان ينتمي أفرادها إلى عائلات ميسـورة من الطبقـة الوسـطى. وكانـت الراقصـة الأولى في الفرقة، واسـمها فريدة فهمي، نصف بريطانية ونصف مصرية، ولكن بالرغم من خلفيتها الغنية، فقد كانت هذه الراقصة تمثل بنت البلد[70]. استطاع أعضـاء هذه الفرقة إبـراز التهجين النـاجح بين الشـرق والغرب من خلال أفـلام مثل "حـب في الكرنــك"، حيـث أظهــروا قـدرة فائقـة للتـواصــل بلغة أجنبـية، وارتداء ملابس عصرية[71]. كان من المفترض أن تقوم استعراضاتهم بتقديم الرقصات الفولكلورية المصرية الأصيلة بالرغم من أن تلك الرقصات كانت في حقيقة الأمر أشكالاً جديدة من الرقصات المحلية.

كانت ظاهرة التهجين جلية في فنون أخرى كذلك، كالموسيقى مثلاً. فالموسـيقيون العرب خصوصـاً في القاهرة التي كانت عاصمة لصناعة الموسـيقى والأفلام خلال النصـف الأول من القرن العشرين، اعتمدوا علـى تطوير الموسـيقى بوصـفها جـزءاً من عمليـة تحديث الموسـيقى المحليـة. وكانـت لهذه العملية "سـمات قويـة من التغريـب. فقد كانت

تتضـمن الاقتراب بالموسيقى إلى مستوى... (الموسـيقى العالمية) التي تمثل الموسـيقى الأوروبية شـكلها الأكـثر رقياً"[72]. وهكـذا، كان بإمكان الموسـيقيين مزج الموسـيقى الغربية بألحان محلية "من دون أن تصبح أقل مصرية أو أقل عربية"[73].

كان التعليم حجر الزاوية في المشـروع التقدمي بالإضـافة إلى كونه مرادفاً للمعرفة، ومن ثَمَّ متلازماً مع السـلطة. حتى في أكثر المجتمعات العربيـة محافظـة، وأعني بها مجتمـع المملكة العربية السـعودية، كان التعليم يُعَدُّ وسـيلة اسـتنهاض همة الأمة وإعادة تشكيل صورة المملكة. أخذت حكومة المملكة العربية السـعودية على عاتقها مهمة بناء مدارس جديدة وتقديم منح للطلبة السـعوديين من أجل متابعة دراستهم خارج المملكة. ولا تزال هذه العملية مسـتمرة إلى يومنا هذا، حيث تترافق مع خطط المملكة لبناء نحو 2500 مدرسـة جديدة، بالإضافة إلى الكليات التكنولوجيـة ومعاهد التدريب بحلول سـنة 2012، وأيضـاً تقديم منح دراسية لعشرة آلاف طالب سعودي من أجل متابعة تحصيلهم العلمي في الخارج؛ وأغلب هؤلاء سيتابع دراسته في الولايات المتحدة الأمريكية[74].

لكـن الانفتـاح على مـوارد جديـدة، وعـدم موثوقية هـذه الموارد، كان لهمـا عواقـب غير متوقعة كذلك: فقد وفّر كل من التعليم ووسـائل الإعلام بصفتها الشكل الجديد من أشكال التواصل، للممثلين سلطات جديدة، كما وضع عليهم قيوداً جديدة. فقد فاقمت هذه الموارد الجديدة بالإضـافة إلى سياسـة الانفتاح التي حلت محل السياسات الاشتراكية التي سـادت في السـبعينيات والثمانينيات والفورة النفطية الجديدة في

بلـدان الخليج من دون قصـد، من حدة التوتر بـين الممثلين والموارد[75]. فقـد شـجع التعليم الناس علـى إثارة الأسـئلة وإبداء الشـكوك، بينما سـهّلت وسائل الإعلام التعرف على الثقافات وأنماط الحياة الأجنبية. فالنخبة المتعلمة الجديدة في دول الخليج المحافظة بدأت تنافس سـلطة رجال الدين الذين كانوا يتمتعون بسلطات عظيمة في المجتمع من خلال مواقعهم التي كانوا يقدمون من خلالها الوعظ والإرشاد حول الطرائق المثلـى التـي يجب اتباعهـا في الحياة والسـلوك وتربية الأبنـاء والعمل بشـرائع الله. كان الإسـلام في عُمان يدرس في المدارس بصفته "مادة يجـب (تفسـيرها) و(فهمهـا)"[76]. كان العمانيـون الشـباب على وجه الخصـوص يميلون نحو تفسـير معتقداتهم وتبريرها بدلاً من التسليم بها من دون جدل أو مناقشـة، وذلك بعكس الأجيال السـابقة التي كان أفرادها "يؤدون الصـلاة ويقدمون الأضاحي، ولكن من دون أن يعرفوا لماذا يقومون بذلك"[77].

الحضور.. الدافع وراء الفعل

أوضـحت الدول العربية مـن خلال تهجينها بين مـا هو محلي وما هو أجنبي، أنها لا ترغب مطلقاً في اتباع سياسـة انعزالية. على العكس من ذلك، أظهرت هذه الدول حضـوراً وقدرة علـى التأثير في الثقافات الأخرى. إن فكرة الحضـور كما أطرحها هنا تشـكل عنصراً حاسماً في بناء هوية وطنية أصـيلة (مصرية أو لبنانية أو سورية، إلى ما هنالك) وإقليمية (عربية وإسـلامية) في عصر يتسـم بصورة متزايدة بالعولمة واعتماد الأمم على بعضـها بعضـاً. كانت الدول العربية في واقع الحال

تتنافس فيما بينها من أجل الظهور بمظهر الهجين الكامل بين الشرق والغرب: قدمت مصر نفسها كهوليوود الشرق، كما قدم لبنان نفسه على أنه باريس الشرق[78]، أما دبي فقد عَدَّت نفسها البلد العالمية التجارية الحديثة، وأخيراً وليس آخراً، عَدَّت قطر نفسها أيضاً مضيفة الحرية المتجسدة في مشروع الأمير المتمثل في قناة الجزيرة الفضائية، إضافة إلى مناظرات الدوحة التي أطلق عليها وصف "المنتدى العام للحوار وحرية التعبير في قطر". ويدير هذه المناظرات مقدم البرامج السابق في محطة BBC، تيم ساباستيان[79].

استضافت دبي وحدها فعاليات عدة لكي تسجل حضوراً أكبر على الساحة الدولية، مثل بطولة كأس العالم لسباق الخيول المقامة في دبي بهدف "وضع دبي على الخريطة" كما قال الرئيس التنفيذي لشركة دبي القابضة التي تشرف على معظم الاستثمارات في دولة الإمارات[80]. كما قامت العديد من الحكومات العربية بإنشاء مناطق إعلامية حرة استضافت فيها العديد من المؤسسات الإعلامية الأجنبية والإقليمية ومنحتها الحرية الكاملة في الحركة، وإعفاء من الضرائب والرسوم. تخدم مدينة دبي الإعلامية على سبيل المثال، 550 من المنظمات الإعلامية من بينها محطة CNN ووكالة Reuters ودار McGraw Hill للنشر والمحطة الفضائية العربية MBC وSony[81]. تتلخص رؤية مدينة دبي الإعلامية في أنها تهدف إلى "جعل دبي مركزاً للإعلام والتقانة في المنطقة"[82]؛ أو كما عبر عن ذلك الرئيس التنفيذي لمدينة دبي الإعلامية بالقول "إن رؤيتنا لا تقتصر على أن نكون القاعدة

الإقليمية للمذيعين، بل لأن نكون واحداً من أربعة أو خمسة مراكز عالمية للبث في السنوات القليلة القادمة"[83]. من خلال المنظور نفسه، قامت الحكومة الأردنية بإنشاء منطقة إعلامية حرة وضعت في خدمة شركة المدينة الإعلامية الأردنية[84]، بينما قررت الحكومة المصرية أن تنشئ "عاصمة ثقافية مصرية في المنطقة" من خلال الاستثمار في مدينة الإنتاج الإعلامي التي "من المأمول أن تصبح (هوليوود الشرق)" إضافة إلى المنطقة الإعلامية الحرة[85].

ولكي يتم تسريع وتيرة مشروعات التحديث، قامت الحكومات العربية بتشجيع فكرة إنشاء مراكز تسوق تجارية ضخمة مثل السوبر ماركت الضخمة التابعة لشركة كارفور التي تم بناؤها في القاهرة، حيث يعيش "نحو أحد عشر مليوناً في سكن عشوائي، وفي أحياء فقيرة لا يوجد فيها ماء للشرب أو قنوات للصرف الصحي"[86]. تُعَدُّ العقلية الاستهلاكية إذاً تجسيداً لنمط الحياة الغربي (كمراكز التسوق التجارية على سبيل المثال)، وجزءاً لا يتجزأ من مشروع التحديث الذي يربط مثلاً بين مدينة جدة السعودية ومدناً أمريكية مثل مدينة ساكرامنتو بدلاً من جدة القديمة[87]. تم بناء مركز التجارة العالمي في القاهرة، وهو سوق تجارية ضخمة "بعد هدم الحي الشعبي أو دفعه بعيداً، وبعد التخلص من المساكن والأحياء العشوائية المحيطة به"[88]. كان ينظر إلى تلك العشوائيات على أنها موئل للفوضى والانحراف[89]. أدان المثقفون المصريون "انتشار ثقافة الانحطاط هذه" التي أدت إلى انتشار رقعة "المساكن القبيحة المبنية من القرميد، في الوقت الذي

لا تتوافـر فيه مياه الشـرب أو مجاري الصـرف الصـحي أو سـيارات الأجـرة... في المناطق الريفية."[90] وبالرغم من أن الحكومة كانت تنزل العقاب بالمواطنين الفقراء الذين يبنون هذه المسـاكن العشوائية تمثلت في هدم هذه المنازل، إلا أن بعض المواطنين اكتشـفوا أن إضافة ملاحق غير قانونية لمنازلهم يمكن أن يتم التغاضي عنه من قبل الحكومة فيما لو اسـتثمروا مثل هذه الملاحق، أو فيما لو قاموا بالاسـتثمار في ملاحق أنيقة المنظر مضيفين بذلك لمسة جديدة على الوجه العصري للمدينة.[91]

فوق هذا وذاك، أصـر النخبويون على إقصاء الجماعات المحرومة من خلال شـرعنة الخلافات، وذلك بسبب الإمكانات الأكاديمية وليس بسبب بعض السـمات الشخصية ضمن الوسط الاجتماعي الذي يعيش فيه المرء. فقد عبر وزير التعليم المصـري الحالي، جمال الدين موسـى عن هذا التوجه حينما سئل عن خطة الحكومة لمحاربة الأمية:

> هنـاك اثنا عشـر مليوناً من المصـريين أميون؛ ومعظم هؤلاء يعيشـون في مناطق ريفية، وأغلبيتهم من النسـاء. المشـكلة الرئيسة تكمن في أن هؤلاء الناس ليسـت لديهم الرغبة في التعلم. وتشكل العادات والتقاليد العقبة الرئيسة أمام حل هذه المشكلة.[92]

تقـدم ليلى أبو لغود[93] مثـالاً آخر عن برنامج يعرضـ في التلفزيون المصـري باسم (مائة في المائة) يهدف إلى تشـجيع محو الأمية بنسبة مائة في المائة في مصـر. وفي إحدى حلقات هـذا البرنامج التي تناولت عمالـة الأطفال، أجرت مقدمة البرنامج لقـاءات مع عدد من الأطفال الذين ألقي بهم إلى سـوق العمل بالرغم من حداثة سـنهم؛ وقد أنحت

مقدمـة البرنامـج باللائمة على هـؤلاء الأطفال بدلاً مـن عائلاتهم أو نظـام الرعاية الاجتماعيـة، وذلك لعدم التحاقهـم بالمدارس من أجل الحصول على فرص عمل أفضل، ومن ثَمَّ على مستوى أعلى من الدخل.

يبدو الإقصـاء جلياً في المشهد الثقافي، حيث إن الأنماط الموسيقية الشـعبية مثل الـراي أو الـراب ينظر إليهـا باحتقار من قبـل الفنانين "المثقفـين" المشـهورين[94]. تشـكل الأغنيات التي تقدمهـا هذه الأنماط الموسـيقية نموذجـاً رافضـاً "لمظاهـر الاحـترام الـذي تمثلـه الطبقة الوسـطى"[95] وأثبتت هذه الأنماط شـعبيتها وانتشـارها بالرغم من أن وسـائل الإعلام الرسـمية اتخذت موقفاً سـلبياً منها. استطاع مطربو الراي والراب المغاربيون (خصوصاً الجزائريين والمغاربة) بعد النجاح الذي حققوه في أوروبا أن يشكلوا مع المطربين العرب "المثقفين" ثنائيات غنائيـة، بينمـا عُـدَّ المطربون الشـعبيون أمثال المصـري شـعبان عبد الرحيم نموذجاً للثقافة المنحطـة. ومع ذلك، ونظراً لكون عبد الرحيم مشـهوراً في مصـر، فقد حاولت شـركة ماكدونالد للأطعمة السـريعة التعاقـد معه من أجـل الترويج لمنتجاتهـا[96]، وهي بذلك، أضـافت لوناً قطرياً محلياً لمنتجها الأمريكي الأصـل. ناضـل الفنان الشعبي من أجل أن يتم الاعتراف به من خلال دس أنفه في العمل السياسي، وهو أساس الفضـاء العام، وذلك من خلال إطلاق أغنيات معادية لإسرائيل وفرت له "نجومية فورية"[97].

تحولت النخبة المثقفة ضـمن مشـروع التحديث هذا إلى خبيرة في شؤون تشكيل ملامح الثقافة الوطنية والإقليمية، وتسويقها ضمن سياق

ثقافة عالمية كونية. لقد أصبح هؤلاء المثقفون حراساً لبوابة الثقافة الأصيلة؛ وقاموا من خلال هذا الموقع، بغربلة الموجات الثقافية القادمة ووضعها في الميزان قبل اتخاذ قرار بقبولها أو رفضها. ويتمثل الهدف الرئيس وراء ذلك في خلق حضور جماعي حداثوي في السوق الدولية ذات الصبغة العالمية في الوقت الذي يتم إخفاء الصور القديمة الأكثر بدائية. عُدَّ هذا المشروع الحداثوي بمنزلة بوابة كما وصفها سيميل[98]. إنها بوابة يتم الولوج من خلالها إلى موقع أجنبي بحيث يتم التأقلم فيه مع (الآخر) في الوقت الذي يُحافَظ على حرية الخروج منه في أي وقت، ومن ثَمَّ تستمر السيطرة على تأثير الموارد الأجنبية في المشهد الثقافي المحلي. يتطلب هذا المشروع أيضاً بهذا المعنى استنباط تصنيفات وهويات ماهيوية تساعد الممثلين على التنقل المرن بين الشرق والغرب (وعبر ميادين السلطة) من دون أن يضلوا طريق مهمتهم الداخلية المتمثلة في الجمع بين ما هو أفضل في عالمَيْ الشرق والغرب، مع احتفاظهم بالقدرة على التواصل مع جذورهم الأصلية. إن الدافع الرئيس بالنسبة لهذه النخبة يتمثل في إعادة موضعة الموارد، بالإضافة إلى الحصول على اعتراف بهم في ميدان السلطة العالمي.

إلا أن الرؤية الغربية لمفهوم الدولة الحديثة تركز على مبدأ الفردية كحق من حقوق المواطنين الذين تم تحريرهم من سيطرة مجتمعاتهم المباشرة. أما التقليد الأعمى للفكرة ذاتها فيتجاهل حقيقة أن شعوب الدول العربية "ترتبط جذورها كمجموعات ارتباطاً عميقاً بمنطق العائلة أو التجمعات العنصرية أو العرقية أو الاجتماعية"[99]. نتج عن

هذا الواقع شكل جديد من أشكال التشنج: فالسكان المهمشون الذين تم إقصاؤهم عن مشروع النخبة الحداثوي دخلوا في مواجهة مستمرة مع هذه النخبة ليس من أجل الحصول على "استقلال ذاتي" بل من أجل تسجيل حضور كما يقول بيات[100]. وهذه هي المجموعات نفسها التي أقصيت عن عالم النخبة أو المجالات البحثية[101]. هناك أيضاً المجموعات التي تؤدي هدفاً مزدوجاً في المجتمعات العربية: فهي تمثل جوهر الثقافات الأصيلة في الوقت الذي تمثل المادة الخام التي يجب انتشالها من الأحياء الفقيرة القذرة، وتشذيبها من أجل أن تتماشى في المظهر مع الوجه الحداثوي للدول العربية[102].

تُعَدُّ المدنية عنصراً مهماً من المشروع الحداثوي الجديد؛ فقد استثمرت الحكومات المشكلة حديثاً الكثير من الموارد المالية والسياسية في المدن العربية في محاولة منها لتشكيل عواصم جديدة تكون بمنزلة مراكز ينطلق منها التطور. لكن التركيز المتزايد على تطوير المدن أدى إلى تزايد في معدل الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، ومن ثَمَّ إلى استقرار مواطنين ريفيين في المدينة بما فيها من فرص جديدة:

> إن ظواهر التزايد المستمر في عدد السكان، والهجرة من الريف إلى المدينة، والأعداد المتزايدة لأفراد البورجوازية الوطنية – من ملاك الأراضي والتجار وأصحاب المصانع ومديريها والموظفين الحكوميين وضباط الجيش – وتنامي سلطتهم، كان لها تأثيرها في طبيعة الحياة في المدينة من أوجه عدة. فمع بزوغ فجر الاستقلال، انتقلت الطبقة الوسطى إلى مواقع كانت مقصورة في السابق على الأوروبيين بشكل رئيس، وتزامن ذلك مع انتقال المهاجرين من المناطق الريفية

إلى المواقع التي كانت تشغلها الطبقة الوسطى، أو إلى مواقع جديدة أخرى. في كل واحدة من هذه الحالات، كانت تحدث تغيرات في العادات وطرائق الحياة: فقد تبنت الطبقة الوسطى نمط الحياة الذي كان يتبعه الأوروبيون، أما المهاجرون الريفيون فقد تبنوا نمط الحياة الذي كان يعيشه فقراء المدن[103].

وهكذا فقد شكلت المدن جزءاً مهماً من عملية المشروعات المدنية والحداثوية، وذلك من خلال بناء "شواهد من أجل شرعنة الدولة الجديدة"؛ ومن ثَمَّ فقد ازدادت بشكل كبير أحجام هذه المدن التي أصبحت تستوعب أكثر من نصف عدد السكان الذين يتزاحمون على مواقع السلطة التي بدأت أعدادها في التناقص[104].

لوحظ اتساع رقعة الأحياء الفقيرة حتى في البلدان العربية الغنية كالسعودية. عبر أحد الفنانين السعوديين عن هذه الفكرة في رسوماته المستقاة من مدينة جدة، وهي ثاني أكبر مدينة في السعودية. يُظهر الفنان عبد الله إدريس في لوحة له بعنوان "بلا عنوان" الهيئة الحقيرة للأبنية التي تقطنها جماعات من القوى العاملة الأجنبية من ذوي الدخل المحدود، وكيف أن التلوث يشل حركة المدينة؛ حتى إنه استعمل الورق المقوى من أجل إثبات هذه الفكرة[105].

وهكذا، فبالرغم من أن التبريرات التي قدمت من أجل إقامة مشروع التمدن ركزت على الرغبة في "تجميل" المدن و"الوجوه" الجديدة للدول العربية المستقلة الحديثة، فقد كان من إحدى نتائج هذا المشروع غير المقصودة قيام كيانات سكانية عشوائية تسببت فيها رغبة

السكان المنحدرين من أصول ريفية بالدرجة الأولى من أجل "أن يحيوا حياة كريمة"[106]. لا تزال هذه الظاهرة آخذة في الانتشار؛ ففي القاهرة مثلاً، هناك أكثر من مائة جماعة سكانية يبلغ عددها أكثر من سبعة ملايين نسمة "يعيشون بين المقابر، وفوق أسطح المباني، كما يحتلون أراضٍ تعود ملكيتها للدولة وتقع على أطراف المدينة، وبذلك فقد شكلت في حد ذاتها جماعات لها استقلاليتها الخاصة"[107].

حتى مراكز التسوق التجارية التي تتباهى السلطات بها بوصفها أحد مظاهر التحديث، تستعمل من قبل الشباب العرب منطلقاً لإقامة علاقات جديدة، وملجأ فاخراً على النمط الغربي يلوذ به هؤلاء الشباب هرباً من المنطقة المزدحمة الملوثة التقليدية التي تحيط بمراكز التسوق هذه[108]. شكلت هذه المراكز مساحة أكثر "ديمقراطية" كسرت فيها الحواجز بين الطبقات الاجتماعية وكذلك بين الجنسين. هذه المساحة الاجتماعية الجديدة تقدم فرصاً لإقامة مشروع تشكيل الذات الفردية، وتقولبها استناداً إلى ما يحيط بها.

يرى بيات أن فكرة "المجتمع المدني" بحد ذاتها تلغي وجود مثل هذه الجماعات التي عادة ما تميل إلى السلبية والتشرذم؛ إلا أن من الممكن تجييشها ضمن عمل جماعي بالرغم من افتقارها إلى روحية القيادة أو الأيديولوجيا الواضحة. هذه الروح (الجمعية) يمكن أن تكون "أكثر اتساعاً وتأثيراً من المؤسسات التقليدية خارج نطاق الدولة"[109]. يطرح حاجي موسى[110] مثالاً عن هذه الشبكات غير الرسمية في الجزائر. ففي نهاية التسعينيات من القرن العشرين، عندما كانت ملكية الصحون

اللاقطة للمحطات الفضائية عملية جماعية، كانت ما بين مائة إلى مائتين من العائلات المتجاورة تجتمع من أجل تقاسم كلفة الصحن اللاقط الجماعي فيما بينها. كان يتم انتخاب واحد من بين هؤلاء من أجل الإشراف على عملية تركيب الصحن اللاقط، وكان المبلغ المالي الذي يتم جمعه من أجل هذه الغاية في عهدة شخص آخر. كانت النتيجة من وراء ذلك حصول تغيير تدريجي في عملية توزيع الموارد؛ ويوضح بيات "بأنه ومن خلال المبادرة إلى إجراء تغييرات (تدريجية محدودة)، فإن الفقراء يقومون على المدى الطويل (بعملية تعديل لبنية القوى الموجودة قبل ذلك؛ ومن ثَمَّ يصبحون مادة هذه التغييرات الجديدة)"[111].

الانعكاسية.. وقود التغيير

تلقى هذا المشروع الحداثوي البعيد كل البعد عن صفة العملية المباشِرة، دفعة قوية من الانعكاسية المتزايدة ليس فقط بين أوساط النخبة الجديدة، بل بين الناس العاديين أيضاً. وكان النجاح والاعتراف يمثلان الدافع الذي تقاسمه الممثلون الأقوى ونظراؤهم الأقل قوة؛ وقد مارس هذان الطرفان كل على حدة، لعبة التهجين وبدأا يستوعبان كيفية الإمساك بزمام هذه الموارد المتوافرة من أجل خدمة أهدافهما في الحصول على الاعتراف.

وكان الازدياد المستمر في فرص التعليم بين الجماهير بالإضافة إلى إطلاعها على الثقافات الأجنبية عن طريق وسائل الإعلام، وكذلك

عـن طريق الهجرة، قد شـكل تحديـاً ليس فقط للمشـروعات التنموية النخبوية، ولكن أيضـاً للقيـم والتقاليد المرعية. تؤدي الانعكاسـية هنا دور الوسـيط الذي يقوم بتسهيل عملية التغيير التي تزيد من اندفاعها عملية تعرض الدول لأنماط الحياة والمعايير الشاملة. يلخص طومسون هذا الموضوع برمته بالقول:

> إن عملية تطوير وسـائل الإعلام تعمق أيضـاً النظام الانعكاسي للذات وتؤكـده، بمعنى أنه، ومع التوسـع في الموارد الرمزيـة المتوافرة من أجل عملية تشـكيل الذات، فـإن الأفـراد يواجَهون على الـدوام باحتمالات جديـدة، وتتغير آفاقهم بشـكل مسـتمر، كما أن مرجعياتهـم الرمزية تتغير باستمرار.[112]

يذكرنا طومسـون في معرض إشـارته الخاصـة إلى الدراسـة التي أجراهـا لال[113] على المشـاهدين الصـينيين بـأن الاطلاع على أشـكال ثقافيـة أخـرى يمكـن أن تكـون وسـائل يسـتطيع بواسـطتها الجمهور "التعرف على الطريقة التي تعيش بها الشعوب في مختلف أنحاء العالم، وهـو ما يوفر لهذا الجمهور فرصـة لإجراء مقارنة تنعكس بشـكل حاد على نمط الحياة التي يعيشها"[114].

مـن المهـم أن نتذكـر أنه بالرغم من أن وسـائل الإعـلام لعبت ولا تزال، دوراً حاسـماً بوصـفها مصدراً رئيساً من مصـادر معرفة المرء، فـإن قوتها الحقيقية تكمن في كونها تشـكل نموذجاً جديداً من أشـكال التواصـل يضـاف إلى التواصل بين الأشـخاص أنفسـهم؛ وهو تواصل ازدادت وتيرته بعد الاستقلال، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان ازدياد

معدل هجرة المواطنين العرب بوصفهم قوة عاملة مستورَدة إما إلى أسواق دول الخليج، أو إلى المجتمعات الغربية، ناهيك عن الازدياد في عملية التواصل الشخصي مع السياح الأجانب.

لم تأخذ المشروعات النخبوية الهادفة إلى تحديث الصور الوطنية والإقليمية من خلال استيراد محتويات برامج جديدة، في الحسبان تأثير الاستخدام غير المقصود لهذا المحتوى الجديد في حياة السواد الأعظم من الناس. المثل الآخر الذي يمكن طرحه حول هذه النقطة، يتناول الطريقة التي ينظر من خلالها المثقفون العرب إلى الإنترنت بوصفه وسيلة أخرى من وسائل التنمية[115]، التي استعملها الشباب العربي منتدى للعلاقات العاطفية[116]. يمكن النظر إلى مثل هذا النوع من الاستخدام بوصفه عملية مناقضة "لمعايير الاسترخاء" كما يصفها أباظة[117]، مع التركيز بشكل خاص على ازدياد النسبة المئوية للمتزوجين زواجاً عرفياً كوسيلة شرعية لإشباع الرغبات الجنسية. أصبح الزواج العرفي تحديداً ظاهرة شائعة في أوساط المصريين خصوصاً في أوساط الفئات العمرية الشابة؛ ويبلغ عدد من يفضل هذا النوع من الزواج على الزواج التقليدي أكثر من 30000 شخص[118]. تبرم عقود هذا النوع من الزواج ليس فقط بين الرجال والنساء من المصريين، بل بين نساء مصريات ومواطنين عرب يفدون إلى مصر من المنطقة العربية. فعلى سبيل المثال، ترتبط نساء شابات يعشن في أحياء متواضعة مثل حي إمبابة بالقاهرة والمعروفة بإيوائها للإسلاميين المتطرفين، بعقود زواج غير رسمية: أي زواج عرفي مع سياح خليجيين؛ وتنتهي هذه العقود مع

نهايـة عطلة هؤلاء السـياح[119]. لكـن المثقفين المصـريين ورجال الدين يَعُدُّون هذا النـوع من الزواج غير شرعي؛ لأن الشباب عادة ما يتزوجون بالسر من دون معرفة عائلاتهم، ناهيك عن أن القانون (أقله حتى وقت قريب)، لا يقبل بشكل تلقائي الاعتراف بشرعية الأطفال الذين يولدون بموجـب مثل هذا النوع من الـزواج، اللهم إلا إذا عرض هذا الأمر على المحكمة[120].

وفر الخطـاب الجديد الذي أتى به كل من التعليم والتطور فرصـاً للنسـاء اللواتي أصبحن أكثر وعياً بحقوقهن؛ وهو ما دفعهن إلى تحدي الواقع الراهن ولو بخطوات صـغيرة. يقـول فارغوس[121] إنه بالرغم من التقارير الرسـمية التي تؤكد السـلطة المحدودة التي تتمتع بها النسـاء العربيـات، فـإن الانخفاض المسـتمر في معـدل الولادات علـى امتداد أجيـال، يؤكد عكس هـذه النظرية. وهكذا، لم تقف فكـرة اتباع الدين الإسـلامي عائقاً أمـام انخفاض معدل الولادات. كمـا يؤكد أن التعليم ودخول المرأة ميدان العمل كان لهما دور في هذا الشأن، مع ازدياد عدد النسـاء اللواتي لم يتزوجن أبداً. كما أن ندرة الموارد المتوافرة سـاعدت بشكل غير مباشـر على تقلص ظاهرة تعدد الزوجات نظراً للمشكلات المادية المتمثلة في العجز عن توفير مسكن زوجي مناسب[122].

إضـافة إلى ما سبق، تتحدث منى أباظة[123] عن ظاهرة ذات مغزى تتمثـل في قيام عدد من النسـاء المصـريات اللواتـي يعملن كبائعات في مراكز التسـوق التجارية الحديثة في القاهرة بنزع أغطية رؤوسهن بعد وصولهن إلى مراكز التسوق، وارتدائها بعد انتهائهن من العمل؛ وبذلك

تقوم هؤلاء النسوة بعملية إعادة تقويم لهويتهن الدينية التي يبدو أنها لا تتناسب مع هذا الجو الهجين. وإذاً، من الواضح أن هؤلاء النسوة يتمتعن باطلاع واسع على آلية التحرك عبر ميادين وحقول اجتماعية بسهولة ويسر (كالمنزل ومحيط العمل). مقابل ذلك، فالنساء اللواتي يرتدين الحجاب يقمن بذلك ربما كوسيلة من وسائل الدفاع عن النفس، كما يقول أبو عودة[124]. في هذه الحال، يُعَدُّ الحجاب وسيلة من وسائل ردع المتحرشين في الشارع أو في مجال العمل، وهن بذلك يستعملن الإسلام خطاباً يؤكدن من خلاله الفضيلة التي يتمتعن بها، بالإضافة إلى مجابهة التحرش الذي يُعَدُّ رمزاً للسيطرة الذكورية.

بالإضافة إلى ذلك، احتجت الشابات السعوديات ضد تزايد معدل البطالة بين خريجات الجامعات في المملكة، وهو أمر يثير الإحساس بالإحباط إذا علمنا أن عدد الخريجات الجامعيات في تصاعد مستمر[125]. وبالرغم من أن النساء السعوديات يعشن في جو محافظ، فقد عبّرن عن احتجاجهن بعد أن شاهدن على شاشات التلفزيون مشاهد تعرض نساء أمريكيات وكويتيات يقدن سيارات عبر الحدود السعودية (في الوقت الذي تمنع الحكومة السعودية النساء السعوديات من قيادة السيارات). احتجت النساء السعوديات، وكان الإسلام هو الحجة التي واجهن بها رجال الدين؛ وتمثلت هذه الحجة في أنه لا يوجد أي نص قرآني يمنع النساء صراحة من ممارسة حق قيادة السيارة[126]. اعتمدت هؤلاء النساء المحتجات على الخطاب الديني الرسمي كوسيلة لتبرير هذا الاحتجاج، وهن بذلك ألقين ظلالاً من الشك حول التفسير

الرسمي للنص الإلهي[127]. اعتادت النساء السعوديات تنظيم تظاهرات جماعية يطالبن فيها بحقهن في قيادة السيارة[128]. بعض النساء القطريات اللواتي منحن حق قيادة السيارة قبل أقل من عقد من الزمن كن يقمن بتحدي القانون غير المبرر قبل مدة طويلة من منحهن هذا الحق. تتذكر المعالِجة النفسية القطرية موزه المالكي، وهي المرأة الأولى التي تخوض غمار الانتخابات المحلية، تحديها للقانون في الثمانينيات من القرن العشرين عندما كان ممنوعاً على النساء قيادة السيارات في قطر. لم تردعها هذه القوانين عن قيادة سيارتها بنفسها. كانت نتيجة ذلك أنه تم إيقافها مرات عدة؛ ومع ذلك، كان التحدي يشوب جوابها لرجال الشرطة كلما تم إيقافها:

> كنت أقول لهم (لرجال الشرطة) حسنٌ... ما هو الإجراء الذي سوف تتخذونه؟ هل ستقتادونني إلى السجن؟ شكراً لكم لأنني أريد أن أذهب إلى السجن من أجل أن أكتب مقالاً عن السجينات. هل تريدون أن تحرروا لي مخالفة؟ حسنٌ، سأدفعها؛ هل تريدون رخصة القيادة؟ أنا لا أملك رخصة قيادة[129].

مع ازدياد فرصهن في التعليم والوظائف، بدأت النساء يشعرن باستقلالية أكبر، وهو ما يشكل تهديداً للتقاليد؛ لأن "أخلاق المجتمع تتعرض للتهديد إذا بدأت مفهومات النسيج الاجتماعي الكلي المتمثل في العذرية والشرف والفضيلة بالتداعي من الداخل"[130]. كانت تلك هي حال تلميذات المدرسة السعوديات اللواتي لم يكن يتجاوزن الخامسة عشرة عندما لم يسمح بإنقاذهن من الحريق؛ لأنهن لم يكنّ يرتدين غطاء للرأس أو الثياب المناسبة، أي العباءة. منعت الشرطة الدينية

في المملكـة هذه الفتيات من مغادرة البناء الذي شـب فيه الحريق، وهو ما أدى إلى موجة من النقد في وسـائل الإعلام السـعودية ضد الشرطة الدينية في المملكة، أو المطوعين[131]. عموماً، يشـكك الشباب السعوديون من الجنسين كما يقول اليماني[132] في الحكومة وسياساتها؛ لأنها تخفّض من المعايير الاقتصـادية والموارد التي يجب أن تكرسها لجيلهم مقارنة بتلك التي تمتع بها جيل آبائهم.

أخلص مما تقدم إلى القـول إن التعليم كان الطريق التي سـلكتها الدولـة الحديثة كي تتماشـى مع مشـروع التحديث الغربي. وقد أصـبح التعليـم، وليسـت الطبقـة أو الثروة، السـمة الرئيسـة للنخبـة العربية الجديدة. ولذلك أصـبح العرب يميلون إلى تقبـل رأي الخبراء طالما أن هذا الرأي صادر عن مصدر ذي خلفية تعليمية جيدة. على سبيل المثال، "كان الطلبة العرب على قناعة بأن الشخص الذي يتمتع بمؤهلات أكبر، والحاصل على مستوى تعليمي أعلى، ولديه خبرة أكبر في قضايا التعليم، يجـب أن يكون مسـؤولاً عن قـرارات تتعلـق بمسـتقبلهم التعليمي"[133]. وهكذا فإن التعليم يُعَدُّ رأسمال ثقافي مهم يرتقي فوق اعتبارات التمايز الطبقي والمالي. تمثل ذلك الوعي في القضـية التي رفعتها خمس عشـرة امرأة مصـرية من الحاصـلات على مسـتوى راقٍ من التعليم ضد وزير الثقافة وبعض المسؤولين في دائرة الرقابة والشرطة، وذلك لتمنّعهم عن إعطاء رخصة عمل لهن كراقصات شرقيات في الملاهي الليلية. رفضت تلك الخريجات الشـابات، بمن فيهن واحدة كانت تعمل للحصـول على درجة الدكتوراه، العمل في ميادين تخصصـاتهن، بسبب أحلامهن حول

الحصــول علــى مال وفير جــراء امتهانهــن مهنة الرقص الشــرقي[134].
ونظــراً لتميزهــن بالشــهادات العلمية التي كــن يحملنهــا، والتي كانت بمنزلة رأســمال ثقافي بالنســبة لهن، فقد أعلنت تلك النســاء بوضــوح عــن طموحهن في الحصــول على الــثروة من أجل إكمــال جميع مظاهر رأســمالهن الاجتماعي حتى لو كان ذلك يعني من ضمن ما يعنيه تحدي البنية الجامدة للمجتمع الذي يعشن فيه. لقد زودهن رأسمالهن الثقافي بســلاح من الثقــة من أجل امتهــان مهنة ارتبطت نمطيــاً بالبغاء؛ وهن بذلك، استطعن إعادة رسم صورة لمهنة الرقص الشرقي في الوقت الذي كن يعملن من أجل إعادة توزيع رأس المال الاقتصــادي وذلك من خلال إعادة رســم الصــور الاجتماعية النمطية التي عادة مــا تربط الرقص بالجهل، والتعليم بالعفة.

وسائل الإعلام بصفتها جسر عبور

في شــهر أيلول، سبتمبر سنة 2005، وبعد انقضاء عقدين من الزمن على الحكم الديكتاتوري، اســتطاع المصــريون التصــويت في الانتخابات الرئاســية الأولى حيث فتح المجــال للاختيار بين أكثر من مرشــح واحد. وبالرغــم من أن الرئيــس مبارك الذي كان يبلغ الســابعة والســبعين من عمره قد ضــمن الفوز بخامس ولاية للرئاسة، فقد امتدح المراقبون الدور الــذي لعبتــه وســائل الإعــلام في "إدارة" تلك الانتخابــات. في الحقيقة، صــدر إعلان عن مجلس الوزراء المصري يقضي بأن على وسائل الإعلام الحكوميــة لعب دور جديد في الانتخابات التاريخية من خلال تخصــيص مدد متســاوية لكل من المرشــحين العشــرة لمنصــب الرئاســة بمن فيهم

الرئيس نفسه. وبالرغم من أن القنوات التلفزيونية الرسمية قامت بتخصيص ثلاثين دقيقة لكل من أولئك المرشحين، فقد عَدَّ بعض المعلقين أن جوهر الرسالة بقي على حاله وأن شيئاً جوهرياً لم يتغير البتة[135].

تشير مثل هذه المناظرات إلى أن دوراً جديداً قد أنيط بوسائل الإعلام الإخبارية العربية التي تشكل نافذة على العوالم وأنماط الحياة والممارسات في شتى أنحاء العالم، بالإضافة إلى مهمتها كمرآة تعكس الصورة الجديدة الهجينة للذات. ويتسق هذا في الواقع مع رؤى المستثمرين الثقافيين في القرن التاسع عشر الذين كانوا في غالبيتهم من المهاجرين السوريين واللبنانيين المسيحيين الذين سعوا من أجل نقل الثقافة الغربية إلى المجتمعات العربية بوصفها مؤشراً على التقدم والتطور[136].

جسّدت وسائل الإعلام مشروع التهجين هذا، وظهرت بمظهر الأداة في يد الحكومات العربية بعد الاستقلال. تبين للحكومات العربية بعد ذلك أهمية إنشاء قطاع للاتصالات كوسيلة من وسائل نشر أهدافها المتمثلة في "تعليم جماهيرها" (كما حدث في السعودية، مثلاً)[137]. تقول ليلى أبو لغود[138] على سبيل المثال إن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وضع نصب عينيه هدفاً يتمثل في "التعليم والإعلام"، وإنه استخدم التلفزيون كأداة لا غنى عنها من أجل تحقيق ذلك الهدف؛ ومن ثَمَّ "فقد كان الجزء الأكبر من خطته ينصب على برامج تتناول موضوعات تنموية وتعليمية". وهذا ما أطلقت عليه أبو لغود عبارة واقعية التنمية طالما أنها "تجعل من التعليم والتنمية والتحديث للأمة أهدافاً سامية"[139].

بالإضـافة إلى ما تقدم، شـهد العقد الأخير فورة في عدد القنوات التلفزيونية الفضـائية، خصوصاً القنوات الترفيهية الممولة من أقطاب ماليين سـعوديين وخليجيين بوجه عام. عَدَّ العديد من المسؤولين العرب أن مهمتهم الرئيسـة تنحصـر بالدرجة الأولى في تقـديم الترفيه ومن ثَـمَّ "الترويح" عن نفوس جمهور مشـاهديهم بدلاً مـن تحميلهم وطأة متابعـة مناقشـات جـادة[140]. يمكن من هـذا المنظور، اعتبـار البرامج الترفيهيـة غير ضـارة حيـث "لا تحرض الناس للحديـث علانية عن مشـكلاتهم، أو التعبير عن مطالبهم بواسـطة القيام بمظاهرات"[141]. تُعَدُّ القنوات الفضائية الآن بمنزلة بطاقة مرور إلى الغرب، وهي بذلك تأتي بالصـحافة التلفزيونية ذات النمط الغربـي، والبرامج الترفيهية وأنماط الحيـاة الغربية إلى غرف الجلوس في المنازل العربية للتعويض عـن عجز الغالبية العظمى من المشـاهدين العرب الفقراء عن السـفر إلى البلدان الغربية بقصـد السـياحة أو الدراسـة، إلى ما هنالك. أما بالنسـبة لأولئك الذين لديهم الإمكانية الماديـة لزيارة الغرب، "فإنهم لم يعودوا يشعرون بالحاجة للسفر إلى الخارج"[142].

مع ذلك، كان يُنظر إلى مالكي وسـائل الإعلام وصـناع السياسات كوسائل لإثبات نجاح التهجين من خلال دمج الصيغة الأجنبية بالمحتوى المحلـي. عَبَّرَ عـن ذلك أحد المثقفين المصـريين عندما قـال إن الهوية المصرية الحقة تكمن "في قدرتها على تمصير (الآخر)"[143]. بالإضافة إلى ذلك، يعطي شاكر[144] دفعاً إضافياً للفكرة نفسها من خلال التأكيد علـى إمكان المحافظة على الـتراث الثقافي المحلـي في الوقت الذي يتم

الانفتاح على عالم يعتمد على بعضه بعضاً من الناحية الاقتصادية. يذكر مدينة دبي الإعلامية كمثال ناجح "من المؤكد أنها تجارة سوف تدر الكثير من الربح" في الوقت الذي تلتزم "بالقيم الاجتماعية والثقافية للعالم العربي".

كما تم كيل المديح للبرامج التي تدور حول قضايا الساعة بوصفها تشكل مصدراً من مصادر المعرفة والتعليم، حيث برر أحد المشاهدين الجزائريين تلقيه للأخبار من أجل "التعليم؛ لأنه يضع التعلم هدفاً نصب عينيه."[145] ربما كان هذا هو السبب الذي من ورائه تم قصف مركز الجزيرة (وهي قناة إخبارية)، والذي زعم أنه كان هجوماً مقصوداً من قبل القوات الأمريكية؛ وهو ما يؤكد أكثر فأكثر الرأي القائل: إن (الآخر) الغربي يحاول إعاقة عملية نشر المعلومات؛ ومن ثَمَّ المعرفة (أو السلطة) بين المواطنين المحليين. عادة ما يرتبط مفهوم الأخبار على وجه الخصوص، بنمط في منتهى الجدية؛ يعزى ذلك إلى الجذور التقليدية لهذا النمط الذي هو نتاج للنخب الفكرية"[146]. تتجلى جدية النمط الإخباري بترميزه اللغوي، بالإضافة إلى عملية اختيار الموضوعات التي تُعَدُّ جادة في العادة (انظر الفصلين الثالث والرابع).

تُعَدُّ وسائل الإعلام مصدراً من المصادر التي تسهّل عملية مراقبة المرء لصورته في عيني الآخر. فقد قام أحد المشاهدين الجزائريين على سبيل المثال بالاحتجاج على ما قدمته نشرات الأخبار في التلفزيون الفرنسي حول الجزائر:

لقد تأثرت بهذه الأخبار ولم يكن بيدي حيلة حيال ذلك. لماذا لم يذهب هؤلاء لمقابلة المثقفين والطلبة والناس المتعلمين في اليوم الذي جرت الانتخابات؟ لقد اختاروا أن يقابلوا الناس الذين يرتدون أسمالاً بالية وأحذية مثقوبة، الذين لا يتكلمون الفرنسية. لماذا؟ (بصوت عالٍ) لأن لدى الأوروبيين والفرنسيين أفكاراً مسبقة. إنهم على قناعة بأن هذا هو نمط الحياة التي نعيشها![147].

باختصار، وسائل الإعلام هي جسر افتراضي يعبر به المرء إلى الميادين الاجتماعية الأخرى؛ ومن خلاله يعيد ممثلو المؤسسات عملية تقويم مواقعهم. وكما ذكر آنفاً، يمكن النظر إلى وسائل الإعلام من الناحية المجازية بوصفها مسرحاً يتدربون فيه على الأدوار الأخرى التي عليهم تأديتها. تعرض ليلى أبو لغود[148] مثالاً استقته من إحدى النساء القرويات في مصر، حيث قررت تلك المرأة أن ترتدي في رحلتها إلى المدينة ملابس كتلك التي شاهدتها في أحد المسلسلات التلفزيونية التي تعرض لنمط الحياة في المدينة؛ وهكذا فقد أبدلت غطاء الرأس التقليدي بحجاب حديث؛ ومن ثَمَّ فقد "نزعت عن نفسها هويتها القروية." بعبارة أخرى، قامت تلك المرأة باستخدام وسائل الإعلام كأداة للتعرف على قواعد اللعبة في المدينة.

كانت السياحة أيضاً وسيلة من وسائل التواصل مع الآخر، كما وفرت نافذة يطل المرء منها على أنماط حياة مختلفة. عبر أحد الشباب السعوديين عن حيرته بعد اطلاعه على الاختلافات بين الثقافات في البلدان العربية بالقول:

رأينـا مصـريين في المقاهي يتناقشـون حول القضـايا السياسـية علناً وعلى رؤوس الأشهاد. لم يخطر ببالي أبداً قبل ذلك أن الناس العاديين بحاجة إلى الخوض في مثل هذه القضـايا فيما بينهم. ما أعنيه هو أنه إذا لم يكونـوا هـم الذيـن يحكمون البـلاد، فلماذا عليهـم أن يزعجوا أنفسـهم بالتحدث في مثل هذه الموضـوعات؟ ما التأثير الذي يمكن أن يحدثوه؟ ما أثار في داخلي الإحساس بالرعب هو سماعهم وهم يعبرون عن آرائهم السـلبية بقادتهم. إننا لا نقوم بمثل هذا في السـعودية أبداً. ما زلت غير متأكد من موقفي حيال هذا الموضـوع؛ لكن مثل هذه الفتنة قد تجر إلى الفوضى[149].

بالإضـافة إلى ذلـك، قام عويسـ[150] بالإعلان عـن نتيجة احتكاك الخليجيين بالثقافة ونمط الحياة الغربية. عبر مخبروها عن دهشـتهم جـراء الزعـم بأن نمـط الحيـاة الغربي الحديـث يتناقض مـع ثقافة بلدانهـم الأصـلية، وهو مـا عبرت عنه شـابة إماراتية بالقـول: "لكننا ننتقي الأفضـل مما هو موجود في الثقافتـين، إذاً، لماذا علينا أن نختار بينهما؟"[151] عبر شـاب آخر عن رأي مشـابه يمثل التوافق بين عناصـر متشـابهة في الثقافتين الغربية والشرقية، وذلك في معرض إشارته إلى اللباس الغربي النمط الذي يرتديه:

أكتب إليك الآن وأنا أرتدي سـروالاً قصـيراً، وقميصـاً قصـير الكمين وقبعـة؛ كمـا أنني أدخن سـيجارة مارلبـورو من النـوع الخفيف، وإلى جانبـي عبوة من البيبسـي. هل يجعـل كل ذلك مني إفرنجيـاً؟ لا، أنا لست كذلك، فما زلت أشعر أنني مواطن إماراتي[152].

كان ما يهمه إذاً هو موضـوع العلاقات الاجتماعية التي تُعَدُّ شرطاً

ضـــرورياً لتشــكيل الهوية بدلاً من الاهتمام فقط بالمظاهر. يمكن توثيق هــذه الأمور في المجتمعات الشــرق أوســطية، حيث تُعَدُّ الجنســوية على ســبيل المثال عرضة لسلطة الانعكاســية كما يراها يعقوبي[153] الذي قدم تلفزيــون الواقع كمثال على ذلــك. كان برنامج (هوا ســوا) ينتمي إلى تلفزيــون الواقع الذي أنتجته شــركة (بريــز) اللبنانية، وتشــترك فيه ثماني فتيات يعشن وحدهن، ويقمن بالطبخ والتسوق وإظهار مهاراتهن كزوجات مستقبليات. استهدف البرنامج عدداً من الشبان الذين دُعوا لمراقبة هذه الفتيات ومن ثم التعرف عليهن. استناداً إلى دراسة أجريت مؤخراً حول تأثير هذا البرنامج في القيم الشبابية، أكد عدد لا يستهان به من الشــابات المصريات رغبتهن في الاشتراك في مثل هذا البرنامج من أجل الفوز بزوج المستقبل. أما بالنسبة للشباب، فقد عبرت الغالبية الســاحقة منهم عن الرغبــة في الإفادة من مثل هذا البرنامج بوصــفه وســيلة مناسبة للعثور على زوجة المســتقبل[154]، إضافة إلى ذلك، أكدت الغالبية من الشــباب الذين أجريت معهم مقابلات حول هذا الموضــوع أن برامج تلفزيون الواقع أوضــحت لهم الدور المهم الذي يلعبه الشــكل الخارجي في مســألتيّ النجاح والســعادة. أشارت دراســة أخرى[155] إلى وجود اتجاه جديد في المجتمعات العربية ينحو صوب العمليات التجميلية كوســيلة من وســائل تحســين الشــكل الخارجي للمرء. ويُعَدُّ لبنان الآن مركــز التجميل الإقليمــي للمنطقة، حيث إن ســتين في المائة من زبائن الجراحات التجميلية هناك هم من غير اللبنانيين[156].

وهكــذا، فإن الفئات الشــبابية تفيد من وســائل الإعــلام والتقدم التكنولوجــي مــن أجل إعــادة تنظيم الــدور الذي يمكــن أن تلعبه هذه

الفئات، حتى لو كان ذلك يشكل تحدياً للعادات التقليدية. على سبيل المثال، يجد الشباب في تكنولوجيا الرسائل القصيرة بواسطة الأجهزة الخلوية وسيلة للتواصل، وحتى ترتيب مواعيد غرامية؛ وهو ما مهد الطريق لإطلاق عشرات من قنوات الموسيقى والرسائل القصيرة التي تبث موسيقى الفيديو، بينما يتحرك شريط الرسائل القصيرة في أسفل الشاشة محملاً برسائل متبادلة بين مشاهدين من الجنسين. تحمل بعض هذه الرسائل إيحاءات جنسية واضحة، وبعضها يحمل "عروضاً للزواج." وبالرغم من أن بعض القنوات مثل قناة (أميوزيكانا) حاولت مراقبة حركة هذه الرسائل القصيرة بواسطة استعمال برامج خاصة باستطاعتها محو أرقام الهواتف وعناوين البريد الإلكتروني من هذه الرسائل، إلا أن الشباب غالباً ما يجدون الطرق المناسبة للتواصل فيما بينهم؛ مثل تلك الرسائل التي تتضمن أشعاراً تطلب إلى قرائها القيام بتعداد الحروف الموجودة في كل كلمة وعند وضع هذه الأرقام بجانب بعضها بعضاً، يستطيع القارئ معرفة رقم هاتف المرسل[157].

تحدي التقاليد

أظهرت إحدى الدراسات التي أجريت على الشباب المصري[158]، أن الشباب بحاجة إلى شخص يَعُدُّونه مثلاً أعلى في حياتهم، ليس لأنهم يرغبون في تقليده، بل في الحصول منه على المشورة. وعند سؤالهم عمن يَعُدُّونه أهم مثل أعلى بالنسبة إليهم، جاء الواعظ الديني محمد الشعراوي المعروف باستعماله للحكم والأمثال الشعبية في العظات التي يلقيها في أحاديثه التلفزيونية. وحل في المرتبة الثانية الدكتور مصطفى

محمود صاحب البرنامج التلفزيوني الشهير (العلم والإيمان)[159]. كما أعاد المثقفون أنفسهم موضعة المؤسسات الدينية من خلال تشكيكهم الدائم في شرعية تلك المؤسسات. يقوم عبد الوهاب أفندي[160]، على سبيل المثال، بتوجيه نقد لاذع للأزهر بسبب إصداره ما أطلق عليه "فتاوى تحت الطلب"، وذلك كرد مباشر على الفتوى التي صدرت عن الأزهر يدعو فيها المسلمين في فرنسا بالالتزام بالقوانين والأنظمة الفرنسية (العلمانية)، وذلك بعد الحظر الذي فرضته السلطات الفرنسية على ارتداء الحجاب في المدارس الحكومية.

إذاً، ليس مفاجئاً في خضم هذه الفورة التي يشعر المرء فيها بأنه يعاني المشكلات المعاصرة، أن يحقق واعظ شاب كالمصري عمرو خالد نجومية في العالم العربي تشبه نجومية "وعاظ التلفزيون المسيحيين". يدغدغ خالد رغبات الشباب في الإمساك بمشروعهم في الحياة؛ وتلقى مواعظه صدى طيباً بين أفراد الطبقتين المتوسطة والمتوسطة العليا؛ لكن هناك من يزعم أيضاً أن شعبيته تنتشر بين غالبية أفراد الطبقات الأدنى اجتماعياً. تدعو مواعظه المتوافرة على موقعه على شبكة الإنترنت بعدة لغات الشباب إلى تحديد "أهدافهم في الحياة" ويطلق عليهم "صناع الحياة"[161]. إضافة إلى ذلك، للنساء المسلمات حصة أيضاً في مثل هذه النجومية؛ وهكذا فإن طبيبات مسلمات مثل هبة قطب غالباً ما تستضيفهن قنوات فضائية عربية من أجل إسداء النصائح والتعليق على المشكلات الحميمية الجنسية بين الأزواج مستخدمات في ذلك لغة يمتزج فيها الخطاب العلمي بالخطاب الديني[162].

لا تقتصـر دعوة خالد لتطوير الذات على البرامج الدينية؛ فهناك أيضـاً موجـة جديدة من برامج التطوير الشخصـي بـدأت تطغى على المشـهد الإعلامي العربي، على سبيل المثال هناك قناة فضائية جديدة اسـمها Smarts Way "تهـدف إلى ترك بصـماتها على المشـاهدين العرب من خلال تأثيرها في عملية التطوير الذاتي لأرواحهم وأفكارهم وسلوكياتهم وخياراتهم المهنية"[163]. من بين مقدمي هذه البرامج خبراء في مجال الموارد البشـرية، بالإضـافة إلى مرشـدين روحيين في مجال المسـاعدة الذاتية مثل صـالح الراشـد وإبراهيم الفقيه بالإضافة إلى الوعاظ التلفزيونيين أمثال عمرو خالد والكويتي طارق سـويدان؛ وهذا الأخير معروف مـن خلال كتبه حول الإدارة الاسـتراتيجية[164]. الحجة التي سـيقت لتبرير إطلاق مثل هذه المحطات هو الخطاب الديني؛ لأنه دائماً ما يتم الاستشـهاد بالآيـة القرآنية: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوۡمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمۡ﴾ [سورة الرعد: الآية 11].

وهكذا، فإن الخطاب الفردي يشـجع على تحقيق المشروع الحياتي الـذي تعطيه الانعكاسـية المسـتمرة دفعـاً قوياً. يحـاول الممثلـون إذاً، تغيـير الواقـع الاجتماعي من داخل المثبطات التي تفرضـها الخطابات المهيمنة. ظهرت هذه الانعكاسية في دراسة أجريت على عينة من العرب المسـتطلعة آراؤهم في العديـد من البلدان العربيـة[165]، تتعلق بهمومهم سـواء كانت هذه الهموم سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية. كانت تلك الدراسـة بمنزلة تحديث لاستطلاع سـابق بين المواطنين العرب أجري في الثمانينيات من القرن العشـرين، وأظهر أن أهم القضـايا الرئيسة

التي كانت تشغل العرب حينها هي حال الانقسام العربي، والصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتخلف الاجتماعي والاقتصادي، والتبعية للعالم الأول. لكن موضوع الديمقراطية كان في آخر سلم الأولويات الست في اهتمامات المستطلعة آراؤهم. أما في الاستطلاع الذي أجري في التسعينيات من القرن العشرين فقد برزت قضايا جديدة إلى مقدمة اهتمامات المستطلعة آراؤهم، كالتحديات الاقتصادية والتكنولوجية، والقضايا البيئية والسكانية، والمشكلات الاجتماعية. وقد قبعت الديمقراطية من جديد في أسفل قائمة الأولويات بالرغم من أنها حازت نسبة مئوية أعلى قليلاً مما حازته في الاستطلاع الأول.

اشتكى الباحث سعد الدين إبراهيم الذي أجرى هذا الاستطلاع من قائمة الأولويات تلك، خصوصاً ما يتعلق منها بالمرتبة المتأخرة التي احتلتها الديمقراطية في قائمة اهتمامات المستطلعة آراؤهم متسائلاً فيما إذا كان هناك ركن معاد للديمقراطية في أعماق الثقافة العربية. يظهر هذا الاستطلاع بنسختيه القديمة والمحدثة تغيراً ملحوظاً عند العرب الذين بدؤوا يوجهون اهتماماتهم نحو القضايا الداخلية مثل المشكلات السكانية والاجتماعية والاقتصادية، أو القضايا التي تشغل حياتهم اليومية ووظائفهم بدلاً من القضايا المعقدة والبعيدة المنال. أرى أن هذا مؤشر على مزيد من الانعكاسية التي تثير قلقاً أكبر حول القضايا الأكثر إلحاحاً، خصوصاً ما يتعلق منها بالمخاطرة؛ وهكذا فإن الديمقراطية تتبوأ موقعاً متأخراً؛ لأن المخاطرة المرافقة لها أكبر من أن يمكن استيعابها أو تحمل نتائجها. بعبارة أخرى، إذا كانت الهوة بين

الأغنياء والفقراء قضية مهمة بالنسبة للمواطنين العرب، فإن هؤلاء يجدون صعوبة في ربط ذلك مباشرة بمسألة غياب الديمقراطية، أو عدم وجود انتخابات حرة؛ ومن ثَمَّ فهم ميالون أكثر لاعتبار أن لها علاقة عابرة بالعوامل الاجتماعية أو الاقتصادية الصرفة. تكتسب التقاليد والتراث الثقافي إذاً، دوراً أقل أهمية، بينما تزداد حدة الشعور بالفردية أهمية، خصوصاً عند الأخذ في الحسبان التحسن في بنية التعليم وارتفاع مستوى المعيشة[166].

خاتمة

جاءت الدولة العربية الحديثة بتغييرات جذرية إلى المجتمعات العربية؛ فقد وفرت للسواد الأعظم من الناس موارد وفرصاً جديدة؛ لقد وفرت لهؤلاء فرصاً للتعليم، بالإضافة إلى الوسائل الإعلامية، في الوقت الذي فتحت الباب أمام أشكال جديدة من المخاطر التي يمكن لها أن تشكل تهديداً لهرمية السلطة المتجذرة في نفس تلك المجتمعات. وهكذا، فبينما عُدَّ التهجين واحداً من الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومات العربية من أجل نشر التحديث، فقد كان في الوقت نفسه مصدراً للخوف من أن يفقد التراث المحلي موقعه لصالح القيم الغربية "الكاسحة". يمكن في واقع الأمر القول إن الخوف من التهجين في السياق العربي يشبه الخوف الغربي (والأوروبي تحديداً) من موجات المهاجرين "الكاسحة". في كلتا الحالين، وبالرغم من تبنيه في الخطاب المعلن، فإن الانفتاح على عالم الآخر، والتهجين، أو الهجرة تشكل مصدراً للخوف بسبب النتائج غير المضمونة التي يمكن أن يتمخض عنها هذا الانفتاح. بعبارة أخرى، يُعَدُّ التهجين في هذا

السياق مصدراً آخر من بين المصادر المتوافرة لدى المؤسسة التي تساعد ممثليها في العمل على تداول السلطة وإعادة موضعة الموارد.

يستعمل المثقفون العرب عملية التهجين – أي التعريب – من أجل تغيير وجه بلدانهم، ومن ثَمَّ الحصول على حضور في المشهد العالمي. أما الجماعات الأقل حضوراً (والأقل سلطة) فإنها تقبع داخل إطار أطرها المغلقة، وتناضل من أجل أن يتم الاعتراف بها في الفضائين المحلي والإقليمي. وهكذا، فإن هناك صراعاً مستمراً نشب من أجل شرعنة مطالب كل واحدة من هذه الجماعات من خلال جعل بعض الممارسات الثقافية هدفاً بحد ذاتها: فالفنانون المعروفون يعاملون نظراءهم الشعبيين بازدراء، والصحفيون العاملون في وسائل الإعلام المشهورة، يزدرون الصحافة الشعبية، وهكذا دواليك.

كما ذكرت سابقاً، استطاعت الغالبية العظمى من الناس تشكيل مؤسسة نشطة تجاوزت العديد من الميادين في معرض سعيها للحصول على السلطة. كانت هذه الانعكاسية في الواقع، العامل الحاسم الأكثر أهمية في التغييرات التي حصلت مؤخراً في المنطقة العربية. يمكن رؤية عملية العولمة إذاً، وهي تفرض نفسها على مستويات عدة، وبسرعات متفاوتة على امتداد رقعة الشرق الأوسط. تتجلى هذه العملية في تدفق ثقافات من الخارج على المنطقة؛ ومن ثَمَّ فإنها بدأت تشكل عامل ضغط على التقاليد السائدة؛ وهو ضغط يحمل في طياته العديد من المخاطر، بالإضافة إلى العديد من الفرص للمواطنين العاديين في تواصلهم مع بعضهم بعضاً.

باختصار، إن ما تريده النخبة العربية هو بناء جسر يفصلها عن الغرب وفي الوقت نفسه، يؤمن لها الفرصة في العودة عبره متى شاءت. كما ترى هذه النخبة أن الغالبية العظمى من الناس تشكل هدفاً هشاً للتأثيرات الأجنبية. من جانبها، تناضل هذه الغالبية التي تعترف بضعف رأسمالها الثقافي الذي يمكن أن يساعدها على غربلة هذه التأثيرات، من أجل نيل حصتها من الاعتراف بحضورها مستخدمة في ذلك الخطابات الموجودة بين يديها مثل الدين أو التنمية. تُعِدُّ غالبية الناس العاديين أن هذا الجسر هو باب يربطها بالعالم القابع في الطرف الآخر؛ وهو عالم ليس باستطاعتها الولوج إليه فعلياً، لكنها يمكن أن تلج إليه من خلال وسائل الإعلام، وتجرب طبيعة الحياة فيه، ولو بصفة مؤقتة. إن هذا الجسر يشبه جسر أبو العلا في القاهرة؛ فهو يفصل، وفي الوقت نفسه، يربط بين منطقتين مختلفتين اختلافاً جذرياً: الأولى تسمى منطقة الزمالك، ويسكنها الأغنياء والفنانون، والثانية تسمى بولاق، ويسكنها الناس العاديون والفقراء. كان الشباب من منطقة بولاق يزعمون أنهم من سكان منطقة الزمالك الغنية "لأن (جسراً) فقط يفصل ما بين هذين الحيين المتجاورين. وبالرغم من أن نهر النيل، وكذلك هوة اجتماعية واقتصادية هائلة تفصل بين بولاق والزمالك، فإن الناس يركزون أكثر على الجسر الذي يصل ما بين المنطقتين"[167].

الفصل الثاني

الميدان الصحفي العربي*

بالرغم من نشر عدد من الدراسات مؤخراً حول وسائل الإعلام (الإخبارية) العربية[1] إلا أن فراغاً معرفياً لا يزال موجوداً في الميدان الصحفي العربي: مثل وسيلة بلوغ هذا الميدان، وأسباب انتشاره، والكيفية التي استوعب من خلالها الصحفيون العرب، خصوصاً في ما يسمى الصحافة القومية، طبيعة الدور المناط بهم، وكيف يمكن ربط ذلك كله بالتغيرات في وسائل الإعلام العربية. من ناحية أخرى، يلاحظ أن معظم الدراسات الأخيرة ركزت على ما يمكن وصفه بـ"ظاهرة" القنوات الفضائية العربية (كقناة الجزيرة مثلاً) التي شكلت تحدياً جديداً ومباشراً في مجال الاتصالات لهيمنة وسائل الإعلام الأمريكية[2]، ومنصة حديثة مناهضة للغرب. وفي الوقت الذي جرت محاولات لاستطلاع بعض هذه التغيرات[3]، فإن تلك المحاولات لم تقدم سوى رؤية عامة (كمية) للخلفية التعليمية والاجتماعية لعينات من الصحفيين العرب، كما أن هذه المحاولات لم تتعدّ عتبة تحليل هذه

المهنة من خلال الشهادات الجامعية التي يحملها هؤلاء الصحفيون. كان المطلوب الكشف عن الكيفية التي يبني بواسطتها الصحفيون مهنتهم – مثل دراسة سماتهم الشخصية أو طبائعهم التي وفرت لهم "مفهوماً عملياً" للميدان الذي يعملون فيه. كما أن هناك حاجة للقيام بتحليل الكيفية التي يمكن من خلالها معرفة كمّ رأس المال الثقافي الذي تمتلكه جماعة مهنية محددة من الصحفيين أن يتحول إلى ميادين أخرى كالسياسة، مثلاً.

الصحافة العربية هي ميدان غني للبحث والدراسة؛ لأنها تمثل مهنة معروفة بصورها المتناقضة. يهدف هذا الفصل إلى وضع الصحافة العربية في سياق معاصر من أجل جدولة الأسئلة التي ستلقي الضوء على الدراسات والأبحاث المستقبلية حول المشهد الإعلامي العربي. كما أن الكشف عن النظام الهرمي داخل مؤسسة وسائل الإعلام الإخبارية العربية يمثل أحد الأهداف الثانوية لهذا الفصل. يقال إن نظرية بوردو الميدانية قدمت إطاراً جديداً يتم من خلاله دراسة الصحافة العربية بوصفها ميداناً اجتماعياً يتلاءم مع الميادين الأخرى في المجتمع كالميدانين السياسي والاقتصادي. يهدف هذا الفصل كذلك إلى التدقيق بصورة نقدية، في الدراسات الأخيرة حول وسائل الإعلام الإخبارية العربية، وإبراز نقاط الضعف فيها، ونزوعها باتجاه تجاهل موضوع تحليل مفهوم توزيع السلطات، بالإضافة إلى التركيز على الميل باتجاه وضع الصحفيين العرب جميعاً ضمن إطار واحد، وتصويرهم كمجموعة موحدة متجانسة من الممثلين، بدلاً من تقديمهم كمشاركين من ذوي الرؤى المتشعبة والمتنوعة ضمن هذا الميدان.

يهدف هذا النقاش إلى متابعة اتجاه بحثي جديد لم يولَ العناية الكافية من البحث والتقصي، ومع ذلك، فلا بد من إدراجه كأساس في النقاشات والدراسات حول وسائل الإعلام العربية، والدور الذي تضطلع به في الدولة المعاصرة. سأناقش الحاجة إلى إضافة مسألة المؤسسة النشطة إلى التحليلات المستقبلية، بدلاً من التركيز على البنية أو الرقابة أو الملكية[4]؛ وإلا فإن دور الصحفي في تغيير المشهد الإعلامي العربي سوف يبقى غامضاً؛ ومن ثَمَّ سيعطي الانطباع بأن ظهور مشروعات مغامِرة جديدة كقناة الجزيرة ما هو إلا نتاج لكادر من الصحفيين العرب الثائرين والمتعلمين تعليماً جيداً، وليس نتاجاً لجدلية البنية (أي الملكية والتكنولوجيا والتعليم) والمؤسسة (أي الصحفيين بصفتهم ناقلين للأيديولوجيات والقيم). وهكذا، فلكي يتم فهم الصحافة واستيعابها، كما يشير بوردو[5]، لا بد من فهم الصحافة بوصفها عالماً صغيراً، وكذلك "فهم التأثير الذي يمارسه الناس المنخرطون في هذا العالم الصغير على بعضهم بعضاً".

هناك نقص واضح في الدراسات النوعية بين صفوف الصحفيين العرب؛ لكن الأسوأ يكمن في الاهتمام شبه المعدوم بالبيانات الغنية المتوافرة والمتمثلة في سيَر الصحفيين الذاتية، أو المعايير الأخلاقية للمهنة التي يمكن أن تقدم معلومات في غاية الأهمية عن الخلفية البيئية التي ترسم خريطة الميدان الصحافي. تقدم هذه البيانات خطاباً أعلى للصحفيين يستطيعون بواسطته الحديث عن الأدوار المنوطة بهم داخل ميدان مهنتهم، وكذلك داخل المجتمع[6]. إضافة إلى

ذلك، أضفتِ الأبحاث التي أجريت مؤخراً[7] نوعاً من الشرعية على عملية استشراف الأدبين العربي والإنجليزي (أو أي أدب أوروبي آخر) بشكل متوازٍ بدلاً من بناء استنتاجات تبنى استناداً إلى الدراسات التي تُجرى باللغة الإنجليزية فقط. كشفت هذه الأبحاث عن رؤى في غاية الأهمية حول تطور وسائل الإعلام العربية كما حللها الباحثون العرب، كما ساعدت على لفت الانتباه إلى النقد الذي وجهه الباحثون العرب لبعض النظريات الغربية حول وسائل الإعلام العربية.

استناداً إلى نظرية الممارسة التي طرحها بوردو، فإن هذا الفصل يرمي إلى رسم معالم الأبحاث المستقبلية حول الصحافة العربية كميدان مستقل بذاته تحكمه ضوابطه الخاصة به ورأسماله. يرى بوردو أنه لكي نفهم منطق أي ميدان من الميادين، لا بد من وضع تعريف لرأس المال (الاجتماعي أو الرمزي) الذي ينشط ضمن هذا الميدان. فالصحفيون العرب، بصفتهم ممثلين فاعلين، يمتلكون بالفعل شكلاً من أشكال السلطة (الرمزية أو الثقافية)[8] التي تؤثر في التطورات الجارية في المنطقة حالياً بشكل عام، وتتأثر بها.

يتبدى هذا الفصل على النحو التالي: سوف يتم تسليط الضوء على بعض المفهومات المفيدة التي وردت في نظرية الممارسة التي طرحها بوردو، وبعدها سيتم تقديم بعض القوائم المختارة والجديرة بالاهتمام. وهذه تتضمن إسقاط الضوء على الصراع الداخلي بين القنوات الإعلامية العربية القومية من أجل الإمساك بزمام السلطة في الميدان الإعلامي، خصوصاً في الإشكالية المتمثلة فيمن سيكون

راسم السياسات، ومن سيكون التابع؛ بالإضافة إلى بنية الهرمية التي تتشكل من اللاعبين في هذا الميدان. إضافة إلى ما تقدم، لا بد من الإشارة إلى أن بعض وسائل الإعلام الإخبارية الغربية كانت مصدراً للإلهام والتدريب؛ ومن ثَمَّ فإن من الواجب الاعتراف بأن الهرمية الداخلية في أوساط وسائل الإعلام الإخبارية العربية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالممارسات التي استقتها تلك الأوساط من مصادر غربية ملهمة (أنجلو- أمريكية). وسيكون الدور الذي لعبته وسائل الإعلام الغربية في بناء هوية الصحفي العربي الحديث موضع بحث واستقصاء في الفصل السادس من هذا الكتاب.

حدود الميدان كما يراها بوردو

ترى باربي زيليزر[9] أن الصحفيين عبارة عن جماعة لها قواسم مهنية مشتركة تجمع بين أفرادها. إذ يمكن النظر إلى جماعة الصحفيين بالتوازي مع ما يمكن أن يطلق عليها جماعة الذاكرة، كما عرّفها بيلاه وآخرون[10]: "لا تنسى هذه الجماعة ماضيها. ولكي لا يطوي هذا الماضي النسيان، تكرس إحدى الجماعات جهود أفرادها من أجل إعادة رواية حكاياتها، ومكونات سرديتها؛ وهي تقدم بذلك نماذج من الرجال والنساء الذين قاموا بتجسيد مفهوم الجماعة، وإعطائها معنى". وهكذا، يعتمد الصحفيون كجماعة، على بعضهم بعضاً اجتماعياً، ويتشاركون في ممارسات معينة تقوم بدور التعريف بجماعتهم، ورفع القيود عنها. ما يهم في هذا الصدد، هو التاريخ أو الماضي الذي يُعَدُّ حاسماً في تعريف مفهوم الجماعة. إن حضور

الصحفيين في قلب الأحداث يُعَدُّ مثالاً على الاستعارات التي تسهم في تأييد هذا الرأي، أو كما تصفها زيليزر بالقول: "إن الإتيان باستعارات مثل (شهود العيان) و(كلاب الحراسة) و(بحكم وجودنا هناك) بالإضافة إلى استعمال عبارات لها صفة الاكتشاف، أو (بحكم وجودنا في مكان الحدث)، يعني أن الصحفيين يؤسسون لعلامات فارقة لا تؤكد حضورهم وحسب، بل تدعم فكرة الأهمية الأيديولوجية لهذا الحضور أيضاً."[11] بعبارة أخرى، إن كون الصحفي شاهد عيان على أحداث تجري بعيداً عن مكان وجوده، في الوقت الذي يضع تلك الأحداث ضمن أطر زمنية مختلفة (الماضي والحاضر والمستقبل)، يسمح لهذا الصحفي بأن يساهم في دعم السلطة المهنية لهذه الجماعة، وتثبيت موقعها في المجتمع.

هذا الرأي يشبه رأي بوردو[12] في الصحافة كميدان مهني تنخرط فيه قوى مختلفة في صراع على السلطة. بما أن بوردو ينظر إلى الصحافة بصفتها ميداناً، فهو على حق عندما يشير إلى أن "مهنة الصحافة لا يمكن أن تقتصر على خيارات، أو على مزاجية هذا أو ذاك من المصورين أو الصحفيين[13]،" ومن ثَمَّ فإن الممارسات التي تحدث ضمن إطار هذا الميدان تحددها علاقات السلطة، وموقع كل واحد من هؤلاء الصحفيين.

تقدم النظرية الميدانية التي طرحها بوردو[14] إطاراً لدراسة الصحافة بوصفها ميداناً اجتماعياً يتسق مع الميادين الأخرى في المجتمع، وبوصفها وسيلة من وسائل الكشف عن "قواعد اللعبة" داخل

هـذه الجماعـة. تُعَدُّ مسـألة تحليـل توزيع السـلطات في أحـد الميادين مـن بـين أهم القضـايا التي تطرحها نظريـة بوردو. فوسـائل الإعلام الإخباريـة العربيـة مثلاً، يمكـن أن يتم تقديمها كنظـام هرمي يتألف من الصـحافة الجـادة مقابل الصـحافة الصـفراء، والمجلات مقابل الصـحف، والمحطـات العربيـة القوميـة مقابـل المحطـات الوطنية أو المحليـة، وهكذا. أما العناصـر الموجودة ضـمن النظام فتفصـل بينها حواجـز رمزيـة تشـكلها كمية "رأس المال" المخصـص لـكل واحد من هذه العناصـر. يوجد النظام الهرمي أيضـاً بين الصـحفيين أنفسهم؛ ويعكس سلطاتهم وقيمهم وانعكاساتهم المهنية والتحريرية والأكاديمية والرمزيـة. بهـذا المعنى، يمكـن اسـتخدام نظرية بـوردو الميدانية من أجـل الربط بين العوامـل الاجتماعية الكبرى وبـين العوامل التنظيمية الصـغرى في معرض تحليلها للصـحافة. تكمن قوتها في حقيقة أنها لا تعتمـد على متغير واحد فقـط كالملكية أو دور التكنولوجيا، على سـبيل المثال[15]. إن دراسة عملية انتقاء الأخبار على سبيل المثال، تعني مشاهدة عملية الاندماج بين السـمات الشخصـية والموقع البنيوي ضمن الميدان الصـحفي[16]. فالسـمات الشخصـية هي "نظـام مفتـوح للطبائع التي تخضع دائماً للتجارب، ومن ثَمَّ فإنها دائمة التأثر بها بطريقة تؤدي إما إلى إعادة تعزيز بُناها، أو تعديل هذه البنى"[17].

يمكن أخذ تجربة التلفزيون الفرنسي كواحد من الأمثلة على تطبيق النظرية الميدانية، حيث أظهرت التحاليل أنه "لا يخضع دائماً للأحكام التـي تطلقها الأخبار الواردة في الصـحافة المطبوعـة"[18]. المثال الثاني

عن هذا الموضـوع يمكن اسـتقاؤه من هوفدن[19] الذي أوضـح أن تمييزاً جرى في الميدان الصـحفي النرويجي بين الصحافة اليومية والصحافة الأسـبوعية؛ وقد تم تعريفه بشـكل أوضـح كتمييز بين مشاركين في هذا الميدان "يسـتحقون الاحترام"، وآخرين "لا يسـتحقونه". إضـافة إلى ذلك، ترتبط فكرة الموضوعية في عالم الصحافة بمعيار الاحترام، حيث يميل الصـحفيون العاملون في الصـحف الكبيرة الحجم إلى التمسـك بمعايـير راقية من الموضـوعية والحيادية، بحيث يميزون أنفسـهم عن الصحفيين العاملين في الصحف الصفراء[20].

المسـألة المهمة في هـذا السـياق بالتحديد تتعلق بنسـبة رأس المال الاقتصـادي والثقافي المرتبـط بهذه الجماعة المهنية من الصـحفيين، والكيفيـة التـي يمكن مـن خلالها اسـتثمار رأس المال هـذا في ميادين أخرى، كميدان السياسـة مثلاً. ترك عدد من كبار الصـحفيين العرب أمثـال صـالح القـلاب مـن الأردن ومحمد حسـنين هيكل من مصـر، ميدان الصـحافة مـن أجل العمل في السياسـة. أعربت إحدى مذيعات التلفزيـون المصـري عن تذمرهـا من الظهـور المتكرر للسياسـيين في برنامجهـا؛ لأن ذلك جعل من هؤلاء السياسـيين والمحللين السياسـيين الذيـن تتم استضـافتهم في البرامج التلفزيونية أكثر شـهرة بكثير من مقدمـي البرامـج أنفسـهم[21]. كما يلفت بينسـون[22] النظـر إلى تقلص هيبـة الأكاديميـين الفرنسـيين الذين يكتبـون مقالات في الصـحافة؛ وهـذا يتناقض مع الحال في البلـدان العربية، حيث ينشـر العديد من الأكاديميـين العـرب من الباحثـين في مجـال الإعلام أمثـال عواطف

عبدالرحمن ومأمون فندي مقالات بصورة منتظمة في الصحف الوطنية والعربية القومية.

إضافة إلى ما تقدم، فإن الممارسات الصحفية المحلية والإقليمية تفرض نوعاً من التأثير في الميادين المحلية الأخرى سواء أكانت أدبية أو سياسية أو علمية أو دينية. فمثلاً، لا بد أن تكون الزيادة التي حصلت مؤخراً في حجم المساحة المكرسة للموضوعات الدينية في الصحف، أو البرامج الدينية في التلفزيون النتيجة المباشرة لهذه العلاقة المتداخلة بين الصحافة والميدان الديني؛ كما يمكن القول إن زيادة حجم المساحة المكرسة للموضوعات العلمية أو موضوعات النقد الأدبي في الصحافة العربية القومية يمكن أن تكون نتاجاً لتقاطع مشابه بين الصحافة من جهة، وبين العلوم والحقول الأدبية من جهة أخرى. كما أن هناك تنافساً واضحاً بين مختلف الوسائل الإعلامية الإلكترونية والمطبوعة. أحد الأنماط الشعبية السائدة على سبيل المثال يدعى (عمود الآلام)، وهو عمود ينشر في عدد يوم الجمعة في صحيفة الأهرام، ويقوم بتحريره عبد الوهاب معطي. أضحت لهذا العمود شعبية كبيرة لدرجة أنه تحول فيما بعد إلى برنامج تلفزيوني على القناة الفضائية المصرية، واستنسخته بعض القنوات الفضائية العربية التي تتنافس فيما بينها من أجل الفوز بحصة أكبر من عدد المشاهدين.

استناداً إلى نظرية بوردو، يعمل كل ميدان بحسب منطقه الخاص به، الذي يفصل ويربط بين الميادين الأخرى، ويتقاطع معها. يتم التمييز بين مشارك وآخر في كل واحد من هذه الميادين بحسب الرصيد

الخاص بكل واحد منهم سواء أكان اقتصادياً أو اجتماعياً أو ثقافياً، والذي يتفاوت في كميته من واحد لآخر. يعترف بوردو في معرض تبريره للتغيرات الاجتماعية داخل كل ميدان من ميادين المجتمع بالصراع الداخلي الناشب بين أعضاء هذه الميادين من أجل إعادة تحديد هذا الرصيد، وإعادة توزيعه فيما بينهم. وهكذا، فإن هؤلاء الأعضاء يأخذون على عاتقهم مهمة إعادة تصنيف العلاقات بين الميادين المختلفة وإعادة تنظيمها، وكذلك بين الأعضاء في الميدان نفسه، في محاولة دائمة منهم للتعرف على رأسمالهم وإضفاء صفة الشرعية عليه. تخضع الممارسات الصحفية العربية وراء الكواليس إلى جملة من القيود والضوابط التي تشمل الميدان برمته؛ وهذا الميدان يؤثر في الميادين الاجتماعية الأخرى ويتأثر بها.

يدخل الصحفيون بصفتهم ممثلين، في خضم علاقة جدلية داخل ميدان عملهم، ويتصرفون استناداً إلى معايير سماتهم الشخصية التي ترتبط بخلفياتهم الاجتماعية والثقافية، وبميولهم وقيمهم والصور النمطية الخاصة بهم. لقد تمتع الصحفيون بسلطات متنامية تجلت في الأدوار المتعددة التي كان عليهم القيام بها من أجل استنهاض جماهير شعوبهم وتعليم هذه الجماهير، خصوصاً في الدول النامية. وكما أن من المنطق القول إن للصحفيين العرب تأثيراً مهماً في آلية صناعة الرأي العام والتنمية في الشرق الأوسط، فإن من المهم القيام بتحليلات تستند إلى المواجهات الفعلية التي تمت مع الصحفيين العرب. هناك حاجة إلى التعامل مع الميدان الصحفي العربي بشكل تفصيلي، وذلك

من أجل إلقاء ضوء جديد على الرصيد الثقافي والاجتماعي الذي يتمتعون به، وكذلك من أجل إماطة اللثام عن طريقة فهمهم للدور المناط بهم فيما يتعلق بالتغيرات والتحديات التي تواجه مهنتهم؛ ومن ثَمَّ تقرير ما إذا كان هذا الفهم سيشكل دعماً لمساهمة وسائل الإعلام في عملية دمقرطة المنطقة، أو أنه سيحد منها. يمكن لمثل هذه الأجندة البحثية الطموحة أن تكشف أيضاً عن الاختلافات الجنسوية داخل استوديوهات الأخبار من أجل الكشف عن تحديات محددة تواجه النساء الصحفيات.

يمكن البدء بتحليل طبيعة الميدان الصحفي العربي بالحديث عن تأثير وسائل الإعلام الإخبارية العربية القومية في التغيرات الاجتماعية التي حلت بالمنطقة، وذلك من خلال البحث في المسائل المحيطة بمبدأ محاسبة وسائل الإعلام الإخبارية العربية، وتقصي شرعية وجودها. أحياناً، تُعَدُّ بعض القنوات الإخبارية العربية القومية كالجزيرة مثلاً، أنها منتديات ديمقراطية جديدة بالنسبة للمشاهدين العرب؛ ومن هنا يفترض بأن لها تأثيراً ضمنياً مهماً وحقيقياً في موضوع دمقرطة المنطقة. ولكن لا يُعرَف إلا أقل القليل عن نوعية المنظمات التي تمثلها وسائل الإعلام هذه فيما يتعلق بالآتي:

- أساس شرعيتها.
- الكيفية التي بواسطتها يعلل مهنيو وسائل الإعلام أنفسهم السبب وراء شهرتهم إزاء القنوات الإعلامية التقليدية في وسائل الإعلام الغربي.

- درجة قربهم من مؤسسات المجتمع المدني وتأثيرهم في مثل هذه المؤسسات.
- كيفية توزيع السلطات داخلياً في منظمات وسائل الإعلام العربية القومية، والمدى الذي يمكن الذهاب إليه في اعتبار ذلك كله ممثلاً للجنسوية والأقليات.
- مدى تماشي أجندتهم مع حاجات مشاهديهم، خصوصاً الفقراء والمهمشين.

ناقشت سابقاً[23] كيف أن المحاولات التي جرت[24] من أجل تصنيف وسائل الإعلام الإخبارية العربية لم تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة في المنطقة. فدور الصحفيين مثلاً، كما يقوّمه مهنيو الأخبار أنفسهم يمكن أن يتبدى على شكل المحرّك أو المعلم أو المخبر، هو مزيج من كل هذه الصفات. ومن ثَمَّ فمن المهم تحليل هذا الدور في ضوء سياقه الثقافي الفريد من نوعه.

تهدف الفقرات التالية من هذا الفصل إلى تقديم مؤشرات من أجل فهم المنطق السائد في الميدان الصحفي العربي، وذلك بالمقارنة بين اللاعبين العرب الأساسيين وبين اللاعبين العالميين في قنوات مثل CNN و BBC. قبل الخوض في خضم هذه العملية، من الضروري تحديد السياق السياسي والاجتماعي والثقافي للصحافة العربية بصفتها ميداناً، أي أدوات المنافسة وتجميع السلطات، والهرمية داخل هذا الميدان، بالإضافة إلى المحتوى الذي يُعَدُّ من أدوات الاختلاف.

يهدف المستوى الأول لهذا التحليل إلى القيام بتسكين الخطوط العامة لهذا الميدان؛ وسأقوم في القسم التالي من هذه المناقشة بجعل هذا التمرين مقتصراً على ما يطلق عليه وصف وسائل الإعلام (العربية القومية). ولكن من المهم أن أؤكد هنا أن البحث في مجال وسائل الإعلام العربية القومية يجب أن يتم دمجه بعملية تحليل وسائل الإعلام المحلية، والعلاقة التي تربط ما بين الطرفين؛ وهي مهمة تبدو في غاية الصعوبة بالنسبة إلى المؤسسة البحثية الغربية الحالية (انظر الفصول الرابع والخامس والسابع).

القومية العربية

عند مناقشة مسألة بروز الصحافة العربية بوصفها منتدى للخطاب العقلاني والسياسي، فإن من الصعوبة بمكان، الحديث بشكل عام عن صحافة "عربية". بدلاً من ذلك، سعت كل دولة عربية على حدة من أجل تطوير صحافتها وأنظمتها الإعلامية وخطابها الخاص بها بتسارع يختلف عن نظيره في الدول المجاورة. فبينما أطلقت مصر مثلاً، صحيفتها الأولى سنة 1880[25]، صدرت أول صحيفة في الكويت سنة 1928، وفي البحرين، سنة 1939[26]. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال نسب الأمية متفاوتة بين بلد عربي وآخر. وقد ساهمت مشكلة الأمية في تعزيز هذا التفاوت بين الدول العربية؛ بالإضافة إلى صعوبة إطلاق محطة إعلامية، على الأقل في الماضي، مع الأخذ في الحسبان نوعية جمهور مثل هذه المحطة على الصعيد الإقليمي وليس فقط الوطني. لكن هناك سمة مشتركة تتجلى في الطريقة التي استُخدِمت فيها

وسـائل الإعلام الوطنية كأدوات لتعزيز صورة "الجماعة الافتراضية" بين المجموعات السـكانية المتنوعة. على سـبيل المثـال، قامت الحكومة السـعودية بإطـلاق البـث التلفزيـوني كبديـل لمواطنيها عن مشـاهدة البرامـج الأجنبية، وركـزت على مفهوم الانتمـاء إلى الجماعة بالرغم من علاقات المواطنين القبلية المختلفة[27].

في الواقع، إن حقيقة كون "الشـرق الأوسط" كمصطلح بحد ذاته، قد تم فرضه على الإمبراطوريات الغربية في القرن التاسع عشر[28]، يُعَدُّ دليلاً قاطعاً على الكيفية التي فرضت فيها الحدود الجغرافية الجديدة (المفترضـة) على العديد من الـدول العربية بناء هويـة عربية قومية، واسـتخدام وسـائل الإعلام من أجل تحقيق هذا الهـدف. وهكذا فقد تبين أن مهمة الفصـل بين ما هو محلي وما هو إقليمي اللذان يشـكلان جـزءاً لا يتجزأ من مفهوم "القومية العربية"، هي مهمة صـعبة المنال، خصوصـاً أن ذلك المفهوم فرض نفسـه في الكم الهائل من الخطابات التـي تتفـاوت بين المنشـأ السياسـي والإعلامي وبين الخطـاب اليومي المسـتند إلى الثقافة الشـعبية. شـمل الميدان الإعلامي الإخباري عدداً من المؤسسـات التي تتجه إلى مخاطبة الجمهور الإقليمي وليس المحلي؛ وهو توجه لم يولد مع ظهور القنوات الفضـائية التي توشـك على البدء بعمليـة البث، بل تعود في بداياتها إلى القرن التاسـع عشـر، وظهور ما أطلق عليه حينئذ الصحافة المهاجرة[29]، التي ساهمت في تشكيل جماعة قومية تكونت من الكتاب والصحفيين والجمهور. تبوأت وسائل الإعلام الإخباريـة القومية موقعاً متميزاً على جدول أعمال البحوث الحاضـرة

والمستقبلية، بسـبب نجاحها في فرض المشروع السياسي المنافس الذي أطلـق عليه وصـف "القوميـة العربية" على المشـهد الثقـافي. اجتذبت وسـائل الإعـلام العربيـة القومية كماً متزايـداً من الاهتمـام من قبل الباحثين للأسباب التالية:

1 - هذه الوسـائل الإعلامية لها جمهور كبير على امتداد رقعة البلدان العربية، وليست مقصورة على بلد واحد؛

2 - يمكـن اعتبـار هـذه الوسـائل الإعلاميـة مؤسسـة لاتجاه مهني أو سياسـي من بين المؤسسـات الإعلاميـة الوطنية أو الإقليميـة؛ لأنهـا تخاطب جيلاً من الإعلاميين الشـباب من ذوي المستويات العليا[30]؛

3 - أظهرت السنوات القليلة الماضية أن المستثمرين العرب يفضلون إنشـاء مؤسسـات إعلامية إقليمية بدلاً من المؤسسات الوطنية، ومـن ثَمَّ؛ فإن هـؤلاء يتوجهـون نحو قاعـدة جماهيرية أعرض بكثير ليس فقط في الشرق الأوسط، وإنما في أوروبا أيضاً؛

4 - تقـوم وسـائل الإعلام العربية القومية بدور وسـائل إعلام الشـتات بالنسـبة للمهاجريـن العـرب في أوروبـا والولايات المتحدة الأمريكية والبلدان الغربية عموماً.

استطاعت هذه القنوات القومية العربية كما يقول فيصل قاسم، وهو أحـد كبار مقدمي البرامج في قناة الجزيرة "سـحب البسـاط من تحت

القنوات المحلية والأرضية، وهي في حد ذاتها تشكل نوعاً من التعريب؛ ومن ثَمَّ الوحدة"[31]. وهكذا، استطاعت وسائل الإعلام الإخبارية العربية القومية تحقيق هدف سياسي كان مقدراً له الفشل فيما مضى.

بدأت حركة الهوية العربية القومية بالتشكل في القرن الثامن عشر[32]، وتنامت وازدهرت في البلدان العربية خصوصاً في خمسينيات القرن العشرين. لقد كان الرئيس المصري الأسبق جمال عبد الناصر هو من روّج بشكل فعال للقومية العربية، التي أصبحت تعرف فيما بعد، بالناصرية؛ وأقام وحدة بين مصر وسوريا سنة 1958، وسميت الدولة الوليدة الجمهورية العربية المتحدة[33]. كانت فكرة القومية العربية مثار شك في ذلك الوقت بين المصريين، كما اعترف بذلك عبدالناصر نفسه حيث قال: "يبدو أن فكرة القومية العربية جديدة بالنسبة لهم"[34]. وكان ما أعلن عن أهداف الوحدة بين مصر وسوريا يتضمن تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على التضامن[35].

اتخذت الدعوة إلى الوحدة العربية صفة "الشعبية"[36] التي اعتبرت المواطنين العرب جزءاً من أمة أكبر إلى حين وقوع حرب 1967 (بين إسرائيل من جهة ومصر وسوريا والأردن من جهة أخرى، التي انتهت باستيلاء إسرائيل على قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء والضفة الغربية وهضبة الجولان). كانت الهزيمة في تلك الحرب بمنزلة ضربة قاصمة لفكرة الوحدة العربية[37].

استخدمت وسائل الإعلام إبان حرب 1967 كوسيلة من وسائل تجييش الشعور القومي العربي بين الجماهير العربية. وكانت إذاعة

صوت العرب على سبيل المثال، تبث أخباراً كاذبة حول الهزيمة التي ألحقها العرب بإسرائيل؛ لكن الجماهير اكتشفت واقع هزيمة العرب عبر وسائل الإعلام الأجنبية مثل محطة هيئة الإذاعة البريطانية[38]. وكان الكشف عن حقيقة ما جرى في أثناء تلك الحرب قد أدى إلى جدال حامي الوطيس بين وسائل الإعلام التقليدية، وكان ذلك الجدال بمنزلة "صمام أمان من أجل التنفيس عن الضغط والكبت الشعبي، بالإضافة إلى كونه وسيلة لامتصاص الصراعات التي نشأت بسبب تلك الهزيمة"[39]. بدأ الصحفيون حينها يمارسون دوراً جديداً، حيث تحولوا إلى ناطقين باسم الأنظمة السياسية الموجودة. ينتمي معظم كتاب الأعمدة الصحفية المشهورين إلى النخبة ذات النفوذ. قيل على سبيل المثال، إن أحمد سعيد الذي كان مديراً لإذاعة صوت العرب كان مقرباً جداً من جمال عبد الناصر[40]، كما كان رئيس تحرير صحيفة الأهرام الأسبق محمد حسنين هيكل على علاقة جيدة بعبد الناصر الذي كان يستشير هيكل حول مختلف القضايا السياسية. ساعدته العلاقة الوطيدة مع عبد الناصر على تخطي أي مخاطر كان يمكن أن تنجم عن انتقاده العلني للحكومة في عموده الصحفي، وهو امتياز لم يكن يتمتع به العديد من العاملين في ميدان الصحافة[41].

لكن فكرة القومية العربية كأيديولوجية وطنية استمرت في نهاية المطاف، ولكن ليس على نطاق الفعل، بل كلغة إنشائية. وصف بسام طيبي المشهد على الشكل التالي: "لا بد لأي سياسي عربي من استخدام الممر الإجباري المتمثل في اللغة الإنشائية التي تتحدث عن الوحدة

العربيـــة التي تُعَدُّ الجامعـــة العربية إحدى أدواتها؛ لكن الحقيقة هي أن معظم السياســيين العــرب قاموا بتقويض دعائــم أي فعل قد يؤدي إلى تحقيق هذا الهدف"[42].

وكانت الضـربة الموجعة التي تلقتها الوحدة العربية قد وجهتها لها مصــر من خلال توقيعها على معاهدة السلام مع إسرائيل سنة 1979 (معاهدة كامب ديفيد) ، التي أدت إلى توتر شــديد بين مصــر والعديد مــن الــدول العربيــة الأخرى التي عارضــت الســلام مع إســرائيل. تم تعليق عضــوية مصــر في الجامعة العربية لهذا السبب، لكنها استعادت عضــويتها في الجامعــة ســنة 1989 عندما عاد مقر هــذه الجامعة إلى القاهرة بعد أن استضــافته تونس بصفة مؤقتة. كما أن مصر استثنيت من نظام الأقمار الصناعية الجديد، عربسات، خلال فترة الثمانينات من القرن العشــرين[43]، وهو ما دفع مصــر إلى إطلاق قناتها الفضائية الخاصــة بها وهي القناة الفضائية المصــرية. لكن دور وسائل الإعلام كأداة تعبوية بقي مستمراً، كما أن القناة الفضائية المصرية استخدمت في أثناء حرب الخليج الثانية سنة 1991 من أجل تقديم وجبات إخبارية للجنود المصــريين المرابطــين في منطقة الخليج شــكلت بديلاً لما كانت تقدمه وسائل الإعلام العراقية[44].

من الندرة إلى الوفرة

يتفــق الباحثــون[45] على اعتبــار أن حــرب الخليج التي وقعت ســنة 1991 ســرّعت في إجــراء عملية إصــلاح لوســائل الإعــلام في المنطقة

العربية. كانت الحرب في الواقع علامة على ما اتفق على تسميته بعامل محطة CNN: فالجمهور العربي الذي كان بإمكانه مشاهدة هذه المحطة، تابع مجريات الحرب إبان وقوعها بالرغم من محاولات بعض وسائل الإعلام العربية التقليدية إخفاء حقيقة هذه الحرب؛ ناهيك عن مناقشة أسباب اندلاعها. على العكس من ذلك، اعتبرت الحرب بمنزلة فوضى أخلاقية خصوصاً أن الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الأب) كان قد استخدم عبارة "اغتصاب الكويت"[46] من أجل تبرير شن تلك الحرب. كما استخدم فنانون عرب مثل المطرب الكويتي عبد الله الرويشد استعارات حمّل فيها القدر المشؤوم مسؤولية هجوم الأخ (العراق) على أخيه (الكويت)، مؤكداً في الوقت نفسه العلاقات الأخوية بين الدول العربية.

بعد انتهاء الحرب، شهد المشهد الإعلامي العربي فورة في عدد القنوات الفضائية التي تنافست فيما بينها من أجل تقديم أنماط جديدة من البرامج مثل المناظرات التلفزيونية والنقل المباشر للأخبار تماماً كما كانت محطة CNN تقوم به[47]، من الطبيعي أن يكون لمثل هذه القنوات الجديدة تأثير في تطور الصحافة الوطنية والقومية. فمن حيث المحتوى، صدر المزيد من الصحف والمجلات المتخصصة. بدأت مؤسسة دار أخبار اليوم المصرية للنشر بإصدار صحيفة متخصصة في أخبار الجرائم، وأخرى متخصصة في أخبار النجوم والفنانين، وصحيفة ثالثة تعنى بشؤون الأدب. كما ازداد حجم هذه الصحف بصورة كبيرة: فقد ازداد معدل عدد الصفحات في الصحيفة اليومية

الـذي كان يتراوح بين أربع و سـت صـفحات في الأربعينيات من القرن العشرين إلى ثماني أو عشر صفحات خلال الثمانينيات[48]، ثم تضاعف هـذا العدد في التسـعينيات إلى أن أصـبح يتراوح بين عشـرين واثنتين وعشـرين صـفحة. كمـا ازداد معـدل الأخبـار الخفيفة في الصـحافة العربيـة، علـى الرغم مـن أن ذلك أتـى متأخراً جداً عـن الوقت الذي بدأت تظهر فيه مثل هذه الأخبار في وسـائل الإعلام الإخبارية الغربية. كمـا تم إعطـاء أهميـة متزايدة للموضـوعات الإنسـانية في الصـحف العربية القومية مثل صـحيفتي (الحياة) و(الشـرق الأوسط). تصدر صحيفة الحياة اللبنانية – السعودية، ملاحق أسبوعية بصورة منتظمة موجهة إلى شـرائح مختلفة من القراء: القراء الشباب ورجال الأعمال والسياحة – كما أن هذا النوع من الأخبار أصبح ضمن إطار الصحيفة اليومية نفسها.

تُعَدُّ الصـحافة العربية حالياً الوسـيط الذي يصـل القارئ العربي بالقضـايا العالميـة. وقد انعكس ذلـك على الجانب المهني للصـحفيين العـرب، وكذلك على المردود الذي يقدمونه. يدعى الصـحفيون العرب المشـهورون بصـورة منتظمة إلى برامج حوارية واسـعة الانتشـار على القنـوات الفضـائية العربية، على المنوال نفسـه الـذي كان يدعى على أساسـه الإعلاميون العاملون في التلفزيون والإذاعة لإجراء لقاءات في الصـحافة المكتوبـة[49]. وقد سـاهم ذلك في تعزيز الـدور الجديد الذي يضطلع به الصـحفيون المشهورون في الفضاء السياسي؛ وهذا يعني أن هؤلاء تحولوا إلى خبراء سياسيين. إضافة إلى ذلك، هناك اتجاه جديد

في القنوات الإخبارية العربية يتمثل في الرغبة في القيام بتقويم لأدائها الصحفي، من خلال دعوة صحفيين عاملين في مجال الأخبار للتعليق على العمل الذي تقوم به هذه القنوات والصعوبات التي تواجهها[50].

هناك عوامل عدة ساهمت في ازدياد وتيرة التغيرات التي حصلت في المشهد الإعلامي العربي خلال العقد الماضي[51]. يتمثل أحد هذه العوامل في ظهور جيل جديد من الصحفيين العرب الذين تلقوا الجزء الأكبر من تعليمهم وتدريبهم في مؤسسات إعلامية غربية، أو أنهم تعلموا في مدارس وجامعات ذات توجه غربي في بلدانهم الأصلية. يُعَدُّ هذا الجيل من الصحفيين وسيطاً مهماً في عملية تقديم أنماط جديدة مثل المناظرات السياسية والبرامج الحوارية، بالإضافة إلى استعمال تقنيات رفيعة المستوى عند إجراء المقابلات لم تكن تمارَس سابقاً في وسائل الإعلام العربية[52].

العامل الآخر هو المنافسة الخارجية التي تواجهها وسائل الإعلام العربية حالياً. أطلقت محطة CNN موقعاً إليكترونياً باللغة العربية وذلك بعد الجماهيرية التي حققتها في أعقاب حرب الخليج سنة 1991، وتبعتها في ذلك قنوات إعلامية أخرى. تم تدشين محطة CNBC Arabia على سبيل المثال، سنة 2003[53]. أظهرت التحليلات حول جمهور المشاهدين التي أجريت بين المستمعين العرب خلال الثمانينيات أن هؤلاء يفضلون الاستماع إلى برامج الإذاعات الأجنبية[54]، ولا حاجة إلى القول إن هذه المحطات نفسها كانت مصدر الأخبار خلال حرب الخليج سنة 1991. يمكن لهذه المنافسة أن تتخذ بعداً أشمل عندما تطلق

محطة BBC قناتها العربية بحلول سنة 2007. حدثت بعض التغيرات المهمة على الصعيد الاجتماعي، وكان على رأس هذه التغيرات أهمية اللغة الإنجليزية في سوق العمل العربية. فمع ازدياد أعداد الشركات الأجنبية التي أسست لنفسها حضوراً في العديد من البلدان العربية، بدأت اللغة الإنجليزية تلعب دوراً مهماً بوصفها لغة مشتركة جديدة ضمن أسواق العمل العربية. وكان من بين النتائج الطبيعية لذلك أن شرائح أكبر من السكان يمكن أن تتابع وسائل الإعلام الإخبارية باللغة الإنجليزية، ولو بقليل من الصعوبة. مع ذلك، اعتاد المشاهدون العرب هذه الطريقة، ليس فقط فيما يتعلق بالمصطلحات الإخبارية ولكن بتقاليد المناظرات التي تتبعها وسائل الإعلام الأجنبية أيضاً.

وهكذا، يمكن للمرء القول إن شريحة كبرى من المحطات الإعلامية العربية أقامت بشكل أو بآخر، علاقة مستقرة بين النخب السياسية والجمهور إلى حين اندلاع حرب الخليج سنة 1991. إن سهولة الوصول المتزايدة إلى وسائل الإعلام العالمية (مثل محطتي CNN و BBC) منذ ذلك التاريخ نتج عنها ليس فقط وجبات إعلامية أكثر تنوعاً، بل أدت إلى تغير في الممارسات المهنية. وهكذا ظهرت صحف للأحزاب المعارضة في مصر متحدية فكر النظام الحالي. أما الفوضى التي تسببت فيها العمليات العسكرية في العراق، فقد عززت بشكل أكبر، الفروق بين الجماعات الدينية والعرقية، حيث أعلنت كل واحدة من هذه الجماعات عن موقف أيديولوجي يختلف عن الآخر. فقد تضاعفت على سبيل المثال، أعداد الصحف منذ بداية الحرب[55]، بالرغم من ادعاء جميع تلك الصحف بأنها تنتمي إلى النسيج الوطني نفسه.

إذا كانت النزعة التجارية المتزايدة كما يزعم هابيرماس[56]، وكذلك بحاثة آخرون[57] قد حولت الصحافة إلى وسيلة ارتباط بين المعلنين والزبائن، بدلاً من أن تكون حلقة وصل بين السياسيين والمواطنين، فقد نتج عن ذلك في السياق العربي تغير في المضمون، ترافق مع تزايد ضئيل في كم الأخبار الخفيفة، بالإضافة إلى تقديم أخبار الخصوم السياسيين؛ كالصحافة الحزبية في مصر مثلاً. وبالرغم من الاختلاف في المظاهر الجنسوية والطبقية والدينية والعرقية، فإن بعض القنوات الإعلامية الإقليمية تحاول مخاطبة أوسع قاعدة جمهور ممكنة "كجماعة افتراضية". وهكذا، فقد قامت بتحديد وزنها الأيديولوجي بين الصحفيين العرب الذين يرون أنها تشكل جزءاً من الدور المناط بهم[58]. وهكذا، فقد أصبحت القومية العربية "نقطة تسويق فريدة من نوعها،" أي استراتيجية تسويق تهدف إلى الإفادة من ازدياد حصتها التسويقية[59].

تتجلى إحدى سمات القومية العربية كما يصفها أحد مقدمي برامج القناة، غسان بن جدو[60]، في عدد العرب الذين ينتمون إلى دول مختلفة، ويعملون معاً في هذه القنوات، بدلاً من قصر هؤلاء العاملين على منطقة المشرق العربي (أو على مواطني دول تقع إلى الشرق من مصر مثل لبنان والأردن وسوريا وفلسطين، بالإضافة إلى مصر والعراق أيضاً). لكن مقدمي البرامج هؤلاء، الذين استطاعوا أن يحققوا لأنفسهم شهرة واسعة في القنوات الفضائية، هم في الغالب من أصول مشرقية، كما تقول بعض مقدمات البرامج المغربيات. فالمذيعة

المغربية، فاطمة البارودي، على سبيل المثال، تقول إن المغاربة يشكلون أقلية في هذه القنوات التي تطغى عليها الوجوه اللبنانية والمصرية. يعود هذا في رأيها إلى "العلاقات الشخصية" كطريق رئيسة لإيجاد موطئ قدم في هذا الميدان التنافسي[61]. تُرجع إحدى المذيعات المغربيات وهي فاطمة النوال سبب محدودية أعداد المذيعين المغاربة على المحطات العربية القومية إلى حقيقة أن معظم هذه القنوات تبث من لبنان والإمارات ومصر[62]. إضافة إلى ما تقدم، تلعب اللغة دوراً مهماً في تسهيل عملية الحصول على هذه الوظيفة أو عرقلتها، باعتبار أن اللهجة المغربية تُعَدُّ مختلفة بشكل واضح عن اللهجات السائدة في المشرق العربي، ومن ثَمَّ فهي غير مفهومة بالمقارنة باللهجتين المحليتين المصرية واللبنانية. إضافة إلى ما تقدم، تشير دراسة أجريت مؤخراً حول العلاقة بين اللغة (اللهجة العامية) والهوية على النساء المغربيات في دولة الإمارات العربية المتحدة[63] أن الصورة النمطية عن النساء المغربيات هي أن الواحدة منهن تُعَدُّ سهلة المنال، وأنهن "خاطفات الرجال"، وهذه الصورة ترتبط بنزوع في عقديْ الثمانينيات والتسعينيات باتجاه استحضار نساء مغربيات إلى البلاد كزوجات ثانية أو حتى كعشيقات.

باختصار، نستطيع القول إن القنوات الإخبارية الفضائية (الجديدة) بالإضافة إلى الصحف العربية القومية، ساهمت في خلق عصر "الوفرة" الجديد[64]، وإنها أدت دوراً جديداً بالمقارنة بالعصر السابق، حيث كانت "الوفرة" عادة أجنبية ومستوردة. الهدف من هذه

القنوات هو اجتذاب هذا الكم الكبير من المشاهدين داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها، بحيث تربط فيما بينهم، وفي الوقت نفسه، تبقي على مسافة فيما بينهم. وهكذا، يمكن القول إن العصر الجديد "يقدم خياراً طوعياً للاندماج الاجتماعي، أي أن يكون المشاهدون مجتمعين ومنفصلين في الوقت ذاته"[65]. أظهر استطلاع أجري مؤخراً على عينة من المواطنين العرب[66] أن نسبة كبيرة من هؤلاء يتعاطفون مع القضايا العربية العامة، بسبب انتشار وسائل الإعلام العربية القومية، خصوصاً القنوات الفضائية؛ لكن ما يربو على 40 في المائة من المستطلَعَة آراؤهم أقروا بالخلافات المتزايدة بين العرب. يعود هذا، كما يقول مارك لينش[67]، إلى أن "هذا يعود إلى تغير مهم واستثنائي في الطريقة التي ينظر فيها هذا الجمهور الجديد إلى مفهوم الهوية العربية"، وهو بذلك يشير إلى الإجماع الذي يسلم بقضايا يَعُدُّها عربية بامتياز مثل قضيتي فلسطين والعراق، بينما تنحصر الخلافات في الأسلوب الذي يجب اتباعه من أجل التعامل مع هاتين القضيتين.

إلا أن ما أود التأكيد عليه هنا هو أن السبب في هذا التباين ليس السياسة أو التغطية الإعلامية؛ فبدلاً من ذلك، لا بد للمرء أن ينظر إلى التغيير في المشهد الإعلامي العربي ككل من أجل كشف التقاطع بين الأنماط الجادة (كالأخبار والمناظرات السياسية) والأنماط الترفيهية (كالبرامج الحوارية الشعبية والمسلسلات والأفلام). أشير هنا بالتحديد إلى حقيقة أن التغطية الإخبارية في كل من الصحف القومية العربية والوطنية تميل إلى التركيز على السياسة الخارجية،

ومن ثَمَّ على قضايا تتعلق بالهم المشترك المتمثل في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. مع ذلك، من المهم أن نتذكر أن الأخبار تحتل مساحة ضئيلة من مدة البث في العديد من هذه القنوات الفضائية؛ حتى القنوات الإخبارية كالجزيرة مثلاً، عليها أن تدخل في مجال المنافسة مع أعداد متزايدة من القنوات الفضائية المختلفة التي تبث مسلسلات تلفزيونية تقوم بإنتاجها دول عربية مختلفة بلهجات محلية تتبع الدولة المنتجة. وهكذا، فإذا كانت الأخبار تتعلق بالقضايا "المشتركة"، وتبث باللغة العربية الفصحى، فإن أخبار المنوعات بالمقابل تبث باللهجات العربية المختلفة والمتنوعة، وتركز على موضوعات وهموم محلية. بعبارة أخرى، تتجسد العلاقة المتناقضة مع "الهوية القومية العربية" في نزوع المشاهدين باتجاه التأرجح بين ما هو عام وشامل (جملة القضايا العامة، واللغة التي يقال إنها تشدهم إلى بعضهم بعضاً) وما هو خاص ومحلي (القضايا المحلية التي يتم الحديث عنها بلهجات مختلفة)، وهو ما يؤدي إلى نوع من الإحساس الجمعي القومي المشترك، وفي الوقت نفسه، الإحساس بالهوية الوطنية المختلفة.

تبدّى هذا الأسلوب المتناقض من القومية العربية بشكل أكثر وضوحاً في المواقف التي اتخذتها الجماهير العربية والرياضيون العرب المشاركون في دورات الألعاب العربية[68]. انطلقت دورة الألعاب العربية سنة 1953 بوصفها رمزاً من رموز الوحدة الثقافية بين الشعوب العربية؛ ولكن المسابقات التي أقيمت مؤخراً، كتلك التي نظمت في الأردن سنة 1999 تسببت في تأجيج المشاعر الوطنية لدى الجماهير واللاعبين على

حد سـواء. إذاً، فالألعاب الرياضية، إضافة إلى مشروعات أيديولوجية أخرى تزيد من حدة التوتر بين الشـعور بالتضامن الوطني وبين الشعور بالتضـامن الإقليمي العربي[69]. يقدم كريدي[70] نموذجاً آخر لهذا التوتر في معرض تحليله لبرامج الواقع التي تبثها الفضائيات العربية القومية عندما أدى إقصـاء أحد المتسابقين اللبنانيين في برنامج الواقع المسمى (برنامج سوبر سـتار) إلى أعمال شغب ومظاهرات في مناطق مختلفة من بيروت؛ لأن شـكوكاً ثارت حينها حول دور سـوريا في هذا الموضـوع، وأنها كانت وراء عملية الإقصـاء من أجل فسـح المجال أمام المتسـابقة السـورية في الدور نصـف النهائي. لقد دفعت الشعبية الهائلة لمثل هذه البرامج، والتأثير الذي تحدثه في تأجيج المشاعر الوطنية بين الجماهير العربية، لدرجة أنه حتى الناشـطين السياسيين في حركة حماس مثلاً، حاولوا إقناع الفلسطينيين بالعدول عن متابعة مثل هذه البرامج، داعية إياهـم إلى أن يكونـوا "أبطالاً حقيقيين" ومقاتلين بـدلاً من أن يتحولوا إلى "مطربين ودعاة إلى الفساد"[71].

الهرمية الداخلية

يبدو أن الدراسات السابقة[72] تعاملت مع قضية القومية العربية من باب تحصـيل الحاصل، ومن دون أن تضع هذا الأسلوب المتناقض حول الهوية المشتركة موضـع تساؤل. تتجاهل هذه الدراسات نقاشاً مهماً له علاقة باللغة والهوية، وهو نقاش اسـتمر لقرون عدة. يشـير سليمان[73] بإيجـاز بليـغ إلى الدور الرمزي الـذي تقوم به اللغة في تشـكيل الهوية الوطنية في الشـرق الأوسـط، كمـا يقدم تحليله دليلاً على نهضـة هذه

الروابط خلال القرنين الماضيين. يكرس قنديل[74] على سبيل المثال، كتاباً بأكمله لتقديم رؤيته التي تقضي بأن الهوية المصرية واللغة المصرية مختلفتان بشكل لافت، ومن ثَمَّ لا يمكن لهما أن تنضويا تحت مظلة "العرب" الشاملة؛ التي تشير بحسب رأيه إلى هوية فرضتها القوى الاستعمارية السابقة، وليست لها أي قيمة تاريخية أو ثقافية. لا يجوز التقليل من أهمية العلاقة الذكية بين اللغة والهوية ضمن السياق الإعلامي؛ لأن هذه العلاقة يمكن أن تثبت بأن لها شأنها في مجال التحليلات التجريبية للصور النصية، كما في الميدان ذي الصلة بين المشاهدين العرب أو الصحفيين؛ كتأثير استعمال اللغة العربية المكتوبة (أي الفصحى) مثلاً، في حقل الأخبار وبرامج قضايا الساعة، مقابل استعمال اللهجات المختلفة في تقديم برامج المنوعات، وتأثير ذلك كله في قضية تعزيز الهوية العربية المشتركة مقابل إضعاف هذه الهوية (انظر أيضاً المناقشة حول دور اللغة العربية الفصحى، في الفصل الثالث من هذا الكتاب).

اتضح للقادة العرب المضمون السياسي لتعزيز هذه الهوية القومية: بإمكان هذه الهوية القومية أن تعطي المنطقة ثقلاً سياسياً أكبر بواسطة المساعدة على قيام كيان سياسي واحد بدلاً من كيانات عديدة لا يتمتع الواحد منها إلا بسلطات محدودة، إلا أن صراعاً داخلياً من أجل الحصول على السلطة السياسية يفرض نفسه بقوة بين الدول العربية؛ فقد نشب صراع في الجامعة العربية على سبيل المثال، وأفرز هذا الصراع عقبات في وجه الاتفاق على سياسة موحدة حول الاتصالات[75].

ازدادت حدة هذا الصراع في الحلبة الثقافية الإعلامية بالقدر الذي انخرطت فيه المحطات الإخبارية القومية في خضم الصراع الداخلي من أجل الحصول على موطئ قدم يمكنها من وضع أجندة تتحلى بالمصداقية. تحدد وسائل الإعلام من خلال ذلك؛ أو ربما تعيد تحديد مفهوم العروبة على سبيل المثال، والقضايا التي تجب مناقشتها بصفتها قضايا قومية بالأساس، أو رسم صورة للعرب ليس فقط "كجماعة بحد ذاتها" ولكن أيضاً "كجماعة لذاتها"[76]. يشير هذا إلى تعريف متفرع إلى فرعين، داخلي وخارجي: فمن ناحية، يمثل الفرع الأول هوية انتماء إلى جماعة معينة (جماعة لذاتها)، ومن ناحية أخرى، يمثل قيام الآخرين بتحديد هذا الانتماء من الخارج (جماعة بحد ذاتها).

يمكن أن تشكل عملية تحديد المؤشرات الرئيسة لهذه الهوية الجامعة المتوضعة ضمن معايير الهرمية الداخلية (للاعبين الداخليين في المشهد الإقليمي) إضافة إلى الهرمية الخارجية (الهيئة التي يرى ممثلو القومية العربية أنفسهم مقابل اللاعبين الإعلاميين الدوليين مثل محطة CNN) نقطة انطلاق للبحث في مجال الميدان الصحفي العربي القومي. ومع الأخذ في الحسبان طبيعة المحطات الإعلامية العربية القومية التي تتجلى في مخاطبتها لمشاهدين على الصعيد الإقليمي (وحتى العالمي) سواء أكانوا مشاهدين من داخل المنطقة نفسها، أو من جماعات الشتات، فإن من المفيد القيام بتحليل هذه الهرمية في ضوء حقيقة أن المحطات الإعلامية العربية هي محطات لا مركزية، حيث إن بعضها تبث من داخل مدن إعلامية تم إنشاؤها

حديثاً (في مصر والأردن والإمارات)، بينما بعضها الآخر يبث من خارج المنطقة (في لندن).

يؤكد بينسون[77] الحاجة إلى تسكين الميدان الصحفي ليس فقط على المستوى الوطني، وإنما على المستوى العالمي أيضاً. يشكل الصحفيون في واقع الأمر عصبة من الشخصيات ذات الأبعاد العالمية، كما يشرح لنا هانيرز في حال المراسلين الأجانب الذين يظهرون "وعياً وتقديراً لمبدأ التنوع في الجوانب الفكرية، وطرائق الحياة، والمنتجات الإنسانية، ورؤيةً حول تطور مهارات التعامل مع هذا التنوع"[78]. ونظراً إلى الخصوصية التي تتصف بها طبيعة عمل الصحفيين، فإن الصحفيين الإخباريين عالميون بامتياز؛ ذلك أنهم منخرطون دائماً في عملية مستمرة من التفسير واستخلاص المعاني عن بعد[79].

إن رؤية الميدان الصحفي العربي ضمن سياق وسائل الإعلام الإخبارية العالمية تعني تفكيك الوزن الذي تتمتع به وسائل إعلام عالمية في هذا المجال مثل محطتيّ CNN و BBC، والتأكد فيما إذا كانت مثل هذه الوسائل الإعلامية العالمية تصلح لأن تكون نموذجاً يجب احتذاؤه. هل من الممكن أن يرى الصحفيون العرب على سبيل المثال، في الأخبار السياسية الأمريكية ما يمكن اعتباره مكوناً مهماً في الوجبة الإخبارية اليومية، متقمصين في ذلك اهتمام مشاهديهم في مثل هذا النوع من الأخبار؟[80] إذا كانت هذه هي الحال، فإن نموذج الاستهلاك الإعلامي بين الصحفيين العرب يجب أن يعكس ذلك؛ وهذا يستدعي قراءة صحف عالمية مثل نيويورك تايمز أو مشاهدة محطة CNN بصورة منتظمة. كما سيظهر ذلك من خلال تطور نمط الأخبار[81].

كان لبعض المحطات الإعلامية مثل CNN و BBC تأثير في الأجندة الإخبارية في وسائل الإعلام الإخبارية الوطنية في كل أنحاء العالم (انظر الفصل السادس). كما اجتذبت هذه المحطات كماً كبيراً من المشاهدين من المواطنين العرب خصوصاً بين عقديّ الخمسينيات والتسعينيات من القرن العشرين، أو في الفترة التي سبقت إطلاق القنوات الإخبارية الفضائية[82]. فوق هذا وذاك، فبالإضافة إلى كون هذه المحطات بمنزلة مصادر لوسائل إعلامية إخبارية وطنية وإقليمية، فإن وسائل الإعلام العالمية هذه ساعدت على خلق ثورة في المحتوى الإعلامي للقنوات العربية. على سبيل المثال، أعلنت ياسمين عبد الله، (المذيعة في القناة الفضائية المصرية) أن ختان الإناث أصبح موضوعاً يتم تداوله في القنوات المصرية فقط بعد أن بثت محطة CNN برنامجاً حول هذا الموضوع. أصبح من الضروري بالنسبة لوسائل الإعلام المصرية (والحكومة المصرية) أن تتحرك إزاء مثل هذه المناقشات المطروحة[83].

يتمتع كل لاعب في المشهد الإعلامي ببعض السلطة التي يحدد حجمها الثقل السياسي والاقتصادي الذي تتمتع به الدولة المضيفة أو الجهة المالكة لهذه الوسيلة الإعلامية أو تلك. استطاعت الصحف العربية القومية الصادرة خارج منطقة الشرق الأوسط أن تحجز لنفسها مكاناً في برامج عرض الصحف في القنوات العربية. فالقسم العربي لمحطة BBC على سبيل المثال، يستشهد عادة بما تنشره الصحف العربية الأربع الرئيسة (الحياة والشرق الأوسط والقدس العربي والأهرام) في استعراضه اليومي للصحافة العربية. كما أن الملاحق التلفزيونية

في الصحافة العربية[84] تشير إلى الثقل الذي يمثله التلفزيون في المشهد الإعلامي العربي. يمكن للتحليل المستقبلي أن يوضح فيما إذا كان قد نتج عن مثل هذه العلاقة بالتالي، تطور في النمط الإخباري. فالأخبار التلفزيونية تستند في العادة إلى الصورة بالإضافة إلى "الشهادات" المختلفة[85] من الناس العاديين ومن المسؤولين على حد سواء؛ وهو ما يوضح الاختلاف بين السمات الصحفية النمطية ونظيراتها التلفزيونية. ولكن هل يمكن للاعتماد المتبادل والمتزايد فيما بين وسائل الإعلام أن يؤدي إلى حجب هذه الاختلافات عن طريق زيادة كمية الصور في الصحف، ومن ثَمَّ تعزيز دور المراسلين الصحفيين كشهود عيان، أو عرض المواطنين العاديين كمصادر للأخبار التي يقدمونها؟

باختصار، إن السلطة السياسية التي تتمتع بها كل دولة عربية على حدة، والتي تقرر حجم الهرمية الداخلية في الميدان السياسي الإقليمي، تبدو كأنها تنعكس على المشهد الإعلامي العربي القومي. فهذه القنوات الفضائية تظهر كأنها ملتزمة بسياسة عدم التدخل في القضايا الداخلية للبلدان العربية[86]، خصوصاً تلك التي لها علاقة بالمحرمات الاجتماعية. لكن المحرمات السياسية التي تتم مناقشتها على هذه القنوات تبدو متسقة مع حجم كل دول عربية على حدة (وعلى وزنها السياسي)، وهو السبب الذي يستعمله بعض المعلقين في معرض تبريريهم لما تقوم به قناة الجزيرة من تجنب الخوض في المشكلات التي تعانيها الدولة المضيفة قطر[87]. يحذر أحد المذيعين العاملين في مثل هذه القنوات من أن مثل هذه السياسة سوف تؤدي إلى تخريب فكرة الوحدة

العربيــة في الوقــت الذي تطغى الصــور النمطية المليئــة بالتحامل على عقول ومخيلات المواطنين العرب في مختلف بلدانهم كالصورة النمطية المصرية المتمثلة في الراقصة الشرقية، أو صورة الرجل الخليجي الثري، أو صــورة التاجر اللبناني[88]. في هذا العصر؛ عصر القنوات الفضائية، اتخــذت النمطيــة منحى آخر، حيــث إن القنوات اللبنانيــة تحولت إلى مراكز اســتقطاب لأجمل المذيعات التلفزيونيات اللواتي يثرن بدورهن، إعجاب المشاهدين الخليجيين[89]. يقوم بعض العرب باستخدام عبارات التورية حول هذا الموضــوع على نطاق واسع بحيث يمارسون اللعب على الكلمات مستبدلين شــعار محطة LBC الفضائية اللبنانية بفعل عربي له مدلول جنســوي هو "إلبســي"، ملمحين بذلك إلى الثياب القصــيرة والضــيقة التي ترتديها مذيعــات المحطة ومقاطع الفيديــو التي تعرض نساء يرتدين ثياباً غير محتشمة[90].

شعبية الميدان

تســاءلت إحدى الكاتبات في صــحيفة (الشرق الأوسط) حول حال بعض الصــحفيين المبتدئــين في المنطقة[91]. أشــارت بشــكل خاص إلى أحــد الصــحفيين الذين قابلتهــم، وكان قد بــدأ العمل في هــذه المهنة لتــوه. اشــتكى ذلك الصــحفي من رؤســاء التحريــر الذين نــادراً ما يقدمون له مكافآت مالية، وهو ما عَدَّهُ اســتغلالاً لمواهبه وكذلك لمواهب أقرانــه الجــدد. لم تذكر الكاتبة تلك القصــة بســبب تعاطفها مع حال ذلــك الصــحفي؛ بل من أجل مقارنة الوضــع الآن بالوضــع الذي بدأت فيه مهنتها الصــحفية (من الواضــح أن ذلك بدأ قبل ســنين عديدة).

امتدحت رؤساء التحرير السابقين الذين عملت لديهم، والذين رفضوا أن يقدموا لها أي عائد مادي لقاء المقالات الأولى التي كتبتها. لم تحصل على مكافأتها المادية الأولى إلا بعد سنوات عندما جمعت كل مقالاتها في كتاب وعرضته للبيع.

ولكن إذا كان العمل في الصحافة المطبوعة غير مجزٍ مادياً، كيف يمكن للصحافة أن تستقطب المتدربين الجدد؟ إن عامل الجذب في أي مهنة يتوقف في معظم الأحيان على سمعة هذه المهنة. فإذا كانت سمعة علماء الكيمياء على سبيل المثال، مرتبطة بصناعة الأسلحة والقنابل، فإنها سوف تكون بالتأكيد أقل جاذبية بكثير بالنسبة للشباب كي يلتحقوا بهذا الاختصاص. تأرجحت سمعة الصحفيين العرب مع صعود الحرية الصحفية وهبوطها في كل بلد من البلدان على حدة. لقد ساهم الرزوح تحت سيطرة القوى الاستعمارية طيلة القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في ترسيخ صورة معينة عن الصحفيين. كانت الصحف الصادرة حينئذ تدعو إلى الاستقلال والوحدة، وهو ما أدى إلى اجتذاب أعداد كبيرة من القراء. في بداية الأربعينيات من القرن العشرين على سبيل المثال، عزز العديد من الصحفيين اللبنانيين الذين طالبوا باستقلال بلادهم من صورتهم أمام الناس[92]. ولكن بعد نيل الاستقلال، كان على بعض البلدان العربية التعامل مع سلطة من نوع آخر، وبالتحديد الحكم الديكتاتوري والسلطة العسكرية. فقد قامت الحكومة المصرية الجديدة المكونة من الضباط الذين قادوا الثورة سنة 1952 بإيقاف صحف الأحزاب. كما تم احتجاز

بعض الصحفيين بسبب نشرهم مقالات بطريقة عُدَّت استفزازية من قبل الحكومة. من بين هؤلاء، كان الصحفي المصري المخضرم مصطفى أمين الذي تم اعتقاله سنة 1952 بسبب نشره مقالاً عَدَّتْهُ الحكومة مسيئاً لسلطتها[93].

بالرغم من ذلك، عَدَّتِ الدول العربية المستقلة حديثاً وسائل الإعلام الإخبارية ممثلة لها بين الجماهير؛ ومن ثَمَّ فقد سيطرت تلك الدول على حركة هذه الوسائل الإخبارية الإعلامية ومحتواها، بدلاً من أن تكون تلك الأخيرة منبراً للمطالبة بالديمقراطية التي كانت تشكل مطلباً مزمناً للجماهير. تبعاً لذلك، بدأت مصداقية الصحفيين مثاراً لشكوك القراء الذين رأوا صحافتهم الوطنية تتحول إلى أبواق للحكومات. أشارت عواطف عبد الرحمن[94] إلى هذه القضية لكونها واحدة من التحديات الخطيرة التي تواجه الصحفيين ومهنة الصحافة في المنطقة. يقول كيرات[95] إن مهنة الصحافة في الجزائر فقدت احترامها ومكانتها أمام أصحاب المهنة أنفسهم والجماهير على حد سواء. فالصحفي هناك لا ينظر إليه باحترام كبير، وهو أيضاً غير مرحب به في المكاتب والإدارات؛ فالجمهور لا يثق به، كما أن الشعب لا يريد أن يسمع عنهم أو يتعاطى مع الصحافة أو الصحفيين. وهكذا لم يكن بمقدور الصحفيين كسب تعاطف الجمهور بسبب هذه الأوضاع الصعبة التي كان عليهم العمل من خلالها.

عبّر الصحفيون الجزائريون العاملون في الصحافة المطبوعة، خصوصاً النساء منهم، عن إحساسهن بالإحباط جرّاء تأثير وضع

مهنتهن على حياتهن الخاصة. تذكّر بعضهن الصعوبة التي عانينها في مسألة زواجهن، بسبب أن الرجال يربطون بين مهنة الصحافة والعمل حتى وقت متأخر، ومقابلة الرجال، ومواجهة الأخطار، وهكذا، أو كما عبرت عن ذلك إحدى الصحفيات الجزائريات بالقول "إن المجتمع الجزائري ما زال ينظر إلى المرأة الصحفية كامرأة مدمنة على التدخين، وتختلط بالرجال وتقيم معهم علاقات خاصة"[96].

بالرغم مما تقدم، تُعَدُّ الصحافة حالياً إحدى أكثر الاختصاصات شيوعاً بين الطالبات العربيات في الجامعات العربية. ففي لبنان وحده، تشكل الطالبات اللواتي يدرسن الصحافة ووسائل الاتصال نسبة 85 في المائة من المجموع الكلي للطلبة، وهي نسبة أعلى من نظيرتها في العديد من الجامعات الأوروبية[97]. هذه النسبة غير مفاجئة إذا أخذنا في الحسبان مسألة أن الصحفيين والصحفيات العرب خصوصاً في القنوات الفضائية تحولوا إلى نجوم بسبب شجاعتهم التي أبدوها في أثناء تغطيتهم للأحداث في قلب دائرة الخطر كما حدث في الحرب على العراق والانتفاضة الفلسطينية على سبيل المثال. لقد أصبحوا "الأبطال" الجدد الذين يتحملون المضايقات ويواجهون الموت والاعتقال في مهمتهم في البحث عن الحقيقة[98]. ترتبط السلطة الرابعة إلى حد كبير بحيوية المراسلين الصحفيين وتضامنهم مع بعضهم بعضاً في التأكيد على مصداقية مهنتهم. لقد أصبح المذيعون العرب خصوصاً في القنوات الفضائية يتمتعون بالشهرة والجاذبية، كما أصبح لهم آلاف المعجبين. وتحولت العديد من المذيعات الفاتنات في

برامج المنوعات، خصوصاً اللبنانيات، إلى "فتيات أحلام" للملايين من الشباب العرب[99]. أما المذيعون والمذيعات "الشجعان" في القنوات الإخبارية "الجادة، الذين يديرون برامج حوارية سياسية ساخنة، فإنهم يستطيعون بزّ المطربين في عالم الشهرة بين الشباب العرب[100].

لم تقتصر النجومية على مذيعي التلفزيون الذين أصبحوا ضيوفاً تكرر ظهورهم في البرامج المفضلة عند المشاهدين، بل تعدتها إلى الصحفيين العاملين في مجال الصحافة المكتوبة الذين أخذوا نصيبهم من الشهرة أيضاً. بعض هؤلاء الصحفيين المشهورين لهم برامجهم التلفزيونية مثل الصحفي المصري حمدي قنديل الذي كان يبث برنامجَه التلفزيونُ المصري بعنوان "رئيس التحرير"، كما أن رئيس تحرير صحيفة الأهرام الأسبق محمد حسنين هيكل يقدم برنامجه الخاص به بعنوان "مع هيكل" على قناة الجزيرة. ولقد عزز هذا كما أسلفنا من أهمية الدور الجديد الذي يضطلع به الصحفيون المشهورون كخبراء سياسيين. سعى العديد من الصحفيين اللبنانيين كذلك من أجل الحصول على مقعد نيابي في انتخابات سنة 2000. وكان أحد هؤلاء رئيس إذاعة صوت الشعب الذي دافع عن هذا الاتجاه السائد بين الصحفيين من أجل تبوء مواقع سياسية من خلال التأكيد على أن الصحفي أقرب إلى استيعاب العمل السياسي من الطبيب أو المهندس، على سبيل المثال؛ فمن وجهة نظره، أن "العلاقة بين الصحافة والسياسة علاقة متينة"[101].

لكن جدية العمل السياسي في برامج الأخبار الثقيلة الوطء والقضايا المعاصرة تواجه انتقادات من قبل نوعية جديدة من

الصحفيين الصاعدين المتخصصين في برامج حوارية ذات موضوعات "لطيفة" وخفيفة. ففي حلقة خاصة من برنامج (من واشنطن) الذي يبث على قناة الجزيرة، وكان موضوعها يتناول موقع الولايات المتحدة في البرامج الحوارية الشعبية على التلفزيون المصري، بدأ أحد ضيوف البرنامج، وهو مقدم أحد البرامج الحوارية المصرية بتقريع مقدم البرنامج الذي تبثه الجزيرة وهو حافظ الميرازي، وذلك لتخليه عن وجهه البشوش تحت الهواء، والاستعاضة عنه بوجه متجهم عندما تدار الكاميرا من أجل أن يبدو "جاداً"[102]. سوف أعود للحديث عن التوتر الحاصل بين البرامج الحوارية السياسية والخفيفة في الفصل الرابع.

غرف الأخبار المؤنثة

يعلق كل من وو، وويفر[103] على ازدياد عدد الطالبات في كليات الصحافة في بلدان أقل تطوراً مثل الصين، ويتساءلان فيما إذا كان يمكن لهذه الظاهرة أن تكون مؤشراً على توجه جديد "لتأنيث" الصحافة. هل يمكن أن تنسحب هذه المناقشة على المنطقة العربية، إذا أخذنا في الحسبان أن حضور الصحافيات العربيات سوف يؤدي لا محالة إلى تغيير داخل الميدان الصحفي، وربما إلى إعادة توزيع رأسماله؟ اكتشف رايت[104] أن الصحفيات السعوديات (على الأقل، اللواتي التقى بهن) حصلن على درجات علمية أعلى من الصحفيين الذكور، بالرغم من حقيقة أن النساء يشكلن 6 في المائة فقط من القوة العاملة في مجال الصحافة. وفي الكويت، تشكل الإناث نسبة 70 في المائة من الخريجين في أقسام وسائل الاتصال. لكن أغلب هؤلاء الخريجات يتركن هذا الميدان

ويلتحقـن بمجالات عمـل أخرى؛ ومَرَدُّ هذا هو القلـق الذي يبديه الأهل على بنـاتهم، أو تجنباً للمواقف السلبية للناس من هذه المهنة[105]. أظهرت دراسـة أخرى تناولت أوضـاع العمل بالنسبة للصـحفيات في المحطات التلفزيونية اللبنانية[106] أنه بالرغم من أن الصحفيات النمطيات يحملن شـهادات جامعية أعلى من أقرانهن من الصـحفيين الذكور، فإن درجة إحساسـهن بالأمان الوظيفي أدنى من إحساس نظرائهن الذكور في هذا السـياق؛ كما أن فرصـهن في الترقية الوظيفية أقل من فرص زملائهن الصـحفيين. ركزت الصـحفيات على أن المعايير المزدوجة التي يتعامل بهـا الرجال معهـن وظيفياً هي السـبب الرئيسـ لقيام الذكـور بتعيين نظرائهم الذكور في مراتب وظيفية أعلى، وحتى النساء اللواتي يستطعن إثبات أنفسهن في الحقل الوظيفي، لم ينلن التقدير الكافي من زميلاتهن اللواتـي اعتبرن عملية الترقيـة تلك بمنزلة مكافأة لهؤلاء الصـحفيات على علاقات خاصة أقمنها مع رؤسائهم الذكور في العمل.

إن الهوة الهرمية بين الصـحفيين والصحفيات انعكست أيضاً على المكافآت المالية: فبينما يحصـل الذكور على مزايا على شكل منح مالية لتغطيـة تكاليف تعليم أولادهم، وشـمولهم بنظام تأمين ومزايا أخرى، تتلقى الصـحفيات إعانات لتغطية نفقات التجميل، وتصـفيف الشعر، وما إلى ذلك. وقد لعب هذا كله دوراً في موقف الصـحفيين من معايير النجـاح في المهنة: فالصـحفيون عَدُّوا الخبرة هي المعيـار الأهم، بينما رأت زميلاتهم الصـحفيات أن المظهر والشـباب هما أهم معيارين من معايير النجاح بالنسبة لهن. كما أن كلاً من هاتين المجموعتين كان لها رأي حـول دورها يختلف عـن المجموعة الأخرى: فالصـحفيون رأوا أن

مهمتهـم تتطلب منهم تعليم الجمهور وتثقيفه، بينما رأت الصـحفيات أن تسلية الجمهور تشكل مسؤوليتهن الأولى[107].

تبـين من خـلال دراسـة سـابقة أجرتها منظمـة اليونسـكو[108] أن الصحفيات في العديد من البلدان العربية ما زلن يشكلن أقلية بالمقارنة بالصـحفيين (خصوصـاً في الصـحافة المطبوعة). وحتى عندما تتبوأ إحداهـن مركـزاً مهنياً مرموقاً، فإن رِفعة المنصـب لا يمكـن أن تكون المؤشـر الوحيد على "تأنيث" المحتوى نظراً لوجود عشـرات الموانع التي تضـع قيوداً على قواعد البث أو النشـر؛ فهناك موضوعات حول الدين والعائلـة وختـان البنات وما إلى ذلك، تدخـل في قائمة المحرمات، وهو مـا يجعل من الصـعوبة بمكان على الصـحفيات، حتـى اللواتي يتبوأن مناصب رفيعة، تغيير الواقع الراهن[109].

تشـير عبد الرحمن[110] في دراسـة أخرى إلى سياسة العزل المستند إلى المحتوى بناء على تأنيثه. ومن ثَمَّ فإن الرسـائل التي تكتبها النساء، والتي ترد إلى المحرر، نادراً ما يتم نشـرها خصوصـاً إذا كانت تتناول قضـايا نسائية. حتى عندما يحاول قسم المرأة أن يقدم للنساء نموذجاً يحتـذى، فـإن هذا النموذج يشـير عـادة إلى امرأة أمريكيـة، ومن ثَمَّ يتـم تجاهل نسـاء أخريات من المنطقة نفسـها يمكـن اعتبارها نماذج تحتذى. بالإضـافة إلى ما تقدم، يبدو أن قسـم المرأة في الصـحيفة قد أصـبح منفى للصـحفيات اللاتي يعتبرن غير مرغوب بهن في الأقسام الأخرى. فالأقسـام السياسية تُعَدُّ الأولى بين الأقسام الرفيعة الشأن في الصـحيفة، يليها القسم الاقتصـادي، ثم شـؤون المجتمع؛ أما في أسفل هرم الصحيفة، فيقبع قسم المرأة.

استناداً إلى ما ذكرته عبد الرحمن[111]، استطاعت الصحفيات أن يتبوأن مناصب رفيعة في الصحافة المصرية، ولكن ذلك اقتصر على مجلات الأطفال أو المجلات النسائية. مع ذلك، بقي قسم الصحافة مركز استقطاب لمئات من الطالبات في المنطقة، كما ذكرنا سابقاً، بالرغم من أن تلك الطالبات يطمحن عادة إلى الحصول على وظيفة في الصحافة المرئية وليس في الصحافة المطبوعة[112]. العمل في مجال الصحافة أكثر تطلباً، كما تقول الصحفية الأردنية رنا حسيني (العاملة في صحيفة Jordan Times الصادرة باللغة الإنجليزية). اكتسبت حسيني شهرتها من خلال سلسلة من المقالات حول جرائم الشرف في الأردن، وهو موضوع مثير للجدل أدى إلى تلقيها رسائل تهديد كثيرة (بالرغم مما قيل إنها كانت تتمتع بدعم من العائلة المالكة الأردنية). زارت حسيني مستشفيات عدة ومراكز للشرطة من أجل جمع معلومات حول جرائم الشرف التي وقعت مؤخراً. وقد أغفلت في مقالاتها أي إشارة واضحة إلى هوية مرتكبي هذه الجرائم أو ضحاياهم[113].

مع ذلك، يمكن القول إن النساء سيطرن على شاشات القنوات الفضائية الجديدة الكثيرة، وحظين من الشهرة ما لم تحققه الكثير من الفنانات حتى اللواتي كن يمثلن رموزاً جنسية مثل مارلين مونرو[114]، وهو ما دفع إحدى الصحف العربية الرئيسة مثل صحيفة الشرق الأوسط إلى التساؤل عما إذا كانت هناك "مدة صلاحية" للصحفيات التلفزيونيات. في إحدى المقابلات التلفزيونية، اعترفت المذيعة التلفزيونية اللبنانية سعاد قاروط أن الأعداد المتزايدة من

خريجـات كليات الإعلام يمكن أن يكون لها تأثير في الوظائف المتوافرة للصـحفيات الأكبر سـناً. مع ذلك، كما تقول قاروط، فإن قارئة نشـرة الأخبـار الأكـبر سـناً والمتمتعة بروح مهنيـة عالية تلعـب دوراً مهماً في إضافة لمسة من "المصداقية" على الأخبار.

بالإضافة إلى اسـتخدامهن "كطعم" من أجل اجتذاب نسبة عالية من المشـاهدين، أثبتت بعض المذيعات جدارتهن في مجالات أكثر جدية مثل قراءة الأخبار والمناقشـات. مـن الأمثلة على ذلك، المذيعة الأردنية منتهى الرمحي التي كانت إحدى نجمات قناة الجزيرة، وهي الآن تعمل في قنـاة العربية. تحدثت بتباهٍ عن قدراتها كمذيعة أخبار، كونها قادرة علـى إخفـاء انفعالاتها وهي تنظر بطريقـة حازمة إلى الكامـيرا. تَعُدُّ المزج بـين تقديم الأخبار وإجراء المقابلات ميزة إضـافية لها بالمقارنة بزملائها الذكور الذين اكتسـبوا شـهرتهم من خلال إجراء المقابلات فقط[115]. تحذر إحدى نجمات قناة الجزيرة، الجزائرية خديجة بن قنة مـن توجه بعض هؤلاء المذيعـين نحو تقديم برامج منوعات خفيفة؛ وهو في رأيها، سيؤدي إلى "تخريب صورتهم"[116].

اسـتطاعت بـن قنـة في الحقيقة كسـب قلـوب شـريحة كبيرة من مشاهدي قناة الجزيرة عندما ظهرت وهي ترتدي الحجاب خلال الفترة التـي كثرت فيها النقاشـات حول قيام الحكومة الفرنسـية بمنع ارتداء الحجـاب في المدارس الحكومية. من المفارقة أن بن قنة نفسـها هربت من بلدها الجزائر بسـبب تهديـدات تلقتها لعدم ارتدائها الحجاب[117]. شهدت السنوات الثلاث الماضية أيضاً عدداً من الاحتجاجات قامت بها

بعض المذيعات اللواتي منعن من الظهور على الشاشة بعد ارتدائهن الحجاب. قدمت بعض هذه المذيعات شكوى إلى المحكمة، وحصلن على إذن بممارسة "حريتهن الشخصية". وبذلك، رفضت المحكمة قرار وزير الإعلام القاضي بإيقافهن عن العمل.

أكثر من ذلك، أثبتت الصحافيات قدراتهن الاستثنائية في العمل كمراسلات، نظراً لأنهن وبحكم كونهن نساء، ينظر إليهن باعتبار أنهن يمثلن تهديداً أقل من الصحفيين الذكور[118]. فالصحفيات التلفزيونيات خصوصاً اللواتي يعملن في الأراضي الفلسطينية، غالباً ما ينظر إليهن باعتبار أنهن عنوان للشجاعة في ممارستهن لهذه "المهنة المثيرة للمتاعب". تتذكر مراسلة تلفزيون أبو ظبي في الأراضي الفلسطينية ليلى أبو عودة على سبيل المثال، "المهمة" الصعبة التي طلب إليها تنفيذها والمتمثلة في تغطية الشأن الفلسطيني، بما في ذلك إطلاق النار عليها وإصابتها في قدمها في مدينة رفح، لكنها قالت: "لم يمنعني ذلك من استئناف مهمتي الإعلامية"[119]. وتَعُدُّ مراسلة الجزيرة في الأراضي الفلسطينية، شيرين أبو عاقلة الصحفي الفلسطيني بشكل خاص جندياً: "يقاتل الصحفي الفلسطيني جنباً إلى جنب مع أخيه الفلسطيني الذي يقاتل بالسيف ... نحن نقاتل من أجل الوصول إلى الحقيقة، وليس أي شيء آخر"[120].

أظهرت الدراسة التجريبية التي قام بها القادري وحرب أن الصحفيات يحملن شهادات أعلى من نظرائهن من الصحفيين الذكور[121]. هذه الدراسة التي أجريت على عدد من الصحفيين

والصحفيات في لبنان، العاملين في القنوات التلفزيونية اللبنانية، قامت بتوثيق المستوى التعليمي العالي لهؤلاء الصحفيين والصحفيات، أي الشهادات الجامعية التي يحملونها، بالإضافة إلى إتقانهم لغة أجنبية أو أكثر؛ بالإضافة إلى أنها ألقت الضوء على الدور المستمر للعلاقات الاجتماعية والشخصية كطريق للدخول إلى هذا الميدان. باختصار، يعزز هذا من الدور المزدوج الذي يلعبه كل من التعليم والعلاقات الشخصية كعامل للدخول إلى هذا العالم الشديد التنافسية.

الدخول إلى الميدان

هناك كلمتان باللغة العربية تشيران إلى عمل الصحفي: الأولى هي كلمة (صحفي) والثانية (إعلامي) وهما تدلان على من يعمل في مجال الصحافة المكتوبة والصحافة المرئية والمسموعة على التوالي. استناداً إلى رأي إبراهيم هلال رئيس محطة الجزيرة الأسبق، فإن كلمة (صحفي) تتضمن معنى غير صحيح في اللغة العربية إذا ما قورنت باللغة الإنجليزية، حيث تشير كلمة (صحفي) إلى مراسلي الصحافة المكتوبة أو المرئية والمسموعة[122]. يشير هذا كله إلى الضبابية في الحدود بين العمل في الصحافة المرئية والمسموعة من جهة والصحافة المطبوعة من جهة أخرى، خصوصاً إذا تذكّرنا المكانة التي يتمتع بها بعض الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة بسبب ظهورهم بصفة "خبراء" على شاشات القنوات الفضائية الجديدة. وإذا كان التمييز بين هذين الحقلين الفرعيين ما زال صالحاً، فقد يكون له تأثير في مدخلات جديدة في ميدان الصحافة فيما يتعلق بالتعليم والتدريب.

ولكي نقدم عرضاً وافياً للميدان الصحافي، لا بد من الأخذ في الحسبان قضايا مثل التعليم، والاستقلال الذاتي، والمعايير الأخلاقية التي تشكل الهوية المهنية للصحفيين العرب. تظهر الدراسات السابقة[123] أن غالبية الصحفيين العرب يحملون شهادات جامعية بالرغم من أن هناك نقصاً في التدريب فيما يتعلق بالجانب المهني[124]. لكننا لا نعرف سوى القليل عن الأسباب الذي جعلتهم يختارون العمل في هذا الميدان؛ على سبيل المثال، ربما كان ذلك يعود إلى رغبتهم في ممارسة تأثير ونفوذ في ميادين أخرى لا يستطيعون الولوج إليها، استناداً إلى ويفر الذي ذكر أن "الأشخاص الذين يختارون العمل الصحفي هم أناس تستهويهم السياسة أو الرياضة أو التجارة، أو ميادين أخرى في المجتمع المنظم، إلا أنهم لا يدخلون إلى هذه المعتركات بل يختارون بدلاً من ذلك الوقوف على خطوط التماس والاكتفاء بدور المراقب"[125].

يظهر الاستطلاع الذي أجراه كيرات[126] بين الصحفيين الجزائريين أن نسبة كبيرة من هؤلاء ذكروا أن الدافع الرئيس لدخول معترك العمل الصحفي كان رغبتهم في تقديم خدمة لبلدهم ومواطنيهم. أما الاستطلاع الذي قام به الرشيد[127] بين الصحفيين الكويتيين فإنه يظهر أن أغلب المستطلعة آراؤهم كانوا سيختارون ميدان الصحافة من جديد كمهنة، لو قيض لهم ذلك، وأنهم سيشجعون أبناءهم لدخول المعترك نفسه (ولكن ليس بناتهم!). يعود ذلك إلى اعتقاد راسخ بأن الصحافة لها تأثير كبير في صناعة الرأي العام.

لكن جمّال[128] يرى أن ميدان العمل في الصحافة المكتوبة ليس مفتوحاً أمام جميع المواطنين في المنطقة العربية. هناك ست دول عربية (مصر

والسودان والسعودية ولبنان وتونس والمغرب) لا تفرض أي شروط على الأشخاص الراغبين في الدخول على المعترك الصحفي؛ لكن دولاً مثل الكويت والبحرين وقطر وعمان وسوريا واليمن وليبيا والجزائر، تطالب الراغبين في الانضمام إلى السلك الصحفي بالحصول أولاً على رخصة لمزاولة المهنة من السلطات. لكن هذه الشروط لا تنطبق على وسائل الإعلام الإلكترونية، خصوصاً القنوات الفضائية الجديدة المنتشرة بكثرة؛ وهو ما يتطلب البحث عن تعريف محدد لعبارة (الصحفي) وما يميز هذا الاختصاص عن الاختصاصات الأخرى كامتلاك الموهبة مثلاً، أو الحصول على شهادات جامعية باختصاصات معينة، أو تزكية من بعض المعارف. يقول تركستاني[129] إن المرء بحاجة إلى المعارف من أجل الحصول على هذه الوظيفة بأقل المتطلبات، بينما يتطلب ارتقاء السلم الهرمي في هذا المعترك حضوراً صوتياً ومهارات تحريرية.

يبدو أن بعض الباحثين العرب يعطون أهمية أكبر للموهبة "الفطرية" التي تشذّبها الدرجات العلمية ذات الصلة. يضع عبد النبي[130] الصحفيين ضمن أربع مجموعات رئيسة بحسب مهاراتهم ومواهبهم:

1 - الصحفيون الذين لديهم الشهادة العلمية والموهبة المناسبتان؛

2 - الصحفيون الذين لديهم الشهادة العلمية المناسبة، ولكن ليست لديهم الموهبة؛

3 - الصحفيون الذين ليست لديهم الشهادة العلمية المناسبة ولكن لديهم الموهبة؛

4 - الصـحفيون الذين ليست لديهم الشهادة العلمية أو الموهبة (خصوصـاً أولئك الذين يعملـون في ميادين أخرى كالإدارة قبل الحصول على الشهادة الجامعية كبطاقة تؤهلهم لدخول الميدان الصحفي).

يشـير عبد النبـي إلى أنه في الوقـت الذي يوجد فيـه كم كبير من الصـحفيين الذين تنطبق عليهم مواصفات المجموعات الثانية والثالثة والرابعة، فإن هناك نقصـاً في عدد الصـحفيين الذيـن تنطبق عليهم المواصفات المذكورة في المجموعة الأولى (أي الشهادة العلمية والموهبة)؛ ومن ثَمَّ، يجب التأكيد علـى أهمية الموهبة، وليس فقط عامل التدريب، كأحد المتطلبات الأساسية للعمل في هذا الميدان. وهكذا، يبدو أن مقولة "التعلم من خلال الممارسـة" تمثل الإسـتراتيجية الرئيسـة للعمل في قطـاع التلفزيون الذي شـهد توسـعاً هائلاً في العقـد الأخير من القرن العشرين. صـوّر مدير إحدى المحطات التلفزيونية اللبنانية الوضع كما يلي: "التلفزيون أشبه ما يكون ببحر نرمي بك فيه. فإما أن تسبح، وإما أن تغرق"[131].

على الرغم من القيمة التي تعطى للتعليم المناسـب، فإن مؤسسات وسائل الإعلام الإخبارية تتهم بأنها تصطاد مهنيين مدربين وجاهزين للعمـل بدلاً من الاسـتثمار في البرامج التعليمية لأصحاب المواهب من المبتدئين. وبحسب ما ذكر عمرو ناصيف (مقدم أحد البرامج الحوارية في تلفزيون المنار الممول من حزب الله)، فإن وسـائل الإعلام الإخبارية خصوصاً القنوات الفضائية، تفضـل اصطياد مقدمي برامج ومذيعين

من أفضل الموجودين في هذا الميدان على تدريب وصقل أصحاب المواهب الجدد"[132]. لكن هذه الموجة يمكن أن تغير من اتجاهها كما ظهر في العقد الأخير الذي شهد ميلاً من قبل بعض المؤسسات الإعلامية لإعطاء أهمية أكبر لمرافقها التدريبية. فدار أخبار اليوم للنشر الذي يتخذ مقراً له في المدينة الإعلامية بالقاهرة أطلقت أكاديميتها الخاصة بها، التي افتتحها الرئيس المصري في شهر تشرين الأول، أكتوبر، سنة 1998. تمنح هذه الأكاديمية درجة البكالوريوس في الدراسات الإعلامية، وهي معادلة للدرجات التي تمنحها الجامعات الحكومية الوطنية. تهدف هذه الأكاديمية إلى تطوير المهنة الصحفية في مصر، وتهيئة كوكبة جديدة من الصحفيين المتخصصين في مجالات صحفية واسعة. وكان أحد أهداف هذه الأكاديمية يتمثل في تطبيق سياسة "الانفتاح" على الكليات الإعلامية الأجنبية من خلال اتفاقيات خاصة تعقدها معها. وكان المنطق الذي يحكم هذا التوجه يهدف إلى توفير المساعدة للوفاء بالاحتياجات الدائمة التي يتطلبها التخصص التكنولوجي المتقدم، والقوة العاملة المدربة تدريباً عالياً. أطلقت كذلك قناة الجزيرة أكاديميتها الخاصة بها؛ وهذه الأكاديمية تقدم مقررات مهنية مكثفة، كما تقوم بتنظيم حلقات بحث وورش عمل. تستفيد هذه الأكاديمية من خبرة إحدى المؤسسات البريطانية التي توفر للأكاديمية المدرسين والمناهج التعليمية لهذه المقررات[133].

تُعَدُّ عملية تأمين فرص للحصول على تدريب تخصصي عالي المستوى في مجال الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية وسيلة من

وسائل تمايز الصحافة "كمهنة"؛ خصوصاً في العصر الحالي، حيث ينظر إلى شبكة الإنترنت كمنصة بالنسبة لأعداد كبيرة من وسائل الإعلام الجديدة البديلة. من المهم جداً في هذا السياق إنشاء روابط مهنية تحكمها جملة من القوانين يلتزم بها جميع الصحفيين. تتناول الفقرة التالية باختصار، أهمية مثل هذه الروابط في خلق هوية جديدة يشترك فيها جميع المنتسبين بمن فيهم الصحفيون المعروفون؛ مع تركيز خاص على السياق العربي الذي تنتشر في فضائه العديد من المحطات الإعلامية العربية القومية داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها.

الهوية المؤسساتية

يرى الجمّال[134] أن مسألة تنظيم عمل الصحفيين والعاملين في مجال الاتصالات في منطقة الشرق الأوسط تخضع للسياسة الداخلية في كل بلد على حدة. تضع الحكومات العربية يدها على وسائل الاتصال، كما تضع القوانين والقواعد الناظمة لعملها بالرغم من حقيقة أن الدساتير في تلك البلدان نفسها لا تتضمن إشارة إلى مثل هذه القواعد[135]. تعزو السلطات تدخلها إلى رغبتها في المحافظة على الاستقرار الاجتماعي والسياسي داخل المجتمع المدني. بدأ تأسيس نقابات الصحفيين في المنطقة العربية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين متأخرة عن نظيراتها في الدول الأخرى. كان يسمح للقوى العاملة بالانتظام في نقابات ذات صلة بالمهن التي تمارسها هذه القوى؛ ولذلك كان العاملون في مجال الطباعة منضوين تحت مظلة نقابة مستقلة عن الصحفيين. توجد اثنتان من النقابات في لبنان على سبيل المثال:

واحدة لمالكي الصحف وأخرى للصحفيين. تحاول مثل هذه المنظمات التأكيد على حق الصحفيين في حماية مصادر معلوماتهم، بالإضافة إلى الدفاع عن حقوقهم في الكتابة من دون التعرض لمخاطر عقوبات جزائية، أو ضغوطات من أي نوع كان.

نقابة الصحفيين اليمنيين هي أيضاً واحدة من منظمتين في اليمن. ولهذه النقابة الحق في منح العضوية لأي صحفي أو حجبها عنه؛ كما أنها تقف عادة إلى جانب الصحفيين الذين يجدون أنفسهم في مواجهة مع السلطة من أجل الحصول على حرية أكبر، ولكن من دون تحويل النقابة إلى منظمة معادية للحكومة. وبالرغم من أن المنظمة غير مرتبطة بأي تنظيم أو حزب سياسي، فإن موقفها المؤيد للحكومة دفع العديد من الصحفيين إلى إنشاء اتحاد آخر أطلق عليه اسم (لجنة الدفاع عن الصحفيين) سنة 1999[136]. هذه المنظمات العمالية، كما يراها الجمّال[137]، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث مجموعات: تنتمي الأولى من بين هذه المجموعات إلى بلدان تمنع أي شكل من أشكال هذه المنظمات؛ أما النوع الثاني فينتمي إلى بلدان لا يكون الصحفيون أنفسهم فيها على دراية بأهمية العمل النقابي؛ وينتمي النوع الثالث إلى موضوعات أخرى لم تتطور الصحافة فيها بعد، بشكل ناضج إلى مهنة؛ ومن ثَمَّ لا توجد حاجة ملحة لتشكيل مثل هذه النقابات.

من ناحية أخرى، لا يجوز أن نهمل التأثير الذي تحدثه عملية إعادة موضعة الصحفيين من هذه البلدان التي لها تاريخ أطول في عالم الصحافة مثل مصر ولبنان إلى بلدان قامت بتطوير ثقافة صحفية

حديثة في القرن العشرين مثل بعض الدول الخليجية[138]. على سبيل المثال، هناك العديد من الصحفيين غير الكويتيين يعملون في الكويت، وهو ما يلعب دوراً في مستوى الصلة مع الاتحادات والمنظمات المهنية. يظهر استطلاع الرشيد[139] أن أغلب الصحفيين الكويتيين كانوا أكثر نشاطاً وفاعلية في الروابط الصحفية بالمقارنة بنظرائهم من غير الكويتيين، خصوصاً أن دستور الرابطة يتطلب أن يكون المنتسبون إليها من المواطنين الكويتيين كي تكون عضويتهم فيها فاعلة، أو من أجل المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة.

كما نتج عن موجات الصحافة المهاجرة[140] تشتت في المحطات الإعلامية العربية داخل المنطقة العربية وخارجها. وإذا أخذنا في الحسبان حقيقة أن المحطات العربية تتصف باللا مركزية، لدرجة أن المركز الرئيس لبعض هذه المحطات موجود في مدن أوروبية (كلندن مثلاً)، وأن المركز الرئيس لبعضها الآخر موجود في بيروت أو القاهرة، فإن من المهم دراسة تأثير هذا في نقابات الصحفيين الذين يخضعون الآن لأنظمة تشريعية وثقافية مختلفة. إن من يملك مفاتيح السلطة والنفوذ داخل غرف الأخبار في الدول العربية هم رؤساء التحرير، وليس القوانين والأنظمة. أشار محمد كريشان (وهو أحد المذيعين المرموقين في قناة الجزيرة) إلى أن إبدال رئيس التحرير بآخر، يمكن أن يترافق مع تغيير في كامل السياسة التحريرية؛ ومن ثَمَّ إلى شكل من أشكال الاضطراب. كما يرى أن ما نحتاج إليه هو نوع من "المأسسة" التي تتمتع بها وسائل إعلام ذات تقاليد عريقة مثل محطة BBC، وذلك من

أجل ألا يتسبب التغيير على مستوى الإدارة في أي تغيير على السياسات الحالية للمحطة[141]. أهم ما يشير إليه هذا الرأي هو ما إذا كانت تلك المحطات العربية التي تبث من لندن مثل محطة BBC الفضائية التي تبث باللغة العربية،أو صحيفة الحياة تلتزم بضوابط مؤسساتية مختلفة فيما يتعلق بسياساتها التحريرية إضافة إلى مأسستها ضمن اتحادات مهنية.

قياس نسبة النجاح

يمكن ترجمة رأس المال المخصص للمشاركين في هذا الميدان إلى احترام ومقام رفيع ضمن مجال الميدان نفسه أو من خارجه. وهكذا، فإن الحصول على جائزة أو نيل مكافأة يمثل تقديراً من زملاء المهنة؛ وهو ما يزيد من "قيمة" المراسلين الذين يحصلون على هذا الشرف[142]. شهدت السنوات القليلة الماضية اهتماماً ملحوظاً في المنتديات الإعلامية العربية، ومن قبل المسؤولين بمنح الجوائز والمكافآت. أصبحت كل من دبي وبيروت على سبيل المثال، مركزين لجوائز الصحافة: استحدث نادي دبي الصحفي (سنة 1999) تحت رعاية ولي عهد إمارة دبي بهدف تشجيع العمل الإبداعي في هذا الميدان[143]. أما بيروت، فقد أصبحت مؤخراً مركزاً لمنح جائزة الشرق الأوسط للبث الإذاعي والتلفزيوني، وهي عبارة عن إيقونة مطلية بالذهب من عيار 24 قيراطاً، تقوم بتصنيعها الشركة نفسها التي تصنع إيقونات جوائز الإيمي والأوسكار[144].

إضـافة إلى مـا تقدم، يمكن اكتسـاب هذا الموقـع الرفيع في مجال المهنة من خلال قدرة الصـحفيين على دعوة كبار الشخصيات الغربية والإقليمية للظهور كضـيوف أو خبراء في برامجهم السياسية الحوارية. يمكـن لمثل هذا أن يكوّن عامل كرة الثلج في الصـحافة التلفزيونية على وجه الخصـوص. فبعد قيام قناة العربيـة الإخبارية ببث مقابلة مثيرة للجدل في شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2005 مع عبد الحليم خدام، النائب السـابق للرئيس السـوري، تبعتهـا القنوات الفضـائية الأخرى والصـحف والإذاعات التي تنافسـت فيما بينها للحصـول على مقابلة أو تصـريح من خدام الذي احتل هجومه على النظام السـوري عناوين مثـيرة. تفرض إذاً، المصـادر تأثيرها من خلال تقرير كـمّ رأس المال الذي تسـتحوذ عليه وسـائل الإعلام؛ من هنا، تأتي السلطة التي تتمتع بها داخل هذه الهرمية.

الوسـيلة الأخرى التي يمكن أن يتحول بواسطتها رأس المال إلى منزلة رفيعة تتجلى في النجاح التجاري المتمثل في المردود الذي ينتجه الصحفيون. تباهى أحد أشـهر مقدمي البرامج في قناة الجزيرة وهو فيصـل قاسم في مقالة له، أن نسخاً من برنامجه تباع في محال الفيديو، وأن إحدى الحلقات بيعت في السـوق السـوداء، حيث بلغت قيمة النسـخة الواحـدة منها مائة دولار. من الواضـح أن القيمة التجارية للمنتج ليسـت كافية، كونها تعكس فقط الرأسـمال الشـعبي الذي حققته بين المشـاهدين؛ إلا أن الصحفيين بصـفتهم المهنية، يهمهم الحصـول علـى اعتراف وتقديـر أكبر من قبل زملائهـم داخل المنطقـة التي يعملون فيها؛ وربما أهـم من ذلك، من قبل

المؤسسات الأجنبية. يتذكر قاسم على سبيل المثال الاهتمام الذي لاقاه برنامجه في البلدان الغربية؛ وهو ما دفع بالعشرات من الصحفيين من أوروبا والولايات المتحدة لزيارة برنامجه وإجراء مقابلات معه، وذلك من أجل الخروج بمقالات أو وثائق عن برنامجه[145]. وعلى المنوال نفسه، يُرجِع عبد الباري عطوان، رئيس تحرير صحيفة القدس العربي التي تصدر من لندن، الدعوات التي تلقاها من مختلف وسائل الإعلام الغربية الإخبارية لإبداء رأيه حول مختلف القضايا والأحداث العربية المهمة، إلى موضوعية صحيفته[146]، مؤكداً حقيقة أنه لا يمكن أن يدعى إلى مثل تلك اللقاءات لو لم تكن صحيفته تتحلى بالموضوعية. يتضمن هذا الرأي الإشارة إلى أن وحدة قياس الموضوعية تستند إلى المعايير الغربية، أي أن هذه المعايير هي التي تستند إليها وسائل الإعلام الغربية الإخبارية من أجل تخصيص مساحة للرسائل التي تتلقاها، أو الضيوف الذين تستضيفهم. يمكن أن تشير أيضاً إلى هرمية كامنة تمثلها المؤسسات الإعلامية، حيث تحتل أعلى المواقع فيها أكثر المؤسسات الإعلامية عالمية وانتشاراً مثل محطة BBC و CNN؛ حيث إن من تستضيفهم أي من هاتين المحطتين في برامجها الإخبارية كخبراء أو مصادر للمعلومات، سوف يَفيدون من المصداقية التي تتمتع بها هاتان المحطتان. يناقش الفصل السادس بتفصيل أكبر دور وسائل الإعلام الغربية كوحدة قياس.

الإطار التحليلي

استناداً إلى المناقشة المطروحة أعلاه، والمتضمنة عرضاً للعوامل المختلفة التي تشكل سمة للميدان الصحفي العربي، فإنني أطرح الرسم

التـالي كإطار أكثر تنظيمـاً للتحليـلات التجريبية المسـتقبلية لهرمية السـلطة في العمل الميداني على سـبيل المثال بين الصـحفيين العرب في المحطات الإعلامية الكثيرة والمنتشـرة في بلدان مختلفة (داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها).

تتمثل هذه الهرمية في الرسم البياني المبين في الرسم 1.2.

يستند هذا الرسم إلى عوامل ثلاثة:

1 - المشاهدون الأكثر استهدافاً: يُعَدُّ هذا عاملاً رئيساً في تقرير مـدى تأثير وسـائل الإعـلام في الرأي العام، بالإضـافة إلى التقاطع بين ميدان الصحافة وميادين السياسة والاقتصاد.

2 - السـلطة التي يتمتع بها الصـحفيون (بحسـب رأسـمالهم الثقـافي): هـذا العامل حاسـم في فهم خصوصـية الثقافة الصحفية العربية وكيف تتفاوت محلياً وإقليمياً.

3 - عامـل المحتـوى: يجب أن يتـم تقويم المحطـات الإعلامية إقليميـة كانت أم محلية، اسـتناداً إلى المحتوى الذي تقدمه، على سبيل المثال، هل هو تجاري/شعبوي أم سياسي/نخبوي؟ المسـألة الحاسمة هنا تتجلى في الأسلوب واللغة المستعملة في سـياق مختلف، وكيف يمكن لهذا أن يؤثـر في جماهيرية كل واحدة من هذه المحطات الإعلامية (انظر الفصـلين الثالث والرابع لمناقشة أكثر تفصيلا لهذه المسألة).

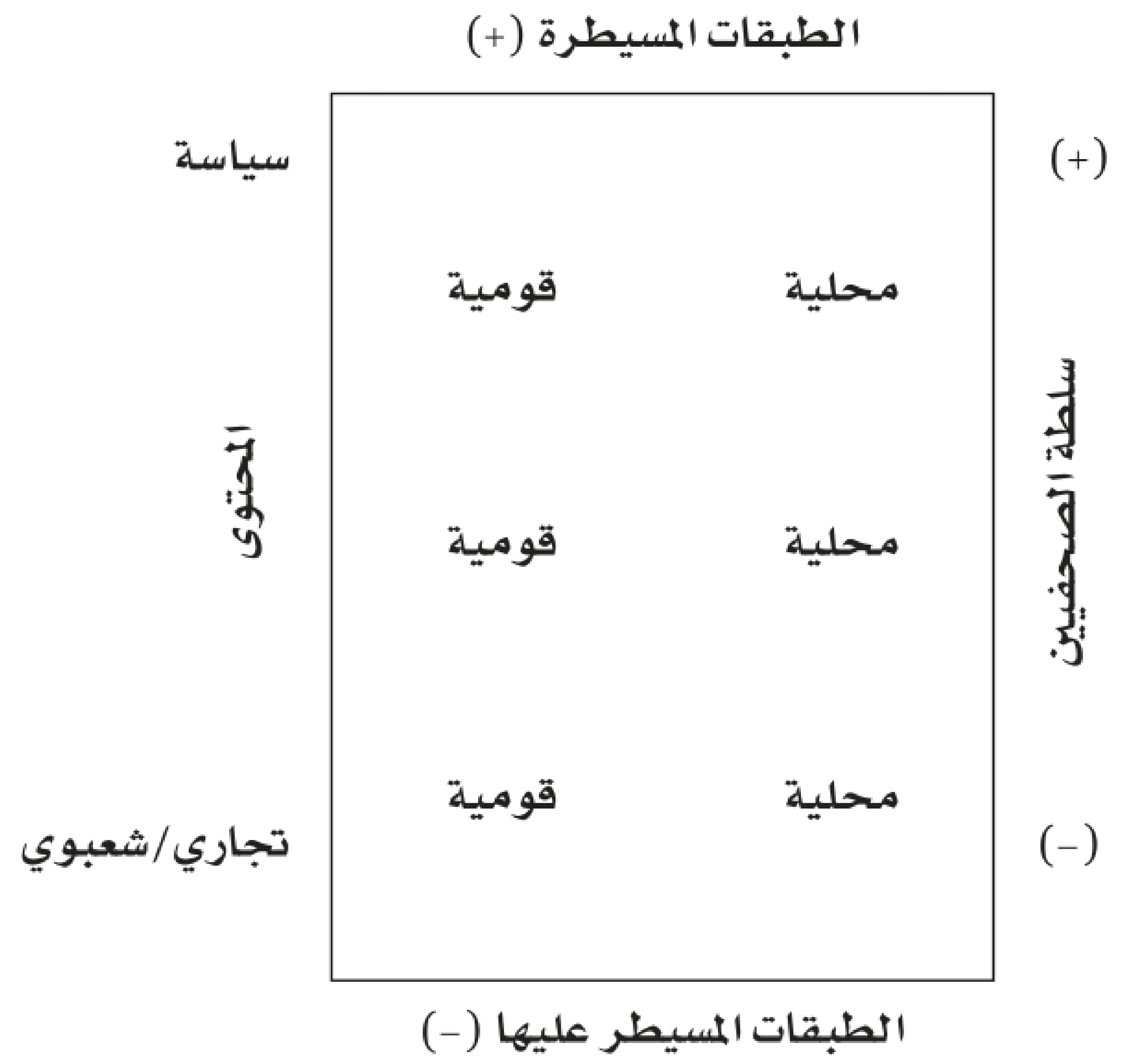

الرسم 1.2. توزع السلطات بين وسائل الإعلام العربية

تتوضع في الجزء العُلوي من الرسم البياني (++) المحطات الإعلامية التي تخاطب الطبقات النخبوية والتي يتمتع فيها الصحفيون بكم كبير من رأس المال الثقافي، أي التعليم والاطلاع على بعض السياسات. يتمتع هؤلاء الصحفيون بقدر أكبر من الشهرة بالمقارنة بنظرائهم في الميدان نفسه، ويمكن لهم أيضاً القيام بدور المعلقين السياسيين، بدلاً من الاكتفاء فقط بدور الصحفيين. يُعَدُّ تمكنهم من اللغة العربية الفصحى، وقدرتهم على استعمال الجانب الكتابي منها عنصراً حاسماً في رأسمالهم الثقافي (انظر الفصل الثالث).

أما في الجزء السفلي من الرسم البياني (--) فتتوضع المحطات الإعلامية التي تستهدف بشكل رئيس الطبقات المهيمَن عليها. المحتوى هنا يتصف بالشعبوي أو التجاري، وهو بذلك يخدم المصالح الاقتصادية لتلك المنظمات الإعلامية بالطريقة نفسها التي يخاطب فيها أكبر شريحة عريضة ممكنة من المشاهدين. قد لا يكون الصحفيون العاملون في مثل هذه المحطات يتمتعون بالشهرة نفسها أو التأثير في الميدان الصحفي بشكل عام كنظرائهم المتوضعين في الجزء العلوي من الرسم البياني؛ إلا أنهم يتمتعون بقدر كبير من الاعتراف نظراً لشعبية البرامج التي يقدمونها، من دون أن نغفل مسألة أن الأسلوب واللغة المستعمليْن في هذه البرامج يتوجهان في خطابهما إلى السواد الأعظم من الناس أكثر مما يخاطبان النخب، أي أن تلك البرامج تستخدم اللهجات العامية بدلاً من اللغة العربية الفصحى.

يمثل كل من هذين القطبين منطقة ثقافية: إحداهما نخبوية والأخرى شعبوية. وبين هذين القطبين، هناك محطات أخرى تتصف بمحتوى وممارسات تخلط بين ما هو نخبوي، وما هو غير نخبوي.

يشير المحتوى النخبوي في الغالب إلى برامج حوارية سياسية جادة، خصوصاً تلك التي تتناول قضايا ذات صلة بالسياسة الخارجية. لكن الأنماط الشعبوية يمكن أن تتضمن أيضاً برامج حوارية ذات طابع سياسي، لكن هذه البرامج قد تتناول السياسات المحلية التي يمكن أن تكون ذات طابع "خفيف". ومن ثَمَّ يمكن لأي قطب أو منطقة أن يكون

موضـع اهتمام المحطات المحلية أو القومية؛ لأن بعض المحطات العربية القومية يمكن أن تقدم بعض البرامج "الشـعبوية"، بينما "يتخصص" بعضها الآخر في مضمونات أكثر نخبوية.

إن القـوة التـي يتمتع بهـا الصـحفيون تؤثر في الثقـل الذي يعطى لكل وسـيلة إعلامية وحتى للدولة المضـيفة، في الوقـت الذي تتأثر هذه القـوة بالمحتـوى الذي تقدمه هـذه الوسـيلة الإعلامية أو تلـك. فقناة الجزيرة على سـبيل المثال، اسـتطاعت أن تصـوّر قطر بوصفها منارة للحرية الإعلامية؛ ويعود الفضل في ذلك إلى كادرها الصحفي وطريقة ممارساته للمهنة، وليس إلى التقاليد الصحفية القطرية.

إضـافة إلى ذلـك، من المهـم تذكّر أن السـلطة الحقيقية تكمن في قـدرة الممثلين على الإمسـاك بأطراف المعايير السـائدة ولغة الخطاب الراسـخة في هـذا الميـدان من أجـل تبرير مـا يقومون بـه مقابل هذه المعايـير والخطابـات نفسـها. فالمحطـات المتوضـعة على قمة الرسـم البياني يمكن أن تُبدي سـمات خاصـة تظهر في اسـتخدامها للمصادر التـي يتم توفيرها لهـا كالتكنولوجيا مثـلاً؛ بينما لا تسـتفيد المحطات التي تقبع في أسـفل الرسـم البياني من هذه المصـادر نفسها. يتواصل الصحفيون العاملون في المحطات النخبوية كذلك مع صانعي السياسات بصورة أكبر من نظرائهم العاملين في المحطات الشعبوية؛ وهو ما يجعل صـحفيي المجموعة الأولى أكثر تأثيراً في عملية وضع معايير المهنة. مع ذلك، تدخل المجموعة الثانية إلى حلبة الصراع من أجل الحصول على المصـادر ومن ثَمَّ، السـلطة، بمقدار ما يحاول أفرادها القيام بتسـويق

أنفسهم "كممثلين" للسواد الأعظم من الناس، مقدمين بذلك وحدة قياس أخرى للنجاح في هذا الميدان.

بشكل عام، يمكن القول إن الصحفيين العاملين في مجال قضايا سياسية معينة يمكن أن يتمتعوا بسلطة أكبر من تلك التي يتمتع بها أقرانهم الذين يتناولون قضايا "خفيفة". تضع المجموعة الأولى كما أسلفنا، يدها على حصة أكبر من رأس المال الثقافي الذي تم ربطه بامتلاك نصيب وافر من التعليم (المرادف لكلمة المعرفة)، وأداة لغوية نخبوية، أي اللغة العربية الفصحى.

يؤدي الرسم البياني الآنف الذكر دور الأداة التحليلية التي تساعد على تسكين الميدان الصحفي العربي استناداً إلى التقاطع بين البنية والمؤسسة، وليس اعتماداً على واحدة منهما دون الأخرى. كما يذهب إلى ما هو أبعد من مجرد جعل بعض المحطات الإعلامية تبدو وكأنها مثلاً يحتذى من خلال وصفها بالليبرالية أو الاستقلال الذاتي من دون تعليل موقعها تجاه المحطات الإعلامية الأخرى؛ بالإضافة إلى أنه يركز على الطريقة التي تؤثر من خلالها الممارسات الصحفية هناك في الوسائل الإعلامية الأخرى، وتتأثر بها. فالهدف إذاً، هو تحليل العلاقة المعقدة بين المحتوى والسلطة؛ وبين ما هو إقليمي وما هو محلي؛ وبين المحتوى والمشاهدين؛ وبين سلطة الصحفيين والمحتوى.

خاتمة

كان الهدف من هذا الفصل فتح المجال أمام بحوث مستقبلية بناءة حول الصـحافة العربية مع التركيـز على كل من "الممثلين" و "البنية". وكان الإطار النظري لمقاربتي هو نظرية بوردو التي تأخذ في الحسـبان العلاقة الجدلية بين الممثلين (أي الصـحفيين) وبين البنية (المؤسسات الإعلامية). تكمن قوة نظرية بوردو بحسب رأي بينسون[147]. في تركيزها على "المسـتوى المتوسـط" في عملية ممارسـة المهنة أكثر من تركيزها علـى تبنـي الرأي المبني على الاختيار في مجـال البحث الذي تنبثق من مقارباته التنظيمية الجزيئية، مسـتويات مجتمعية شـاملة. وهي أيضاً نظرية السـلطة، حيث يخوض المشاركون فيها صراعاً مستمراً من أجل الحصـول على السـلطة من خلال عملية تجميع لرأس المال الموزع فيما بينهم بطريقة غير متساوية.

لقد قمت بطرح مؤشـرات وإن بطريقة مختصـرة، يمكن أن تسلط الضـوء على طرائق مستقبلية في مجال الأبحاث. أهم هذه الطرائق هو

تعريف السلطة وكيف تتم ممارستها من قبل الصحفيين العرب. وأعني بذلك توزع السلطة بين مختلف اللاعبين الإعلاميين؛ خصوصاً تلك التي يطلق عليها وصف الوسائل الإعلامية العربية القومية كالجزيرة مثلاً، أو صحيفة الحياة. ولكي يكون بالإمكان فرض مجموعة من المعتقدات، على المرء أن يلجأ إلى عملية تجميع لرأس مال رمزي، أي السلطة؛ ولكن لكي يحقق المرء هذه الغاية المنشودة، عليه أن "يتحلى بالمصداقية"، وأن يظهر كشخص يتصف بالمسؤولية[148].

أستأنف في الفصلين التاليين هذه المناقشة مركزة بشكل خاص على محتوى الأخبار في المحطات الإعلامية الإخبارية التي تتحلى بالاحترام والتقدير كقناة الجزيرة أو صحيفة الحياة مقابل ما يسمى الصحافة الصفراء، أو التابلويد. النقطة المهمة في هذا السياق هي تبيان ما إذا كانت وسائل الإعلام الإخبارية قد استطاعت تسويق نفسها كفضاء عام يُسمح فيه لأصحاب الآراء المتنوعة بالتعبير عن آرائهم، وسماع أصواتهم في البرامج الحوارية حول قضايا الساعة. كما يتمثل هدفي الإجمالي في التمهيد للقيام بأبحاث في مجالات لم يتم التطرق إليها من قبل، التي يمكن أن تقدم أساساً متيناً للجدل الدائر حالياً حول الصحافة العربية ووسائل الإعلام العربية.

• تم تقديم النسخة الأولى من هذا الفصل في مؤتمر بعنوان «النظرية الاجتماعية والتغير في وسائل الإعلام» الذي عقد في جامعة أكسفورد، بين 6 – 8 أيلول/سبتمبر، سنة 2006م.

الفصل الثالث

الصحافة بصفتها منارة للديمقراطية

تثبت التطورات الحديثة التي طرأت على المشهد الإعلامي العربي أن هناك تغيراً ملحوظاً طرأ على أسلوب التحضير للمناظرات العامة وطريقة المشاركة فيها. تؤكد الدراسات الأولى[1] أنه قبل عقد التسعينيات من القرن العشرين، كانت الحكومات هي التي تسيطر على الوسائل الإعلامية العربية، وكان هدفها الوحيد إبقاء الناس العاديين غير ملمين بما يدور من حولهم؛ ومن ثَمَّ غير مهيأين للمشاركة في أي حوارات منطقية. يقدم ألترمان[2] رؤية متفائلة حول هذا التطور مؤكداً أن بعض المحطات الإعلامية خصوصاً قناة الجزيرة هي بمنزلة "مقاه" حديثة تنقل الفضاء التقليدي للنقاش العقلاني من الصالونات وأماكن التجمعات الشعبية إلى الهواء. يتفق بعض الباحثين[3] مع هذا الرأي؛ لأنهم يرون في القنوات الجديدة دليلاً على التعددية وتنوع الآراء، كما يرون فيها أساساً للنقاش العلني المليء بالحيوية.

وهكذا، حرضت التطورات الجديدة في الفضاء الإعلامي العربي على البدء في تحليلات جديدة للعلاقة بين وسائل الإعلام والنقاشات التي تجري بين المواطنين اعتماداً على نموذج (هابيرماس) تحديداً حول الفضاء العام، بدلاً من التدقيق في قابلية هذا النموذج بالذات للتطبيق خارج السياقات الغربية.

الفضاء العام هو أولاً وأخيراً، فضاء يتم فيه تبادل المعلومات حول الموضوعات العامة، التي بدورها تشكل الرأي العام. لكن فكرة الفضاء العام تتضمن فيما تتضمنه صيغة مثالية للمشاركة الجماهيرية؛ ومن ثَمَّ عندما يظهر الناس ميلاً نحو المشاركة في العملية السياسية، فإنه يتم الترحيب بهم كأناس عقلانيين يتصرفون بناء على اهتمام نفعي بتقدمهم وسعادتهم الشخصية. ولكن لو حدث وقام هؤلاء بتطبيق الوسائل الديمقراطية المتوافرة لديهم من أجل القيام بدعم إحدى الحركات الرجعية كالأحزاب اليمينية على سبيل المثال، فإنهم حينها "سيصورون من قبل المثقفين على أنهم مجموعة من المضَللين أيديولوجياً، وأن وسائل الإعلام استحوذت على طرائق تفكيرهم، أو أنهم تعرضوا لإغراءات من قبل السياسيين"[4]. تكمن القضايا الأساسية هنا في الكيفية التي يمكن من خلالها تحويل عامة الناس إلى مفهومات مجردة، والمعايير المطلوبة لضمان مشاركتهم في النقاشات العقلانية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك.

يناقش هذا الفصل النموذج المعياري للفضاء العام، وما إذا كان من المقبول تطبيقه على الحال العربية. أقوم أولاً بمراجعة

شاملة للآراء النقدية السابقة حول هذا المعيار؛ ثم أتحول بعدها إلى مناقشة المحاولة التي جرت مؤخراً من أجل تطبيق هذا النموذج على السياق العربي، والتي قام بها مارك لينش[5]. ستؤدي هذه المناقشة إلى وضع تعريف جديد للمعايير المطلوبة من أجل التأسيس لحوار عربي شعبي على الصعيدين المحلي والإقليمي يستند إلى أسس راسخة، ويدور بالتحديد حول مجتمع مدني فاعل، ووسائل إعلام ذات محتوى، ويمكن أن تتواصل مع عامة الناس من خلال اتباع أسلوب ولغة ليسا حصريين.

المثالية الهابيرماسية

تعرضت المثالية المعيارية التي نادى بها هابيرماس حول الفضاء العام لانتقادات من قبل عدد من الباحثين[6]. تذكرنا فريزر[7]، على سبيل المثال، أن الفضاء العام يستند إلى جملة من العلاقات الاستطرادية بين مجموعات محددة من المواطنين؛ ومن ثَمَّ فإن مجموعات "غير بورجوازية" كالعمال والنساء قد تم إقصاؤهم عن هذا الفضاء. ما تم وضعه ضمن بوتقة واحدة في هذه الشبكة الاستطرادية لم يكن فقط الموقع، بل موضوع الخطاب أيضاً. تطرح فريزر موضوع العنف المنزلي الذي لم يطرح كمادة للنقاش العلني إلا مؤخراً، حيث كان يُعَدُّ دائماً جزءاً من الفضاء (المنزلي) الخاص. شكلت الناشطات النسويات اللواتي أخرجن هذا الموضوع إلى العلن ما أطلقت عليه وصف الموضوع "الثانوي المضاد لما هو عام". فحتى عندما تشترك النساء في المناظرات، فإن مشاركتهن يمكن أن تقتصر على مناقشة قضايا منزلية اقتصادية

خاصة[8]. ينتقد بن حبيب[9] نظرية مثالية الفضاء العام التي نادى بها هابيرماس كونها تمثل نموذجاً أبوياً، مؤكداً أن التناقض بين ما هو خاص وبين ما هو عام هو تناقض غير حقيقي، ومشيراً إلى العلاقة الوطيدة بين العام والخاص؛ أو كما يصفها دالغرين، بالكيفية التي "تتمازج فيها الفضاءات السياسية العامة بالفضاءات المنزلية الخاصة والعلاقات الشخصية"[10]. يذهب سكودون[11] إلى ما هو أبعد من ذلك، حيث يؤكد "المشاركة" كشرط مسبق للمناقشات والأسئلة العقلانية والنقدية، بدلاً من التحديد الرومنتي الذي كان يتم في لقاءات سابقة كانت توظف كأمثلة مثالية لتلك المناظرات. باختصار، يفترض النموذج المعياري للفضاء العام سلفاً وجود إجماع مثالي بين الممثلين هدفه تحقيق الوصول إلى ما فيه خير للإنسانية جمعاء.

وهكذا، فإن أي تقويم للفضاء العام كنموذج ديمقراطي، وليس كنموذج معياري أول لا يمكن تحقيقه، يجب أن يأخذ في الحسبان دور "المضاد لما هو عام"، ودور ما هو عام؛ أو دور الرابط بين ما هو سياسي، وما هو خاص أو عام. يعرّف فان زونين[12] الهوة بين السياسة والثقافة الشعبية على أنها صراع بين "الثقافة الشفاهية والفولكلور من جهة، وبين التعلم والحداثة من جهة أخرى"، أو صراع بين "الناس العاديين ونخبويي السلطة". مع ذلك، يبقى الاعتماد المتبادل بين هذه الأنماط الرسمية كالأخبار وأنماط الترفيه الشعبية لافتاً لاهتمامنا. هذا لا يعني إزالة الحدود نهائياً بين ما هو خاص وما هو عام؛ بل التأكيد على الحاجة إلى تحليل العلاقة الضمنية بينهما.

إضافة إلى ذلك، يشير كالون[13] إلى الإمكانيات التي تتمتع بها وسائل الإعلام الجماهيرية، التي تؤدي إلى ظهور نشطاء بديلين مثل مجموعات المجتمع المدني. يعترف هابيرماس نفسه بوجود البديل المتمثل في الفضاءات العامة، بالرغم من أنه يَعُدُّها فضاءات أكثر ضعفاً، مُقرّاً في الوقت نفسه بوجود رابط "صحي" بين مؤسسات صنع القرار الرسمي ومؤسسات المجتمع المدني:

> من الواضح أن ثقافة الناس العاديين لم تكن بأي حال من الأحوال مجرد ستارة... لقد كانت عبارة عن ثورة عنيفة تجسد مشروعاً معاكساً لهرمية عالم السلطة والنفوذ، ينفجر بين الحين والآخر؛ وله احتفالياته الرسمية الخاصة به ونظمه اليومية[14].

وبعد إقرارها بوجود دور لمؤسسات المجتمع المدني في صياغة الحياة العامة، تقوم إلياسوف بتعريف الفضاء العام بصفته "منطقة تضم العديد من المؤسسات يستطيع فيها المواطنون العاديون إجراء حوارات فيما بينهم بمنتهى الحرية وعلى قدم المساواة؛ وغالباً ما تكون هذه الحوارات حول قضايا ذات اهتمام مشترك، في الوقت الذي يكوّنوا فيما بينهم كتلة متجانسة وقوة سياسية فعالة"[15]. كما تقوم بتحديد ثلاث سمات لهذا الفضاء العام الذي تكون فيه "المشاركة اختيارية، ومنفتحة من حيث المبدأ على الجميع، وذات طابع يغلب فيه مبدأ المساواة"[16].

يتصف الفضاء العام إذاً، بالعلنية والوضوح بالنسبة إلى سلسلة كاملة من الممثلين والموضوعات؛ وتشكل هذه المعايير جوهر النقاش

الـذي يطرحه هذا الفصـل. النقطة المحورية في هـذا المجال تتمثل في الكيفيـة التي تقوم بواسـطتها وسـائل الإعـلام الإخباريـة ذات البعد العربـي القومـي بتهيئة الفضـاء العام لإجـراء نقاشـات عقلانية بين المواطنين المعنيين بهذا الموضـوع. أبدأ مناقشـتي بعرض نتيجة إحدى المهمات الأكاديمية، وذلك بواسـطة تحليل الفضاء العام القومي كما تم عرضـه في برامج النقاش التلفزيونية والمقالات الصـحفية؛ وبالأخص تلـك التـي وردت في كتاب مارك لينش الذي صـدر سـنة 2006 بعنوان Voices of the New Arab Public أي "أصـوات الجمهـور العربي الجديد". أستعرض هنا التعريف الذي أورده لينش حول الفضاء العام، كما أناقش الطريقة التي صـوّر بها المواطنين العرب؛ وهو تصوير ضيق الأفق نسـبياً. تمثل هذه المناقشـة النقطة الفاصـلة التي تحدد المعايير التي يجب أن تكون موجودة في "الفضاء العام العربي" الحالي، والمعايير التي يجب أن تغيب عنه. تسـتمر هذه المناقشـة في الفصـل التالي حيث يتـم التركيز على محتوى وسـائل الإعلام الإخبارية الرئيسـة بالمقارنة بوسائل الإعلام الحزبية والصحافة الشعبية.

الصورة المثالية للفضاء العربي العام

يبدأ لينش عرضـه بتقديم تعريف فريد للفضاء العربي العام الذي يقصـره على ما "قيل" في برامج المناظرات. يعرّف الفضـاء العام على النحو التالي:

بالمقارنة مع مفهومات الفضـاء العام التي تدور حول مؤسسـات بعينها

(المقاهـي والتلفزيون والمجتمع المـدني) أو الرأي العام (كما يقاس من خـلال الاسـتطلاعات)، فإنني أعرّف الفضـاء العام ضـمن مقاييس الجدالات الساخنة حول قضايا ذات اهتمام مشترك أمام الجمهور[17].

يسـتثني تعريفه هذا بشـكل متعمد النشـاطات أو النقاشـات ذات الصلة التي تتم في الفضاء الخاص، كما يوضح لاحقاً:

الجدالات الخاصـة التي تتم خلف أبواب مغلقة ينقصـها البعد النقدي المتمثل في عملية نشـرها إلى العلن. فالفضـاء العام يتشـكل من خلال حصـول نقاشـات روتينية مسـتمرة ومرتجلة أمام جمهور حول قضايا تهم الكثيرين[18].

كمـا أنه لا يسـاوي بين الفضـاء العـام والمجتمع المدني، أو شـبكة المنظمـات الاجتماعية والمدنية الأكثر مأسسـة خـارج نطاق الدولة"[19]، بالرغـم من أن هابيرماس نفسـه يقـر بدور مؤسسـات المجتمع المدني (انظـر مـا تقدم). يتنـاول مفهوم لينش للفضـاء العام فقـط، برامج القنـوات التلفزيونيـة الفضـائية التـي تهتم بمسـألة المحتـوى القومي "المشترك" الذي يخاطب جمهوراً عربياً على المستوى القومي. يتجاهل لينش مـن خلال ذلـك بشـكل كامل تقريبـاً المناظـرات الأكـثر إثارة للاهتمام التي تحدث داخل مؤسسـات المجتمع المدني (بالرغم من أنه يذكر بشـكل عَرَضـي في آخر كتابـه إحدى هذه المؤسسـات وهي حركة (كفاية) في مصـر، التي يَعُدُّها بشكل رئيس نتيجة وليس أحد الأسباب في ظهور مثل هذا الفضاء العام).

يذهب بعيداً في تحديد أفق مثل هذا الفضاء الذي يقصره على القضايا السياسية:

تحولت قناة الجزيرة إلى فضاء عام فقط عندما أعادت توجيه اهتمامها الفضائي بعيداً عن برامج الترفيه، باتجاه النقاشات السياسية حول القضايا العربية التي حددتها الهوية العربية. لقد كان هذا التركيز على النقاشات العلنية حول القضايا ذات الاهتمام المشترك، إضافة إلى القاسم المشترك المتمثل في اللغة والهوية، هو ما سمح للجمهور العربي أن يتجاوز... مشاعر الخوف من أن تكون بعض وسائل الإعلام العالمية [وهذا غير وارد] هي الأساس الذي يبنى عليه فضاء عام حقيقي عالمي[20].

يقتصر مفهوم الفضاء العام الذي قدمه لينش من حيث المحتوى، على مخرجات المناظرات التي تجري على شاشة التلفزيون أو في الصحف التي تتناول عادة الموضوعات السياسية، خصوصاً تلك المتعلقة بالهوية العربية القومية المشتركة. تستثنى من هذا الفضاء العام المناظرات الخاصة والمخرجات الإعلامية التي لا علاقة لها ببرامج المناظرات، ومقالات الرأي، والثقافة الشعبية وأي موضوعات أخرى تركز على سياقات محلية بدلاً من السياقات السياسية الإقليمية. أعود فيما بعد إلى موضوع الرابط الذي يصل بين البرامج السياسية والثقافة الشعبية؛ إلا أن من الضروري في البداية مناقشة نوعية الجمهور الذي يملأ الفضاء العام من وجهة نظر لينش.

يستند التعريف الذي أتى به لينش إلى تعريف مسلم به للعرب على أنهم شعب واحد، يتكلمون لغة واحدة، و لهم الخلفية الثقافية نفسها،

والمصـــالح والأهداف نفســها، وأن الآلام التي يعانيها بعضهم هي آلام الجميــع. ولكن لو ســلمنا بمثل هذا التعريف، فإننا ســنلغي بشــكل تام كل أشــكال التنوع اللغوي[21]، والمصـــالح والأهداف والتاريخ والتحالفات والمشــكلات الاجتماعيــة والهموم المشــتركة، كما ســأبين لاحقاً (وكما تمت مناقشــته في الفصــل الســابق). يعترف العرب أنفســهم في واقع الأمــر بهــذه الاختلافات فيما بينهم. إضــافة إلى ذلــك، يتجاهل هذا الرأي الذي يشــوبه الكثير من التعميم حول مفهوم "الجمهور العربي" الفوارق والتعقيدات التي تســببت فيها هجرات العرب المتزايدة باتجاه الغــرب، وتنامــي حجــم التجمعات الســكانية العربية هنــاك، في بلاد الشتات.

يشــير لينش نفســه على ســبيل المثال، إلى الاهتمــام الكبير الذي يبديه عرب الشــتات في القضــايا العامة كما يظهر في الكم الكبير من الرســـائل التــي يوجهونها إلى رؤســـاء التحريــر": 68 في المـائة من الرسائل التي نشرت في إحدى الصحف العربية القومية في سنتي 2001 و 2002 وصــلت من أوروبا أو الولايات المتحدة"[22]. كان من الضــروري إذاً بالنسبة للينش عند تحليله لنوعية المشاهدين أن يأخذ في الحسبان الاختلاف بين المشــاهدين المحليين ومشــاهدي الشتات، وكيف يتعامل هــذان النوعان من المشــاهدين مــع الأخبار والمناظــرات حول المنطقة ولأي غايــة. قبل الدخول في نقاش حول التنوع بين المشــاهدين، دعوني أولاً أناظر بين مفهــوم لينش للجمهور وبين النموذج المعياري للمواطَنة المثالية.

المواطن المثالي

المواطن المثالي المطلع هو شخص عقلاني يزن المعلومات والنقاشات التـي يتلقاهـا، ويقارن فيمـا بينهـا بمنتهى العنايـة من أجل الوصـول إلى رأي مسـتقل ومتـوازن يعبر عنه عند تواصلـه مـع مواطنين آخرين يقاسمونه الكمية نفسها من الاطلاع. تميز هذه المواطَنة بين الموضوعات "الجادة" التي يمكن أن تدخل في نطاق النقاش العام، وبين موضوعات "أقل جدية"، أو حتى موضوعات تافهة يجب أن يتم فصلها عن الأولى. يشرح فان زونين[23] هذا الفرق بين ما هو جدي وبين ما هو أقل جدية:

> تُعَدُّ المواطَنـة المطلعة التي تعتمد على المعلومات والحقائق والنقاشـات العقلانيـة في تشـكيل وعيها السياسـي شـرطاً مسـبقاً لقيـام الحياة السياسـية والديمقراطية الحديثة؛ وهـذا أمر يمكن تحقيقه من خلال توظيف وسـائل الإعلام الإخبارية بشكل صحيح، كما يدّعى عادة. تُعَدُّ الصـحافة "الجادة" التي تتركز حول المعلومات، لا الصحافة الشعبية أو البرامـج الترفيهيـة، حجر الزاوية في الديمقراطيـات الحديثة؛ أما الحديث عن الصحون الطائرة، أو عودة إلفيس إلى الحياة، أو أشخاص تحولـوا إلى حيوانات، والعديد من الحكايات التي تسـتهوي الصـحافة الشعبية... لا يمكن أن تشكل السياق المناسب لاستيعاب موضوعات مثل العجز في الموازنة، أو برنامج الرعاية الصحية.

وهكـذا فإن أحد أهـم متطلبات الديمقراطيـة التداولية يتجلى في ضـرورة حصـول المواطنين علـى محتوى جاد يمكنهم من موضـعته في السـياق الإجمالي، كما يمكنهم من إيجاد رابط بين مشكلاتهم المحلية الخاصـة وبين العالم المليء بالتعقيد، والمحيط بهم. ولكنهم لو فشـلوا

في تحقيق ذلك، فإن السبب يعود عادة إلى أن وسائل الإعلام لا تقوم بمهمتها على الوجه المطلوب. أما لو كانت وسائل الإعلام تقوم بإيصال المعلومة، في حين أن المواطنين يتصرفون بطريقة مغايرة؛ عندئذ لا يكون المواطنون أذكياء بما فيه الكفاية، أو ربما يكمن السبب في فشل النظام التعليمي في تهيئة مواطنين على اطلاع جيد بما يجري من حولهم. باختصار، المواطن المثالي هو المواطن المسؤول عن جماعته السكانية المحلية، يقوم بأعماله اليومية على أكمل وجه، ويرفض الفساد وجميع المثالب الاجتماعية الأخرى، ويبقى متيقظاً للمعلومات التي تبثها وسائل الإعلام المنتشرة في كل مكان عن الأحداث المحلية والعالمية بدءاً بانتخاب مجلس إدارة المدرسة المحلية، وانتهاء بمهمة مقاتلة المتمردين في العراق. هؤلاء المواطنون المثاليون يتعاطفون مع مشاعر الآخرين وآلامهم، وهكذا فإنهم في أثناء أوقات فراغهم يتعاونون في تنظيم المظاهرات ضد بعض السياسات الاجتماعية التي يعتقدون أنها ظالمة، أو ضد حرب تشن في الخارج، أو يساعدون على جمع تبرعات للفقراء في بعض البلدان الأجنبية.

من الجلي أن مثل هذه المواطَنة يمكن وصفها بالكيان الذي يربط بين الفضائين المحلي والعالمي بشكل متزامن؛ وفي الوقت نفسه، يبقى هذا الكيان موالياً لكلا الفضائين. تزود المواطنة بانتظام بالمعلومات الواردة حول القضايا المحلية والدولية التي ترتبط بشكل مباشر بفضاء اهتمامات المواطن المقسم بالتساوي بين ما هو محلي وما هو عالمي، كما يُظهر الرسم 3. 1.

غنـي عن القـول إن مثل هذه المواطَنة بصـفتها مثـلاً أعلى، تتمتع بالسـوية المعيارية نفسها التي يتمتع بها الفضـاء العام نفسه. يمكن أن يقوم الناس بتكرار ما يصرح به كتاب أعمدة الرأي أو مضيفو البرامج الحوارية في التلفزيون؛ لأن غالبية هؤلاء "ليس لديهم الوقت أو القدرة أو المعرفة لتطوير أفكارهم ورؤاهم الخاصة بهم حول معظم القضايا"[24]. يتجلـى العامل الحاسـم هنا في كـون المواطنين في العصـر الحديث في حركة دائمة بين ما هو محلي وما هو عالمي، كما عبر أنفسهم، وهوياتهم الجمعيـة أو الإقليميـة أو ربمـا، العالمية؛ من هنا تأتـي فكرة "ولاءاتهم المتعددة" السريعة، أو كما يصفها دالغرين على الشكل التالي:

> ارتبطـت فكـرة المواطَنـة تقليديـاً بالدولة القوميـة؛ إلا أن النقاشـات المتزايـدة حول مفهوم الموطنة تشـير إلى جملة مـن الكيانات المختلفة. فالجـوار والمدينة والروابـط ومنظمات المجتمع المـدني والإقليم وحتى المجتمـع الكـوني أصـبحت تدخل ضـمن هذه الفكـرة. تعـاني العديد من الشـعوب ضـمن إطار جماعـات الشـتات ازدواجيـةً في الولاءات، وازدواجيـة في الهويـات، حتـى إنها تصـر أيضـاً على الحصـول على جنسيات مزدوجة[25].

ولكـن حتـى لو افترضـنا وجـود مثل هـذه المواطَنـة المثاليـة، فإن المشـاهدين العرب سـوف يتبـؤون هذا المـكان بامتياز لأنهم عصـارة المواطنين المثاليين. يقدم لينش دليلاً يثبت أن معظم القضايا المطروحة للنقاش هي فلسـطين والعراق، ناهيـك عن البرامج المكرسـة لتغطية الانتخابات في الشـرق الأوسـط بما في ذلك إسرائيل وإيران، بالإضافة إلى الانتخابات التي تجري في الولايات المتحدة وفرنسا[26]. لكن ما يدعو

إلى الاستغراب أنه بالكاد يتساءل حول ما إذا كان ذلك سيجعل من المشاهدين العرب خبراء استثنائيين في القضايا الإقليمية أو القضايا السياسية على الحلبة الدولية. يتذكر نبيل الدجاني، الأكاديمي اللبناني مثلاً كيف أن طلابه لم يصدقوه عندما أبلغهم أن المجاعة وصلت إلى تخوم الولايات المتحدة. يرى هذا الأكاديمي أن القنوات التلفزيونية الفضائية لا تغطي المجتمع الأمريكي أو الشعب الأمريكي؛ من هنا، يمكن تفهم السبب في قيام المشاهدين العرب بربط الولايات المتحدة الأمريكية بالإدارة الأمريكية وسياساتها الخارجية[27].

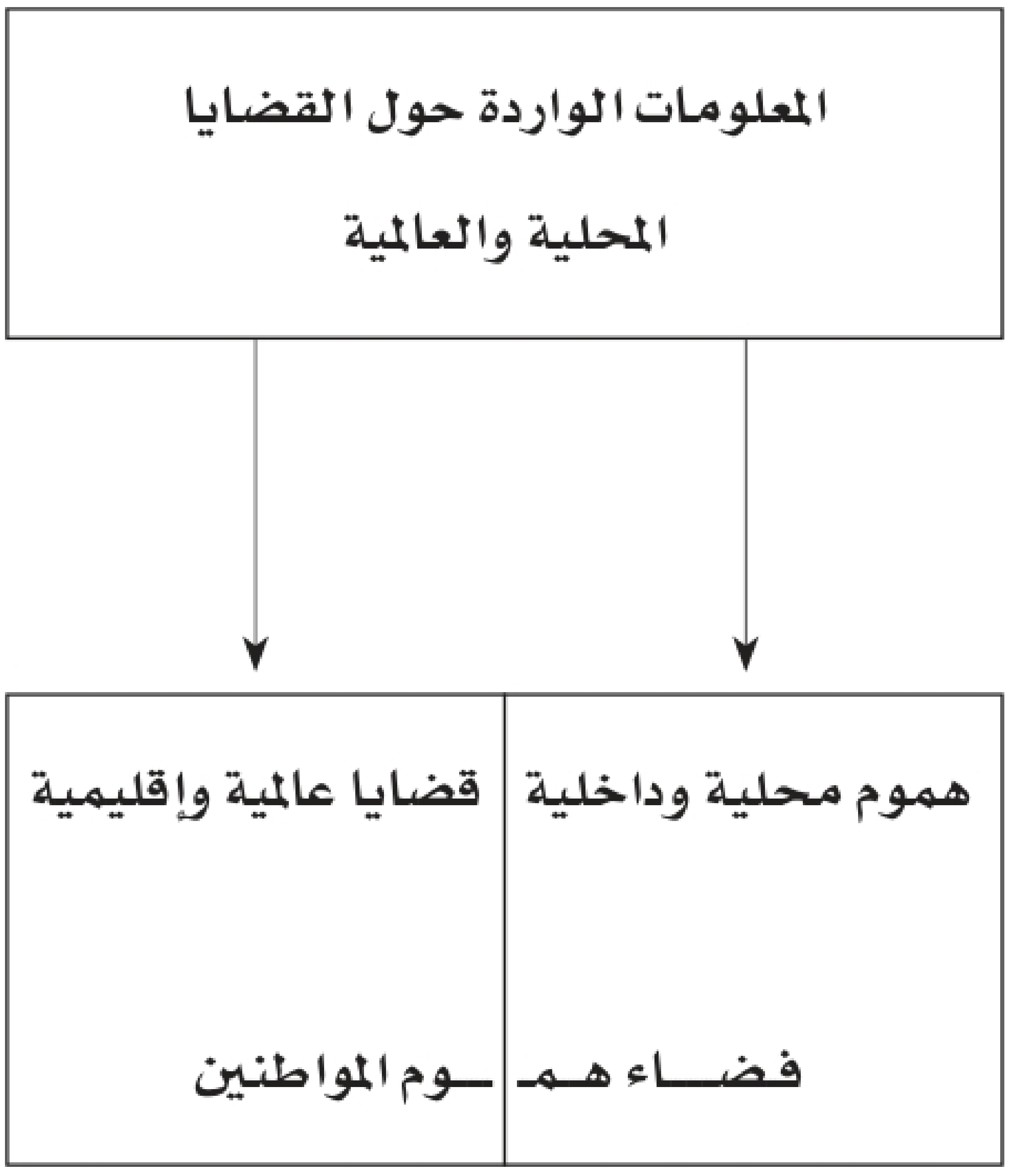

الرسم 1.3 المواطَنة المثالية

لكـن جمهور لينش يئن تحت وطأة كم كبير من البرامج الإخبارية، وبرامج قضـايا السـاعة التـي تبث على المحطـات الأرضـية والقنوات الفضـائية، ناهيك عن الصـحف القومية التي تقدم دائماً موضـوعات "جـادة" بدءاً من الحرب في كوسـوفو، وانتهاء بالمسـاعدات المقدمة للبلـدان الناميـة. ومع ذلك كله، هل يشـكل جمهور المشـاهدين العرب مواطنـين حسـني الاطلاع؟ ما هـو الكم الـذي نعرفه عـن خياراتهم، والموضـوعات التي يهتمون بها فعلاً؟ وكيف يسـتوعبون الكم الهائل من المعلومات حول القضـايا الدولية؟ أظهرت الدراسات التي أجريت على جمهور المشـاهدين الأمريكان على سـبيل المثال، أن اطلاع القراء على أحداث السـاعة لا يتناسب مع اسـتهلاكهم للأسبوعيات الإخبارية، في الوقت الذي يجد مشاهدو التلفزيون صعوبة في الحصول على معلومات من النشرات الإخبارية[28].

فـوق هذا وذاك، هل نعرف فيما إذا كانت وسـائل الإعلام العربية الإخبارية ذات البعد القومي قد اسـتطاعت أن تساعد على تكوين هوية عربيـة ذات بعد قومي تفوق في أهميتها الولاءات المحلية المزدوجة؟ هل تمتلك الشعوب العربية كماً كبيراً من المعرفة حول تاريخ معظم البلدان العربيـة وقضـاياها السياسـية يؤهلها لاسـتيعاب المعلومـات الحديثة المتدفقـة من هذه القنوات؟ في واقـع الأمر، هناك ما يثبت عكس ذلك. فقـد أظهرت دراسـة أجريت مؤخراً على مجموعة من المشـاهدين من الشـباب المصري أن هذه الشـريحة من المشاهدين تمتنع عن مشاهدة الأخبار، وتفضـل بدلاً من ذلك، متابعة القنوات الترفيهية التي تكاثرت

أعدادها مثل الفطر خلال العقد الأخير[29]. كما أن المشاهدين التونسيين يميلون كذلك، إلى متابعة القنوات الترفيهية بدلاً من القنوات الإخبارية. تظهر الإحصاءات الأخيرة أن 13 في المائة من جمهور المشاهدين التونسيين يتابعون القنوات الإخبارية مقارنة بـ 70 في المائة يفضلون برامج المسابقات الفرنسية والمسلسلات التونسية[30].

من الواضح أن القنوات الإخبارية يمكن أن تلعب دور المعلم والموجه، ولكن إلى أي مدى يمكن لمواطِنة عادية تنوء بأعبائها ومشكلاتها الشخصية أن تهتم بكل هذا؟ لماذا نفترض أن هذه المواطِنة يجب أن تتعاطف مع المشكلات التي يواجهها "إخوتها وأخواتها" في البلدان العربية الأخرى عندما تعاني هي نفسها صعوبات مستمرة في حياتها مع إخوتها وأخواتها المباشرين؟ في رأيي، إن الصورة التي يرسمها لينش للجماهير العربية التي تشدها إلى بعضها بعضاً أواصر الهوية المشتركة، ويربطها إيمان راسخ بقضايا سياسية واحدة، وملتزمة أخلاقياً تجاه بعضها بعضاً، هي صورة غير واقعية.

التضامن العربي

ما يجمع بين أفراد الجمهور من وجهة نظر لينش هو الشعور الذي يشد الواحد منهم إلى الآخر؛ على سبيل المثال، فإن "الجدل المثار حول العقوبات المفروضة على العراق سمح للعرب أن يعيدوا بناء رؤيتهم المتضمنة الانتماء إلى مصير مشترك في الوقت الذي كانت معاناة العراقيين بسبب العقوبات قد تحولت إلى رمز قوي لمعاناة العرب

جميعاً"[31]. المقصود هنا أن المشاهدين العرب في مصر والسعودية أو الكويت قلقون بسبب ما يعانيه "إخوتهم وأخواتهم" في الدول العربية الأخرى، كالعراق مثلاً. إلا أن مبعث هذا الاهتمام الشعبي بقضايا مثل حرب العراق على سبيل المثال، هو التوجس مما قد يحدث محلياً كنتيجة لما يحدث إقليمياً، كما كانت حال المظاهرات التي اندلعت في القاهرة قبل وقوع الحرب سنة 2003 وفي أثنائها. كان المتظاهرون يصيحون: "اليوم احتلوا العراق، وغداً سيحتلون الوراق (وهو حي شعبي في القاهرة الكبرى). وهكذا فقد عبر الجمهور المصري عن تخوفه من أن تكون مصر هي الهدف التالي. وهكذا فإن الشعارات التي انطلقت في المظاهرات كانت تعكس فهماً للسياسة الخارجية مبعثه السلطة الإمبريالية ونزوعها نحو الاستحواذ والهيمنة، وليس التصور العام المشترك حول مخاوف متبادلة.

يستند تعريف لينش أيضاً إلى فرضية أخلاقية تربط التعاطف مع الآخر بالقدرة على الإحساس بالآخر في المحنة التي يمر بها. ناقشت هذا الموضوع في مكان آخر[32]، حيث دعوت إلى ضرورة القيام بدراسات ثقافية تفاعلية لدى المشاهدين بحيث يمكن لهذه الدراسات أن تكشف عن مفهوميّ الأخلاق والعدالة عند المشاهدين كأساس لمناظرات مستقبلية حول أخلاق المهنة الإعلامية. أشرت إلى كتاب ألفه جمع من الباحثين[33] يسلط الضوء على قضايا مثل الاختلافات الجنسوية التي تظهر من خلال رد فعل المشاهدين على الأخبار التي تصف المحن التي يمر بها الآخرون.

فـوق هذا وذاك، إن الشـعور بالهوية القومية التـي يمكن أن تتجلى في الكـم الهائل من الأخبار والآراء السياسـية ليس أكثر من وجه واحد للعملـة، أمـا الوجـه الآخر فيتمثل في تفسـير هـذه الهوية على أسـاس يومـي. يبرز هذا الأمر إلى الواجهة مـن خلال الطريقة التي يُعامَل بها العرب العاديون، أو تسـاء معاملتهم بواسطتها وذلك من قبل "إخوتهم وأخواتهـم" في البلـدان العربيـة الأخـرى. يعطي شـبلق[34] على سـبيل المثال، أمثلة عن الصـعوبات التي يواجهها اللاجئون الفلسـطينيون في الـدول العربية المضـيفة التـي تمنع عنهم التجنيس لأسـباب سياسـية عديـدة. تحدد أحياناً طبيعة العلاقـات التي تربط بين منظمة التحرير الفلسطينية والدول المضـيفة مثل ليبيا والكويت حقوق الفلسطينيين في السـماح لهم بالبقـاء في تلك الدول أو الترحيل منها. تتذكر آن ليسـك كيف يتم اسـتهداف الفلسطينيين في الكويت بعد تحريرها، حيث تحول الفلسـطيني إلى "كبش فداء لسياسـات منظمة التحريـر والحكومات العربيـة التي أيدت غزو العراق للكويـت"[35]. عموماً، لا يتمتع اللاجئون الفلسـطينيون إلا بالنـذر القليل جـداً من الحق في "التعليـم والطبابة والخدمات الاجتماعية"؛ وحتى الزواج من مواطنات الدولة المضـيفة لا يُعَدُّ مبرراً لإعطائهم الجنسية[36].

إضـافة إلى ما تقدم، يحق للرجال في معظم الدول العربية إعطاء جنسـياتهم لزوجاتهـم الأجنبيات بمن في ذلك النسـاء من جنسـيات عربية أخرى؛ بينما لا تتمتع النسـاء المتزوجـات من أجانب، بمن فيهم الرجـال من جنسـيات عربية أخرى، بهـذه الحقوق نفسـها. الحكومة

اللبنانيــة هي واحدة من الحكومات التي تبرر ذلك بالزعم أن نيتها من وراء ذلك هـي المحافظة على التوازن الديموغرافي؛ وهذه حجة لا تطبق إلا بالكاد على الرجال[37].

وفي المغرب، تفوق أعداد النساء المتزوجات من أجانب أعداد الرجال المغاربة المتزوجين من أجنبيات، ومعظم الرجال المتزوجين من مغربيات هم من حاملي الجنسية الفرنسية وليسوا من حملة أي جنسية عربية[38]. عـدد من هؤلاء النسـوة المتزوجات من رجال يحملون جنسـيات عربية من البلـدان المجاورة عبرن عن امتعاضـهن من عجزهن عن تسـجيل أبنائهـن في بلدانهن الأصـلية بحجـة أن آباءهم هم مـن "الأجانب". الأدهى من ذلك، شـجعت الوحـدة المؤقتة التي تربط بين بعض البلدان العربيـة كالوحدة بين مصـر وسـوريا سـنة 1958 بعض النسـاء على الارتبـاط بعقود زواج مع رجال من جنسـيات عربيـة أخرى باعتبار أن الزوجـين ينتميان إلى الدولة نفسـها [39]، ولكن سـرعان ما كن يواجهن فيما بعد نتيجة ذلك بمنع أولادهن من الحصـول على أبسـط حقوقهم الأسـاسـية في الحصـول على الجنسـية، وحق السـفر والعمل والتملك والتعليـم. دفع هذا الغبن عدداً من النسـاء إلى التشـكيك في حقوقهن الدسـتورية، كما عبرت عن ذلك إحدى النسـاء المغربيات بالقول: "أنا لا أفهـم كيف يمكن أن يكون الأمر أسـهل على زوجـة المغربي الأجنبية الحصول على الجنسـية المغربية من زوج المغربية الأجنبي. أنا مواطنة أيضاً؛ أنا أعمل وأدفع الضرائب"[40]. هؤلاء النساء أصبحن يدركن الكم الكبير من التوترات في الخطاب الرسـمي حـول الوحدة العربية مقابل

القوانـين الحقيقية المعمول بها في كل دولـة، التي تكرس التنوع، ناهيك عن التناقض الواضح بين الخطاب الرسمي حول المساواة بين الجنسين وقوانين الجنسية المعمول بها، التي تناقض ذلك الخطاب بشكل كلي.

عزز التواصـل المسـتمر بـين العرب، خصوصـاً العمـال العرب في البلدان الخليجية المضيفة، أكثر فأكثر هذا الشعور بالتنوع والاختلاف. أثـار تقرير وزارة الخارجية الأمريكية السـنوي حول الاتجار بالبشـر، الذي ركـز على الحال المروعة الناجمة عن الاتجار بالبشـر في البلدان الخليجيـة، وعلـى الأخص في السـعودية، زوبعـة حـادة مـن الجـدل بـين المواطنين العـرب. كشـفت إحدى المناقشـات التي جـرت في أحد المنتديات التفاعلية عن التوتر المحيط بموضـوع حساس ألا وهو موضوع العمالـة الأجنبية، خصوصـاً نظـام (الكفيـل) في منطقـة الخليج[41]. اتهم السـعوديون المشـاركون في الحـوار التلفزيـوني نظراءهم العرب المشاركين في ذلك النقاش بالتآمر ضد البلدان الخليجية بسبب الحسد الذي يشـعرون به إزاء امتلاك تلك الدول للثروة. اتهم أحد المشـاركين السـعوديين العمـال الأجانب بالقدوم إلى تلك المملكة العربية واضـعين نصب أعينهم هدفاً وحيداً ألا وهو سرقة أموال الكفيل. من ناحية أخرى، عبر بعض المشاركين من جنسيات مختلفة كالمصريين والسودانيين عن حنقهـم تجاه نظـام (الكفالة) السـعودي. قارن أحد المصـريين نظام الكفيل بالاتجار بالبشـر، عارضـاً أمثلة مثل وضـع الحراس الأمنيين وعمـال تنظيـف الشـوارع في الخليج الذيـن يعملون مدة اثنتي عشـرة سـاعة يومياً لقاء أجور زهيدة. كما تحدث أحد السودانيين عن معاناته

الشخصية في السعودية حيث قضى ثلاثاً وعشرين سنة "من الإذلال والاحتقار" ناهيك عن وضع القيود على حريته في السفر، أو حتى قيامه بشعائر الحج داخل حدود المملكة. بالمقابل، يتعرض مواطنون من هذه الدول الغنية إلى معاملة سيئة في تلك البلدان الفقيرة. فقد علق أحد محال بيع الألبسة في مركز التجارة العالمي في القاهرة لافتة كتب عليها: "نحن لا نتعامل مع السعوديين،" في إشارة إلى احتجاج بعض التجار المصريين على المعاملة السيئة التي يلقاها المصريون العاملون في السعودية[42].

نجح العرب الذين لم يغب عن بالهم موضوع الاختلافات الثقافية فيما بينهم في تقاسم خصوصيات بعضهم بعضاً كوسيلة من وسائل الحصول على القبول من الطرف الآخر. أبان كل من خلف والكبيسي[43] كيف اختار العرب وبعض العمال من جنسيات أخرى في دول الخليج الغنية بالنفط أن يستخدموا إستراتيجيات متنوعة من أجل نيل القبول عند شعوب تلك البلدان، ومن ثَمَّ إطالة أمد إقامتهم فيها: فالسوريون مثلاً يميلون صوب ارتداء الثياب الخليجية التقليدية التي يرتديها مواطنو الإمارات الأصليين، أما الباكستانيون والأفغان فيميلون نحو التأكيد على ارتباطهم الديني بمواطني البلد الأصليين كمسلمين، ومن ثَمَّ فهم يؤكدون انتماءهم إلى "جماعة افتراضية" تجمعهم مع مواطني الدولة المضيفة.

أهدف في هذا السياق إلى الإشارة إلى خطابين سائدين حالياً حول الهوية العربية: الخطاب الرسمي الذي يؤكد حساً عميقاً بالانتماء

إلى هويــة قومية كمــا يتم الحديث عنها في البرامج السياســية في قناة الجزيــرة وغيرها من الوســائل الإعلامية ذات البعــد القومي؛ وهناك خطــاب آخــر تتــم ممارســته بشــكل يومــي. يجــب القيام بوضــع كلا الخطابين أمام بعضــهما بعضاً بعناية عند القيام بتحليل مفهوم الهوية القومية والتضــامن العربي كما تصورها بطريقة مثالية وسائل الإعلام والخطاب السياســي من جهة، والكيفية التي تتم فيها ممارستها بشكل فعلــي يومياً، من جهة أخرى. من الواضــح أن الصــحفيين العاملين في وســائل الإعــلام ذات التوجــه القومي يلعبــون دوراً في تســويق مفهوم التوحــد، ولكن قد يكون لهذا الأمر أســبابه العديدة بما في ذلك تقديم المنطقــة ككلٍّ واحد بدلاً من تقديمها كدول لكل منها فرديتها الخاصــة بهــا؛ أو قــد يعود الســبب باختصــار، إلى الرغبة في لفت نظر وســائل الإعــلام الغربية والمؤسســات الأخرى المهتمة بمراقبة ما تقوله وســائل الإعلام العربية.

يميــل الباحثون العرب أنفســهم إلى التخصــص في شــؤون واحدة أو اثنتــين من الدول العربية بدلاً من محاولتهم الإلمام بقضــايا المنطقة العربية برمتها، كما ســأبين في الفصــل الســابع من هــذا الكتاب. من هــذا المنطلق، يمكــن القول إن المشــاهدين العرب العاديين لا يشــكلون استثناء لهذه القاعدة؛ فهم أيضاً يحددون كذلك أولوياتهم التي تتجلى في التعبير عن اهتمامهم وانخراطهم في قضــايا البلدان المجاورة لهم. أما الصــحفيون العــرب فيميلــون إلى التأكيد على خبرتهم بالقضــايا الإقليميــة، حتى لو أدى ذلك إلى موضــعة أنفســهم في موقــع أعلى من

مشـاهديهم "الجهلة". أذكر على سـبيل المثال قيام بعض الصـحفيين المصريين المنتمين إلى عدد من المؤسسات الإخبارية ذات البعد القومي بالسـخرية مـن بعضـ التعليقـات العلنية التي نشـرت بمناسـبة عودة ميشـيل عـون إلى لبنـان سـنة 2005.[44] وفي الوقـت الذي أضـحى من "المقبول تحريرياً" جعل صـوت "الناس في الشـارع" جزءاً من عملية إنتاج الأخبار وقضـايا الساعة، فإن أولئك الصحفيين أرادوا سماع رأي النـاس العاديين حول عودة عون، ثم قاموا بعدها بإضـافة هذه "الآراء الشـعبية" إلى البرنامج. قام الصـحفيون بالسـخرية مـن العديد من النـاس العاديين المصـريين الذين طلب إليهم التعبـير عن آرائهم حول عودة عون، وكيف أن تعليقات هؤلاء النـاس كشفت عن جهلهم بدور عون في المشهد السياسـي اللبناني، أو لماذا أجبر على الذهاب إلى المنفى في المقام الأول. حتى إن أحد المواطنين لم يسـتطع لفظ اسـم عون بطريقة صـحيحة، حيث مزج اسمه بلقبه العسـكري (الجنرال)[45]، وهو ما عَدَّه الصحفيون دليلاً على جهل الناس.

نقاش منطقي صادر عن فضاء منطقي

يشير دالغرين[46] إلى الدراسة التي أجراها كل من ويات وكاتز وكيم، التي تنظر إلى المنزل بوصـفه "الموقع الذي تجري فيه معظم الأحاديث السياسـية؛ أي أن أكـثر الفضـاءات خصوصـية أصـبح الموقـع الأكثر استضـافة للفضاء العام. أما مكان العمل فقد قيل إنه ثاني أكثر المواقع الشـعبية التي يتواصـل الناس فيها مع بعضهم بعضـاً"[47]. من الواضح إذاً أن المشـاهدين العـرب ليسـوا فقط "عربـاً" يتقاسـمون أهدافاً أو

دوافع "مشتركة"، ذلك لأن هناك خلافات جد واضحة بين المشاهدين المحليين الذين يعيشون في إحدى البلدان العربية بالمقارنة بمشاهدين يعيشون (أو ولدوا) في إحدى البلدان الغربية، من حيث الدوافع التي تجعلهم يشاهدون برامج حوارية سياسية، والطريقة التي يستوعبون بها مثل هذه البرامج، والكيفية التي يستوعبون ما هو سياسي ضمن فضائهم الخاص سواء في أماكن عملهم، أو في تجمعاتهم العائلية أو المشاريع الخيرية.

أظهرت الدراسة التي قامت بها إلياسوف[48] على متطوعين أمريكيين أن هؤلاء المتطوعين أظهروا اهتماماً بالناس أكثر من اهتمامهم بالقضايا السياسية الكبرى، ومن ثَمَّ فقد ركزوا على قضايا كانوا يشعرون بأنها تحدث تأثيراً إيجابياً خصوصاً في الفضاء "الصغير والمحلي واللا سياسي"[49]. يبين العمل الذي قامت به إلياسوف كيف أن الناشطين شعروا أن السياسة أمر يمكن تجنبه، مفضلين بدلاً من ذلك، الحديث حول مسائل شخصية وقضايا محلية. وهي بذلك كانت على حق عندما أشارت إلى السياق الثقافي للتواصل بين المواطنين، أو كما عبر عن ذلك دالغرين بوصفها "(القواعد) غير المعلنة التي تحدد نوعية الحديث المناسب و(ليس) في أي مناسبة"[50].

تكمن نقاط القوة في العمل الذي قامت به إلياسوف من وجهة نظري، في اهتمامها بما يقال ويُفعَلُ أمام الملأ وفي الكواليس؛ أو بالأحاديث التي تجري خلف المشهد العام، بالإضافة إلى ما يقال في العلن. وفي موقف معاكس لهذا الرأي، يقصر لينش تحليله على (واجهة

المنصة) التي يمكن تعريفها على أساس ما يتم الخوض فيه في البرامج الحوارية السياسية، وليس على أساس ما يقوله الناس العاديون على الهواء وتحت الهواء في اللقاءات العامة.

إضافة إلى ذلك، يتغاضى لينش عن موضوع المهنية عند الصحفيين العرب، وعن الكيفية التي يفهمون بها الدور المناط بهم. يذكر كيف أن "الدول العربية غالباً ما توجه اتهامات تتعلق بغياب الروح المهنية في قناة الجزيرة"[51]، لكنه لا يبحث في مسألة تعريف المهنية: على سبيل المثال، هل تعني فقط التزام الصحفيين بخط صانعي السياسات؟ فوق هذا وذاك، إذا كانت مهنية قناة الجزيرة موضع تساؤل، فكيف استطاعت أن تستثمر في صورتها المهنية من خلال الدعاية لأكاديمية الجزيرة (انظر الفصل الثاني)؟ يتجاهل لينش بصورة كلية أيضاً دور الترفيه (بالرغم من أنه يشير إليه وإن بصورة مختصرة، ربما لأنه أراد تجنب توجيه الانتقاد إليه مستقبلاً لأنه لم يقم بذلك!). لكن الإشارة الخاطفة إلى الثقافة الشعبية لا توفي الدور المهم الذي تلعبه في عملية الربط بين ما هو خاص وما هو عام، حقه. على سبيل المثال، ما نوع المساهمة التي تقوم بها برامج الترفيه كالأفلام والمسلسلات التلفزيونية، أو الكاريكاتير في الكشف عن الأمراض الاجتماعية؟ وكيف يكتشف الناس هويتهم، أو يرون صورتها تظهر في الثقافة الشعبية في مقابل البرامج الحوارية السياسية؟ ولماذا على البرامج السياسية أن تكون الحلبة الوحيدة التي يتجلى فيها الفضاء العام، ومن ثَمَّ تحوز الشهرة وتحقق الحضور؟

أخيراً، يتجاهل لينش الفوارق الواهية في المشهد الإعلامي العربي، مثل الدور الذي تلعبه صحافة التابلويد. يذكر باختصار أن التمييز الغربي التقليدي

> بين صحافة النخبة من جهة، وصحافة التابلويد من جهة أخرى، الذي يوظف في عملية تحليل وسائل الإعلام، لا ينطبق على الحال العربية؛ فالمحطات الفضائية العربية التي تتهم بأنها تتغلغل بين صفوف الناس عن طريق الإثارة، هي نفسها المكان الرئيس لخطاب النخبة السياسي[52].

وهكذا، يركز تعريفه لصحافة التابلويد على درجة "الإثارة" وحدها؛ ولكن هناك ما هو أكثر من مجرد "التغلغل بين صفوف الناس" عند التمييز بين صحافة التابلويد وبين الصحافة الجادة. هناك فرق في المحتوى والأسلوب وموضوعات الأخبار والنقاشات، كما سوف أتناولها بالتفصيل في الفصل التالي[53].

من المؤسف أن مشروعاً بحثياً غنياً بالبيانات كالبحث الذي قام به لينش والذي استند إلى "976 حلقة من أهم خمسة برامج حوارية تتناول القضايا العامة بثت على قناة الجزيرة"[54]، كان يمكن أن يؤدي إلى رؤى أكثر غنى حول الدور المناط بوسائل الإعلام ذات البعد القومي في الفضاء العام. كان يمكن مثلاً أن يرفق بها عدد من الملاحق تتناول تحليلاً للمشاهدين، أو تُبنى على دراسة مقارنة بين العشرات من البرامج السياسية التي تعرض على قنوات تلفزيونية فضائية، وبين مثيلاتها من البرامج التي تعرض على المحطات التلفزيونية المحلية،

أو تستند إلى مراجعة للأعمال البحثية العربية ذات الصلة (انظر الفصل السابع).

يفرد دالغرين[55] أهمية خاصة "للتواصل بين المواطنين" في النظريات السياسية حول الديمقراطية. إذا كان التواصل هو العنصر الجوهري في عملية التواصل الديمقراطي المنفتح، فإن علينا حينها أن ندقق في الأسلوب المستخدم في عملية التواصل هذه، والمدى الذي تذهب إليه الموضوعات والأصوات التي تدخل ضمن دائرة النقاش. تتناول الفقرة التالية موضوع الأسلوب (اللغة)، بينما يركز الفصل التالي على المدى الذي تذهب إليه الموضوعات والأصوات التي تتضمنها الأنماط "الجادة" مقابل الأنماط "غير الجادة".

دور وسائل الإعلام في الفضاء العام

كيف يمكن أن تقوم وسائل الإعلام بتفعيل النقاشات العقلانية العامة؟ في معرض حديثها النقدي حول الفضاء العام كنموذج معياري، تعرّف نانسي فريزر الفضاء العام المثالي على أنه:

> مسرح... تتم المشاركة السياسية فيه من خلال وسيلة الكلام. إنه الفضاء الذي يتحاور فيه المواطنون حول القضايا العامة... وهو موقع يتم فيه إنتاج وتعميم أو نشر الخطابات التي يمكن من حيث المبدأ أن تكون انتقادية للدولة[56].

ترى فريزر تالياً، أن الفضاء العام يكون فاعلاً فقط عندما يأخذ في الحسبان "أن نوعية المجموعات الاجتماعية التي تحتاج إلى الإفادة من

هذا الفضـاء أكثر من غيرها، ونوعية المشـاركة التي يمكن أن تنخرط فيها، بالإضـافة إلى الشروط أو التحولات في السلطة، هي ضرورية من أجل الخروج بحلول قابلة للحياة بصورة ديمقراطية"[57].

إلا أن هـذا المثل الأعلى غير قابل للتطبيق على ما يبدو في السـياق العربـي؛ لأن المنطقـة العربيـة تحتـوي على عـدد من الدول لـكل منها مصـالحها وتاريخها ومشكلاتها الخاصة بها. ما نوع الدولة التي تتمثل في وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي ومن خلالها: هل هي الأمة الافتراضية التي يمثلها العديد من الرؤساء والملوك؟ ألا يمكن لمثل هذه الأمـة أن تقـوم بإخفاء مظاهر الصـراع على الزعامة بـين تلك الدول وقادتها من أجل تحقيق مصـالحهم وأجنداتهم الخاصة؟ في رأيي، أن المثل الأعلى الكلي المتمثل في فضاء عام عربي واحد يفرض حلاً شاملاً من أجـل دمقرطة المنطقة برمتها، وهي مهمة صـعبة المنال على أرض الواقع. ومن ثَمَّ من الضـروري الاعتراف بأن "بعض المواقع الاجتماعية تعيـق، بـل تمنع بعض المشـاركين من التحـدث علانية، ومن المشـاركة الكاملة في عملية الحوار بين المواطنين"[58].

ومن المفارقة أن الصحفيين العرب العاملين في الصحف ذات البعد القومي لا يوافقون على سياسة موحدة تتفق عليها وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي في الوقت الذي يحاولون إبراز الهوية العربية القومية مـن خلال التأكيد على الطبيعة السياسـية والإقليميـة للأخبار وبرامج قضـايا السـاعة. فأحد أهم مقدمي هـذه البرامج على قنـاة الجزيرة وهو فيصـل قاسـم يرفض اقتراحاً بتأسـيس وكالة عربية للأنباء ذات

بعد قومي كي تكسر الاحتكار الغربي لتجميع الأخبار، وحجته في ذلك أن اقتراح تأسيس وكالة عربية مركزية "يذكرنا بمشروعات الوحدة العربية التي تعفنت على رفوف مستودعات الجامعة العربية"[59]. مع ذلك، يؤكد برنامجه (انظر الفصل الرابع) هذا الشكل من الوحدة من خلال تركيزه على قضايا السياسة الخارجية للدول العربية.

إضافة إلى ذلك، تحذر فريزر[60] من مغبة "كشف النقاب عن اللا مساواة"، بما أن النقاش العام الممتلئ حيوية هو شرط مسبق للانفتاح الضروري من أجل التركيز على الخلافات ومناقشتها بدلاً من محاولة إخفائها. وهكذا، يمكن لوسائل الإعلام الإخبارية أن "تتحول إلى وسيلة يستطيع المواطنون من خلالها استيعاب ليس فقط أسباب اختلافهم عن بعضهم بعضاً، أو ربما أيضاً صراعاتهم ومصالحهم، بل أيضاً استيعاب أن مصالحهم تحتاج إلى الحماية والتسويق"[61]. فبدلاً من مشاهدة "جملة من العموميات المتنافسة" بوصفها "بعيدة عن الديمقراطية بمقدار خطوة؛ لا قريبة منها بالمقدار نفسه"، تؤكد فريزر الحاجة إلى استمرار مثل هذه التعددية؛ وإلا فإن "أفراداً من الجماعات الأقل شأناً، لن تكون لهم مساحة يستطيعون فيها مناقشة حاجاتهم وأهدافهم واستراتيجياتهم. ولن تكون تحت تصرفهم أي مواقع يستطيعون من خلالها القيام بعمليات تواصلية لم تكن تحت إشراف الجماعات المهيمنة"[62].

يستخدم كل من هاس وشتاينر[63] الرؤية النقدية لفريزر المذكورة آنفاً من أجل مناقشة الرابط بين الفضاء العام كمفهوم نظري، وبين

الصحافة العامة كأداة عملية لتفعيل النقاش العام. يقترحان تجاوز الخط الفاصل بين المواطن ورجل السياسة أو الخبير بشكل يسمح فيه للأول بأن يخاطب الثاني ويناقشه بشكل مباشر[64]. ولكن إلى أي مدى يمكن اعتبار مثل هذا الاقتراح جدياً بما فيه الكفاية طالما أنه يتجاوز السلطة الثقافية للصحفي أو مقدرته على التوسط وإدارة الحوار؟ هذه هي السلطة التي لا يبدو أن الصحفيين مستعدون للتخلي عنها للمواطنين العاديين، مفضلين في الوقت نفسه أن يكونوا بمنزلة مصفاة تصل بين هموم المواطنين والممثلين السياسيين.

يلخص سبليكال[65] المعايير الأساسية التي تحدد إطار الفضاء العام الذي يمكن إدارته على النحو التالي:

1 - المدخل (أي من الذي عليه أن يتحدث)؛

2 - المحتوى (ما الذي ستتم مناقشته)؛

3 - أسلوب الكلام (كيف ستتم المناقشة) ونتيجة المناقشة.

أستخدم هذه المعايير كنقطة افتراق في النقاش التالي حول دور الإعلام في المبادرة إلى مثل هذه النقاشات العامة. أتناول المعيارين الأول والثاني في الفصل التالي، بينما تتم مناقشة المعيار الثالث الذي يتناول الأسلوب واللغة في الفقرة التالية. أقوم بإطلاق وصف "جماعة الخطاب" على صحفيي الأخبار العرب الذين يتشاركون في شفرة لغوية واحدة، وهي تحديداً اللغة العربية المكتوبة. أناقش في موضع آخر[66] وبتفصيل أكبر، دور اللغة العربية المكتوبة، أو اللغة العربية الفصحى

في الأخبار؛ وأهدف في الفقرة التالية إلى إظهار كيف أن استخدام اللغة العربية الفصحى يشكل عاملاً حاسماً في تحليل الميدان الصحفي العربي، ومساهمة وسائل الإعلام الإخبارية في تأسيس فضاء عام مشترك.

جماعة الخطاب

يمكن وصف النمط الإخباري بأنه مجموعة من الملامح الاستطرادية التي يتم تشاطرها ضمن جماعة خطاب خاصة، التي يمكن التعرف عليها من خلال أعضاء هذه الجماعة (ومشاهديها). يعرّف تودوروف هذا النمط كما يلي:

> تتم مأسسة عملية تكرار بعض النجاحات الاستطرادية في مجتمع بعينه، بالإضافة إلى أن بعض النصوص يتم إنتاجها وتلقيها ضمن منظور المعيار الذي ساعد على تكوينه ذلك التصنيف. أما النمط، سواء كان أدبياً أو غير ذلك، فليس سوى هذا التصنيف للملكيات الاستطرادية[67].

قام سواليز[68] بتحليل النمط ضمن مفهوم جماعة الخطاب البلاغية الاجتماعية المحيطة، حيث يتقرر السلوك اللغوي وظيفياً. تتصف جماعة الخطاب بكونها "مجموعة مصالح خاصة" ترتبط فيما بينها من خلال التدريب والمهنة ومواصفات أخرى لا علاقة لها بالطبقة الاجتماعية أو المولد أو الصفات الموروثة. وهكذا، فإن النمط المهيمن داخل إحدى مجموعات الخطاب يخدم أهداف هذه الجماعة، كما أن التقليد الذي يستند إليه هذا النمط يلعب دوراً في تميز أعضاء جماعة الخطاب هذه[69].

أرى أن مفهوم سواليز "لجماعة الخطاب" يُعَدُّ أداة تحليلية فعالة، في الوقت الذي يكون لنمط الأخبار تقاليده الخاصة به، ومن ثَمَّ فإن الصحفيين يمكن أن يؤسسوا جماعة خطاب خاصة بهم. تساعد تقاليد هذا النمط في تحديد إطار جماعة الصحافة وممارساتها المهنية. لكن الابتعاد عن هذه التقاليد هو مؤشر على "عدم الانتماء"، والبعد عن هذه الجماعة ورموزها المشتركة. تتقاسم جماعة الخطاب طريقة محددة لقراءة وإيصال خطابها، أو نصوصها. أما فيما يتعلق بنا في هذا المجال، فنحن في حاجة إلى تحديد مواصفات لغة وأسلوب الأخبار والمناقشات في ضوء حقيقة أن المنطقة العربية هي موطن لجملة من اللغات والأعراق.

الفكرة القائلة إن العرب جميعاً يستخدمون لغة واحدة هي مغالطة، كما سأبين في موقع آخر من هذا الكتاب[70]. بالرغم من أن اللغة المكتوبة (أي اللغة العربية الفصحى) هي رمز لغوي مشترك، فإنها ليست اللغة الأم المستعملة في التواصل اليومي. اللهجات العامية هي اللغة الأم، وهي تتفاوت من بلد لآخر؛ فهناك العربية المصرية، والعربية الفلسطينية والعربية المغربية وهكذا، بينما تقتصر اللغة الفصحى على الكتابة الرسمية والخطابات. وهكذا، فإن اللغة العربية الفصحى تؤدي دوراً (عبر - قومي) في المنطقة العربية. إضافة إلى ذلك، يركز المسؤولون في وسائل الإعلام العربية على ضرورة الاستخدام الصحيح للغة الفصحى، ويتمنون رؤيتها تحل محل اللهجات المحلية، وتتبوأ موقعها كأداة رئيسة من أدوات التواصل بين العرب. تناول ميثاق الشرف

الصحفي الذي أقره مجلس وزراء الإعلام العرب هذا الموضوع، ودعا الصحفيين العرب إلى العمل حراساً على اللغة الفصحى والتراث الثقافي للأمة العربية[71].

خرجت التحليلات التي أجريت سابقاً حول استخدام اللغة العربية الفصحى في نشرات الأخبار[72] بنتيجة مفادها بأن استخدام كلمات باللهجات العامية في الأخبار الجادة هو أمر نادر الحدوث. تستخدم الصحف عادة اللغة العربية الفصحى تاركة استخدام اللهجات العامية للتعليقات والدعابات الكوميدية والساخرة ورسوم الكاريكاتير. كان دور وسائل الإعلام إذاً، هو تحويل العبارات العامية إلى اللغة العربية الفصحى عندما يتم نقل تصريح أو خطاب. وهكذا، تحدد اللغة شكل الاختلاف في الهرمية الاجتماعية والسلطة في المجتمع؛ وفي الوقت نفسه، تؤكد دور وسائل الإعلام الإخبارية في التركيز على هذا الاختلاف، وحماية اللغة العربية الفصحى من "التلوث" المتأصل في اللهجات العامية[73].

كان استخدام اللغة العربية الفصحى كمقابلٍ للهجات العامية سبباً لبعض التوتر في العالم العربي. ففي الوقت الذي أيد بعض الباحثين استخدام اللهجات المحلية كالكاتب المصري سلامة موسى الذي نادى باستخدام اللهجة المصرية، والأبجدية الرومانية كخطوة باتجاه التحديث[74]، دافع آخرون عن استخدام اللغة العربية الفصحى؛ لأنها الرمز الوحيد الذي يوحد بين العرب كأمة واحدة. كان أول بند في السياسة الإعلامية السعودية يهدف إلى المحافظة على اللغة العربية

الفصحى، من خلال جعلها اللغة الرسمية في إذاعة الأخبار من أجل رفع مستوى فهم الجمهور للشكل الفصيح للغة[75]. وهكذا فإن للغة العربية الفصحى وظائف عدة تتمثل في أنها:

1 - أداة للتعبير الصحيح؛

2 - أداة دينية؛

3 - وسيط ثقافي؛

4 - أساس القومية العربية؛

5 - وسيلة التخاطب في وسائل الإعلام الإخبارية؛

6 - أداة تعبئة[76].

يظهر الاستطلاع الذي أجراه حبيب[77] بين المواطنين السعوديين أن السعوديين يدعمون فكرة استخدام اللهجة العامية فقط في برامج الفولكلور. أظهر تحليل المحتوى الذي قام به للبرامج الإذاعية السعودية أن اللغة العربية الفصحى كانت الوحيدة المستعملة في نشرات الأخبار والبرامج الدينية وإعلانات الخدمات الاجتماعية[78]. بالمقابل، أظهر استطلاع أجري مؤخراً على عينة من الجمهور اللبناني أن 83 في المائة يرون أن اللغة العربية الفصحى هي لغة الكتابة فقط وليست لغة وسائل الإعلام الإخبارية؛ بينما بلغت نسبة من كانوا يفضلون استخدام الفصحى في الإذاعة 5 في المائة[79]. بشكل مشابه، أظهر استطلاع آخر أجري مؤخراً بين الطلبة اللبنانيين أن أكثر من 68 في المائة منهم

يتمنــون حذف مقرر اللغة العربية من مناهــج التعليم في المدارس، وأن 79 في المائة منهم يفضلون تعلم لغة أجنبية بدلاً من العربية[80].

مـا تقدّمَ، يظهر أن التوتر الذي يسـري بين أوسـاط الجمهور (أي المشاهدين) حول مسألة قابلية استخدام اللغة العربية الفصحى ضمن الأنماط "الجادة"، هو توتر يعكس رغبة المشـاهدين في اسـتخدام أداة لغويـة تمثلهم. فإذا كانت اللغة العربية الفصـحى هـي الأداة الوحيدة لنشـرات الأخبار والبرامج الحوارية، فإنه يمكن وصـفها حينئذ ميداناً لصراع القوى: أي بوجود العامّة التي تشاهد مضيفي مثل هذه البرامج الحوارية وضـيوفها يتحدثون بفصـاحة وطلاقة لغوية حول السياسـة. إضـافة إلى ذلـك، هنـاك مجازفة تتمثـل في وجود شـريحة كبرى من الجمهور تشـعر بأنها معزولة عن هذه الدائرة "الجادة"، ومن ثَمَّ فهي تُجبر على الاتجاه صـوب الفضـاء الخاص الذي يركز على الموضوعات والقضايا المحلية، ومن ثَمَّ فهو يستخدم اللهجات العامية المختلفة.

في معرض عرضـه للتغيرات التي جـرت على الخطاب البريطاني، يركز نورمان فيركلوف[81] على الميل باتجاه دمقرطة الخطاب عن طريق اسـتخدام اللغة غير الرسـمية، أو مـا يطلق عليه الخطـاب التحادثي. وهـذا يعني أن الخطاب الشـعبي في وسـائل الإعلام والسياسـة وحتى التعليم "يتخذ بصـورة متزايدة السمة التحادثية"، حيث يمحو الحدود بين الفضـاء الخاص (غير الرسمي) وبين الفضاء العام (الرسمي)[82]. يضـرب على ذلك مثلاً من خلال الإشـارة إلى الكم المتعاظم من اللغة غير الرسـمية في خطاب وسـائل الإعلام المكتـوب؛ أي دمج التعبيرات

العامية في اللغة الرسمية المكتوبة التي تستخدمها وسائل الإعلام. يمثل هذا الاتجاه المعاصر ابتعاداً عن المنطق الذي كان سائداً في الماضي، والذي كانت فيه للكتابة والخطاب الرسمي الأولوية والسبق على حساب الخطاب غير الرسمي (المنطوق). أما في السياق الشرق أوسطي، فإن بإمكان المرء أن يؤكد أن المرحلتين (الرسمية والتحادثية) تتم ممارستهما في الوقت ذاته: ففي الوقت الذي اكتسبت اللغة التحادثية الشرعية في وسائل الإعلام من خلال البرامج الترفيهية والسياسة الشعبية على وجه الخصوص، فإن اللغة الفصحى لا تزال تهيمن على الأنماط الجادة في برامج الحوار ونشرات الأخبار.

لماذا تُعَدُّ اللغة شأناً مهماً؟

ما يثير الاستغراب أن مسألة اللغة تم تجاهلها في الأبحاث والدراسات الإعلامية الغربية، كما لو أنها غير موجودة، أو لا علاقة لها بموضوع تحليل التطور الذي طرأ على الإعلام في المنطقة العربية. لكنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن اللغة تلعب دوراً حاسماً في هذا التحليل لأسباب عدة. أولاً، إن اللغة العربية الفصحى هي رمز من رموز القومية العربية التي تُعَدُّ مشروعاً سياسياً محكوماً بالفشل، لكنها عادت إلى الحياة من جديد كمشروع ثقافي لا سياسي.

ثانياً، تُعَدُّ اللغة العربية الفصحى الأداة الوحيدة لأنماط الأخبار والبرامج الحوارية "الجادة"؛ ومن ثَمَّ فهي تُعَدُّ جزءاً لا يتجزأ من رأس المال الثقافي للصحفيين. تعود أهميتها بصورة جزئية إلى توزع

السلطات بين الصحفيين في البرامج "الجادة" مقابل البرامج الأقل جدية، كما تعود هذه الأهمية أيضاً إلى دورها في إقصاء بعض الشرائح المجتمعية التي لا تستطيع استخدام هذه الأداة كوسيلة للتخاطب. تُعَدُّ هذه المسألة قضية في غاية الأهمية عند تحليل دور وسائل الإعلام في الفضاء العام خصوصاً فيما يتعلق بقدرة المواطنين على التواصل الضمني مع هذا الفضاء وأيضاً مع الأسلوب المتبع في إدارة الحوار.

في معرض تحليل وسائل الإعلام العربية، يبرز دور لغة الأخبار أو اللغة العربية الفصحى إلى الواجهة كجزء من السلطة الرمزية المخصصة لكل صحفي على حدة[83]. فوسائل الإعلام العربية الإخبارية الجديدة مثلاً، تستخدم اللغة العربية الفصحى من أجل تعزيز الأيديولوجيا القومية، وذلك من خلال فرض اللغة العربية الفصحى بالتحديد ليس فقط في نشرات الأخبار، كما هي الحال في وسائل الإعلام التقليدية، بل في البرامج الحوارية أيضاً. وطالما أن نسبة الأمية في المنطقة تصل إلى ما يقارب الأربعين في المائة بين البالغين، فإن من المشكوك فيه أن يتشجع عدد كبير من المواطنين العرب للمشاركة في البرامج التي تدعو المشاهدين إلى المشاركة المباشرة في البرامج التي تستخدم اللغة العربية الفصحى، بما أن مثل هذه المشاركة تتطلب سنوات من التعليم في المدارس والجامعات كي يكون هؤلاء مؤهلين للتحدث بالطلاقة نفسها التي يستخدمها مقدمو البرامج التلفزيونية. فبرنامج "للنساء فقط"، على سبيل المثال، الذي كان يُبَثُّ على قناة الجزيرة (وتوقف حالياً) كان يستخدم اللغة العربية الفصحى بشكل

رئيس، وهو ما أدى إلى تغريب شرائح مختلفة من المشاهدات بالرغم من أن البرنامج كان يناقش قضايا عائلية. إضافة إلى ذلك، أطلقت محطة الجزيرة قناة للأطفال تستخدم فيها اللغة العربية الفصحى فقط. وهكذا فقد استعادت اللغة العربية الفصحى مكانتها كرمز للقومية العربية، كما استعادت موقعها أيضاً كجزء من رأس المال "الثقافي" لمستخدمي هذه اللغة.

ثالثاً، إن المنافسة بين اللغة العربية الفصحى واللهجات العربية المحلية تمثل صراعاً امتد إلى ميادين أخرى كالأدب والفن، ما أدى إلى توتر بين المادة التي يتعين استخدامها من جهة، ولأي هدف أو غاية، من جهة أخرى. يرى محفوظ على سبيل المثال، أن استخدام اللهجة المحلية أمر لا مفر منه على خشبة المسرح، وذلك من أجل تجسير الهوة بين الجمهور والممثلين؛ وإلا فإن الممثلين يخاطرون باحتمال "فقدان الرابط بين لغة الممثل واللغة التي يستخدمها الجمهور"[84].

رابعاً، إن الفورة المتمثلة في الكم الهائل من القنوات الفضائية العربية والقنوات الخاصة، ناهيك عن الصحافة المملوكة من قبل أفراد، أدت إلى وضع هذه المحطات في منافسة شرسة فيما بينها، وهو ما أدى إلى نتيجة إيجابية تتمثل في أن بعض المحطات الخاصة تميل نحو التركيز على موضوعات محلية تستعمل فيها اللهجات العامية كلغة خطاب وتواصل مع الجمهور. لكن هذا يؤدي إلى جمهور منقسم يتابع من ناحية، قضايا كبرى محددة بلغة ما، وفي الوقت نفسه، يتابع قضايا أكثر مباشرة ويومية بلغة أخرى.

أخيراً، تجدر ملاحظة أن فضاء اللهجات العامية ليس فضاء "ضعيفاً" يقتصر على قضايا وموضوعات محلية وعائلية؛ بل هو فضاء يمثل الصراع على السلطة، وهو صراع ينخرط فيه العديد من الممثلين، كل منهم يحاول تسويق لهجته المحلية الخاصة به. يظهر ذلك بشكل جلي في القطاع الترفيهي، حيث يأخذ مطربون ومطربات على عاتقهم مهمة نشر لهجات محلية بعينها إما لغايات وطنية ضيقة، أو من أجل مصالح تجارية محضة هدفها الوصول إلى أسواق بعينها. فعلى سبيل المثال، كانت اللهجة المصرية هي المسيطرة ثقافياً في القطاع الترفيهي، ومع ذلك، يبدو أن بعض نجوم الغناء اللبنانيين قد هجروا هذه اللغة مفضلين عليها الغناء باللهجة الخليجية من أجل الولوج إلى السوق الخليجية الدسمة. وبما أن قنوات الترفيه وشركات الإنتاج مملوكة في الغالب من قبل أقطاب ماليين خليجيين، فإن هناك إستراتيجية معلنة بشكل لا يقبل التأويل تتبنى الترويج للهجات الخليجية. فقد أوضح سعد الشعلاني من قناة "الخليجية"، وهي واحدة من مجموعة من القنوات التي تملكها مجموعة روتانا الخليجية، أنه كما استطاع المصريون واللبنانيون "الترويج" للهجاتهم المحلية على امتداد المنطقة العربية، فقد "آن الأوان كي يتم نشر اللهجة الخليجية طالما أن معظم المطربين العرب استخدموا اللهجة الخليجية في أغنياتهم، والآن، تقع المهمة على عاتقنا نحن الخليجيين من أجل المساهمة في نشر لهجتنا في البلدان العربية كافة"[85].

بالإضافة إلى الأغنيات، فقد شاع التبادل في البرامج بين القنوات العربية الأرضية والفضائية للتعويض عن النقص في الإنتاج المحلي

المتناقص. فالمحطة التونسية على سبيل المثال، تنتج ما نسبته 60 في المائة محلياً، وتستورد 35 في المائة من البلدان العربية الأخرى. كذلك بالنسبة للتلفزيون المغربي الذي يستورد 23,4 في المائة، بينما تستورد كل من الجزائر وعمان وأبو ظبي نحو 25 في المائة من البرامج التي تبثها[86]. المحصلة النهائية لما تم عرضه هي أننا الآن أمام جمهور متنوع يخضع لعملية شد وجذب بين أنماط جادة تدفعه إلى قبول هوية موحّدة، وأنماط ترفيهية تدعوه للعودة إلى جذوره المحلية وقبول تنوع أشكالها.

النقاش الحامي حول اللغة

يبدو الباحثون والإعلاميون العرب منقسمين حيال المفتاح اللغوي المثالي بالنسبة لوسائل الإعلام في شقيها الترفيهي والإخباري. تفضل مجموعة منهم استخدام اللغة العربية الفصحى في كل الأنماط الإعلامية، بينما ترى مجموعة أخرى اللغة العربية الفصحى عائقاً في وجه التطور، وتدعو بدلاً من ذلك، إلى تطوير اللغة قبل تطوير السياسات الإعلامية.

تنتقد المجموعة الأولى استخدام اللهجات العامية في التلفزيون بشكل عام سواء كان ذلك في مجال الترفيه أو المواد الإخبارية، نظراً لأن العديد من اللهجات غير مفهومة في العديد من البلدان العربية. امتدح الأكاديمي المغربي مصطفى المنساوي القنوات المغربية لتبنيها اللغة العربية الفصحى، في الوقت الذي وجه الكثير من الانتقاد للقنوات المصرية واللبنانية؛ لأنها أمطرت المشاهدين المغاربة ببرامج باللهجتين

المصـرية واللبنانية على التوالي (اللهجة الثانية على وجه الخصوص لا يمكن فهمها بسهولة من قبل المشاهدين المغاربة)[87]. يبدو أن "المتحدث المثالي" اسـتطاع في معرض قيامه بذلك، "وضـع ضـوابط على الممثل الحقيقي"[88].

يرى الأكاديمي اللبناني نسـيم الخوري[89] اللهجة العامية تجسـيداً لكل ما هو "فظ وبدائي"، بينما يَعُدُّ اللغة العربية الفصـحى مقدسـة وراقيـة. يأسـف الخـوري لحقيقـة أن اللغـة العربية الفصـحى قد تم تجاهلها وإهمالها من قبل الصحفيين والمذيعين اللبنانيين الذين فضلوا اسـتخدام اللهجة العامية كرمـز لجذورهم الوطنية. بقيت النشـرات الإخباريـة البرامـج الوحيدة التـي تسـتخدم اللغة العربية الفصـحى بالرغـم مـن أن تقارير المراسـلين التي تـذاع في نشـرات الأخبار تذاع باللهجـة العامية. القناة اللبنانية LBC على سـبيل المثال، كانت القناة الأولى التـي لجـأت إلى اسـتعمال اللهجـة العامية في نشـرات الأخبار أيضاً من أجل "الوصول إلى جميع الطبقات، المتعلمة وغير المتعلمة"[90]. بحسـب رأي الخوري، قامت وسـائل الإعلام "بالتنازل أمام الأسـلوب الذي يفضله السواد الأعظم من الناس، ولم يكن بإمكانها الارتقاء إلى مستوى أن تتحول إلى ثقافة أو لغة"[91].

يميـل الباحثـون وشـريحة مـن النخبة المتعلمـة إلى تفضـيل اللغة العربية الفصـحى، كمـا يحذرون من مغبة إهمالهـا، وهو ما يرقى إلى إهمال المرء لجذوره، أو أمه "بسـبب أسمالها البالية"[92]. ينادي البعض من هؤلاء بوجوب تدخل السـلطات لحماية اللغة العربية الفصحى؛ لأن

الحياة من دون اللغة العربية الفصحى بالنسبة إليهم هي كالحياة "من دون أب أو سلطة تحميها أو تتحمل مسؤولية مستقبلها"[93].

مع ذلك، يرى بعض الباحثين والكتاب أن من الأفضل الافتراق عن اللغة العربية الفصحى؛ لأنها، حسب رأيهم، "تقمع" اللغة الأم، أي اللهجة العامية، أو كما وصفها الكاتب الفلسطيني فواز تركي بالقول:

> نشأت في مجتمع يكيّف الفرد في واقع الأمر للخوف من أي جديد. لقد تكيفنا مع حقيقة أن رجل السلطة هو شخص يجب أن نخاف منه. تتجلى فكرة التكيف هذه في الطريقة التي نتكلم لغتنا. اللغة العربية لا تناسب التفكير المنطقي. إنها أكثر لغات العالم انحطاطاً ومعاداة للإنسانية. إنها تمنعنا من أن نكون جزءاً من الحوار العالمي أو الثقافة العالمية. ما السبب في ذلك؟ لأن اللغة هي ثقافة. إننا ننحدر من صلب ثقافة قمعية؛ كما أن اللغة التي نتحدث بها لا تقل عنها قمعية. لذا، نحن نعاني مشكلة على مستويين: تكمن المشكلة في ضرورة تحرير أنفسنا من الاحتلال، وعلى المستوى الآخر، يجب علينا تحرير أنفسنا، أن نقوم بانتفاضة أخرى ضد وطننا[94].

الأهم من ذلك، يأنف العرب العاديون من استعمال اللغة العربية الفصحى، لدرجة أن بعضهم يدعو إلى تدميرها. أظهر الاستطلاع الذي أجراه الخوري[95] على عينة من المشاهدين اللبنانيين أن نسبة كبيرة من هؤلاء، على الأخص، النساء، عَدُّوا اللغة العربية الفصحى صعبة (49 في المائة من الإناث مقابل 40 في المائة من الذكور)، كما أن غالبية المستطلعة آراؤهم ارتأوا أن القواعد هي الجزء الأصعب في تعلم اللغة.

يعزى السبب الحقيقي لاستخدام البرامج الحوارية الشعبية للهجة العاميـة كأداة وحيدة للتواصـل، إلى الهوة التي تفصـل بين مسـتعملي اللغة العربية الفصحى وبين الناس العاديين. على سبيل المثال، اعترض معتـز الدمرداش، وهو مقدم أحد البرامج الحوارية في إحدى المحطات التلفزيونيـة المصـرية الخاصـة، في مقابلـة لـه علـى قنـاة الجزيرة، علـى الطريقة التـي لفظ فيها مضـيفه في قناة الجزيرة اسـم برنامج الدمرداش الشـعبي. فقد لفظه مقدم البرنامـج في قناة الجزيرة كما يلفظ باللغة العربية الفصـحى؛ إلا أن الدمرداش قال بطريقة تلقائية: "نحـن لا نلفـظ هذا العنوان بهذه الطريقة هنا في مصـر... اخترنا استخدام اللهجة العامية كي نستطيع التواصل مع الجمهور"[96].

هناك أيضـاً محاولات خلاقة للمزج بين اللهجات العامية المختلفة، وهـذه مرتبطة عادة بما هو خصوصـي وعائلي، وبـين الأنماط الجادة المتمثلة في البرامج الحوارية السياسية. يُعَدُّ البرنامج التلفزيوني الرائج الموسـوم (بالعربـي) (وهي عبـارة تسـتخدم باللهجـة العامية عندما يطلب إلى الشـخص استخدام لغة عربية مبسطة) الذي يبث على قناة (العربية) وهي القناة المنافسـة لقنـاة الجزيرة، مثالاً على ذلك. تقوم مقدمة البرنامج هنا بإجراء الحوار مع ضيوفها من الساسة المشهورين مسـتخدمة اللهجـة اللبنانيـة، بعكـس المناقشـات السياسـية الأخرى والأخبار التي تذاع باللغة العربية الفصحى حصراً.

أثبتت اللهجات العامية في الواقع فائدتها كوسيلة بلاغية في متناول أيـدي السياسـيين ورجال الدين مثل الرئيس المصـري الأسـبق جمال

عبدالناصر (أبو الحركة القومية العربية في العصر الحديث) الذي اعتاد أن يصبغ خطاباته بعبارات عامية؛ والأمر نفسه ينطبق على دعاة دينيين مشهورين مثل الراحل الشيخ شعراوي والشاب عمرو خالد اللذين وجدا في اللهجة العامية طريقاً سريعة للاستحواذ على قلوب الناس.

عرف السياسيون أيضاً قيمة استخدام اللهجة العامية بهذه الطريقة. فقد أسست الانتخابات الرئاسية المصرية سنة 2005 على سبيل المثال، لعصر جديد في حملات الانتخابات الرئاسية حيث كان حسني مبارك، الرئيس المنتهية ولايته يتنافس على موقع الرئاسة ضد تسعة من المرشحين (ومع ذلك، فقد فاز بأغلبية أصوات المقترعين!). تم تسويق حملة مبارك عن طريق استخدام صورة جديدة له: نبرة لطيفة، وأسلوب أكثر استرخاء، وموقع إلكتروني ثنائي اللغة مكّن الناخبين من المواطنين من الاشتراك في استطلاعات حول مختلف القضايا[97]. استناداً إلى رواية القصاص[98]، فقد اقتنع المرشحون الآخرون بحتمية طرح "صورة جديدة" لهم، فقاموا بعرض صور قديمة لهم عندما كانوا أصغر سناً، وطباعتها على ألواح عريضة كانت تعرض بشكل يومي؛ ناهيك عن استخدامهم لمزيج من العبارات العامية والفصحى في شعاراتهم؛ فمثلاً كان شعار حزب الوفد "اختنقنا"، وكان شعار الحارس الانتخابي تحت عنوان: "نحن نراقبكم"[99].

من ناحية أخرى، يحمّل الخوري مسؤولية تراجع اللغة العربية الفصحى في بعض وسائل الإعلام للسياسيين الذين "لا يتعلمون

اللغــة العربيــة الفصــحى في الكليات العســكرية، ومن ثَــمَّ فهم يميلون إلى مخاطبــة الجماهير باســتخدام اللهجــة العاميــة"[100]. يقدم مثالاً علــى ذلــك، الرئيس اللبناني الأســبق بشــير الجميل الــذي ألقى "49 خطاباً" قبل أن يتم اغتياله سنة 1982، "خمسة منها باللغة الفرنسية، وواحد بالإنجليزية، وثمانية وثلاثين باللهجة العامية وخمســة بالعربية المبســطة"[101]. يشــير الخوري أيضــاً إلى اســتطلاع يظهر أن استخدام اللغة العربية الفصــحى هو في تناقص مســتمر منذ سنة 1991، بينما ازدادت وتيرة استخدام اللهجة العامية[102].

باختصــار، مــن الواضــح أن كلاً مــن الباحثــين وعامــة النــاس منقســمون على أنفســهم بخصــوص دور اللغــة العربية الفصــحى في وســائل الإعلام. وما يزيد الأمر تعقيداً هو أن الذين يؤيدون اســتخدام اللغة العربية الفصــحى في كل الأنماط الإعلامية وليس فقط في قراءة الأخبار، يبررون ذلك من خلال خطاب الوحدة العربية. انضم الراحل إدوارد سعيد إلى هذه المجموعة كما هو بيّن في عرضه لتجربته مع اللغة العربية الفصحى[103]. هاجم سعيد في هذا المجال ليلى أحمد وهي باحثة عربية تعيش في المهجر؛ لأنها تجرأت على انتقاد استعمال اللغة العربية الفصحى على حساب اللهجات العامية في المدارس العربية. إلا أن سعيد بدا وكأنه ينظر إلى دور اللغة العربية الفصحى في الحياة اليومية لعامة الشــعب من منظور رومنتي؛ فقد كتب على ســبيل المثــال، أن "المثقفين العرب يســتخدمون فعلياً العربية الفصــحى والعربية الشعبية اليومية، وأن هذه الممارســة الشــائعة جــداً لا تقف عائقاً أمــام طبيعية وجمالية

التعبير، كما أنها لا تشجع من تلقاء ذاتها وفي حد ذاتها، وبشكل آلي نبرة متكلفة أو تعليمية." انتقد أحمد لأنها لم تتعلم اللغة العربية الفصحى التي تتسم "بقدر كبير من السهولة بالنسبة لها لو أرادت ذلك". ولكن، وبالرغم من الحياة التي قضاها في البلدان الناطقة بالعربية والدروس التي تلقاها من أستاذ عربي متقاعد متخصص باللغات السامية، فإن سعيد اعترف بأنه كان عليه أن يبذل جهداً كبيراً من أجل التعامل مع عجزه عن التعبير عن نفسه بما يكفي من الطلاقة باللغة العربية الفصحى. وهكذا، فإن باحثين من أمثال إدوارد سعيد يميلون إلى رؤية القدرة الكامنة المؤهلة للوصول إلى درجة معينة من الطلاقة في اللغة العربية الفصحى، ومن ثَمَّ تجاهل التوتر الذي لا يقل أهمية، والناجم عن استخدام اللهجات العامية؛ وهو توتر كما يصفه سعيد نفسه، بين "لغة الحميمية" وبين اللغة العربية الفصحى التي أطلق عليها وصف اللغة المهيبة.

ليس هناك حتى الآن تحليل يتناول أهمية مهارات اللغة العربية الفصحى في الولوج إلى الميدان الصحفي (المكتوب والإلكتروني). على سبيل المثال، دفع الضغط التجاري المتزايد على وسائل الإعلام الإخبارية في الولايات المتحدة برؤساء ومديري التحرير لاستئجار خدمات الصحفيين الذين بإمكانهم الكتابة في عدة أقسام من الصحف بدلاً من التركيز على مهاراتهم في اللغة (وتهجئة الكلمات)[104]؛ هل يمكن أن تكون الحال مشابهة في وسائل الإعلام الإخبارية العربية، حيث إن المنافسة على قوة عاملة كفؤة على أشدها؟ الأهم في كل هذا،

هو السـؤال التالي الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للصحفيين العرب أن يؤسسـوا لعلاقة ثقة بينهم وبين قرائهم ومشاهديهم إذا لم يستخدموا اللهجات العامية السائدة؟ وهل هناك وسائل أخرى للوصول إلى الهدف نفسـه من دون التضحية باستخدام اللغة العربية الفصحى، على سبيل المثال، من خلال الاعتماد على العناصر البصرية مثل الصور أو وسائل خطاب أخرى كاللغة المجازية؟

خاتمة

ناقشت في هذا الفصل الصورة المثالية نوعاً ما، لوسائل الإعلام الإخبارية العربية ودورها في التأسيس لنقاش عام، والنظر إليها بوصفها منارة تساهم في دمقرطة المنطقة. حاولت بصورة خاصة الإشارة إلى أن وسائل الإعلام الإخبارية العربية يمكن أن تلعب دور الموجه، إلا أنني تساءلت عن مدى استجابة عامة الناس لمثل هذا النوع من التوجيه خصوصاً إذا كانت المعلومات الواردة لا صلة مباشرة لها بمشكلاتهم اليومية.

قمت بوجه خاص بتقويم محاولة مارك لينش تصوير دور وسائل الإعلام الإخبارية بطريقة رومنتية من خلال جعلها تبدو وكأنها منتدى للحوارات العامة، متجاهلاً المعايير الضرورية لمثل هذا المنتدى الوظيفي؛ خصوصاً المحتوى والأسلوب والتأثير الذي يمكن أن يحدثاه في موضوع المشاركة في الحوارات العامة.

وبالرغم من أن نظرية هابيرماس الأصلية اعتمدت الفنون والأدب كمركز للخطاب العام، فإن الاهتمام الذي يبديه الباحثون حول مسألة

تطوير الفضاء العام لا يتناول إلا نادراً، التجسيد الجمالي لهذا الفضاء العام؛ على سبيل المثال، طريقة استخدام اللغة في النمطين الإخباري والحواري. لم يقم على حد علمي، أي باحث غربي أبداً بدراسة سياسة اللغة في المحطات الإعلامية العربية، أو طرح أسئلة حول دور اللغة في الفضاء العام الوظيفي. وكما ناقشت سابقاً، تُعَدُّ سياسة اللغة قضية في منتهى الأهمية عند تحليل دور وسائل الإعلام في الفضاء العام، خصوصاً فيما يتعلق بإمكان أن يكون هذا الفضاء والأسلوب المتبع في الحوار، في متناول أيدي جميع المواطنين.

تُعَدُّ اللغة أيضاً جزءاً لا يتجزأ من السلطة "الرمزية" في أيدي الصحفيين العرب، ومن ثَمَّ فإنه لا يمكن إغفال دورها في تحليل الثقافة الصحفية العربية المعاصرة. كما قمت بمناقشة تأثير سياسة اللغة في المشاهدين المنقسمين بين ما هو عالمي من جهة، وبين ما هو خاص من جهة أخرى، أو بين اللغة الحميمية، وبين اللغة المهيبة.

أما مناقشة دور الصحفيين العرب ووسائل الإعلام الإخبارية في التأسيس لحوار عام، فهو ما سأتابعه في الفصل الرابع، حيث سيتم التركيز على المحتوى. أجري مقارنة بين المحتوى الذي تقدمه وسائل الإعلام الإخبارية العربية ذات البعد القومي، وبين المحتوى الذي تقدمه صحف التابلويد المحلية، حيث أُظهِر الاختلافات الفجة في استخدام عامة الشعب لكلا النوعين من وسائل الإعلام تلك. أستند في ذلك إلى فكرة هابيرماس حول الفضاء العام مرة أخرى، ملقية بها بحدة، باتجاه الفضاء الخاص؛ وهي فكرة مهمة في مجال البحث في وسائل الإعلام المعاصرة، لم تلق ما تستحقه حتى الآن، من القيمة النظرية.

الفصل الرابع

انقسام الفضاء ما بين عام وخاص

يستأنف هذا الفصل المناقشة التي أثيرت في الفصل الثالث، المتعلقة بدور وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي في الفضاء العام. كما ناقشت في الفصل السابق، كيف تلعب اللغة دوراً مهماً في السلطة "الرمزية" التي يتمتع بها الصحفيون العرب؛ وعلى المنوال نفسه، أؤكد في هذا الفصل أن جزءاً من تلك السلطة الرمزية يرتبط بما يمكن اعتباره محتوى "جاداً" في الحوار العام. تتمثل النقطة المحورية في هذه المناقشة في محتوى الحوار العام كما تمثله عينات عشوائية مأخوذة من وسائل إعلام عربية رسمية ذات بعد قومي، مقابل ما تقدمه المحطات المحلية. وإذا كان الجمهور الذي وصفته في الفصل السابق، منقسماً بين اللغة الحميمية واللغة المهيبة، فإن الجمهور في هذا الفصل موزع بين المنطقتين العامة والخاصة، بالرغم من أن القسم الأعظم منه يتنقل بينهما.

تؤكد نانسي فريزر "أن ما يمكن أن يوصف بالقضية التي تثير الاهتمام العام سوف يقررها التنافس الاستطرادي تحديداً"[1]. إذا كان هذا صحيحاً، فإن من المهم تحليل نوعية الموضوعات التي تلفت النظر في المنطقة العامة بالمقارنة بمثيلاتها التي يتم تغليفها في شرانق من القضايا العائلية الخاصة، ومن ثَمَّ يتم حجبها عن الجمهور. يُعَدُّ هذا مهماً في التحليلات الثقافية المقارنة لدور الوسائل الإعلامية خصوصاً عندما يتبين لنا أن عبارة "خاص" يمكن أن تكون لها معانٍ مختلفة عبر السياقات الثقافية المختلفة. فعلى سبيل المثال، كان الفقر يُعَدُّ دائماً قضية خاصة أو عائلية في المجتمعات العربية، ومن ثَمَّ فإن العديد من اللبنانيين مثلاً، وبالرغم من فقرهم، يرفضون الإقرار بأنهم فقراء باعتبار أن "الفقر عيب" وكذلك لكي "يتجنبوا وصمة العار الاجتماعية" هذه[2]. أتناول في الفقرة التالية مسألة أن ما هو محلي أو خاص، الذي تم حجبه عن أعين وسائل الإعلام ذات البعد القومي، أصبح يحتل موقعاً في المشهد الإعلامي بسبب الفورة في أعداد المحطات الإعلامية الخاصة المطبوعة والمسموعة والمرئية خلال العقد الأخير.

بداية، أقدم عرضاً مختصراً للآراء التي طرحها الباحثون العرب للكياسة التي تتمتع بها الأخبار في وسائل الإعلام المحلية من جهة، ووسائل الإعلام ذات البعد القومي من جهة أخرى؛ أقوم بعدها بمناقشة التوتر بين الصحفيين العرب أنفسهم، وبين المشاهدين النخبويين ونظرائهم العاديين. كما تناقش الفقرات التالية فكرة الفضاء الخاص وكيف يتسق مع "طبقات" عدة، حيث إن كل طبقة من هذه الطبقات

تتطلب أن يكون لها موقع في تلك "الهرمية" الخاصة استناداً إلى موقعها ضمن إطار الاتجاه السائد. أختتم هذا الفصل بتوجيه نقد إلى وسائل الإعلام الغربية والعربية على حد سواء، بسبب تركيزها على ما هو عالمي على حساب ما هو محلي، وما ينتج عن ذلك من آثار سلبية جداً تنعكس على المشاهدين في كلا الفضائين.

الأخبار المدينية

أشرت في موقع آخر[3] إلى وفرةٍ في كم الأخبار السياسية في وسائل الإعلام الإخبارية العربية مقارنة بالأخبار التي تتناول موضوعات اجتماعية. يركز هذا النوع من الأخبار بشكل رئيس على قضايا تتعلق بالعلاقات المتبادلة والسياسة الخارجية، ومن ثَمَّ يمكن التأكيد على أن تأثيرها سوف يقتصر على إيصال المعلومة للرأي العام أو التأثير فيه. وإذا كان يبدو أن الصحفيين العرب قد قاموا بالتركيز على "الأخبار الجادة" أكثر من "الأخبار الخفيفة"، فهذا مرده ربما إلى حقيقة أن أهمية الصحفي ووزنه المهني يرتبطان بالتركيز على النوع الأول من الأخبار. يؤكد هانيرز[4] مثلاً أن المراسل المعني بالشؤون الخارجية يطمح عادة إلى نشر تقريره على صدر الصفحة الأولى؛ ولهذا السبب فهو يفضل أن يقوم بإرسال تقريره من موقع "الخبر الساخن" مثل القدس التي تكون فيها لهذه الأخبار "قصب السبق"[5]. وبحسب رأي مايكل سكودسون[6]، فإن مهمة الصحفيين الأمريكيين تركز ليس فقط على النقل الموضوعي للأخبار، ولكن على مساعدة الجمهور العريض في فهم الحراك السياسي الدائر حوله أيضاً؛ ومن ثَمَّ فهو يقلل من

قيمة دور الجمهور في أن يكون فعّالاً، ناهيك عن أن يقوم هو نفسه بإجراء محاكمة عقلية مستقلة تساعده على فهم ما يجري من حوله. فمهمة الصحفيين إذاً، تكمن في الكشف عن نوايا اللاعبين السياسيين والإعلان عنها؛ وهي مهمة حولت مهنتهم من مجرد "كتاب بطريقة الاختزال" إلى "معلقين" سياسيين[7]. وهكذا، فالصحفيون يلعبون دوراً مزدوجاً يتضمن التعليق على ما يقال (من قبل السياسيين)، إضافة إلى ما لم يتم قوله[8].

من المعروف ضمن السياق العربي، أن صحفيي النخبة يتمتعون بصلات وثيقة مع السياسيين ورؤساء الدول. في الحقيقة، العديد من الوزراء العرب أتوا من خلفيات صحفية. فوزير الإعلام البحريني كان رئيس تحرير صحيفة الأيام البحرانية، وتم تعيين رئيس تحرير إحدى الصحف العراقية السابق، وهو الحديثي، وزيراً في نظام صدام السابق، وحتى طارق عزيز، وزير الخارجية العراقي الأسبق كان رئيساً لتحرير إحدى الصحف، وقد كان وزير الإعلام السابق في الجزائر كذلك رئيساً لتحرير صحيفة جزائرية. أما الكاتب والصحفي الأردني صالح القلاب فقد شغل لمدة قصيرة منصب وزير الإعلام في الأردن[9].

عموماً، يمكن وصف وسائل الاتصال العربية بأنها (مدينية) كونها تركز على سكان المدن، خصوصاً النخب المدينية، وتتجاهل المناطق الريفية. إحدى النتائج الخطيرة المترتبة على ذلك هي أنه بالرغم من الشكل الحديث لوسائل الإعلام الإخبارية العربية ذات البعد القومي، فإن المحطات لا تزال في واقع الأمر ملتزمة بالخطاب التقليدي المهيمن

الــذي تتحكم فيه النخبة، ومســتمرة في تجاهل المشــكلات الاجتماعية المباشــرة التــي تعانيهــا المجتمعــات العربيــة المعاصــرة. حــذّر بعض الباحثين العرب المختصــين بشؤون وســائل الإعلام من مغبة الاهتمام شبه المطلق الذي تبديه الصحافة بالجماعات ذات النفوذ، ومن تجاهل الصــحفيين للمشــكلات التنموية التي تواجهها المنطقــة[10]، وهو ما أدى إلى جعل الصــحافة التي تعنى بالشــؤون الريفيــة ظاهرة غير موجودة بالكلية[11].

هناك على ســبيل المثال، غياب شبه كلي للنســاء الريفيات والنساء اللواتي ينتمين إلى الطبقة الفقيرة في المدن، في وسائل الإعلام التي يبدو أنها مشــغولة كلياً وجزئياً بمجموعات معينة من النساء، وتحديداً نساء المدن اللواتي ينتمين إلى الطبقة المتوسطة. أظهرت إحدى الدراسات أن الاهتمام بقضايا النساء في المناطق الريفية شكل أقل من 3 في المائة من المحتوى الكلي لوســائل الإعلام هذه. أما بالنســبة للمجلات الأسبوعية، فإن التركيز ينصــب بشكل شبه كامل على النساء اللواتي يعشن في بيئة مدينيــة (97,5 في المائــة)، بينما لم تنل المناطق الريفية ســوى 2,5 في المائة من اهتمامها[12]. كما أظهرت دراسة حول وضع النساء العاملات في ســلك الصحافة في مصر أن الصحفيين الذين تضمنتهم هذه الدراسة عبروا عــن أمنياتهم بــأن تتم تغطيــة المشــكلات الاجتماعية الخطيرة في الصــحافة، كموضوع الأمية المنتشــرة بين النساء الريفيات، وتنظيم الأســرة والقضــايا الصــحية[13]؛ إلا أن تلــك كانت مشــكلات لم يقوموا بتغطيتها بالرغم من أنهم اتفقوا على أهميتها في الحوارات العامة.

استناداً إلى ما ذكره جميل مطر (مدير مركز الدراسات المستقبلية في مصر)، فإن التأثير السلبي للصحون اللاقطة يتمثل في أنه أضاف إلى التغريب الذي تعيشه الغالبية المهمشة، كسكان منطقة مصر العليا، على سبيل المثال. وهكذا، فالقنوات الفضائية تمثل ظاهرة النخبة، وتخاطب مجموعة من زملاء المهنة من المذيعين والمهنيين العاملين في مجال الإعلام[14]. إضافة إلى ذلك، يقول عمرو ناصيف مقدم أحد البرامج في قناة المنار[15]، إن القنوات الفضائية أصبحت شبيهة بالأحزاب العربية التي تبتعد كثيراً عن مشاهديها الحقيقيين ومشكلاتهم الحقيقية. وإذاً، فهناك قنوات تظن أنها تقدم لمشاهديها ما يريدون في موضوعات الترفيه والأغنيات، بينما تفضل قنوات أخرى تقديم ما يحتاج مشاهدوها إلى أن يعرفوه من أخبار ومعلومات[16].

أما الجانب الإيجابي للمنافسة بين القنوات الفضائية والأرضية فيتلخص في نشوء جيل جديد من البرامج والبرامج الحوارية التي تهتم بقضايا محلية صرفة. أحد الأمثلة على مثل هذه البرامج هو برنامج (العاشرة مساءً) الذي يبث على قناة (دريم) الفضائية المصرية الخاصة. قالت مقدمة البرنامج منى الشاذلي مرة، إن البرنامج يهتم بالمشكلات اليومية للمواطن المصري العادي الذي تتلخص مشكلاته في وسائط النقل، وتوفير التعليم لأبنائه، وتأمين مستقبل أفراد عائلته[17]. وكان من بين المشكلات التي تناولها البرنامج انتشار السرطان بين صفوف الأطفال، ووفاة ألف شخص في حادثة غرق عبّارة في البحر الأحمر سببها كما قيل لاحقاً حريق اندلع في المحركات. كانت العبّارة في

رحلة من السعودية إلى مصر، وكان معظم ركابها من العمال المصريين الفقراء العائدين من السعودية. أسفرت هذه الحادثة عن اندلاع موجة عارمة من الغضب الشعبي بسبب ندرة المعلومات المتوافرة حول جهود الإغاثة وهوية الناجين، ناهيك عن أن مالك العبّارة غادر البلاد، حتى قبل انتهاء التحقيق في الحادثة.

قالت الشاذلي في معرض تبريرها لتقديم برامج ذات طابع محلي، تتناول موضوعات محلية، بدلاً من قضايا سياسية: "نريد أن نكون أكثر قرباً من المشاهد... فإذا كان هذا المشاهد حزيناً ومكتئباً بسبب ما يكون قد شاهد حدوثه في الشارع، أو المنزل أو البلدة، فيجب أن يشعر أننا نشاركه هذا الإحساس بالألم، وأننا نخفف عنه، ولو حدث وفاز بكأس بطولة الأمم الإفريقية، فيجب أن يعرف أننا نقاسمه فرحته أيضاً... نريد أن نكون الجار والقريب أو الشخص الذي يعرف أننا نستطيع أن نتقاسم أفراحنا وأتراحنا، وأن بإمكاننا أن نساهم في حل مشكلاتنا"[18].

أما زميلها معتز الدمرداش، وهو مذيع سابق، ومقدم لأحد البرامج الحوارية، فقد دافع عن الزاوية المحلية في برنامجه الحواري الشعبي المعنون (تسعون دقيقة) الذي يبث على محطة فضائية خاصة أخرى بالقول إن عدد سكان مصر يبلغ 70 مليون نسمة، كل واحد منهم ينوء تحت ثقل المشكلات التي يعانيها، وهو ما يعطيها أولوية في برامج حوارية شبيهة ببرنامجه في محاولة لإيجاد حل لهذه المشكلات (أو ما يطلق عليها وصف «الملفات») بدلاً من استضافة ممثلين أجانب من

الولايات المتحدة أو إسرائيل[19]. أكد أيضاً أن برنامجه يمارس ضغطاً على "السلطة التنفيذية" المحلية.

أما بالنسبة للبنانية ديانا مقلد (من تلفزيون المستقبل)، فإن قراءة عناوين الصحف العربية، أو سماع آخر الأخبار يمكن أن يثير سخط أولئك الذين يدعمون الجهود التي تطالب بإضافة قضايا غير سياسية إلى هذه العناوين. تضيف قائلة إن المفارقة تتمثل في أن هناك مبادرة غربية للتدريب بعد أخرى تحاول أن تعلم الصحفيين العرب التركيز على قصص اجتماعية وبيئية وإنسانية؛ إلا أن الصحفيين العرب مع ذلك، يُعِدُّون هذه القضايا ثانوية، وهو ما يعني أنها غير موجودة عادة في نشرات الأخبار وتغطية قضايا الساعة[20]. أتذكر شخصياً الغضب الذي عبر عنه أحد الصحفيين الذي شارك في مثل هذه المبادرات التدريبية التي مولتها إحدى المنظمات الإخبارية الغربية. أخبرني ذلك الصحفي أنه دهش للأسلوب المتناقض الذي مارسه المتدربون العرب الذين كانوا من ناحية، يتمسكون بالصيغة التقانية الإخبارية الغربية، لكنهم من ناحية أخرى، يرفضون تطبيق هذه القيم الإخبارية الغربية التي تفضل الأخبار "الخفيفة". وهكذا، لم يستطع أي من هؤلاء المتدربين العثور على أي قصة محلية تتناول فشل نظامهم الدراسي، أو مشكلة الصرف الصحي، إلى ما هنالك، تستحق أن تكون مادة لتقرير صحفي يتصدر الصحف.

عبّر فيصل قاسم وهو أحد كبار مذيعي قناة الجزيرة، الذي يتناول في برنامجه السياسة في العمق، عن رأي مشابه لرأي مقلد. تحدث عن

صدمته عندما كان يعيش في بريطانيا، حيث كان يشاهد كيف أن نشرة الأخبار البريطانية تتناول حوادث عادية. ولكنه اكتشف فيما بعد أن هناك حاجة "لأنسنة وسائل الإعلام العربية." أنحى باللائمة على العقلية العربية التي "تدفع بالقضايا الإنسانية إلى موقع ثانوي جداً كما لو أنه ليست لها أي أهمية على الإطلاق"؛ وأضاف:

> إن أنظمة الحكم الاستبدادية العربية أجبرت وسائل الإعلام على امتداد العقود الخمسة الأخيرة على التركيز على ما دعته "القضايا الكبيرة"، وأن كل ما عدا ذلك يمكن أن يذهب إلى الجحيم، كما لو أن القضايا نفسها أكثر أهمية من الشعوب"[21].

مع ذلك، لا تصل مثل هذه القضايا إلى وسائل الإعلام إلا بالكاد، ولو حدث ووصلت إليها، يكون التركيز عادة على السياق السياسي الإجمالي بدلاً من التدقيق في العواقب الاجتماعية والفردية لهذه القضايا. وقد قالت إحدى الصحفيات اللبنانيات المعروفات مرة، إنه لو كان باستطاعتها تغطية أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لكانت تتمنى القيام بذلك؛ لكن مثل هذا البرنامج لن يسمح أبداً ببثه على الهواء[22].

حتى تغطية الأزمات الإنسانية داخل الأراضي الفلسطينية تخضع للرقابة المهنية نفسها. خذوا على سبيل المثال الأزمة التي وقعت مؤخراً عندما لم يتلق أكثر من 160000 موظف حكومي رواتبهم: لم تعكس التقارير الميدانية بين المواطنين إلا النذر اليسير جداً من المآسي الإنسانية الناتجة عن تلك الحال. لقد فضّل الصحفيون الفلسطينيون

بدلاً من ذلك، أن يصيغوا تقاريرهم من الزاوية السياسية المحضة، بدلاً من تسليط الضوء على المأساة الإنسانية المرافقة لتلك الحال. أما القصص التي ركزت على الأفراد فقد تم استقاؤها مباشرة من وكالات الأنباء الأجنبية مثل رويترز وغيرها[23]. الأمر نفسه ينطبق على الصحفيين الأردنيين الذين كتبوا في الملاحق الاقتصادية للصحافة الأردنية؛ فقد رسم هؤلاء لوحة إيجابية ولكن غير واقعية للاقتصاد الأردني. ومن ثَمَّ كانت الأقسام التي تعنى بالشؤون الاقتصادية تميل نحو التركيز على نشاطات سوق الأسهم، والمؤتمرات الاقتصادية، أو الأخبار حول الاتفاقات التجارية المعقودة مع بلدان أخرى، بدلاً من الكشف عن الحال المتدهورة للفقراء في الأردن الذين تقتصر أخبارهم على الفقرات الداخلية التي تعنى بالشؤون المحلية في الصحف الأردنية[24]. إضافة إلى ما تقدم، قام أحد الباحثين المصريين[25] في وقت سابق بتوجيه انتقاد إلى الأقسام الاقتصادية في الصحف للأسباب نفسها؛ كان يرى أن الأقسام التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والتجارية في الصحف تعطي الانطباع الخاطئ بأن العرب يعيشون حياة مترفة، لأن وسائل الإعلام تميل نحو التركيز على نوعية الحياة التي يعيشها مواطنون مدينيون متعلمون من أبناء الطبقة المتوسطة العليا، وليس على المشكلات التي يعانيها المواطنون العاديون.

يعزى غياب القصص ذات الطابع الاجتماعي أو الإنساني إلى العديد من العوامل. أولاً، الصحفيون العرب، كما هو مبين أعلاه، لا يرون في مثل هذه القصص "طريقاً إلى الشهرة" ضمن وسط

مهني يحصل الصحفي فيه على مقام رفيع من خلال تغطيته قضايا سياسية جوهرية، وإجرائه مقابلات مع زعماء سياسيين مشهورين. ثانياً، هناك صعوبة حقيقية في تغطية مثل هذه الموضوعات؛ لأنها تتطلب الكثير من البحث والتقصي، وهو ما يدفع الصحفيين لاختيار تغطية الموضوعات السياسية الموجودة في متناول أيديهم. يرى الأكاديمي العربي الأمريكي مأمون فندي أن اهتمام وسائل الإعلام المبالغ فيه بالموضوعات السياسية ليس سوى وسيلة لحرف أنظار المشاهدين العرب عن قضاياهم الداخلية الملحة، وذلك من خلال تعظيم موضوعات السياسة الخارجية؛ وإلا فإن الصحفيين يمكن أن يوصموا "بالهرطقة السياسية"[26]. بالمقابل، تبدو الأقسام التي تتناول الموضوعات المحلية أو الاقتصادية باهتة ومملة، وذلك بسبب عدم وجود صحفيين متخصصين قادرين على كتابة مقالات مبنية على أسس بحثية متينة حول مثل هذه الموضوعات. ثالثاً، تتدخل الحكومات العربية عادة لوقف إنتاج برامج في عقر دارها، وتتناول قضايا اجتماعية مثل البغاء والعمالة الأجنبية أو المهاجرين؛ ومن بينها حكومات بلدان تتباهى بمناطقها الإعلامية "الحرة". باختصار، في الوقت الذي تبدو فيه القصص ذات الطابع الإنساني وكأنها تشكل العمود الفقري لهذا المجال الخاص، فإن الصحافة العربية، بعكس نظيرتها الغربية، تتردد في التركيز على مثل هذه القصص.

يميل الباحثون الغربيون في معرض تحليلهم للفضاء العام إلى التركيز على "تآكل" الفضاء العام بسبب الفضاء الخاص[27]. استناداً

إلى هذا الرأي، فقد تزامن تحويل الأنماط الإعلامية إلى ظاهرة تجارية بشكل متزايد، مع لا مبالاة متزايدة من قبل الجماهير الغربية للانخراط في المعترك السياسي، وهو ما أدى إلى إلغاء أي شكل من أشكال الإحساس الجمعي أو التضامن. بعبارة أخرى، "يبدو أن (العام) قد تمت خصخصته، وأن الخاص ازداد حجمه، وهو ما أدى إلى التقليل من شأن الحياة الديمقراطية"[28].

يلخص شيللر وأوري[29] المفهومات المختلفة للفرق بين العام والخاص: يوازي أحد المنظورات بين (العام) والدولة، ويعمل (العام) في خدمة المصلحة العامة؛ بينما يُعَدُّ (الخاص) مؤشراً على السوق، ومن ثَمَّ على المصلحة الفردية. أما المنظور الآخر فيميز بين الفضائين العام والخاص، حيث إن الأول يُعَدُّ منطقة يمارس فيها الحوار المنطقي، بينما يكرس الثاني للقضايا الداخلية. يرى بعض المنظرين أن هذا الفرق فضائي بطبيعته، حيث إن (العام) يحدث في الفضاءات العامة بينما يحتل (الخاص) الفضاء الداخلي. أخيراً، يرى آخرون أن الفرق يكمن في درجة الوضوح، أو "عرض" وسائل الإعلام، وهم بذلك يشيرون بصفة خاصة إلى الشعبية الناجمة عن استحضار القضايا الخاصة في الفضاء العام؛ ومن ثَمَّ فإنهم ينتهكون خصوصية المواطنين. إضافة إلى ذلك، ينتقد شيللر وأوري هذه المفهومات ويصفانها بالجامدة، كما يركزان على اللهجة الدينامية بين الفضائين، والتهجين المتزايد والمرونة السلسة بينهما. إن الاعتراف بهذا التهجين، وبالقدرة على الإبحار في خضم تلك المفهومات، يجب أن يشكل أساساً للنظريات الاجتماعية والسياسية.

هذا التهجين وتلك السلاسة يلعبان في رأيي دوراً محورياً في تحليل الفضائين العام والخاص في السياق العربي. يتشابك الفضاء العربي الخاص مع الفضاء العام ثم ينفصل عنه، فيما يتعلق بموضوعات الوضوح واللغة والمصالح والصوت التمثيلي ورأس المال المميز، كما هو مبين في الجدول 4.1.

هذا يظهر منطقة عامة تسيطر عليها مصالح "الجماعة"، وتستند إلى المنطق وليس إلى العواطف، حيث تعرض آراء وموضوعات نخبوية بواسطة رموز لغوية متعالية. من ناحية أخرى، يتضح أن المنطقة الخاصة واقعة تحت سيطرة المصلحة الفردية التي تستند إلى العواطف وصوت الطبقة الوسطى وموضوعات يتم التخاطب بشأنها بلغة أكثر بساطة. أما رأس المال المطلوب في المنطقة العامة فهو رأسمال ثقافي صرف، ويتمثل في التعليم والمهارات اللغوية، بينما يُعَدُّ رأس المال الاجتماعي، أي برامج الشبكات سمة المنطقة الخاصة. يبدو أيضاً أن المنطقتين مرتبطتان بمؤسستين مختلفتين، حيث تكون المنطقة العامة مرتبطة بمؤسسات الدولة، أما المنطقة الخاصة فتكون مرتبطة بالسوق. وكما يذكّرنا كل من شيللر وأوري[30]، فإن انقساماً كهذا ليس جامداً، بل مرن وهجيني، وهو ما يسمح للممثلين (الصحفيين) بالتنقل عبر المناطق المختلفة ووضع معارفهم حول القواعد الناظمة لكل منطقة موضع التطبيق.

إن المنطقة الخاصة، وكما سأبين أدناه، يمكن أن تضم طبقات عدة بدلاً من أن تكون فضاء جامداً؛ ومن ثَمَّ فهي تسمح للسواد الأعظم من

الناس أن تتحرك بين هذه الطبقات المختلفة. أبين أولاً عينات عشوائية من الأمور "الخاصة" التي تخترق المنطقة العامة؛ والهدف من إبرازها هو إظهار تعقيدات الفضاء الخاص، وصعوبة رسم حدود ثابتة بين ما هو "عام" وما هو "خاص".

الجدول 4.1 المناطق العامة مقابل المناطق الخاصة

	الفضاء الخاص	الفضاء العام
المصلحة	فردية	جماعة
درجة الوضوح	خصوصية	تعميم
المنطق	عواطف	عقل
الجنس	أنثى	ذكر
الطبقة	الفقيرة والمتوسطة	النخبة
الأصوات الممثلة	الطبقة الوسطى	النخبة
الموضوعات المرئية	اجتماعية (داخلية)	السياسة/الاقتصاد
اللغة	اللهجات العامية	العربية الفصحى
رأس المال المطلوب	اجتماعي، أي شبكاتي	ثقافي، أي المعرفة والتعلم
جهة الارتباط	السوق	الدولة

جاذبية خاصة لجمهور مُنْعَم

تنظر فريزر إلى المنطقة الخاصة بوصفها تهتم "بالملكية الخاصة"، و"ذات صلة بالحياة الشخصية أو الداخلية الحميمية"[31]. ففي وسائل الإعلام العربية الإخبارية ذات البعد القومي، يمكن لما هو خاص أن يشير إلى المحلي بالإضافة إلى الداخلي. وهكذا، فبينما يمكن اعتبار السياسات الإقليمية والخارجية قضايا "عامة" بامتياز، وذات أبعاد إقليمية، فإن السياسة المحلية يمكن النظر إليها بوصفها جزءاً من المنطقة الخاصة بالتوازي مع القضايا الداخلية والعائلية. يرى اللبناني رامز معلوف أن "لوسائل الإعلام المحلية في معظم الأحوال تأثير لافت في مشاهديها،" بالرغم من وفرة القنوات الإقليمية والعالمية ووجودها في متناول أيديهم[32]. يشير إلى اهتمام باحثين غربيين بحفنة من القنوات العربية ذات البعد القومي، ومن أهمها قناة الجزيرة، مهملين بذلك 394 قناة أخرى. يضيف قائلاً إن هذه عملية مضللة بما أن "هذه الحفنة من القنوات لا تسيطر على السوق المعروف بتفككه وتنوعه وتقلبه والتزامه بالبرامج لا بالقنوات".

وهكذا، فإن المؤسسات البحثية الغربية تميل إلى التركيز على ما هو "مشترك" أو "قومي" بدلاً من التركيز على ما هو محلي وخاص، كما نوقش في الفصل الثالث. سوف أعود إلى ذلك لاحقاً في الفصل السابع عندما أناقش موضوع المؤسسات البحثية الإعلامية العربية والغربية؛ أما الآن فدعوني أقارن الرأي الذي طرحه معلوف بأمثلة عشوائية من وسائل الإعلام العربية المحلية منها، وتلك المعروفة ببعدها العربي

القومي، مركزة على التواصل بين القراء أو المشاهدين من جهة، ووسائل الإعلام، من جهة أخرى. ستتضمن هذه الأمثلة برنامجاً تلفزيونياً يعاد بثه، وصفحات الرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير في عدد من الصحف ذات البعد العربي القومي والصحف المحلية.

أول مثال سوف أورده هو من القناة الإعلامية الإقليمية، الجزيرة، وعلى الأخص، أكثر برنامج مثير للجدل يعاد بثه فيها وأعني به برنامج "الاتجاه المعاكس". يقدم الشمري[33] تحليلاً كمياً للبرنامج من خلال استخدام عينة قواها ثلاثون حلقة منه بين سنتي 1997 و1998. يقدم الشمري عرضاً شاملاً للموضوعات التي تناولتها هذه الحلقات بدءاً بموضوع "السلام مع إسرائيل" و "علاقة إسرائيل بتركيا" و "المذابح في الجزائر" و "القمة الاقتصادية" و "انضمام اليمن إلى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي" و "إيران والخليج" و "الأزمة العراقية الكويتية" وصولاً إلى "تعريف الاشتراكية" و "الديمقراطية والشورى" و "تعريف الرأسمالية." قلة قليلة من هذه الحلقات تناولت قضايا تتعلق بالنساء مثل قضية "حرية المرأة" و "تعدد الزوجات." بشكل عام، يميل هذا البرنامج إلى التركيز على موضوعات تتعلق بالسياسة الخارجية بدلاً من موضوعات محلية أو "اجتماعية." لا يزال هذا التوجه مستمراً حتى الآن بالرغم من أنه بين الحين والآخر، يتناول موضوعات ذات صبغة خاصة أو داخلية مثل البرنامج الذي تم بثه في الثاني عشر من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006 وتناول قضية جراحة التجميل؛ وبعد مضي أسبوع على بث تلك الحلقة، اشتكى مقدم البرنامج بأنه

تلقى شكاوى عديدة من بعض المشاهدين الذين عبروا عن قلقهم من كون تلك الحلقة غير سياسية، ومن ثَمَّ فلم يكن من المناسب طرحها في حوار عام على مثل هذا المنبر.

في الأسبوع التالي، أي في التاسع عشر من شهر كانون الأول، ديسمبر 2006، تناول البرنامج موضوعاً "داخلياً، وهو انتشار قنوات موسيقى الفيديو في العالم العربي؛ وهي ظاهرة قال عنها مقدم البرنامج إنها يمكن أن تكون جزءاً من مؤامرة تقودها الحكومات العربية ضد أجيال الشباب: "هناك وزارات إعلام، وهناك وزراء إعلام همهم الأكبر تحويل شباب بلدانهم ومجتمعاتهم إلى مجتمعات داعرة". أشار بوجه خاص إلى سهولة الحصول على ترخيص لإطلاق مثل هذه المحطات الموسيقية في الوقت الذي يصعب الحصول على ترخيص لإطلاق قناة إخبارية.

من المفارقة أن مقدم البرنامج فيصل قاسم كان قد عبر عن رأي مخالف لهذا الرأي عندما أعلن تفضيله لمثل هذه القنوات على حساب القضايا السياسية الكبيرة. ففي رأي له سبق نشره في مجلة (إذاعة الشرق الأوسط)، تباكى قاسم على غياب الموضوعات الإنسانية في وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي، متسائلاً:

> ألا تعج مجتمعاتنا بمئات من القضايا الاجتماعية والإنسانية التي تحتاج إلى اهتمام فوري من قبل وسائل الإعلام؟ لقد ضقنا ذرعاً بالأخبار والبرامج حول "الإمبريالية" و"الصهيونية" و"قضايا التحرير؟" يجب علينا أن نتحرر محلياً أولاً قبل أن نتحرر من المستعمر

الأجنبي. يجب أن تتوجه وسائل إعلامنا نحو تحرير الشعب العربي من جلاديه أولاً[34].

مع ذلك، يميل مقدم البرنامج وشريحة من مشاهديه، كما أشرنا سابقاً، إلى تصنيف بعض الموضوعات كموضوعات "تستحق النقاش" وأخرى "لا تستحق النقاش". يتضمن الصنف الأول قضايا تتعلق بالسياسة الخارجية؛ أي العلاقات العربية بإسرائيل، والولايات المتحدة وإيران، أو مناقشات حول مفهومات ذات طابع اقتصادي سياسي كالرأسمالية والاشتراكية. وهكذا، يتمايز ما هو عام لشكل لا لبس فيه، عما هو خاص بما يتعلق بالموضوع (المحتوى)؛ وأكثر من ذلك، يبدو أن كلاً من المشاهدين والمهنيين العاملين في مجال الإعلام متفقون على هذا التعريف للمنطقة العامة.

دعونا الآن نلتفت إلى الصفحات المكرسة للرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير من المنظور الإقليمي مقابل الصحافة المحلية والموضوعات المختلفة التي تطرحها وسائل الإعلام هذه. فمثلاً، تضمنت الصفحة المكرسة لرسائل القراء في صحيفة مثل صحيفة (الحياة) بتاريخ 28 كانون الأول ديسمبر، سنة 2006 رسالتين من اثنين من المثقفين العرب، تناولت إحداهما الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلاقته بالصراع الداخلي الدائر بين مختلف الفصائل الفلسطينية؛ أما الأخرى فتناولت عرضاً لدور مصر في المنطقة، وكيف أثرت معاهدة السلام التي أبرمتها مصر مع إسرائيل في هذا الدور. كما نشرت صحيفة الشرق الأوسط في اليوم نفسه عدداً من الرسائل والتعليقات

حول قصص إخبارية تتعلق بقضايا إقليمية ودولية. وهكذا، فقد علقت إحدى الرسائل على خبر يشير إلى خطة هيلاري كلينتون الانضمام إلى سباق الانتخابات الرئاسية الأمريكية، بينما علقت رسالة أخرى على الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتساءلت عن إمكانية حل هذا الصراع من خلال إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين. كما عبرت بعض الرسائل عن قلقها مما يدور في إقليم دارفور، وخطة إيران لتطوير الأسلحة النووية، وازدياد عدد الميليشيات في لبنان. أما صحيفة القدس العربي، فقد نشرت رسائل عدة في اليوم نفسه بعضها أرسل من قبل مثقفين عرب يعيشون في الغرب. في الحقيقة، كان منشأ غالبية هذه الرسائل الموجهة إلى رئيس التحرير، كما أوضح لينش (انظر الفصل الثالث)، والمنشورة في مثل هذه الصحف ذات البعد العربي من قراء في بلاد الغربة، وكما أسلفنا، فإن الاختلاف بين القراء سواء كانوا من المهاجرين أو المحليين له درجة أهمية في سياق تحليل محتوى وسائل الإعلام العربية، توازي درجة الاختلاف بين القنوات الإقليمية أو المحلية. أما بالنسبة إلى الموضوعات التي تتم مناقشتها، فإنها تتمحور حول قضايا إقليمية كالوضع السياسي في العراق والإجراءات الأمنية السعودية المتخذة على حدودها مع العراق، وتعليقات حول خطاب ألقاه مؤخراً رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وكان هناك أيضاً تعليق حول الانتخابات في موريتانيا.

من ناحية أخرى، هناك أولويات مختلفة للصفحات المخصصة لرسائل القراء في الصحف المحلية. فصحيفة (الجمهورية) المصرية

المحلية تخصص قسماً خاصاً بعنوان "مع جمهور القراء"، مكرساً لرسائل من جمهور القراء، ومتعلقاً عادة بشكاوى ومناشدات ذات طابع شخصي للمسؤولين. في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006، تضمنت هذه الصفحة رسالة على شكل مناشدة موجهة إلى وزير التربية لصالح أطفال ينتمون إلى عائلات تعاني العوز من أجل إعفائهم من الرسوم الدراسية. وكانت هناك رسالة أخرى من أحد الأزواج القلقين يخاطب فيها رئيس نقابة المعلمين، متسائلاً: لماذا رفضت النقابة المساهمة في نفقات العلاج الطبي لزوجته التي خدمت القطاع التربوي لمدة تزيد على أربعين سنة؟ كما تناولت رسالة ثالثة موضوع القطاع التربوي برمته، مشيرة بشكل خاص إلى التناقضات في أنظمة المدارس الحكومية، مثل قواعد استخدام المختبرات للصفوف العلمية (بالرغم من أن معظم هذه المختبرات تعوزها التجهيزات)، بينما تضمنت رسالة أخرى تعليقات ساخرة حول المكتب الحكومي الذي يضم أكثر من 60 موظفاً حكومياً يقدمون خدمات لأكثر من 800 من المتقاعدين في غرفة مساحتها لا تتجاوز ستة عشر متراً مربعاً.

وهناك صحيفة محلية أخرى هي صحيفة (الأهرام)[35]. تعج هذه الصحيفة عادة بالأخبار السياسية الإقليمية والدولية[36]، لكن الرسائل الواردة إليها والمنشورة في صفحة بريد القراء تعكس أحياناً اهتمامات أكثر "محلية." عبرت العديد من الرسائل الواردة من القراء المنشورة في العدد الصادر في الثامن والعشرين من شهر كانون الأول، ديسمبر سنة 2006، عن القلق من ظاهرة "أطفال الشوارع" المصريين بعد

وورود أنباء عن اعتقال عصابة قامت باغتصاب بعض هؤلاء الأطفال واستغلالهم وقتلهم. ذكّر هذا الجدال الدائر بالثورة التي تسببت بها الرواية السّيَريّة بعنوان (بالخبز وحده) التي كتبها المغربي محمد شكري، والتي تم منعها في العديد من البلدان العربية نظراً لأسلوبها "غير المناسب"، ولطبيعة الموضوع الذي تطرقه، بالإضافة إلى طريقة تصويرها للمجتمع المغربي. ومع ذلك، فإن ظاهرة أطفال الشوارع والاستغلال الذي يتعرضون له هي مشكلة تواجه العديد من البلدان العربية. هناك في مصر وحدها أكثر من مليون طفل يتم تصنيفهم "كأطفال شوارع" إذا انطبقت عليهم معايير معينة:

> إنهم الأطفال الذين يعملون في مناطق غير معروفة ولا يمكن الوصول إليها، مثل العاملين في مجال الخدمة المنزلية، ويضاف إلى هذه القائمة الأطفال الذين يعملون في مناطق أخرى لا علاقة مباشرة لها بالظهور في الشوارع، وهناك أيضاً أولئك الذين هم في دائرة الخطر أو المعرضون للخطر[37].

من غير المفاجئ إذاً أن يعبر السواد الأعظم من الناس بالإضافة إلى النخبة عن قلقهم حيال هذه المشكلة التي لها تأثير مباشر في حياتهم اليومية بطريقة أو بأخرى، ربما بصورة أكبر بكثير من طموحات إيران لصنع الأسلحة النووية، أو امتلاك إسرائيل لهذه الأسلحة! من المدهش اكتشاف أن عدداً من المشكلات التي تؤثر في الحياة اليومية للغالبية العظمى من الناس لا تجد مكاناً لها في أقسام (رسائل إلى المحرر) في الصحف اليومية، بل تظهر في الأقسام المماثلة في صحف التابلويد المصرية مثل صحيفة (أخبار الجريمة).

أثبتت صحيفة أخبار الجريمة في واقع الأمر أن لها شعبية كبيرة بين القراء؛ ويعود السبب في ذلك بالاستناد إلى رئيس تحرير إحدى هذه الصحف المتخصصة بأخبار الجريمة، إلى أن "الناس قد ملّوا من السياسة." من ناحية أخرى، يبرر أحد علماء الاجتماع هذه الشعبية بالزعم أن القراء يشعرون بالرضا من خلال اطلاعهم على معاناة الآخرين، ويستعملون هذه المعرفة كإستراتيجية تساعدهم على مواجهة مشكلاتهم الخاصة بصورة أفضل[38].

كما أسلفنا، تُعَدُّ صحيفة (أخبار الجريمة) التي تصدر عن دار نشر (أخبار اليوم) المصرية مثلاً على هذا النموذج من صحف التابلويد؛ التي تهتم بشكل رئيس بأخبار الجريمة والمصائب التي يعانيها المجتمع المحلي. تكرس صفحة بريد القراء في هذه الصحيفة لنشر شكاوى الناس البسطاء والمناشدات الشخصية، حتى إنها تنشر تحت مسمى "شكاوى الناس". تركزت الشكاوى المنشورة يوم الثامن والعشرين من شهر كانون الأول ديسمبر، سنة 2006 على سبيل المثال، على الحياة اليومية لبعض المواطنين المحرومين. قام أحدهم بإرسال رسالة يشكو فيها من المرض المزمن الذي يعانيه، وناشد الميسورين للتبرع بمبالغ معينة من المال كي يتمكن بواسطتها من شراء آلة للتنفس. وردت رسالة أخرى إلى بريد القراء من شخص تحدث عن الحرمان الذي عاناه منذ طفولته، وخشيته من أن يواجه ابناه المصير نفسه. أجبر على ترك عمله بسبب المرض الذي يعانيه؛ علماً بأنه ليس لديه أي مصدر آخر للدخل كي يعيل عائلته؛ تم توجيه رسالته إلى أولئك الذين بمقدورهم

مساعدته هو وعائلته. تتضمن مثل هذه الرسائل في العادة عنوان المرسل ورقم هاتفه. وهكذا، فإن مثل صحيفة التابلويد هذه يمكن أن تكون "موئلاً للسلوك الإنساني والأخلاق والفاعلية والأحداث"، أو "ممارسة طقسية للأخلاق"[39]، لكنها فوق هذا وذاك، تُعَدُّ أيضاً منتدى للفقراء والمحرومين يطلقون من خلاله صرخات طلب المساعدة من المُنْعَمين.

باختصار، يمكن القول إن التركيز في وسائل الإعلام ذات الطابع القومي ينصبّ بشكل رئيس على السياسة الإقليمية، وليس على هموم محلية مباشرة تعانيها المجتمعات العربية. وهكذا، فلكي "تستحق" القصة الإخبارية النشر، يجب أن تتناول إما الفضاء الإسلامي، أو الفضاء الديني العربي القومي. ففي محطة ذات طابع قومي مثل قناة الجزيرة، هناك فقط القضايا السياسية الكبرى التي تستحق أن تكون مادة إخبارية. برر يسري فودة، وهو أحد كبار مقدمي البرامج في قناة الجزيرة، هذا الأمر بقوله:

> أنت لا تتوجه إلى مجموعة بعينها وحسب، أو تخاطب ذهنية أو منطقة محددة، كما أنك تتبنى عقلية ذات طابع قومي. هذا هو المعيار رقم واحد الذي سيساعدك على اتخاذ قرار حول ما إذا كانت هذه المادة الإخبارية ستهم مشاهداً في موريتانيا، أو تؤثر في شخص في الصومال أو العراق أو المغرب؛ أي، هل هذه المادة موغلة في المحلية؟ أو هل سيبدي عرب آخرون، سواء كانوا يعيشون في العالم العربي أو أي مكان آخر، اهتماماً بمعرفة تفصيلات أكثر قليلاً؟ هذا هو المعيار رقم واحد... سوف نحاول رؤية القيمة؛ دعونا نقول إن حريقاً شب في ماليزيا، وأن

خمسة أشخاص لاقوا حتفهم احتراقاً. سيدخل في هذا الخبر الكثير من الاعتبارات هنا: هل كان ذلك الحريق قضاء وقدراً؟ كان الزوج يحاول أن يعد فنجاناً من الشاي، لكنه كان جاهلاً؛ كانت المرة الأولى التي يدخل فيها إلى المطبخ، وكان ذلك الحريق قضاء وقدراً. إذا كان الأمر كذلك، ربما لم يكن قضاء وقدراً. ربما كان لهذا الحادث دوافع عنصرية. إن مسلماً تسبب في ذلك الحريق لإيذاء عائلة مسيحية، أو أن لهذا الحادث دوافع سياسية. هنا يصبح الخبر ذا مغزى وأهمية. ربما أن شخصاً يعيش في مصر أراد أن يطلع على تفاصيل أكثر حول الحادث؛ لأننا نعلم أن العديد من المسلمين من ماليزيا يعيشون هنا، وأن هناك بعض القلاقل في ماليزيا[40].

أذكر أنني سألت إحدى الصحفيات العاملات في واحدة من تلك الوسائل الإعلامية ذات الطابع القومي عن أهم القصص التي كانت تشغل بالها في تلك الفترة. أجابت فوراً أن أهم ما كان يشغل بالها حينئذ هو المخطط الإيراني لصنع وتطوير الأسلحة النووية، أو ما أطلقت عليه وصف "الملف الإيراني". وعندما سألتها عن سبب ذلك، أجابت بشيء من نفاد الصبر: "كما تعلمين، تريد إيران تطوير هذه الأسلحة، لكن الولايات المتحدة لا توافق على ذلك؛ وبناء عليه، فقد قامت الولايات المتحدة بتهديد إيران بعقوبات اقتصادية؛ لكن الصين، وهي العضو الدائم في مجلس الأمن، لا تؤيد اتخاذ مثل هذا القرار..." لم أملك سوى ملاحظة أن إيران، تلك الدولة المترامية الأطراف قد تضاءلت إلى درجة أنها أصبحت بطلةً لرواية تواجه فيها خصماً اسمه الولايات المتحدة، وتدعمها في هذه المواجهة حليفتها الصين؛ وهنا قاطعتها قائلة: "أليس من الأفضل لك لو قمت بتغطية قصة أكثر أهمية بالنسبة

للمشـاهدين المحليين في بلدك؟" رمقتني حينها بنظرة فيها الكثير من الازدراء وقالـت: إن عواقب امتلاك إيران للأسـلحة النووية أهم بكثير من تأثير الوضع المزري للتعليم أو الفقر المدقع المنتشر في بلدها.

ربما لا تقتصـر مضـمونات التعريف الضـيق الأفق لموضـوع أهمية الأخبار بين الصـحفيين العرب في وسـائل الإعلام ذات الطابع القومي علـى ما يبث من اسـتوديوهات الأخبـار؛ فلربما اسـتطاعت التأثير في المشـاهدين أيضـاً. لذلـك فإن من الممكـن أن يتخنـدق تعريف مفهوم الأهمية في عقول المشاهدين حتى لو كان هؤلاء يشاهدون قنوات أجنبية أخـرى تقدم فيهـا وجبـات إخبارية لها طعـم آخر. أظهرت الدراسـة الاستقصـائية التي قام بها غونول غيغيلسـيم على المشاهدين الأتراك الذين يعيشـون في النرويـج اعتراض أولئك المشـاهدين على الوجبات الإخباريـة التـي تقدمها القنـوات النرويجية بسـبب "تفاهتهـا" التي تعـود إلى تركيز هذه القنوات على القضـايا المحلية كالتعليم وأوضـاع المتقاعدين، وحفلات العربدة، إلى ما هنالك[41]. لم يكن مفهوماً بالنسبة لهذه الأقلية المهاجرة كيف أن وسائل الإعلام النرويجية تهتم "بالمنطقة الخاصـة" بدلاً من التركيز على موضـوعات "أكثر جدية"، وخصوصاً موضـوعات السياسـة الخارجية. هنـاك تحليلات عدة حول الأسـلوب الـذي يتم من خلاله تصـوير الأقليـات العرقية في الأخبـار الأوروبية، إضافة إلى مسـألة تلقي هذه الأقليات لهذه الصورة المرسومة عنهم في الأخبار، لكن يجب على المحللين القيام باسـتطلاعات شبيهة بتلك التي قام بها غيغيلسـيم بين المشـاهدين العرب المحليين من أجل تكوين رأي

موثـوق حول العلاقة بـين الطريقة التي يتلقى بها الصـحفيون الأخبار مقابل الطريقة التي يتلقاها بها المشاهدون.

طبقات الفضاء الخاص

قمت في موضـع آخر من هذا الكتاب[42] بمراجعة السـياق الذي أدى إلى انتشار صحف التابلويد في العالم العربي. انتشرت صحف التابلويد في مصر على سبيل المثال مستفيدة من ثغرة قانونية استغلها النـاشرون للحصـول على تراخيص لإصـدار هذا النوع من الصحف. إضافة إلى ذلك، يُعَدُّ إصـدار صـحيفة التابلويد أقل كلفة بكثير من إصـدار مجلة من الورق الصقيل والغلاف اللامع، أو قناة تلفزيونية خاصة. ولكن هل يمكن اعتبار عبارة "التابلويد" مظلة يتم تحتها تعريف أي صحيفة غير جـادة في أي دولة؟ الجواب عن هذا السـؤال هو النفي، فكما أوضـحنا على سبيل المثال، تُعَدُّ صحافة التابلويد في فنلندا صحفاً أكثر جدية من المفهـوم البريطاني لذات النمط أو التسـمية. يعود هذا إلى أن صـحف التابلويد الفنلندية تهتم بالأخبار السياسـية أكثر مما تلتفت إلى أخبار الترفيـه، كما تقوم بذلك صـحيفة The Sun البريطانية[43]. ويمكن أن يقال الشيء نفسه بالنسبة لصحف التابلويد العربية التي تعنى بقضايا ذات طابع سياسي وطني.

النقطـة التي أود في الواقع التركيز عليها هـي أن "التابلويد" تمثل عبارة شـاملة لا تقدم تفسـيراً للفوارق بين الصـحف الجـادة الحالية وصـحف التابلويـد. إضـافة إلى ذلـك، إن بالإمـكان طـرح مقولة أن

هرميـة التفكير بمنطق التابلويد موجودة في المشـهد الإعلامي العربي؛ وكما سـأطرح لاحقاً، يمكن لنا أن نناقش طبقات المنطقة الخاصة كما تصورها صحافة التابلويد والصحافة الخاصة بالاعتماد على موقع كل مـن هذه المحطات المحليـة إزاء المحطات "الأكـثر جدية". تتراوح هذه الهرمية بين تلك الأوراق التي تركز على "السياسـة المبسطة"، وهي في العادة صـحف حزبية، وبين تلك التي تهتم بالإشاعات وأخبار الفنانين. على سـبيل المثال، قيل إن إحدى صـحف التابلويـد الجديدة في المغرب استطاعت أن تحصد شعبية كبيرة بين القراء، وبدأت تُقَارَن بالصحف اليوم اليومية الواسـعة الانتشـار بسـبب ما تتضـمنه في محتواها الذي يصـدر كل أسـبوع من أخبار تتعلق "بالجنس والإشـاعات حول الحياة الخاصة بالمشاهير والفضائح الاجتماعية"[44].

في بعض الدول العربية مثل مصـر، هناك عدة أنواع من صـحف التابلويد والصحف الحزبية؛ بعضها يتناول الموضوعات السياسية على حسـاب الموضـوعات الاجتماعية، بينما يهتم بعضـها الآخـر بالفنانين والإشـاعات المتعلقة ببعض الأفراد. يقدم الجدول 4.2 هذا التمايز بين صحف التابلويد مرفقاً بأمثلة من محطات إعلامية مصرية.

تتكون المجموعة الأولى من محطات إعلامية متخصصة بالسياسة الشعبوية. وتُعَدُّ أسـبوعية (الأسبوع) المصرية مثالاً على هذا النوع من الصحف؛ كما تقع تحت مظلة صحافة التابلويد بالرغم من أن محتواها سياسـي محض. أما الأسـباب التي حدت بالنقاد إلى تصـنيفها ضمن صـحافة التابلويد فيعود إلى تركيزها (انسجاماً مع الصحافة الحزبية

المصـرية) على الفضائح السياسية مثل فضيحة إلقاء القبض على ابن المحافظ وهو يحاول تزوير إحدى الشيكات.

تتضـمن المجموعة الثانية محطات متخصصـة في المنطقة الخاصة "الرسمية". وتُعَدُّ صحيفة (المساء) المصرية اليومية نموذجاً لمثل هذا النوع من الصحافة، وهي "صـحافة مسائية"[45]. تحتوي هذه الصحيفة اليومية على أقسـام متنوعة تغطي أخبار السياسـة والفن، إضـافة إلى ذلك، تتناول معظم الأخبار السياسـية قضايا محلية. اشتهرت صحيفة (المساء) بصفحتها الأخيرة المكرسة لرسائل القراء التي يرسلها القراء الفقراء (ويقوم الصحفيون بتحريرها) الذين يطالبون العائلات الغنية بتقديم يد العون لهم. وكان من الواضـح أن هذا القسم كانت له شعبيته الواسعة بين القراء لدرجة أن صحيفة (الأسبوع) سارت على خطى هذه الصحيفة، وأضافت قسماً جديداً مشابهاً يهتم بموضوعات شبيهة.

الجدول 4.2 نماذج من المحطات المحلية المختلفة

	محطات متخصصة في السياسة الشعبوية	**محطات متخصصة في المنطقة الخاصة الرسمية**	**محطات متخصصة في الإشاعات**
مثال	الأسبوعية المصرية (الأسبوع)	اليومية المصرية (المساء)	صحافة تابلويد متخصصة في أخبار الجرائم
الموضوعات	سياسية صرفة	أخبار سياسية وفنية	وأخبار الفنانين
الموقع بالنسبة للمنطقة العامة الرسمية	لصيق	موقع متوسط	منفصل

أخيراً، تتضمن المجموعة الأخيرة محطات متخصصة في الإشاعات مثل أسبوعيتيّ (أخبار الحوادث) و(أخبار النجوم). تركز الأسبوعية الأولى كما يتضح من عنوانها، على أخبار الجرائم، وتحتوي على فقرات متنوعة حول الجرائم تحت عناوين مثيرة مثل: جريمة تاريخية، وجريمة الأسبوع، وجرائم عالمية، إلى ما هنالك. تحتوي صحيفة التابلويد هذه على قسم لبريد القراء يغطي شكاوى المواطنين أو طلباتهم للمساعدة (كما عرضنا من قبل).

تبدو أخبار الجرائم في واقع الأمر أكثر شعبية الآن بين صفوف القراء العرب من ذي قبل، كما أوضح رئيس التحرير السابق لصحيفة التابلويد الأردنية (شيهان). فقد استهوت أخبار الإشاعات والمحرمات الاجتماعية قراء صحيفة (شيهان) حسب رأيه؛ أما الآن، وبفضل الوفرة الكبيرة في أعداد القنوات التلفزيونية الترفيهية التي تعرض لموضوعات جنسية ومحرمات اجتماعية، فقد اقتصر اهتمام القراء على متابعة أخبار الجرائم[46] التي تنفرد بها عادة الصحافة المطبوعة، وليس الإعلام المرئي، سواء ضمن نشرات الأخبار أو البرامج الحوارية.

إذا كان منتقدو هابيرماس يؤكدون وجود فئات عدة من الجمهور، أو جماهير تابعة[47]، فإن بإمكان المرء التأكيد هنا على وجود عدة طبقات من الفضاء الخاص بما في ذلك قضايا عائلية داخلية، وقضايا تتعلق بالفقراء والمهمشين، والسياسة الشعبوية، إلى ما هنالك. أما الرصيد الذي يناله كل لاعب في الفضاء الخاص، فإنه يكسب قيمته جراء تقاطعه مع الفضاء العام "الرسمي، كما هو مبين في الرسم 4.1.

يظهر الرسم 4.1. هرمية الشيوع والوضوح في المنطقة الخاصة، مستندة إلى الموضوعات ذات الصلة: تأتي السياسة المحلية في أعلى هذه الهرمية، تليها المشكلات الاجتماعية كالتعليم والعلاقات الجنسية؛ أما في قاعدة الهرم فتقبع توسلات ومناشدات المحرومين من عامة الشعب من أجل المساعدة، جنباً إلى جنب مع القضايا العائلية والنسائية الصرفة. يتسق التأثير الذي يتمتع به الصحفيون العاملون في جميع أنواع وسائل الإعلام هذه مع الموقع الذي تحتله محطات الإعلام التي يعملون فيها ضمن هذه الهرمية؛ ومن ثَمَّ فإن أولئك الصحفيين المتخصصين في القضايا السياسية المحلية يمكن أن يتبوءوا مواقع أفضل من المواقع التي يحتلها الصحفيون العاملون في مجال قضايا المرأة. من ناحية أخرى، تبقى أكثر المواقع تأثيراً ونفوذاً متمثلة في سيطرة الصحفيين الذين يتناولون قضايا سياسية عالمية.

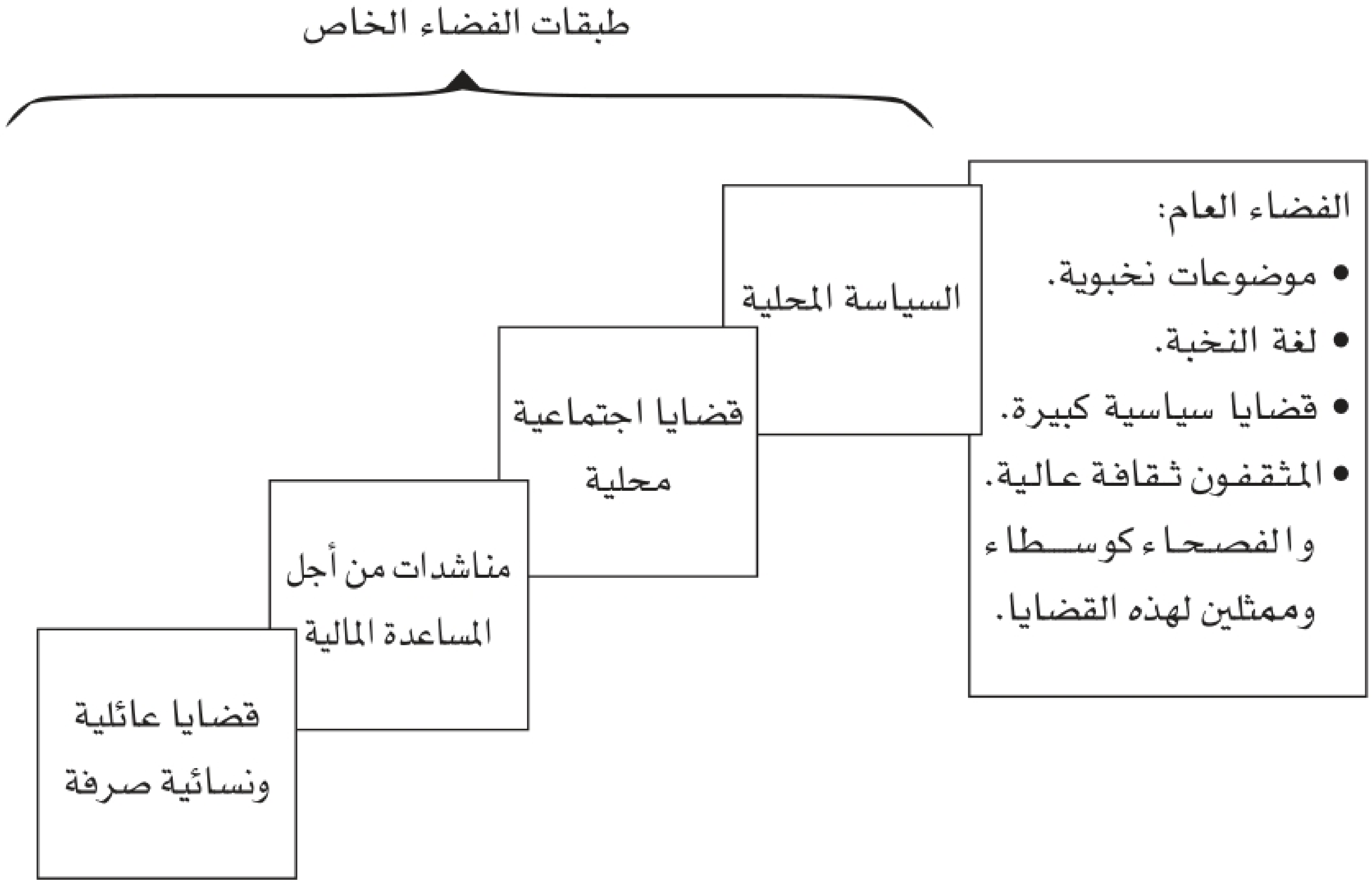

الرسم 4.1. طبقات الفضاء الخاص

لكـي نكون منصـفين، لا بد من القول إن وسـائل الإعـلام الغربية (سـواء كانت أوروبية أم أمريكية) التي سـاهمت في تدريب العديد من الصـحفيين العرب العاملين في القنوات الإخبارية، وقدمت لهم فسحة تعليميـة لا بأس بها، لم تكـن مثلاً يحتـذى. فهناك فجـوة بين تغطية الأخبار الوطنية من جهة، وبين تغطية الأخبار الخارجية من جهة أخرى في وسائل الإعلام الغربية.

وهكـذا، فبينمـا تركـز الأخبـار الوطنية علـى المشـكلات اليومية والمباشـرة للمواطنين العاديين، تصور الأخبار الخارجية الأمم الأخرى من خلال نافذة سياسـية صـرفة، تركز فيها على الحكومات الأجنبية؛ وهكذا فإن المواطنين العاديين من منطقة الشرق الأوسط أو من مناطق أخرى لا يحظون إلا بموقع صـغير في خلفية المشـهد. فوسـائل الإعلام الإخباريـة الغربيـة لا تقـدم تغطيـة كافية لأوضـاع هـؤلاء المواطنين، كمـا تفعل بالنسـبة إلى المواطنـين الغربيين: مشـكلاتهم، وأحلامهم، وثقافتهـم، وصـراعهم من أجل الحصـول على وظيفة، ونضـالهم من أجـل المحافظة على معدل معقول مـن الدخل، وكفاحهم من أجل توفير تعليـم جيد لأبنائهم، وتدهور مسـتوى التدريس في المدارس الحكومية، وعمالـة الأطفال، إلى ما هنالـك. وكانت نتيجة ذلك ضـرراً مزدوجاً. فمن ناحية، يعزز الصـحفيون العرب فهمهم الخاطئ للأخبار الجادة عندمـا يعزونهـا إلى السياسـات والحكومـات، ويتجاهلـون الجماهير ومشـكلاتهم اليوميـة، بحيـث يضـعونها في خانة الصـحافة "المتدنية المسـتوى". ومـن ناحية أخـرى، لا تتاح للمشـاهدين الغربيين فرصـة معرفة الشـعوب العربية من المنظور الإنسـاني؛ ولا يعرفون عنهم شيئاً

إلا من خلال الحكومات. الاختلاف هنا حاسم. كم مرة شاهدنا العرب يقدمون في نشرات الأخبار الغربية كمواطنين عاديين؟ كم مرة أخذت الصحافة الغربية على عاتقها الحديث عن موضوعات اجتماعية تجاهلتها وسائل الإعلام الإخبارية العربية؟ كم مرة قامت الصحف الغربية بذكر البلدان العربية في أقسامها الثقافية؟ تستطيع وسائل الإعلام الإخبارية الغربية المساهمة في ثورنة النمط الإخباري والتقاليد الصحفية في وسائل الإعلام العربية لو كانت لديها الجرأة لثورنة تغطيتها للأخبار الخارجية وجعلها أكثر شمولية.

المحلي رديء، والعالمي حَسَن؟

في تحليلها الدقيق لظاهرة اللا مبالاة التي يبديها الأمريكيون حيال السياسة، تنحو نينا إلياسوف[48] باللائمة في ذلك على الصحافة المحلية لوضعها قضايا الناشطين ضمن سياق محلي بدلاً من تصوير هؤلاء الناشطين كمواطنين يمكن أن يكون لهم رأي في صياغة السياسة الوطنية والعالمية. تتذكر كيف أن المراسلين المحليين كانوا يَعُدُّون وظيفتهم كمراسلين مملة، وكيف كانوا يتمنون لو كانوا مراسلين في المدن، حيث تكون وظيفتهم "إرسال تقارير عن قضايا أكثر أهمية"[49]. كانوا يسخرون من الموضوعات التي يقومون بتغطيتها، وهو ما جعلهم أبعد ما يكونون عن النموذج المثالي المتمثل في "إدوارد مارو وهو ينقل أخبار أحداث تهز العالم". وهكذا، فقد بدا وكأن إلياسوف تفضل التحليل العميق للمشكلات "المحلية" من خلال تمحيص جذورها السياسية، ومن خلال الكيفية التي ترتبط بسياسة وطنية شاملة، أو

حتى عالمية، وليس بالمصالح الصرفة "في الأفعال المحلية المرئية للفرد (إعطاء بطانية لشخص مشرد، أو إطعام جائع، على سبيل المثال)"[50].

إلا أن ما يُطرح في هذا الفصل للنقاش هو عكس ذلك تماماً: نحن هنا أمام مجموعة من الصحفيين الذين يميلون نحو تأطير الموضوعات في سياق إقليمي أو عالمي كشرط مسبق لإذاعته ونشره. أما إذا صُنّفت الموضوعات على أساس أنها محلية، فإنها تُعَدُّ بحد ذاتها غير جديرة بالنشر في مثل هذه المحطات المهمة. أميل نحو التأكيد على أن الباحثين الغربيين أمثال هابيرماس وإلياسوف يميلون إلى بناء آرائهم على قاعدة ذات صلة بالمركزية الأوروبية المتأصلة في تاريخ "سياسة الاعتراف" الصلب، كما قال تشارلز تايلور[51]، التي يُزعَم بأن لها سمة عاطفية تتجلى في نزوعها نحو تحقيق ذاتها[52]. ولكن في السياق العربي، لدينا جمهور؛ أو لنقل إن لدينا شراذم من جماهير مبعثرة مقصاة عن الحوارات الجادة التي تتم بلغة رفيعة. هذه الشرائح من المشاهدين الراغبين والقادرين على مناقشة هذه الموضوعات تساهم عادة في مثل هذه الفعاليات، بينما يلجأ الآخرون الذين ليس بمقدورهم القيام بذلك، إلى مواقع أقل شأناً؛ عادة ما تكون مخبأة داخل زوايا في الصحف، أو في الدراما والرواية اللتين تعكسان الثقافة الشعبية. أما نتيجة ذلك، فتتمثل في التركيز على ما هو عالمي (أي عام) على حساب ما هو محلي (أي خاص).

أما في السياق الأمريكي، كما أوضحت ذلك إلياسوف، "فقد نظر المنطق العام إلى الفضاء العام من زاوية أن هذا الأخير هو منطلق

لإذاعة ونشر المصالح الشخصية بشكل دراماتيكي على الهواء، وترجمة هذه المصلحة الذاتية إلى سياسات عامة قصيرة النظر؛ هذا التعريف الشعبوي للفضاء العام أبقى أكثر الحوارات اللافتة بعيداً عن انتشارها جماهيرياً"[53]. لكن العكس هو الصحيح بالنسبة لوسائل الإعلام العربية حيث يميل الصحفيون العرب إلى وضع القضايا السياسية الكبرى على رأس أولوياتهم، أي القضايا المرتبطة بالسياسة الخارجية مقصين بذلك الموضوعات المحلية بعيداً عن الحوارات العامة. وهكذا، فلو أن الباحثين الغربيين أعربوا عن قلقهم من سيطرة القضايا المحلية على حساب القضايا العامة، فإن على الباحثين العرب أن يبدوا قلقاً بالاتجاه المعاكس، المتمثل في هيمنة القضايا العامة على القضايا المحلية.

إضافة إلى ذلك، ترفض إلياسوف فكرة أن البرامج الحوارية الشعبية مثل برنامج (أوبرا) يمكن أن تساهم في استعادة ثقة الأمريكيين بالسياسة، من خلال طرح قضايا سياسية ضمن إطار أكثر شعبية. تؤكد بدلاً من ذلك، ضرورة أن يقوم المواطنون "بتعلم كيفية ربط حياتهم الخاصة بالقضايا السياسية. يكفي إجراء اتصال هاتفي واحد بأحد البرامج الحوارية الإذاعية لكي يؤكد من جديد قناعة المستمعين بأن الحوار السياسي يشتت الذهن ويبعث على التشويش، وأن الأفكار تأتي من أماكن لا يعلمها إلا الله، وأن المهتمين بالسياسة الذين يريدون فقط سماع أصواتهم، يتحدثون لساعات في أوقات غير مناسبة ليلاً ونهاراً"[54]. ولكن هذا الرأي يفترض مرة أخرى وجود نمط معين من الجمهور: أي جمهور يهتم اهتماماً شديداً بتميزه الشخصي،

والمُطالب بإيجاد شكل من أشكال التوازن بين ما هو شخصي وبين ما هو سياسي.. ولكن، في السياق العربي، هناك شرائح متشعبة من الجمهور معظمها في حاجة إلى أن يتم الاعتراف بها بشكل متساوٍ مع الشرائح الأخرى، إلا أنها لا تمتلك الجرأة للمطالبة بهذا الحق. وكما عرضت من قبل، بدأت مؤخراً القنوات الأرضية المحلية والقنوات الخاصة كجزء من إستراتيجياتها التسويقية، بالتركيز على الضيق الذي شعر به هؤلاء الأشخاص الذين عوملوا كأدوات تسويقية، وليس كأدوات سياسية من أجل كسب قلوب الناس وعقولهم. بدأت هذه الشرائح إذاً تتبين أن مشاعرها أصبح يحسب لها حساباً، وأن هذه المشاعر يمكن أن تكون لها "قيمة تبادلية" في وسائل الإعلام تلك.

ربما كان هذا هو السبب الذي جعل برامج حوارية مثل برنامج أوبرا وينفري ذات شعبية طاغية في المنطقة خصوصاً في السعودية، حيث إن ثلث السكان البالغ عددهم 26 مليوناً هم من النساء اللواتي لا تتجاوز أعمارهن خمساً وعشرين سنة[55]. يتذكر أحد الرجال السعوديين كيف أن هذا البرنامج شد والدته البالغة من العمر سبعين سنة عندما رأت صورة لشابة مصابة بالحروق. أثارت تلك الصورة فضولها، فطلبت إلى ابنها كي يترجم لها مادة تلك الحلقة؛ وكيف أنها بدأت تذرف الدموع بعد أن عرفت المصاب الذي حل بتلك الأمريكية الشابة بعد تعرضها لحادث. بالإضافة إلى ما تقدم، ساعد ذلك البرنامج العرب في الخليج على الاطلاع على حقيقة المجتمع الأمريكي؛ وهي الحقيقة التي لا تعرضها الحوارات السياسية والبرامج التي تتناول قضايا الساعة[56]. في

واقع الأمر، شجع انتشار هذا البرنامج العديد من المذيعات العربيات لتقديم نسخة مقلدة له؛ فقد أطلقت المذيعة المصرية نشوى الرويني برنامجها بعنوان (نشوى) في قناة دبي الفضائية، وقامت بتقديم بانوراما شبيهة بتلك التي تقدمها أوبرا، حيث مزجت بين المشكلات الاجتماعية، وبين مقابلات أجرتها مع فنانين. وقد أعطى هذا البرنامج مقدمته الرويني لقب "أوبرا العرب"، هو لقب تعتقد هي أن جمهورها هو الذي أعطاه هذه الشعبية[57].

إذا كانت وسائل الإعلام العربية تمثل، كما عرضنا في الفصل الأول من هذا الكتاب، جسراً يربط بين الصحفيين ويفصل بينهم، فإنها كذلك تمثل جسراً نخبوياً. إنها تشكل جسراً ذهنياً يفصل بين المثقفين وبين غير المثقفين؛ وبين المُنعَمين وبين الأقل تنعماً فيما يتصل بالموضوعات والأسلوب والقضايا التي تطرح في الأنماط الإعلامية. قدّمتُ في موضع آخر[58] مثالاً عن فورة أولئك الذين يضعون أيديهم على "رأسمال ثقافي،" وقد بنيت هذا المثال على الاستنتاجات التي طلعت علينا بها ريم سعد، المتخصصة بعلم الإنسان من خلال تجربتها في برنامج وثائقي بعنوان (الزواج على الطريقة المصرية"، وقد أنتج هذا البرنامج لصالح محطة BBC2 سنة 1991[59]. تناول هذا البرنامج الوثائقي موضوع الطلاق، مستخدماً امرأة مصرية بسيطة كمثال لهذا الموضوع. كانت تلك المرأة أمية، وقد سبق لزوجها أن هجرها. عرضت مشكلاتها ومعاناتها مع أطفالها الذين بدؤوا يشبون عن الطوق. هذه المرأة التي لم تكن تتمتع بمسحة من الجمال، كانت تتحدث

باللهجة العامية التي مزجتها ببعض العبارات النابية التي كشفت عن مستواها الاجتماعي. لاقى هذا البرنامج انتقادات واسعة في مصر، حيث استعمل المثقفون الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى الصحافة بوصفها منبراً إعلامياً لكيل الشتائم لصانعي الفيلم، ولريم سعد التي ساعدتهم على إنتاج هذا البرنامج بزعم أن تلك المرأة لا يمكن أن تمثل الأم المصرية الحقيقية؛ وأن أميتها واستخدامها لعبارات نابية يشكلان عاراً على مصر. بالمقابل، لا يشعر المثقفون أو السواد الأعظم من الناس في المجتمعات الغربية بالإهانة لو حدث أن تم عرض تحقيق مشابه عن أشخاص مشردين أو من بيئة متدنية في الأخبار أو في أحد البرامج الحوارية. على العكس من ذلك، إن عرض مثل هذا الموضوع كان بالتأكيد سيلاقي الكثير من التقدير، وسَيُعَدُّ جزءاً من واجب وسائل الإعلام المتمثل في نشر الحقيقة بكل وضوح أمام طبقات المجتمع وشرائحه. كما سيعكس عرض مثل هذا البرنامج سياسة الاعتراف السائدة في المجتمعات الغربية، حيث يطالب السواد الأعظم من الناس بالاعتراف الذي يحتاج إليه في المنطقة العامة، ويحصل عليه.

نستنتج مما تقدم أن سلطة وسائل الإعلام تتجلى تحديداً في عاملين اثنين: المحتوى والمدخل. فإذا كان المحتوى يتناول مشكلات مباشرة تتعلق بالمجتمع المحلي أو الوطني، فإن من الممكن أن تضيف وسائل الإعلام إلى وضوح المحتوى في المنطقة العامة. ويوازي المحتوى في الأهمية المدخلُ المفتوح الذي يسهّل لجميع الفصائل والطبقات الاجتماعية عملية المشاركة في هذه الحوارات.

تتجلى إحدى السمات الفردية لوسائل الإعلام العربية الإخبارية في حقيقة لا مركزيتها وتوزعها على العديد من البلدان، بالتوازي مع جمهور موزع على المناطق الجغرافية نفسها. مع ذلك، فشلت المؤسسات التعليمية الغربية في الأخذ في الحسبان هذا التقاطع المدهش بين وسائل الإعلام المحلية والإقليمية من جهة، وبين وسائل الإعلام الإقليمية والعالمية من جهة أخرى. وهكذا، وبعيداً عن التمجيد الساذج لوسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي بسبب تركيزها على المسائل العالمية والإقليمية، فإن علينا البحث عن تمثيل لعامة الناس، أو عن أسباب عدم تمثيلهم في الوسائل الإعلامية نفسها. قابلت باحثين أوروبيين عبروا عن أمنياتهم في أن "تحوز" وسائل الإعلام في دول الاتحاد الأوروبي في يوم من الأيام على درجة الرصانة نفسها التي تتمتع بها وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي، والتي تستطيع بموجبها وضع السواد الأعظم من الأوروبيين ضمن بوتقة واحدة. إلا أن ما نسوا أن يتخيلوه، هو الشاكلة التي ستكون عليها وسائل الإعلام هذه، خصوصاً إذا كان التركيز في وسائل الإعلام الأوروبية سيتم على قضايا السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي فقط، متجاهلة المشكلات المحلية اليومية للعامة واعتبارها غير مهمة البتة؛ ومن ثَمَّ تحيلها إلى المحطات الشعبوية.

خاتمة

سبق لي القول إن محتوى وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي هو محتوى "نخبوي" في العادة، بمعنى أنه يركز على السياسات الخارجية بدلاً من تركيزه على المشكلات الاجتماعية المباشرة واحتياجات المجتمعات المحلية. لكن التنافس الذي شهدناه مؤخراً، والذي نتجت عنه زيادة في أعداد المحطات الإعلامية المطبوعة والمسموعة والمرئية، ناهيك عن منتديات الإنترنت، ساعد على منح القضايا الخاصة والداخلية قدراً معقولاً من الحضور الإعلامي.

أصبح من المتعارف عليه أن ما يميز وسائل الإعلام الحرة عن مثيلاتها غير الحرة هو العلاقة بين وسائل الإعلام وبين الأنظمة السياسية الحاكمة. ومن ثَمَّ فإذا كان النظام استبدادياً، فإن وسائل الإعلام سوف تستخدم لإخفاء معلومات مهمة وحيوية عن الجمهور؛ وقد تقوم بما هو أسوأ: فقد تقوم بلي عنق الحقيقة كما قامت به إذاعة صوت العرب. ولكنني أرى أنه إذا لم تتعاط وسائل الإعلام مع المشكلات اليومية والآنية التي يعانيها الناس – وهنا أقصد الفقراء والمحرومين بالإضافة إلى الطبقات الوسطى الناشئة – فإنها تكون بذلك مطية

لإخفاء الكثير من الحقائق الحيوية، وذلك بسبب تجاهلها لها كقضايا حوارية مهمة.

مع ذلك، يرى الباحثون الغربيون أن مشكلة وسائل الإعلام العربية تكمن فقط في الأنظمة السياسية الاستبدادية في العديد من البلدان العربية. ومن ثَمَّ فإن النقاش يتمحور حول فرضية أنه إذا ما أتاحت هذه الأنظمة للصحفيين قدراً من الحرية ينشرون من خلالها ما يريدون، فإن وسائل الإعلام ستساهم بشكل آلي في تخفيف الاحتقان الاجتماعي. لكن هذا الرأي يتجاهل كلية الطريقة التي يستوعب بها الصحفيون أنفسهم الدور المناط بهم في المجتمع، وتقويمهم للموضوعات التي تستحق النشر. يمكن في الحقيقة أن يؤدي ذلك ضمناً إلى نتائج حاسمة تتعلق بالدور الذي تلعبه وسائل الإعلام في خدمة جماهيرها، والمساهمة في دمقرطة المنطقة برمتها.

يُعَدُّ التركيز الشديد على القضايا السياسية المهمة بصفتها أنماطاً "جادة" جزءاً لا يتجزأ من "المكانة الصحفية الرفيعة" التي تتطلب قدراً معقولاً من رأس المال الثقافي عند مهنيي وسائل الإعلام. مع ذلك، إذا لم يجهد هؤلاء المهنيون من أجل إبراز الصلة الواضحة بين ما هو محلي وبين ما هو إقليمي، فإن العامة سوف تلجأ إلى قصص وإشاعات مبسطة نوعاً ما، لتفسير مثل هذه الصلة. فمثلاً، يمكن للاهتمام الشديد بالأخبار والآراء حول علاقة الولايات المتحدة الرسمية مع البلدان العربية بدلاً من تسليط الضوء على عامة الشعب الأمريكي ومشكلاته اليومية، أن يؤدي إلى نشوء شكل من أشكال نظرية

المؤامـرة تلعـب فيها الولايات المتحدة كأمة، دور الخصـم الشـيطاني. ولقـد عـبر مقدم أحـد البرامـج الحواريـة الذائعة الصـيت عن ذلك بالقـول إن الجماهـير المصـرية تلقـي باللائمة على الولايـات المتحدة بصـفتها مسؤولة عن مشـكلاتهم اليومية. وهكذا، "إذا ارتفعت أسعار النفط، فسـتكون الولايات المتحدة هي السبب. ونظراً لكوننا نعتمد على الأمريكيـين لإمدادنا بالقمح، فإننا نوجه اللوم إلى الولايات المتحدة إذا ارتفع سعر رغيف الخبز. إن المواطن المصري العادي يعرف أن الولايات المتحدة هي سبب كل هذه المشكلات"[60].

إذا كنت فيما تقدم، قد أنحيت باللائمة على بعض القنوات العربية بسبب تأكيدها المفرط على "تسييس" أخبارها الوطنية والخارجية على حد سواء، بدلاً من التركيز على الموضوعات الاجتماعية التي تمس حياة المواطن بشـكل مباشر، فإنني أود أن أضـيف هنا إلى ما تقدم، بالقول إن الصـحفيين الغربيـين العاملين في منظمات صـناعة الـرأي يميلون إلى "تسـييس" (الآخـر) أيضـاً. وتكـون النتيجة أن جمهورهـم نادراً ما يرى (الآخر) كإنسـان مثلهم تماماً، بل كعضـو في كيان (مسـيس) يمكن أن تحل مشـكلاته فقط من خلال اسـتعمال التدخل السياسـي. النتيجة الحتمية لذلك تتمثل في هوة سـحيقة تفصل بين طريقة تغطية الصحفيين للأخبار المحلية أو الوطنية، وبين الأخبار الخارجية.

هنـاك في واقـع الأمر تعميمات جارفة في وسـائل الإعـلام الغربية التي يصـور العرب فيها كمجموعة واحدة وليـس كمجموعات متنوعة، ويوضعون عادة ضمن إطار واحد كمسلمين. لا تستخدم عبارة "المسلم"

في واقع الأمر في العديد من البلدان الغربية للدلالة على خلفية دينية، بل للدلالة على الانتماء القومي. فمثلاً، عندما أعلن كبير ضباط الشرطة البريطانية عن النية لتجنيد آلاف من "المسلمين" رجال ونساء في سلك الشرطة، قامت وسائل الإعلام البريطانية بنشر هذه الإعلانات من دون أن تحدد المقصود بكلمة "المسلم" في هذا السياق[61]. هل يعني هذا أن كل من ولد في بيئة دينية معينة يجب أن يصنف دائماً ضمن هذا الإطار؟ ماذا لو كانوا من المنشقين، أو من غير الممارسين للشعائر الإسلامية، أو من غير المهتمين بالدين؟ لماذا لا يتم التعريف بهم بحسب انتمائهم الوطني بغض النظر عن خلفياتهم الدينية؟ هل كانت وسائل الإعلام، أو أي سياسي لتقوم بفعل الشيء نفسه لو كان المطلوب تجنيد بوذيين أو مسيحيين أو هندوس أو يهود في سلك الجيش أو في سلك الشرطة؟

لا حاجة إلى التأكيد في هذا الصدد على أن هذه العبارات التبسيطية لا يمكن أن تأخذ لها مكاناً في مجتمع عالمي يتسم بهويات مهجنة. يصيب صاغية وبشير كبد الحقيقة حول هذه النقطة عندما يعلنان أن

> المهاجرين والمنحدرين من أصلابهم... يمكن أن يكونوا قد وصلوا إلى بلدان المهجر كباكستانيين أو أتراك أو مغاربة أو جزائريين أو عراقيين. بعد وصولهم إلى الغرب واستقرارهم فيه، تم تحويلهم إلى "جماعات إسلامية." تشكل مثل هذه الجماعات إلى حد ما، "حقيقة افتراضية" موجودة بالدرجة الأولى في عقول الساسة" والخبراء والصحفيين الغربيين – وبالطبع، في عقول من يفترض أنهم "ناطقون" باسم هؤلاء"[62].

الفصل الخامس

وسائل الإعلام العالمية، هل هي فضاء عالمي عام ؟

يقفز الدور الذي تضطلع به وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي في وقت الأزمات عادة، إلى واجهة الاهتمام والحوارات في الغرب. حينها تخضع التغطية العربية للصراعات والحروب لتمحيص منظم، وتتم دوماً مقارنتها بالتغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام الإخبارية الأوروبية والأمريكية. كما يظهر هنا أيضاً "الصدام بين الأصوات" بصفته افتراضاً يتلطى خلف عملية التمحيص التي تهدف إلى تبيان السبب وراء الملامح الخاصة للتغطية الإخبارية في كل واحد من تلك السياقات الثقافية. قمت سابقاً باستعراض الاتهامات المتبادلة بين المهنيين العرب والأمريكان بخصوص تغطية الحرب على العراق، حيث كان الموضوع المركزي هو تعليق أولئك المهنيين على المعلومات – أي التقارير والصور – حول الحرب[1].

يُعَـدُّ التفسـير الخاطئ للتغطية التي تقوم بها وسـائل الإعلام عند الطرفـين دليـلاً قويـاً على "الانعكاسـية" المتزايدة في فضـاء وسـائل الإعـلام العالمية، حيث يكرس مهنيو وسـائل الإعلام خلافاتهم المهنية والأخلاقية. كما يشـير إلى وجود فضـاء إعلامي عالمي لا تخضـع فيها فقـط الأحداث للتمحيصـ الدائم، بـل الطريقة التي تتـم فيها عملية نقلها أيضاً.

تعكس الاتهامات التي يوجهها بعض الصـحفيين الغربيين لوسـائل الإعـلام الإخبارية العربيـة التوتر القائم بين "جماعتـين تأويليتين"[2]. وهكـذا، يمكن أن يؤدي تحليل المنتج الصـحافي الصـادر عن جماعات متعددة إلى تسـليط الضـوء على الاختلاف بين القيـم ووظيفة الأخبار عنـد كل واحدة من هـذه الجماعـات، والكيفية التي تتشـكل بها فكرة "الدخـلاء" في عمليـة الممارسـات المهنية التي تقـوم بها إحدى هذه الجماعـات بالمقارنة بمثيلاتهـا عند الجماعات الأخرى. تسـاعد رؤية الصـحفيين في المؤسسـات الإعلامية العربية، وهؤلاء يشـكلون جماعة تأويلية لها ممارسـاتها الخاصـة بهـا بالمقارنة بالمؤسسـات الإعلامية الأمريكيـة على سـبيل المثـال، في إلقاء الضـوء على الصـراع بين هذه الجماعـات مـن أجـل إعطـاء هويـة ومعنـى لممارسـاتهم الصـحفية ومعاييرهم المهنية.

إضـافة إلى ما تقدم، يمكن القول إن الحوار الدائر بين الصحفيين يشـير إلى قضية الموضـوعية بوصفها سـمة مهمة من سمات المراسل الصـحفي المثالي. فمن الواضح أن مسـألة الموضوعية في هذا السياق

–في تغطية الحرب الدائرة حالياً، على سبيل المثال– لا تتعلق بموضوع الزيف مقابل الدقة (أي فيما إذا كان الصحفيون العرب قد قاموا بنقل الحقيقة، أو زوّروها في تقاريرهم الإخبارية)، بل باحتمال أنه من خلال التركيز على الضحايا العراقيين، فإن بعض وسائل الإعلام العربية يمكن أن توجه إليها اتهامات بتأجيج حدة الصراع بين الشرق والغرب، بدلاً من محاولة إخماده؛ بالرغم من حقيقة أن تلك التقارير كانت تحمل في طياتها تصويراً لبعض ما كان يجري في الواقع. المهم هنا هو مصداقية الصحفيين كمهنيين في قلب منطقة الصراع؛ أو بعبارة أخرى، يمكن القول إن ما يهم في هذا المجال هو "أي" جزء من أجزاء الحقيقة تم إيراده في وسائل الإعلام و"كيف" تمت عملية إيراده. وإذاً، فإن من غير المتوقع أن يكون الصحفي مراقباً تقليدياً، بل "مراقباً مثالياً"[3]. يرى ماثيو كيران أن إحدى السمات المهمة لمثل ذلك المراقب تكمن في إيجاد نوع من التوازن بين كونه حيادياً، وبين كونه في الوقت نفسه، مهتماً بالمشاعر والعواطف الإنسانية؛ ومن ثَمَّ، "متفهماً لتلك الشخصيات من الداخل"[4].

يهدف هذا الفصل إلى مناقشة دور الصحفيين بصفتهم وسطاء وممهدين لما يطلق عليه وصف "الفضاء العام العالمي". تركز المناقشة التالية على دور الصحفيين العرب في هذا الفضاء العالمي الجديد، وحضورهم في فضاء السلطة السائد. تتمثل النقطة المحورية لهذه المناقشة فيما إذا كان هذا الفضاء العالمي الجديد لا يزال يحمل في طياته أفكاراً تتعلق بالمركز في مقابل الأطراف؛ وفيما إذا كان بإمكاننا

الحديث عن ممارسات صحفية سائدة عند تطبيقها على ميدان الصحافة. يلعب ميدان الصحافة دوراً محورياً في تشكيل الفضاء العام الحديث الذي يتمثل بدقة في قدرته على أن يكون منصة تنطلق من على متنها أصوات متنوعة كأساس لإطلاق أحكام منطقية. ولكن بدلاً من استعراض المنطق من خلال معايير عالمية (هابيرماسية) بوصفها حجر الزاوية في الفضاء العالمي (العام)، فإنني أقترح تطبيق رأي بوردو حول المنطق، حيث يَعُدُّه "قانون اللعبة"، الطارئ على الميدان الذي يتموضع فيه. كما سبق لي القول في الفصل الأول من هذا الكتاب، أرى أن رأي بوردو يساعدنا على رؤية الصحفيين بصفتهم فريقاً يقوم بتشكيل "جماعة تأويلية". تتجلى النقاط المحورية في هذه المناقشة في علاقات السلطة والهويات الهجينة التي تتشكل في المشهد الإعلامي العالمي.

يتجلى إطار هذا الفصل على الشكل التالي: أولاً، أقوم بمناقشة الخطوط العامة للفضاء العالمي العام، مركزة على موضوع تدفق المعلومات كشرط أساسي للمشاركة المنطقية في هذا الفضاء. أقوم بعد ذلك بمناقشة دور الصحفيين العرب في تسهيل هذه المشاركة، مركزة خصوصاً على فكرة التهجين، ومتقصية دور الصحافة بصفتها جسراً ثقافياً بين (الآخر) العالمي والذات المحلية. وكما سأبين تالياً، فإن دور الصحفيين كوسطاء في هذا الفضاء العالمي يجب أن يأخذ في الحسبان الطريقة التي يرسمون بها هويتهم، وتأثير هذه الهوية في مسألة الوساطة في الحوارات العامة. وفي محاولة مني لإثبات وجهة نظري،

أقـدم تحليلاً لتغطية الحرب على العراق في أربع من الصـحف العربية المهاجرة ذات البعد القومي من أجل إثبات:

1) الأدوار الهجينة التي يمارسـها الصـحفيون، خصوصـاً في وسـائل الإعلام الهجينة المتمثلة في الصـحافة العربية ذات البعد القومي.

2) كي أتعمق في مناقشـة فكرة الهيمنة في هذا الفضاء العالمي. وسوف يطرح هذا التحليل بتفصيل أكبر في الفصل السادس من هذا الكتاب.

كما سـأبين لاحقاً، فإن الهيمنة ليسـت كما يَعُدُّها الباحثون العرب مسـألة تتعلق بتدفـق المعلومات من المركز باتجاه الأطـراف؛ بل تتجلى في توزع السـلطات بـين اللاعبين في الجماعة الصـحفية العالمية. أؤكد بناء على هذا التحليل، أن النظرة إلى الصحفيين (على امتداد العالم) بوصـفهم جماعة "تأويلية" موحدة، تسـتثني مسألة إبراز الخلافات أو الصراعات فيما بينهم.

الفضاء العالمي العام.. حلبة حوارية

قـام عدد مـن الباحثـين باسـتخدام الفكـرة الهابيرماسـية حول الفضـاء العام كحلبة للتواصـل المديني و"النقاشـ العقلاني"، ومن ثَمَّ قامـوا بتطويرها كنمـوذج معياري للحياة المدينيـة التي يمكن تطبيقها على المسـتوى العالمي. في الوقت نفسـه، أثارت عولمة وسـائل الاتصـال

الإخبارية جدلاً أكبر صبّ في صالح الفضاء العالمي المشترك. ازدادت وتيرة الإلمام بالأحداث التي وقعت في أماكن بعيدة، كما ازداد حضورها بسبب انتشار القنوات الفضائية التلفزيونية وشبكة الإنترنت. لو أردنا أن نكون أكثر دقة، يمكننا القول إن ما تشير إليه هذه الفكرة هو قدرة وسائل الإعلام الإخبارية على استحضار الأحداث التي تجري في أماكن بعيدة خارج نطاق الحدود المكانية والزمانية لحياة المشاهدين العادية. أصبحت مسألة الحضور، كما يقول جون طومسون[5]، السمة الرئيسة لهذا الفضاء العام الجديد.

تم لاحقاً تبني موضوع الفضاء العام بصفته حلبة للتواصل المديني و "النقاش العقلاني" من قبل عدد من الباحثين، وتطويره "كنموذج معياري لحياة مدينية نموذجية"[6]. يؤكد إنغريد فولكمير على سبيل المثال، وجود فضاء عام عالمي جديد، وأن هذا الفضاء "أصبح فضاء مجتمعياً إضافياً عالمياً يتصف بالوسطية تعززه شبكة الإنترنت بشكل خاص"[7]. تُعَدُّ شبكة الإنترنت في واقع الأمر محركاً عالمياً وتشكل بنية تحتية للنشاطات العامة. يشير ستريت[8] على سبيل المثال، إلى استخدام الإنترنت من قبل الناشطين العالميين من أجل تنظيم مظاهرات في مختلف أنحاء العالم (ناهيك عن استخدام الإنترنت من قبل مجموعات إرهابية عالمية). لكن هارفارد يؤكد من ناحيته أن "عولمة الاقتصاد والحكومات والثقافة لم تترافق بعولمة مشابهة للفضاء العام، وأن صناعة الرأي العام ما زالت ترتبط إلى حد كبير بسوية المؤسسات السياسية الوطنية"[9]. إن ما يجب الاعتراف به هنا هو أن الترابط

المتزايد بين دول العالم، والانتشار السريع للأخبار العالمية بما في ذلك أخبار الحروب والكوارث التي تبثها القنوات الفضائية العالمية، يجب أن يكون له تأثير في الرأي العام في مشرق العالم ومغربه.

تعيد فكرة الفضاء العالمي العام إلى الأجندة قضايا تتعلق بالاتصالات التي تتدفق من "المركز" إلى "الأطراف"، كما أكد ذلك غالتونغ في رؤيته الكلاسيكية لبنية الإمبريالية[10]. كان التركيز حينها يقع على الاعتماد البنيوي المتبادل بين النخبة التي تحتل المركز وبين الأطراف، وهو ما يدفع بالممارسات المؤسساتية باتجاه مثيلاتها في المركز المهيمن، ويؤكد القيم التي يتحلى بها هذا الأخير. ترى عواطف عبد الرحمن[11] أن الثورة في مجال الاتصالات العالمية تخدم مصالح الثقافات المهيمنة التي تحتل المركز، وذلك من خلال نشر قيمها وأساليبها في الوقت الذي تقوم فيه بتهميش ثقافات الأطراف المحلية. من ناحية أخرى، يشير باحثون آخرون[12] إلى صعوبة التواصل بين (المركز) المهيمن و(الأطراف) المهيمن عليها، وهو ما يزيد من صعوبة التدفق البيني أو السببي لهذه القيم.

يُنظر إلى عملية تدفق المعلومات كأساس لازدهار مثل هذا الفضاء العالمي. كما أنه يعني حضور (الآخر) (الأطراف) في فضاء السلطة المهيمنة (المركز). يطرح ثوسو على بساط البحث فكرة التدفق المعاكس، كوسيلة لإعطاء فرصة "للتابع كي يعبر عن رأيه،" وهو يثبت بذلك أن "الحركة ليست باتجاه واحد فقط – أي من الشمال إلى الجنوب"[13]. يرى فولكمار أنه لا يوجد بعد الآن مركز أو أطراف بل

فضاء وسطي يتصف بالاستطرادية التعددية تتحرك ضمنه أنظمة إعلامية "مستقلة استقلالاً ذاتياً" لا يهيمن فيها أي لاعب بعينه "على مجريات اللعبة"[14]. مع ذلك، لا يزال المشهد الإعلامي العالمي حلبة للمنافسة: أي استعراض للقوة، وفي الوقت نفسه استعراض لمقاومة هذه القوة؛ بمعنى آخر، يعرض هذا المشهد لهيمنة المركز، وفي الوقت نفسه، لحركات مقاومة هذه الهيمنة من قبل الأطراف. إن الرأي القائل بأن المشهد الإعلامي العالمي لا يحتوي على "لاعبين مهيمنين"، كما سأؤكد لاحقاً، يستثني موضوع الصراع على السلطة بين الصحفيين (أي مهنيي وسائل الإعلام) من أجل بناء هوياتهم المهنية، وما يتضمنه هذا الصراع من منظور تحديد الاختلاف فيما بينهم.

الصحافة العربية والدولة الحديثة

بدأت الصحافة تلعب دوراً مهماً في تشكيل الفضاء العام الحديث، بالرغم من أن هذا الدور يحمل في طياته بعض التناقض. من ناحية أخرى، يعزو هابيرماس[15] انحسار الفضاء العقلاني العام إلى انتصار الرأسمالية ونشوء وسائل الإعلام الجماهيرية التي تزيد من حدة شرذمة الجماهير التي يتم التعامل معها بصفتها مجرد متلقية لوسائل الاتصال الجماهيرية والإعلانات. من ناحية أخرى، يرى طومسون أن للمؤسسة الإعلامية دوراً حاسماً في تطوير "الديمقراطية المبنية على الحوار،" حيث تعرض بوضوح الأفكار المتباينة كافة؛ وهو ما يؤدي إلى إمكان أن يقوم الأفراد بإطلاق "أحكام منطقية"[16].

يرى دالغرين[17] أن عملية تحليل الموضوعات والبنية الاجتماعية للفضاء العام يجب أن يعقبها تحليل للمؤسسات الإعلامية – على سبيل المثال، الضوابط التنظيمية والملكية ودور التقانة – بالإضافة إلى التمثيل الإعلامي والفوارق بين الأنماط المختلفة. استمر هابيرماس في كتابه الذي أصدره لاحقاً[18] في البناء على نظرية أن المعرفة كما طرحت استطرادياً في الحوارات المختلفة تسلط الضوء على ما نقوم به وتغذيه. هنا بالضبط، تكتسب الصحافة أهميتها القصوى كوسيط ومروج لمثل هذه الحوارات وذلك من خلال توحيد الجماهير المتباعدة جغرافياً، وجعلها تبدو وكأنها جمهور واحد ذو مصالح مشتركة. تشكل المعلومات إذاً، أساساً لقيام مثل هذا النوع من الحوار: حيث يمكن "الوصول إلى معلومات موثوقة من منظورات مختلفة، وآراء متعددة حول قضايا الساعة؛ ومن ثَمَّ يصبح بإمكان المواطنين بناء آرائهم الخاصة بهم حول القضايا المهمة، وتهيئة أنفسهم للمشاركة في العملية السياسية"[19]. المعلومات إذاً، هي حجر الزاوية في عملية التنوير هذه؛ ويُعَدُّ تدفق الأخبار "هدية كبيرة، كبيرة"[20]. ومن المتفق عليه على نطاق واسع أيضاً، أن المعلومات الحرة هي من الشروط الأساسية للعملية الديمقراطية، وأنها السبب الذي حدا ببعض أنظمة الحكم الاستبدادية إلى وضع قيود على التدفق الحر للمعلومات، أو ممارسة احتكار لقنوات المعلومات من أجل إبقاء شعوبها في بوتقة الجهل بما يجري[21].

يفترض أن الجمهور العربي (أو ما يطلق عليه شعبياً وصف "الشارع" العربي)[22] قد وقع فريسة سهلة لغياب الروح المهنية عند

بعض الصحفيين الذين تنحصر مهامهم في تأجيج الروح العدائية ضد الأمريكيين[23]. يطلق نسيبة وآخرون[24] فرضية أن مشاهدة وسائل الإعلام المعروفة بعدائها للأمريكيين يمكن أن ينتج عنها مثل هذا الموقف تجاه الولايات المتحدة بين المشاهدين العرب. يعكس هذا الرأي موقفاً انتشر بين العديد من الأمريكيين، الذي يرى في "قناة الجزيرة ووسائل الإعلام العربية الجديدة قوة عدائية أساسية تساهم في تأجيج العداء لكل ما هو أمريكي، وتزيد من تعقيدات أهداف السياسة الخارجية في العراق وإسرائيل والحرب على الإرهاب، وقضايا أخرى"[25]. يكمن الخوف هنا من موضوع تشويه المعلومات، أو خرق مبدأ المصداقية والإجماع اللذين يشكلان جزءاً لا يتجزأ من حراك الفضاء العام (العالمي).

يمكن أن ينطبق الرأي نفسه على الصحفيين كميسّرين لمثل هذه الحوارات العامة. يذكرنا زياني[26] على سبيل المثال، بالمشكلات التي تحيط بصحفيي قناة الجزيرة، ومحرريها الذين تم إغلاق مكاتبهم في بعض الدول العربية بعد قيام هذه القناة ببث بعض البرامج الحوارية "الجريئة." في مثل هذه الحالات، يتم النظر إلى الصحفيين بصفتهم أبطالاً يتحملون الكثير من المتاعب في سبيل سعيهم نحو الحقيقة، ويتعرضون لمواجهات قاسية مع السياسيين والحكومات. يعزز هذا من صورة الصحفيين بصفتهم "حراساً" للحقيقة، وهي صورة كرستها تقارير جريئة وحلقات من التحقيقات التي قاموا بها[27]. وهكذا، فكلما ازدادت حدة المشكلات التي يواجهونها، ازداد حجم البريق والشهرة

اللذيـن يتمتعـون بهما، وهو مـا يجعل مصـداقيتهم ترتبط بمدى الكم مـن العداء الذي تكنه لهم أنظمة الحكم القائمة. ولكن إذا لم يسـتطع الصـحفيون لعـب مثل هـذه الأدوار البطوليـة وذلك بسـبب اكتفائهم بترداد التصـريحات الرسـمية، فإنهم يتعرضـون لانتقادات شـديدة، ويقعـون فريسـة الخطاب السـلطوي[28]. ولذلك فنحن نميـل إلى قياس نسـبة المصـداقية الصـحفية بمدى المسـافة التي تفصـل بين وسـائل الإعلام وبين الخطاب الحكومي.

تسـتثير هـذه الصـورة، صـورة الصـحفي الغربـي "كباحـث عن الحقيقة"، وهي صـورة أصـبحت جزءاً لا يتجزأ من ميدان الصـحافة العربيـة كنتيجة لعملية التهجين الجريئة (انظر الفصـل الأول)؛ ذلك أن عملية التهجين في الأنماط الإخبارية والحوارية في الصحافة العربية تبـدو وكأنهـا تثير الحماس في الدوائـر الغربية كعلامـة من علامات التنوير والتقدم.

التهجين في وسائل الإعلام العربية

يشـير التهجين عادة إلى الناتج الناجم عن مزج اثنتين أو أكثر من السـمات المختلفة ثقافياً بحيث يصـبح الناتج سمة مدمَجة جديدة مثل موسـيقى الروك اللاتيني، وموسـيقى البوب الصـيني ومعرض الأزياء الإسـلامي[29]. التهجين إذاً هو عملية دمج للسـمات والممارسات الغربية (مـن موسـيقى وأزياء) بالنسـيج المحلي (خصوصـاً في بلـدان العالم الثالث مثل أمريكا اللاتينية والشـرق الأوسـط) الهدف منها هو إعادة

صياغة مفهومات جديدة (حديثة) للهوية الأصلية. تستخدم عملية صياغة هذه الهوية الجديدة أدوات غربية: كاستخدام التقانة المتقدمة في عملية تحرير الأخبار، وتقانات البث المباشر، وحتى الأسلوب واللغة تأثرا بعملية التهجين هذه[30]. فالتهجين لا يمكن دراسته فقط من خلال النصوص والسمات كالموسيقى أو لغة الأخبار، بل يمكن أن يتبدى في الدور الذي يلعبه الوسطاء (كالموسيقيين وقارئي الأخبار والمعلمين).

يؤكد توملينسون أن التهجين هو النتاج الطبيعي "لذوبان الرابط بين الثقافة والمكان"[31]. إنه الطفو الحر للسمات الثقافية عبر الفضاءات الجغرافية والثقافية، والجاهز لتقديم نفسه والاندماج والمحاكاة بقدر ما تتطلبه الحاجات المحلية. وصف أحدهم هذه العملية بالقول إنها "خليط ومزيج؛ قليل من هذا وقليل من ذاك هو ما يضفي الجِدّة على العالم؛ وهو ما حاولت أن أتمسك به"[32]. ولكن بالمقابل، يمكن أن ينظر إلى التهجين بصفته تهديداً للثقافة الأصلية والتقاليد، وانتصاراً للثقافة المسيطِرة[33]. يذهب كريدي[34] إلى أبعد من ذلك حين يشير إلى الحاجة المتزايدة لدمج عملية التهجين بنظرية الاتصالات من أجل تحليل التأثير الذي تحدثه هذه العملية، أي تبيان ما إذا كان هذا الخليط شيئاً يجب الاحتفاء به، أو ما إذا كان يحمل في طياته هيمنة ثقافية، ويخفي بين ثناياه الشعور بالظلم.

لكن الدور الذي يلعبه المهني الإعلامي يمتاز بأهمية خاصة ضمن سياق هذا البحث. ففي السياق العربي، لا يتجسد هذا الدور ضمن المعايير الماهيوية سواء في الثقافة الأصلية أو الثقافة (الغربية)

المسيطرة؛ بل يظهر كنتاج هجين يصدر عن التمازج بين ثقافتين مختلفتين. تبدو وسائل الإعلام في البلدان النامية وكأنها تضع قيوداً على الحوارات النقدية من خلال "الالتزام الصارم بالخط الرسمي"[35]. يتناول ثوسو[36] مثل هذه الوسائل الإعلامية الهجينة في الهند، حيث تأخذ نشرات الأخبار التلفزيونية أشكالاً أمريكية مناسبة، وتضعها ضمن قوالب هندية. لا يتم تقليد الممارسات الغربية فقط لأنها تبدو "فعالة"، بل لأنها جزء من عملية استيلاد النفوذ وتجميع لرأس المال في الميدان المحلي الأصلي. فعلى سبيل المثال، تحتوي المواد التي تنتجها محطة CNN على "رأسمال ثقافي" أكبر حجماً من الأخبار التي تبثها المحطات المحلية[37]، ومن ثَمَّ فهذه المواد تتمتع بقدر كبير من الشرعية. وإذاً، لا بد لوسائل الإعلام الإخبارية العربية أن تؤقلم ممارساتها من أجل أن تقاس هذه الممارسات بواسطة جهاز القياس الغربي هذا؛ وهكذا يتطور النمط الإخباري نفسه بحيث يعكس هذه الممارسات الجديدة.

يؤكد عبد النبي[38] ضمن توصياته للصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة، أهمية التعامل مع الأخبار الواردة من وكالات الأنباء العالمية بطريقة نقدية، ويقترح تأسيس لجنة متعددة التوجهات للتعامل مع الأخبار الواردة. يؤكد بذلك أهمية المهنيين الذين يتعاطون في مجال الأخبار كوسطاء بين الثقافات والأيديولوجيات، معتمدين في ذلك على مستوى تعليمهم ومعرفتهم بالآخر (أي رأسمالهم الثقافي) من أجل غربلة كل ما يرد إليهم، وتصنيفه حسب فائدته وأهميته ضمن

السياق المحلي. على الصحفيين إذاً، أن يكونوا على دراية تامة بالسمات الثقافية السائدة، وذلك كي يكون بإمكانهم تحديد القيم الكامنة في الثقافات الأجنبية؛ ومن ثَمَّ بناء تمثيل للواقع على محمل أقل قيمة بالنسبة لجمهورهم. يتقاطع ذلك بشكل كامل مع الرأي السائد حول الصحفيين أنفسهم بوصفهم "ناقلي معلومات" بدلاً من كونهم معلقين على الأحداث[39].

بالرغم من كون الغرب المصدر الرئيس للمعرفة والمعلومات، فإن التهجين يمكن النظر إليه بوصفه القدرة على المزج بين أجزاء المعلومات المختلفة وإدخالها ضمن النسيج الرئيس الأصلي. وسيكون بإمكان الناتج الأخير أن يقوم بتحييد الهيمنة الغربية. الصحفي هو أشبه بالنخبة المثقفة بشكل عام؛ فهو مروّج للحداثة: إنه يعرف لغة الآخر، وبإمكانه الكشف عن المعنى الحقيقي للرسائل الخارجية، والقراءة ما بين السطور، وتحديد مدى فائدة الإشارات الضمنية الواردة أو عدمها لمشروع التحديث بالنسبة للثقافة الأصلية المحلية. التناقض إذاً، هو السمة الرئيسة للعلاقة مع الغرب، كمصدر للإلهام في سبيل تطوير المنتج الصحفي وتحديثه. يمكن للصحفيين العرب أن يتماثلوا بشكل إيجابي مع الممارسات الصحفية الغربية، وفي الوقت نفسه، ينأون بأنفسهم سلبياً عن تلك الممارسات بالذات. يعمل هذا التماثل الإيجابي كأساس للشرعية والمصداقية، بينما يكون النأي السلبي تأكيداً على الدور الاستقلالي الذي تلعبه الصحافة ضمن سياقها الخاص بها. أكدت الدراسات الوطنية المتقاطعة[40] إمكان توحيد

مفهوم الصحافة من زاوية التقاطع الثقافي. يبدو أن النموذج الأنجلو-أمريكي هو النموذج السائد كما هو مبين في الاستطلاع الذي أجري بين الصحفيين الأستونيين الذين يقومون بدور "الكلب الحارس"[41]. لقد كان هذا هو المنظور الذي أكد زياني من خلاله أن قناة الجزيرة كنموذج لهذا التهجين "عالقة بين نهجين. فمن ناحية، تستخدم القناة أفضل المهارات التقانية والممارسات الصحفية التي يمكن أن يقدمها الغرب؛ ومن ناحية أخرى، تستخدم هذه الوسائل والممارسات تحديداً من أجل الدفع بآراء وأفكار تتناقض مع الرواية الغربية والتعليقات الغربية على الأحداث والقضايا المختلفة التي تقود الشرق الأوسط إلى مركز الاهتمام الإخباري العالمي، وتشكك في مصداقيتها"[42].

تمثل نتيجة التهجين إذاً، لحظة التقاطع بين مهمتها الداخلية: أي توجيه الجمهور وإلحاقه بركب الأحداث، وتشجيع المشاركة الشعبية من جهة، وتبني الممارسات الخارجية للصحفيين استناداً إلى مدى سلطة هؤلاء في الميدان الصحفي. وهو ما يبينه بشكل تقريبي الرسم 5.1.

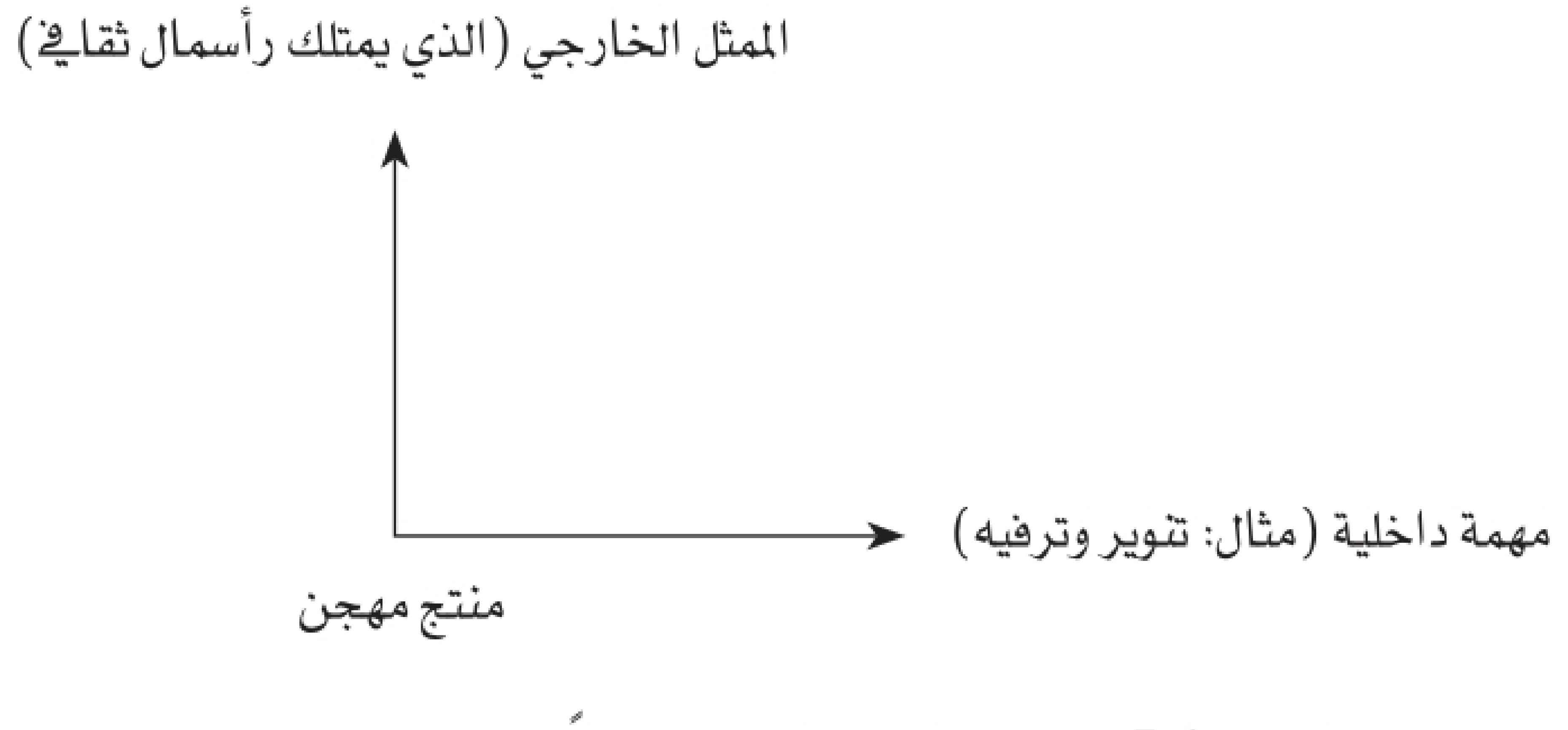

الرسم 5.1 التهجين بصفته تقاطعاً بين الخارج والداخل

يتجسد أحد أهم الانتقادات للمفهوم الهابيرماسي للفضاء العام في الافتراض الضمني الذي يَعُدُّ الهوية تصنيفاً ثابتاً "يتشكل مرة واحدة وإلى الأبد، وذلك قبل الدخول في عالم الفضاء العام"[43]. وبما أن موضوع الهوية يقع في قلب الفضاء العام بصفته موقعاً للحوار العقلاني، فإن من الضروري البحث عن صيغة هوية ليس فقط الجمهور (المشاهد) الذي يشارك في حوارات ذات صلة بالأحداث الجارية، ولكن كما أؤكد في هذا المجال أيضاً، هوية الصحفيين بوصفهم ممهدين لمثل هذه الحوارات.

لا تتناول الفكرة التي طرحها هابيرماس حول الفضاء العام الحقيبة الثقافية الاجتماعية الخاصة التي يحملها أفراد الجمهور قبل أن يبدؤوا في الانخراط في التزاماتهم العامة[44]. يقوم الصحفيون بإجراء مشابه بصفتهم الجهة المنظمة لإنتاج الفضاء العام يشمل الهوية المهنية/المؤسساتية والهوية الفردية المتوضعة في ثقافتهم الأصلية. وهكذا، كما يؤكد دالغرين، فإن "بإمكان الفرد نفسه أن يجمع في الوقت نفسه بين العديد من المواقع (حتى المتناقضة منها) بفضل الهويات المتعددة أو العضويات الجمعية التي ينتمي إليها"[45]، والتي تؤكد أهمية سياسة الهوية كمؤشر رئيس على المشاركة في الشؤون العامة. ومن ثَمَّ يجب على عملية تحليل دور الصحفيين بصفتهم ممهدين و"وسطاء ثقافيين" أن تأخذ في الحسبان الطريقة التي يشكل فيها هؤلاء الصحفيون هوياتهم وتأثير هذه الهويات في عملية الوساطة في الحوارات العامة.

استخدم بيير بوردو[46] عبارة "الوسطاء الثقافيين" للإشارة إلى أولئك المنخرطين في فعل "التقديم والتمثيل"، وهو مفهوم لاقى اهتماماً متزايداً عند الباحثين في مجال الدراسات الثقافية (انظر على سبيل المثال، موضوع الدراسات الثقافية المكرس لهذا الموضوع)[47]. لن تتمحور دراسة الأخبار بعد الآن، استناداً إلى هذا المفهوم، حول نموذج البث البيني لتدفق المعلومات والإنتاج؛ لكنها ستلقي الضوء على دور الصحفيين كوسطاء يقومون بتحديد إنتاج الأخبار واستهلاكها، وربط هذه الأخبار مع بعضها بعضاً. يجب أن يتم النظر إلى هذا ضمن سياق الفكرة السائدة منذ مدة طويلة حول دور الصحفي "كحارس للبوابة"[48]، في الوقت الذي يفترض أن "المواد الثقافية تظهر ببساطة أمام (بوابات) وسائل الإعلام، أو شركات الإنتاج الثقافي التي يمكن أن تسمح لها بالدخول أو تمنعها منه"[49]. لكن هذا يستثني انخراط الوسطاء في عملية البحث عن أنواع معينة من المعلومات ومحاولاتهم شرعنة إنتاجهم الخاص في الصحف العربية، مضفين بذلك الشرعية على المنتج النهائي.

ترتبط الصحافة عادة بالمسؤولية الاجتماعية، كما يميل البحث في مجال الصحافة إلى التركيز على القاعدة نفسها[50]. وعلى الرغم من أنني لا أعارض هذا الرأي، فإن هدفي في هذا المضمار لا يكمن في الرغبة في طرح مبادئ معيارية فيما يخص دور الصحافة. في رأيي، ليست وسائل الإعلام سوى جزء من العلاقة الجدلية والمتعددة الأوجه بين وسائل الإعلام والجمهور، أو بين وسائل الإعلام والمصادر التي

تستقي منها معلوماتها. إذا كان الباحثون يتوقعون قيام الصحفيين بالتحرك ضمن نطاق معين، فإنهم حينها يتعاملون مع الصحافة كتحصيل حاصل، بدلاً من طرح علامات استفهام حول أسس الممارسات الصحفية، وكذلك حول نظرة الصحفيين إلى موضوع الهوية المهنية. يجب أن يتم تحليل المؤسسات الاجتماعية استناداً إلى تأثيرها والنتائج المترتبة عنها، وكذلك استناداً إلى شرعية الأسس التي قامت عليها.

الهوية الصحفية

الصحافة هي عملية فهم للواقع[51]. أصبح من المتعارف عليه الآن النظر إلى الصحافة بوصفها تلعب دوراً محورياً في تسهيل إقامة الحوارات السياسية وتنظيمها، ومن ثَمَّ المساهمة في بناء حياة عامة صحية. ينقل الصحفيون "شكلاً" من أشكال الواقع إلى جماهيرهم ومشاهديهم؛ وهم في ذلك يكرسون واحداً من الدّالّات الرئيسة لهويتهم المهنية باعتبارهم موضع ثقة الجمهور؛ وهو دور أكده منذ وقت طويل جوزيف بيلتزر الذي عَدَّ الصحافة "أكثر المهن روعة وجاذبية... فكل يوم يمر، يفتح أبواباً جديدة للصحفي الذي يتمتع بثقة الشعب ولديه القدرة على مخاطبته"[52].

في قلب هذا الدور، تكمن مهمة نقل الحقيقة، والتأكيد على الموضوعية كمعيار سائد، على الأقل في النموذج الصحفي الأنجلو-أمريكي[53]. وهكذا فقد أصبحت الأخبار مظهراً من مظاهر "ثقافة الحقائق"[54]، حيث يكتسب (الحقيقي) موقعاً متميزاً. يتفق الصحفيون

الأمريكيون اليوم فيما بينهم الآن على أن التدقيق في المزاعم الحكومية هـو جزء لا يتجزأ من المهمة الصـحفية. يفرض هذا الأمر على الميدان الصـحفي العربي ميلاً نحو التمسـك بمبدأ الموضوعية في الوقت الذي يتـم التأكـد من الإبقاء على مسـافة آمنـة بعيداً عن الذاتيـة أو إقحام العاطفـة في هذا الميدان المهني؛ ومن ثَمَّ الابتعاد عن الصـورة النمطية القديمة للصحفي العربي كبوق للقوى السياسية، ومجرد كاتب اختزال لممارساتها.

يشـعر الصـحفيون بالحاجـة الملحة لتقـديم أكبر كـم ممكن من الحقائق خصوصـاً عند تغطيتهم لأنبـاء الحروب والكوارث؛ كما يمكن أن ينتهـوا إلى إعطـاء أولوية للإعلان عن جـداول وأرقام حتى قبل أن يتم إحصـاؤها بشـكل رسـمي. يؤكد سـيتون[55] أن ذلك قد يكون مرده إلى حقيقة أن الأرقام، خصوصـاً الكبيرة منها، تجذب انتباه الجمهور إلى حجم الكارثة أو المأسـاة التي تتم تغطيتها. إضافة إلى ذلك، أظهر التحليـل الإخبـاري الـذي أجراه ديـك[56] أن بنية الخـبر في العديد من الصـحف في العالم، كانت تتسـم ليس بالاختلاف بل بالتشابه. وهكذا، فـإن العاملين في مجـال الأخبار منهمكـون في عملية "طقس نصـي"، اسـتطاعوا مـن خلالـه إنتاج نصـوص موضـوعية ومحايدة صـالحة لاسـتهلاك القارئ[57]. يُعِدُّ فان ديك[58] استخدام الجداول والإحصاءات نوعـاً من الأداة المتكلفـة في الأخبار الجادة؛ لأن الجمهور لا مجال لديه كي يقدر أهميتها ومغزاها. وفوق هذا وذاك، تستخدم الأرقام بوصفها رمزاً من رموز الموضوعية في نقل القصص الإخبارية.

تُعَدُّ الموضوعية في واقع الأمر جزءاً لا يتجزأ من العملية الصحفية من خلال كونها جزءاً من الخبر كمنتَج، ومن خلال كونها أيضاً جزءاً من الدور الذي يقوم به منتجها:

1 - الموضوعية بصفتها جزءاً من عملية الإنتاج: في معرض التزامهم بفكرة الموضوعية، يتعين على الصحفيين جمع "معلومات حقيقية"، والقيام بسعي حثيث من أجل وضع اليد على هذه المعلومات. كما يجب عليهم التصرف كشهود عيان على الأحداث، ومن ثَمَّ تأمين مصداقية لمعلوماتهم.

2 - الموضوعية بصفتها جزءاً من الناتج الصحفي: يجب أن يُظهر نص الخبر (كنمط) هذه الموضوعية من خلال الابتعاد عن مطابقات نصية معينة ترتبط عادة بالأنماط الذاتية. وعليه، فلا ينصح باستعمال ضمير الأنا في النصوص الصحفية[59]. كما أن على النص القيام بعرض وجهتيّ النظر المتقابلتيْن.

3 - الموضوعية بصفتها جزءاً من الدور الذي يقوم به المنتِج الصحفي أو النصي الإخباري: يجب أن يتصرف الصحفيون على أنهم مراقبون محايدون قادرون على نقل الحقيقة.

إضافة إلى ما تقدم، تجدر الإشارة إلى أن مراقبة البيئة السياسية والاجتماعية هي في صميم المهمة الصحفية التي تهدف إلى محاسبة المسؤولين. لكن بعض الباحثين[60] يؤكدون أن وسائل الإعلام الإخبارية

ازدادت ثقتها بنفسها على حساب غياب الثقة بالسياسيين، والشكوك المتزايدة والسخرية التي يشعر بها الناخبون تجاههم، وهو ما يشجع الناخبين على الابتعاد عن المشاركة في العملية السياسية. يظهر ذلك جزئياً من خلال الزيادة الملحوظة في كم الأخبار السلبية في العقود القليلة الماضية. فبينما كانت وسائل الإعلام الأمريكية في عقد الستينيات من القرن الماضي على سبيل المثال، تستخدم كمنصة للسياسيين للتواصل مع ناخبيهم بشكل مستفيض، فإن العقود التالية شهدت زيادة ملحوظة في الوعي بسلطة الصحافة؛ وهو ما دفع الصحفيين إلى تبني مهام جديدة في مجالهم المهني كمراقبين ومدققين لمدى مصداقية البيانات السياسية ونزاهتها ودقتها[61]. احتل هذا الدور الجديد للصحافة موقع الريادة بسبب التحقيقات حول فضيحة ووترغيت التي شكلت فتحاً جديداً في مهنة الصحافة ودعماً قوياً لهذا الدور الجديد المناط بها. منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي إلى الآن، تحولت الصحافة الأمريكية الناقدة إلى ممارسة انتقادات روتينية للسياسيين الذين ينظر إليهم باعتبارهم أعداء للصحفيين[62]. أضاف هذا الأمر جرعة أخرى من عدم الثقة التي يشعر بها الجمهور تجاه المؤسسات السياسية بالرغم من أن السياسيين كما يؤكد باترسون، استطاعوا تحقيق الوعود التي قطعوها على الناخبين في أثناء الحملات الانتخابية.

تجد سلطة التحقيق هذه قوتها الحقيقية من خلال النأي بنفسها عن السياسة؛ ولذلك فهي تتحول إلى "سلاح تحقيق" بيد الشعب بدلاً من أن تكون أداة بيد الحكومة. أثيرت هذه النقطة في البرامج الحوارية

التي بُثّت مؤخراً بعد التفجيرات التي وقعت في السابع من شهر تموز، يوليو؛ وتحديداً، في المقابلة التي تمت في برنامج Newsnight مع أعضاء في المنظمة الإسلامية المتطرفة التي تطلق على نفسها جماعة (الغرباء). فقد طلبت الشرطة البريطانية من البرنامج تسليمها مادة المقابلة والملاحظات المدونة فيها، وهي بذلك قدمت للصحفيين "جواز مرور أعطاهم حرية الحركة"[63]، من أجل توجيه أسئلة للناس، والتدقيق في سلطة الدولة السياسية. هذه الهوية تشكل الثقل الموازي للرأي القائل بأن الصحفيين ليسوا سوى "دمى تحركهم المصالح"[64].

بعد أن أنيط بوسائل الإعلام الإخبارية الدور المهم المتمثل في القيام بدور الوسيط في الفضاء العام الحديث، فقد بدأت تلك الوسائل بممارسة قدر كبير من السلطة من خلال تقديم شهادات توثّق لأحداث مثل خرق حقوق الإنسان في الدول الأخرى، والحنث بالوعود السياسية، وخرق المعاهدات الدولية المتعلقة بالحروب؛ ومن ثَمَّ فقد قامت بمأسسة فعل المراقبة. وهكذا فقد بدأ الصحفيون يمارسون دوراً جديداً بصفتهم شهود عيان يقومون بتوثيق تاريخي في الوقت الذي يؤكدون شرعية موقعهم كمدققين للواقع السياسي. وكان عمل الصحفيين كصلة وصل بين السياسيين والمواطنين قد عزز من موقعهم كحراس ليس فقط لبوابات المعلومات، بل لبوابات المشاعر أيضاً[65].

ركزت الدراسات التي أجريت مؤخراً على سياسة الهوية داخل المنظومة الصحافية. فقد قام فان زونين[66] على سبيل المثال، بتحليل الهوية الصحفية التي تعمل كنموذج يستند إلى بُعدَين اثنين: الجنسوية

والهدف. يرتبط الأول بالمعارضات الثنائية بين الذكورة والأنوثة)، بينما يتوزع الثاني بين المؤسسة والمشاهدين بصفتهم هدفاً للعمل الصحفي. يرى زونين نتيجة لذلك أن "الهوية التنظيمية" متوضعة بين التوتر الناجم عن الذاتية (الجنس والعمر والتعليم والانتماء العرقي.. إلخ). من جهة، وبين البنى (المهنة والأخلاق والفضاء والمصادر.. إلخ)، ويدعو إلى القيام بتحليل "للهوية" التنظيمية بدلاً من تحليل "الدور" التنظيمي؛ لأن مفهوم الدور "محدود جداً وغير مستقر؛ ومن ثَمَّ فهو غير قادر على الإحاطة بذلك الخليط الخاص المكون من عناصر البنية والذاتية التي تكون في متناول يد الصحفي في أدائه اليومي"[67].

إضافة إلى ما سلف، يقدم كاربينتيير[68] تحليلاً لبنية هوية الصحفيين المهيمنة، والمناهضة للهيمنة مستخدماً نظرية الخطاب التي طرحها كل من لاكلو وموف، التي تعمل على مستويين اثنين: المستوى الاستطرادي والمستوى السياسي؛ حيث إن المستوى الأول يعمل ضمن مجموعة من النقاط العقدية، بينما يعمل الثاني ضمن مفهوم الهيمنة. وإذاً، فإن نقاط التعريف (العقدية) هي التي تحدد شكل الهويات؛ وتتمتع بعض هذه النقاط بموقع متميز يمكنها من أن تدخل في دائرة التطبيع. ولكن في المقابل، هناك هويات معاكسة تعمل بصفتها نقاط تعريف مناهضة للهيمنة.

يضع كاربينتيير الموضوعية في مستوى معين يؤكد من خلاله مفهوميّ الحقيقة والحيادية، ويربطها بهوية الصحفي المستقلة نسبياً بصفته "كلب حراسة"، كما يقاربها على المستوى الآخر بالتعريفات

الذاتية للصحفي بصفته معلقاً وأيديولوجياً. وهكذا، يستطيع الصحفي (أو أي ممثل آخر في واقع الأمر) أن يتبوأ موقعاً في أي من تلك النقاط من دون أن يهمل بالكلية التحديد المهيمن للهوية المهنية.

إن ما تبينه هذه الدراسات باختصار، هو أن هوية الصحفي تستند إلى جملة من الأدوار ونقاط التعريف الدالة على الموضوعية (أي التفسير الطبيعي والحيادي للأحداث) والذاتية (بصفته معلقاً على الحقيقة ومحققاً من أجل الحصول عليها).

ولكن كيف يتجلى دور الصحفي في النص الإخباري؟ وهل من الممكن عرض تهجين هذين الدورين (دور المراقب الحيادي ودور المعلق على الحقائق) في التحليل النصي لعينة من الأخبار؟ فوق هذا وذاك، هل من الممكن تمثيل الدور الهجين الذي تقوم به وسائل الإعلام العربية ذات البعد القومي كالدور الذي واجهه جانوس في نظرته إلى الخارج العالمي والواقع الداخلي؟ لكي يمكن الإجابة عن مثل هذه الأسئلة، فإنني أطرح دراسة استقصائية للنصوص الإخبارية في محاولة مني لتقديم نموذج عن سياسة الهوية من الناحية العملية. أتبنى بهذا المعنى، إستراتيجية بحثية تتناول أمثلة عملية بدلاً من اللجوء إلى النظريات الكبرى حول هذا الموضوع من أجل الوصول إلى نقاط جديدة[69]. أقدم فيما تبقى من هذا الفصل مصادر تجريبية أستخدمها في دراستي الميدانية هذه، وهذه المصادر هي بالتحديد الصحافة المهاجرة كمثال عن وسائل الإعلام المهجنة. كما أقدم هذا التحليل بتفصيل أكبر، في الفصل السادس من هذا الكتاب.

مَعْلَمٌ صحفي

يبحث التحليل التالي في بناء الهوية في المنتج الصحفي نفسه؛ أي النص الإخباري. يتمثل العامل الحاسم في هذا الصدد في الوسائل التي يتم بواسطتها إنشاء نقاط التعريف، والتأكيد مثلاً على صوت الصحفي أو صوت المؤسسة الإعلامية، إضافة إلى العلاقة بين الصحفيين والمصادر التي يقومون بتغطيتها.

وبدلاً من انتقاء نصوص إخبارية بصورة عشوائية، فإنني أركز على أخبار الحرب. تمثل التقارير الواردة من مناطق الحروب بشكل خاص حدثاً استثنائياً يمكن أن يستخدمه الصحفيون كي "يبثوا هذه التقارير على الهواء مباشرة، وكذلك لكي يتحدّوا القيود المفروضة على ممارساتهم ويفرضون إعادة النظر في تلك القيود. فالريبورتاج الذي يتناول حرباً معاصرة كحرب الخليج على سبيل المثال، يُحكَمُ عليه من خلال مقارنته بتجارب تغطية أخبار الحرب العالمية الثانية أو حرب فيتنام"[70]. بهذا المعنى، "يؤدي مثل هذا الخطاب إلى خلق معايير خاصة بالسلوك المهني يمكن أن تكون مقياساً لتقويم الأخبار اليومية"[71] بالنسبة للصحفيين. قمت باختيار نماذج من النصوص الإخبارية التي نشرت خلال الحرب على العراق سنة 2003، كدراسة ميدانية تمثل دور الصحفيين العرب في هذه النصوص.

يركز هذا التحليل بصورة خاصة على تهجين الأدوار، وكذلك على طبيعة الخطابات كما ظهرت في تلك النصوص الإخبارية التي اقتُبِست من صحف عربية قومية تصدر في لندن كأمثلة عن وسائل الإعلام المهجنة (أي وسائل إعلام المهجر).

تميـل الدراسـات الحديثة التي تتناول وسـائل الإعـلام الإخبارية العربيـة إلى طـرح فرضـيات حـول دور وسـائل الإعـلام تسـتند إلى مناقشات نظرية بدلاً من تقديم أمثلة عملية صادرة عن أنماط إخبارية ووثائقيـة متنوعـة[72]. أعتقد أن المسـاعي الفكرية يجـب أن تكون دائمة الحركـة بين النظرية والتطبيق، أو بين الأفكار المجردة والأمثلة المادية، كوسيلة وحيدة لتوفير أساس متين لحوارات مستقبلية.

توفر النصوص الإخبارية مادة غنية لدراسة البعد الأخلاقي في نقل الأخبار[73]، وفي تمثيل الهوية الوطنية[74]، أو عند تقديم أمثلة عن الهيمنة الثقافية[75]. من المنطلق نفسه، اخترت أن أقتصر في التحليل التالي على الدور الذي يلعبه الصـحفيون كما تبينه النصـوص الإخبارية، وكذلك العلاقـة بين الصـحفيين وبين مصـادرهم. هـذا لا يعني بـأي حال أن التحليل النصـي يُعَدُّ في حد ذاته أسلوباً كافياً لكشف سياسة الهوية في أثناء أدائهـا لمهمتها؛ على العكس من ذلك، إن مثل هذا التحليل يحتاج إلى دعم من قبل النتائج ذات الصلة الصادرة عن ميادين عمل منتجي الأخبار.

إضـافة إلى مـا تقدم، لا تهدف هذه الدراسـة الميدانيـة إلى إبراز المواقف الإيجابية أو السلبية أو الحيادية تجاه قوى التحالف، كما قامت به بعض الدراسـات التي أجريت مؤخراً، على سـبيل المثـال. أعتقد أن هذا النوع من التدوين يمكن أن يستخدم فقط كوسيلة لتكريس الصورة السـلبية التي تصـور بها بعض البلـدان أو المناطق، مـن دون التعرض للقضـايا التي توضح سبب وجود مثل هذه السلبية في المقام الأول. هذه

النقطة لها أهمية خاصة في الحوارات التي دارت مؤخراً حول الشرق الأوسط الذي تلقى كماً كبيراً من المساعدات من كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وكانت إحدى نتائج الهجمات التي وقعت في الحادي عشر من أيلول، سبتمبر سنة 2001 أن حكومة الولايات المتحدة قررت وقف بعض برامج المساعدات، أو تقديمها فقط بشرط إيقاف الحملات المعادية للولايات المتحدة في وسائل الإعلام. ليس هذا هو المكان المناسب للخوض مطولاً في تفصيلات التأثير الذي أحدثته هذه الشروط؛ ولكن يكفي القول إن تدوين ما هو إيجابي أو سلبي أو محايد ربما لا يعكس الكيفية التي يستجيب فيها الجمهور العريض للمواقف السلبية أو الإيجابية في الأخبار.

لنفترض على سبيل المثال، أن تغطية أخبار الولايات المتحدة في وسائل الإعلام الإخبارية العربية هو إيجابي بنسبة 60 في المائة: هل يعني هذا أن غالبية العرب ينظرون إلى الولايات المتحدة وإلى سياستها نظرة إيجابية؟ إن التغطية الإيجابية لمشروعات التنمية في المنطقة مثلاً، يمكن أن تفرض شعوراً إيجابياً تجاه الحكومات العربية في المنطقة. أظهرت دراسات سابقة في واقع الأمر، أنه حتى في الديمقراطيات الغربية كالدانمرك مثلا، لا تستطيع وسائل الإعلام الإخبارية، التي يمكن أن تكون إيجابية حول موضوعات بعينها، بالضرورة التأثير في الجمهور بحيث يقوم هذا الأخير بالتصرف بطريقة مختلفة؛ فقد أظهر جنسن[76] على سبيل المثال، أن غالبية الدانمركيين صوتوا في الاستفتاء ضد مشروع معاهدة ماستريخت التي طرحها الاتحاد الأوروبي بالرغم من أن تلك المعاهدة لقيت صدى إيجابياً في وسائل الإعلام الدانمركية.

يتناول التحليل التالي نماذج من النصوص الإخبارية حول الحرب على العراق (منذ سنة 2003 حتى الوقت الحاضر)، ويهدف إلى عرض الأدوار المتنوعة للصحفيين كما هو مبين في المنتجات الصحفية (أي الأخبار). تظهر هذه الأدوار التي تمت صياغتها فيما تقدم، نوعاً من التهجين أو خليطاً من مؤشرات التعريف (المؤشرات الموضوعية مقابل المؤشرات الذاتية)، وسوف يتوسع التحليل التالي في الحديث عن هذا التهجين للأدوار والخطابات كما هو مبين في النصوص الإخبارية من خلال استعراض نماذج من الصحف العربية القومية المهجنة.

دعوني أبدأ أولاً، بمناقشة مختصرة لظاهرة الصحافة المهاجرة كوسائل إعلامية مهجنة تجمع بين التقانات الغربية والاهتمامات المحلية؛ وسأقوم خلال ذلك بالتركيز على ثلاثة تواريخ خاصة في تغطية الحرب على العراق.

الصحافة المهاجرة بصفتها وسائل إعلامية مهجنة

استضافت لندن وباريس على وجه الخصوص عدداً مما أطلق عليها الصحف العربية القومية. لكن ظاهرة النشر خارج منطقة الشرق الأوسط ليست جديدة؛ لأن الموجة الأولى لهذه الظاهرة بدأت في القرن التاسع عشر[77]، مع فرار الصحفيين من الأوضاع السياسية والاقتصادية في بلدانهم الأصلية. تلت تلك الموجة موجة ثانية في منتصف السبعينيات من القرن العشرين. يظهر أبو زيد[78] في معرض مقارنته بين الموجتين الأولى والثانية أن الموجة الأولى تضمنت

منشـورات تم تهريبها إلى مناطق أخرى، إضـافة إلى منشورات هربت من صراعات دينية وعرقية في بلدانها الأصلية، لكنها بقيت في المنطقة نفسـها، بينما اقتصـرت الموجة الثانيـة على الهجـرة إلى بلدان خارج نطاق المنطقة العربية. بدأت بعض هذه الصـحف العربية التي تصـدر في لندن (وربما في مدن أخرى أيضاً) الآن بالعودة إلى المنطقة العربية في محاولة لتقليص الكلفة العالية لطباعتها ونشرها في الخارج. إضافة إلى ذلك، لم تعد التقانة التي كانت تستخدمها في مراكزها الرئيسة في الغرب ذات جدوى نظراً لانتشار هذه التقانة في العالم كله، بما في ذلك المنطقة العربية[79]، وذلك بالرغم من الرقابة التي لا تزال تمارَس بشكل أو بآخر في الدول العربية.

من بين هذه الصـحف، هناك ثلاث صـحف على وجه الخصـوص احتلت نسـبة عالية من التوزيع، وتمثل منتديات حوارية لقضـايا مهمة تشـغل بال القارئ العربي[80]: وهذه الصـحف هي (الحياة) و(الشـرق الأوسـط) و(القدسـ العربي). تدخل هذه الصـحف، بالإضـافة إلى النسـخة العالميـة من صـحيفة (الأهرام) ضـمن نطاق هذه الدراسـة الميدانية كنماذج لصـحف النخبة، وتستخدم عادة كمواد مناسبة؛ لأن وسـائل الإعلام الراقية تقدم عـادة تغطية شـاملة للأخبار الخارجية سـواء في النصـوص الإخباريـة وكذلك، التعليقـات عليهـا[81]، ومن ثَمَّ فهي تمثل مصـدراً تنهـل منه أجندة محطات إعلاميـة إخبارية أخرى في المنطقة. إضـافة إلى ذلك، تتمتع الصحافة الراقية بسـمعة طيبة؛ وهذا يشـكل في حـد ذاته دافعاً لمراسـليها كي يقدمـوا تقارير إخبارية

موضوعية ومتوازنة[82]. تشكل الصحافة الراقية أيضاً عنصر جذب لشرائح القراء "المفتونين بظاهرة العولمة"؛ ومن ثَمَّ فإن تلك الصحف تميل نحو استخدام مقاربة أكثر "عولمة" مما تقوم به الصحف ذات الطابع المحلي؛ ناهيك عن أن الصحافة الراقية يعمل لديها عادة عدد من المراسلين أكبر بكثير من عدد المراسلين العاملين في الصحف المحلية.

إضافة إلى ذلك، بعض الصحف المهاجرة (كالحياة والشرق الأوسط) يقوم بتمويلها رجال أعمال سعوديون يقومون بممارسة سياسة العصا والجزرة في مسألة التحكم بالآراء المطروحة على صفحات هاتين الصحيفتين[83]. أما صحيفة (الأهرام) فتمتلكها شركة مصرية عامة؛ كما أن صحيفة (القدس العربي) هي الصحيفة العربية الوحيدة التي تصدر في لندن، والتي لا يمولها متنفذون سعوديون؛ وهذا يجعل من تحليل محتويات هاتين الصحيفتين مسألة مثيرة للاهتمام.

إن تناول هذه الصحف الأربع يشكل استجابة للدعوة التي أطلقت مؤخراً[84] والمتضمنة إجراء مثل هذه الدراسات المقارنة لكي يماط اللثام عن أوجه الاختلاف في محتوى وسائل الإعلام العربية. ولكن دعوني أبدأ بتقديم عرض مختصر لكل من تلك الصحف التي تتضمنها هذه الدراسة الميدانية، مشيرة إلى تاريخ كل منها، ونوعية قرائها والدور الذي تلعبه مثل هذه الصحف في المشهد الإعلامي.

صحيفة الحياة

تأسست صحيفة الحياة بعد الحرب العالمية الثانية، وتزامن تأسيسها مع تموضعها في مجمع حديث. في بداية الخمسينيات من القرن العشرين، كانت صحيفة الحياة الأكثر توزيعاً بين الصحف التي تصدر من خارج القاهرة في ذلك الوقت[85]. وتُعَدُّ صحيفة الحياة جنباً إلى جنب مع صحيفة الشرق الأوسط من أكثر الصحف رقياً ونفوذاً في المملكة العربية السعودية. وبالرغم من أن الصحيفتين تصدران خارج المملكة، فإنهما تخضعان لدرجة الرقابة والقيود نفسها التي تخضع لها الصحف المحلية؛ أي أنه من غير المسموح لهما البتة مهاجمة الإسلام[86].

أسس كامل مروة (اللبناني) هذه الصحيفة سنة 1946، لكنه وجد نفسه مضطراً لإغلاقها سنة 1976 على أثر اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية. أعيد إطلاق الصحيفة من جديد سنة 1988، وهذه المرة كانت الانطلاقة من لندن بفضل تمويل تلقته الصحيفة من الأمير السعودي خالد بن سلطان[87]. يَعُدُّ محررو الصحيفة أن منع الصحيفة من التداول في بعض الدول العربية من حين لآخر هو مؤشر على استقلالية الصحيفة بالرغم من أن منع تداولها في السعودية على وجه الخصوص يشكل خسارة هائلة بالنسبة للصحيفة[88]. تصدر صحيفة الحياة ملحقاً أسبوعياً يدعى (الوسط) الذي أطلق لأول مرة كمجلة منفصلة سنة 1992[89]، إلا أن حجم التوزيع وكم الإعلان فيها كان أضعف من توزيع صحيفة الحياة أو الإعلان فيها. لم يكن اختيار كلمة (الوسط) كعنوان لهذه المجلة مصادفة أو اعتباطياً؛ فبحسب ما صرح به أحد المحررين

العرب، فإن: "هذا العصر هو عصر الوسطية؛ إنه عصر الوسط بين نهاية نظام عالمي وبداية نظام عالمي جديد... ومن ثَمَّ، لم يعد هناك يمين أو يسار"[90]. تركز هذه المجلة في الغالب على موضوعات سعودية ومصرية، متجاهلة بذلك حتى الموضوعات اللبنانية[91].

صحيفة الحياة معروفة بحياديتها في تناولها للقضايا العربية المهمة، إلا عندما يتعلق الأمر بقضايا تُعَدُّ حساسة بالنسبة لوجهات النظر السعودية. من الناحية التقنية، تُعَدُّ صحيفة الحياة الأقرب من حيث الشكل إلى الصحف الغربية من خلال استعمالها للصور الملونة على سبيل المثال. كما توفر هذه الصحيفة منتدى لأصحاب الآراء المختلفة من إسلاميين وقوميين عرب... إلخ[92].

من خلال مراسلاتي مع صحيفة الحياة، أحطت علماً بأن هذه الصحيفة هي "الصوت الأكثر موضوعية وجرأة في الصحافة العربية العالمية." إضافة إلى ذلك، تهدف هذه الصحيفة إلى جعل نفسها الخيار الأول بالنسبة للعرب الذين يعيشون خارج المنطقة العربية، والخيار الثاني للعرب في المنطقة العربية بعد صحفهم اليومية المحلية.

أما بالنسبة لجمهور القراء الذين تتوجه إليهم هذه الصحيفة، فإن صحيفة الحياة تصفهم بأنهم "من الذكور الناطقين بالعربية الذين تتجاوز أعمارهم عشرين سنة من ذوي التعليم العالي والدخل المرتفع"، والمنتمين إلى النخبة الفكرية والباحثين والسياسيين وما شابه ذلك. تصدر الصحيفة في لندن وتوزع في أكثر من خمس وثلاثين دولة، وتطبع في تسع مدن مختلفة. أغلب الصحفيين العاملين فيها

يحملون شهادات جامعية في الصحافة، ويتم الاقتباس منهم بين الحين والآخر في الصحافة الغربية. بلغ حجم توزيع الصحيفة سنة 2002، ما مجموعه 196800 نسخة. تُعَدُّ السعودية السوق الأكبر بالنسبة للصحيفة، حيث يوزع فيها مقدار النصف تقريباً من النسخ المطبوعة منها يومياً (أي نحو 100200 نسخة). أما التوزيع في أوروبا (16200 نسخة) فيعادل كل ما يوزع في بلدان المشرق العربي (نحو 16750 نسخة في كل من لبنان والأردن وسورية). وتُعَدُّ مصر والولايات المتحدة ثاني أكبر سوق لصحيفة الحياة، حيث يوزع في مصر 9500 نسخة وفي الولايات المتحدة 8200 نسخة).

صحيفة الشرق الأوسط

أطلقت شركة الدراسات والتسويق السعودية هذه الصحيفة سنة 1978 من لندن. استخدمت الشركة آخر ما توصلت إليه التقانة حينها من أجل إخراج وطباعة هذه الصحيفة، وقامت بتعيين رئيس تحرير صحيفة الحياة السابق، جهاد الخازن، رئيساً لتحريرها. تصدر هذه الصحيفة في وقت متزامن في العديد من المدن الغربية والعربية مثل القاهرة وبيروت وفرانكفورت ونيويورك ومرسيليا. أما الآراء التي تطرح في هذه الصحيفة فهي متنوعة، ويُزعَم أن عدد قرائها يتجاوز أرقام تسويق هذه الصحيفة[93]. تُعَدُّ هذه الصحيفة، الصحيفة السعودية الأولى التي تصدر في الخارج، كما يزعم أنها الأكثر توزيعاً بين الصحف اليومية العربية القومية، وتحتوي على كم كبير من الإعلانات[94].

أطلقت صحيفة الشرق الأوسط على نفسها لقب "صحيفة العرب الدولية"[95]. قام بتأسيس هذه الصحيفة شقيقان سعوديان، هشام ومحمد الحافظ؛ وكان أبوهما وعمهما قد عملا في المجال الصحفي، وسبق لهما أن أطلقا سنة 1937 صحيفة أسمياها صحيفة (المدينة). حولت الحكومة السعودية الإدارة العامة للإذاعة والصحافة والنشر إلى وزارة الإعلام، وأناطت بها مسؤولية تنظيم ملكية الصحافة. أوصت اللجنة باعتماد أحد حلين: قصر الإعلانات الحكومية على واحدة من كبريات الصحف (صحيفة أم القرى التي تأسست سنة 1924) وصرف تعويض لبقية الصحف من خلال تمويل سري، أو تحديد ملكية الصحف لبعض المنظمات تاركة للحكومة الحق في منح التراخيص للصحف وتعيين رؤساء التحرير. اختارت الحكومة السعودية الحل الثاني الذي تم وضعه موضع التنفيذ سنة 1963[96]. وبعد أن تغيرت قوانين الصحافة السعودية، نقل الأخوان حافظ نشاطهما إلى لندن، حيث قاما بابتياع شركة British Central Press Photo وأصدرا من هناك صحيفة الشرق الأوسط في محاولة منهما لتكرار النجاح الذي حققته صحيفة International Herald Tribune كصحيفة عالمية[97].

يركز المضمون الإخباري في صحيفة الشرق الأوسط على أخبار السعودية ومصر ولبنان والخليج والقضية الفلسطينية. كما أن معظم الكتاب الذين يعملون فيها هم من السعوديين والمصريين، ويليهم كتاب من لبنان والمناطق الفلسطينية[98]. أكد مالكا الصحيفة أنهما يتجاهلان الأخبار عن السعودية بشكل متعمد كي لا يربطا صحيفتهما بوجهات

النظر السعودية. يؤكد أبو زيد[99] أن الصحيفة تتبنى وجهة النظر السعودية بالرغم من محاولتها الظهور بمظهر المحايد (ومن ثَمَّ فهي تعكس سياسة السعودية الخارجية التي تتصف بالحيادية). يرفض مالكا الصحيفة وصف صحيفتهما أو أيٍّ من منشوراتهما بالصحافة المهاجرة، مؤكدَيْن أنهما لم يهاجرا قط من السعودية. أما السبب الذي حدا بهما لإطلاق الصحيفة من لندن على حد قولهما، فهو للتأكيد على موقف الصحيفة المحايد حيال القضايا العربية، زاعمَيْن أن كل نسخة محلية تعكس السياسة الوطنية للبلد الذي تصدر منه. أما هدف المالكَيْن الرئيس فيكمن في جعل هذه الصحيفة "خياراً ثانياً" للعرب الذين يعيشون داخل العالم العربي وخارجه، وكذلك للسياح العرب في الخارج[100].

صحيفة القدس العربي

أطلقت هذه الصحيفة سنة 1989 بإدارة عبد الباري عطوان، الفلسطيني المولد؛ وليس لصحيفة القدس العربي سوى حفنة من المراسلين في لندن؛ لكنها استطاعت مع ذلك، أن تلعب دوراً مهماً بين المقيمين العرب في الخارج[101]. يكمن أحد أهم ملامح هذه الصحيفة في أنها تكرس يومياً صفحة كاملة لترجمة مقالات وآراء من الصحف الإسرائيلية. لا تتلقى الصحيفة تمويلاً من السعودية وهو ما جعلها (بحسب رأي ألترمان)[102] أكثر حرية في انتقاد السياسات الخليجية؛ لكنها تعتمد في تمويلها بدلاً من ذلك على ما تتلقاه من منظمة التحرير الفلسطينية؛ ومن ثَمَّ فإن حريتها تخضع لضوابط تمليها سياسة

ممموليهـا. يؤكـد أبو زيـد مثلاً أن هـذه الصـحيفة هي بشـكل رئيس، ناطقة باسـم منظمـة التحريـر الفلسـطينية[103]. لكن غريـب[104] يؤكد من ناحيته أن صـحيفة القدس العربي تنتقد أحياناً سياسـات السلطة الفلسـطينية. كمـا يصـفها بالصـحيفة "الجريئة" التـي تكرس حيزاً كبيراً من صفحاتها للقضايا العربية، وتفسح المجال في صدر صفحاتها لمنتدى يمثل جملة واسعة من الآراء العربية المختلفة التي تمثل قطاعات مختلفة من العرب. ينظر إلى صـحيفة القدس العربي عادة، بوصـفها "أكثر الصحف العربية عروبية"[105].

صـحيفة القدس العربي هي الصحيفة المهاجرة الرابعة التي تطبع في لندن بعد صـحيفة، العرب) وصحيفة (الشـرق الأوسط) وصحيفة (الحياة). تركز هذه الصـحيفة على الموضـوعات الفلسطينية وتتوجه إلى الفلسـطينيين المقيمـين في الخـارج، وأيضـاً إلى آخريـن مهتمـين بالشـأن الفلسـطيني[106]. قـال رئيس تحرير هذه الصـحيفة مـرة، إنه الفلسـطيني الوحيـد من بـين العاملين في أركان هذه الصـحيفة؛ ذلك أن فريق العمل فيها يتكون من جنسـيات عربيـة مختلفة. ومن الجدير بالملاحظة أن الصحيفة لا تنشر سوى إعلان أو إعلانين في أي عدد من أعدادهـا (هذا إذا قامت بنشـر إعلانات في المقام الأول)، وهو ما دفع أبو زيد[107] للتأكيد على أن هذه الصـحيفة ناطقة باسم منظمة التحرير الفلسـطينية التي تسـاهم في ميزانيتها، ومن ثَمَّ فقـد ألقى بظلال من الشك حول اسـتقلاليتها. ولكن، لكي يظهر استقلالية هذه الصحيفة، قـام رئيسـ تحريرها بالإشـارة إلى دعوات متكررة تلقاها من وسـائل

إعلام إخبارية غربية مختلفة للتعليق على أحداث وموضوعات عربية مهمة[108]، مؤكداً أنه ما كان ليتلقى مثل هذه الدعوات لو لم تكن صحيفته تتحلى بالموضوعية[109].

صحيفة الأهرام

فرض الوضع السياسي السيئ في لبنان بما في ذلك الضغط المتزايد الذي مورس على اللبنانيين من قبل العثمانيين في القرن التاسع عشر على العديد من الصحفيين اللبنانيين الفرار إلى بلدان أخرى. هرب بعضهم إلى مصر التي حصلت على الاستقلال الذاتي بعد سنة 1832. أنشأ أولئك الصحفيون مهنة الصحافة في مصر، حتى إنهم احتكروا عملية نشر الصحف التي ما زال بعضها يصدر حتى يومنا هذا مثل صحيفة الأهرام وأسبوعية (المصور)[110]. أسست الأهرام سنة 1879 بواسطة شقيقين لبنانيين هما الأخوان تقلا[111]. أطلقت بداية كصحيفة أسبوعية تحولت إلى صحيفة يومية سنة 1881. انطلقت في بداية الأمر من الإسكندرية (حتى سنة 1899) قبل أن تنتقل إلى القاهرة[112]. كانت لدى هذين الأخوين الجنسية الفرنسية التي أفسحت لهم حيزاً من الحرية لتوجيه الانتقاد للحاكم العثماني لمصر (إسماعيل)؛ وهو ما أدى في بعض الأحيان إلى إغلاق صحيفة الأهرام بصورة مؤقتة[113].

لعبت الأهرام منذ نشأتها دور مصدر المعلومات الرئيس حول العديد من القضايا المحلية والخارجية، ناهيك عن المقالات التحليلية حول مختلف الموضوعات[114]. استناداً إلى الإحصاءات التي جاء بها أيالون[115]،

أثبتت صحيفة الأهرام موضوعيتها من خلال إعطاء أولوية قصوى للتقارير وليس للآراء الأيديولوجية. لكن بحسب أبو زيد[116]، استخدم مؤسسا الأهرام هذه الصحيفة للتعبير عن ميولهما السياسية، كما فعلا عندما غزا الجيش البريطاني مصر سنة 1882 (من خلال الترحيب بالجنرال البريطاني الذي قاد القوات البريطانية لاحتلال مصر).

تنتمي صحيفة الأهرام إلى دار نشر كبيرة، وهي واحدة من الدور الأربع الأكثر نفوذاً في مصر[117]. هناك طبعة دولية لصحيفة الأهرام يعتمد مضمونها على الموضوع الوطني الذي تتم طباعته في مصر. وبحسب رأي غريب[118]، تصدر بعض الصحف العربية طبعات دولية ليست سوى نسخ عن الطبعة المحلية؛ ومن ثَمَّ فهي تخاطب بشكل رئيس المقيمين من الجنسية نفسها. لكن صحيفة الأهرام توزع على شرائح واسعة من العرب المقيمين في الخارج (في الولايات المتحدة وأوروبا تحديداً).

يصل توزيع الأهرام إلى نحو 900000 نسخة، وهو ما يجعلها في المرتبة الثالثة على المستوى الوطني، وفي المرتبة الثالثة والخمسين على الصعيد العالمي[119]. تنشر دار الأهرام للنشر عدداً من الصحف الأخرى باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية مثل الأهرام الأسبوعي، وبعض المطبوعات التخصصية باللغة العربية. يشار إلى هذه الصحيفة عادة في الدراسات الإعلامية ووسائل الاتصال المتعلقة بالشرق الأوسط[120]، بحكم أنها تمثل الاتجاه السائد، وبحكم كونها أيضاً "صحيفة مقروءة على نطاق واسع"[121].

تواريخ لا بد من تذكرها في حرب دولية

كما ذكرت آنفاً، يركز التحليل الذي قدمته في الفصل السادس على النصوص الإخبارية التي تناولت الحرب على العراق. اندلعت الحرب في التاسع عشر من شهر آذار، مارس، سنة 2003 (أو في العشرين منه نحو الساعة الرابعة فجراً بتوقيت بغداد). أطلق على العملية الأولى اسم "عملية تحرير العراق" التي استهدفت صدام حسين وبعض القادة العراقيين في بغداد. بعد انقضاء قرابة أسبوع على اندلاع الحرب، بدأت وسائل الإعلام الإخبارية العالمية تتناقل أنباء عن الخسائر المدنية الأولية، التي كان من المفترض أنها تتناقض مع ما كانت تقوله قوات التحالف حول الحرب من حيث كونها "حرباً نظيفة". صدر أول تقرير حول الخسائر البشرية في السابع والعشرين من شهر آذار، مارس سنة 2003، في أعقاب هجمات بالصواريخ على سوق النصر في بغداد. كان أحد التواريخ المهمة في فترة تلك الحرب هو التاسع من شهر نيسان، أبريل، سنة 2003، الذي شهد سقوط بغداد وسيطرة القوات الأمريكية على المدينة. أعلن عن انتهاء العمليات العسكرية رسمياً في الأول من شهر أيار، مايو، سنة 2003 بالرغم من أن بعض المعارك كانت لا تزال تجري حتى ذلك الوقت بين القوات الأمريكية والمتمردين العراقيين.

سوف يركز التحليل التالي على الروايات التي احتلت الصفحات الأولى بما أن الصفحة الأولى يمكن اعتبارها نافذة العرض بالنسبة لأي صحيفة، حيث تعرض فيها الأحداث الجديدة المهمة. وبالرغم من أن الفترة الممتدة من اليوم الأول للحرب (في التاسع عشر من شهر

آذار، مارس 2003) إلى حين الإعلان الرسمي عن انتهائها (في الأول من شهر أيار، مايو، سنة 2003)، تحتوي على كم كبير من النصوص الإخبارية التي يمكن استخدامها في عرضنا هذا، فإنه لا بد لي من تقليص هذا الخيار، ومن ثَمَّ قصر هذا التحليل على نموذج متسق من التواريخ التالية:

التاسع عشر من شهر آذار، مارس، 2003 – اليوم الذي اندلعت فيه الحرب. تتناول المقالات المختارة التهيئة للحرب وأخبار الجنود الأمريكيين الذين يتخذون مواقعهم القتالية على مشارف الحدود العراقية.

السابع والعشرون من شهر آذار، مارس، سنة 2003 – الضحايا المدنية الأولى بين العراقيين. تتناول المقالات المختارة هنا إطلاق النار في الأحياء المدنية والمقاومة التي أبدتها وحدات الحرس الجمهوري.

التاسع من شهر نيسان، أبريل، سنة 2003 – سقوط بغداد. تتناول المقالات المختارة حول هذا اليوم الجهود التي بذلتها القوات الأمريكية لإحكام سيطرتها على بغداد، بعد الضربات الجوية التي وجهتها إلى فندق فلسطين حيث كان يقيم معظم الصحفيين الأجانب.

ركزت صحيفة القدس العربي بشكل عام على الحرب والضحايا التي وقعت بنتيجة تلك الحرب من وجهة النظر العربية. وهكذا فقد تم تقديم الحرب بصفتها الحدث العالمي الأبرز. يظهر تجميع هذه المقالات حركة في الفضاء، تنتقل هذه الحركة بين العراق وأوروبا والولايات

المتحـدة. وكان لهذه الأخيرة على وجه الخصـوص حضـوراً بيناً في كل تلك الفضـاءات: في الفضـاء العربي بسـبب الحرب، وبسـبب الجهود الأمريكيـة لمسـاعدة الأكراد في السـيطرة على بعض القرى الصـغيرة في العراق. أما صـحيفة الشـرق الأوسـط، فقد حافظـت على التركيز مـن الزاويـة "العربية"، حيث وضـعت فضـاءها في تصـرف البيانات الصـادرة عن دول الخليج كالسعودية على سبيل المثال، وهي بيانات لم توفر لها مسـاحة كافية في الصـحف العربية الأخرى. حاولت صحيفة الحياة من جانبها تقديم نظرة شاملة للحرب من جميع جوانبها، حيث كان التركيز يتم بشـكل رئيس على الشـعب العراقي العادي، بالإضافة إلى إجراء مقابلات ونقل اقتباسـات من مصـادر غربية وعربية، ومن تقاريـر المراسـلين في بغـداد والمـدن العراقيـة الأخرى. ولكـن بعكس صـحيفتيّ القدس العربي والشـرق الأوسـط، كان الدور المصري يحتل عناوين الصـفحة الأولى من صحيفة الأهرام. ويعزى هذا ببساطة إلى أن هذه الصـحيفة هي بالدرجة الأولى، صحيفة وطنية بعكس الصحف الثلاث الأخرى التي تتناولها هذه الدراسـة والتي تدعي أنها تلعب دوراً قومياً؛ وهكذا فكان من المتوقع أن تعكس صحيفة الأهرام آراء الحكومة الوطنيـة فقط. ولكن يمكن القول إن الصـحافة المصـرية ربما ترى أن مصـر هي قائدة الأمة العربية، وأن تركيزها على الدور المصـري ليس سوى جزء من هذا الخطاب.

خاتمة

كما أكدت في هذا الفصل، لا يُعَدُّ المنطقُ، ضمن المعايير (الهابيرماسية) العالمية، الفكرَ الوحيدَ في الفضاء العالمي العام؛ بل يجب علينا أن ننتبه إلى موضوع المنطق بصفته جملة من القواعد الطارئة في الميدان الذي يتمفصل فيه. ومن ثَمَّ فإن النظر إلى الصحفيين من زاوية التقاطع الثقافي، على أنهم جماعة لها هدف واحد ورؤية موحدة يضع جانباً الفوارق والاختلافات فيما بينهم. وعليه، فإنني أدعو إلى تحليل علاقات السلطة التي تؤثر في الهوية المهنية للصحفيين كوسطاء في الحوارات العالمية.

قمت كذلك بتقصي طبيعة الدور الذي يقوم به الصحفيون من أجل تنظيم المشهد الإعلامي، مستندة في ذلك إلى فكرة التهجين التي تعطي للصحفيين دور الجسر الثقافي بين (الآخر) العالمي وبين الذات المحلية. تستند هوية الصحفيين كما بينت فيما سبق، إلى جملة من الأدوار التي تمزج بين الموضوعية (السرد المحايد) وبين الذاتية (تفسير الحقيقة). سوف تكون هذه الأفكار النقطة التي أنطلق منها بعيداً باتجاه تحليلي النصي للروايات الإخبارية العربية التي ظهرت في الصحف إبان الحرب على العراق.

قدمت فيما سبق، المصادر التجريبية لهذا التحليل، التي كانت تحديداً، عينة مما يطلق عليها الصحف المهاجرة التي تصدر من لندن. أقدم في الفصل السادس، تحليلي بتفصيل أكبر، مُظهرة كيف تعكس النصوص الإخبارية الموقع الذي ينطلق منه الصحفيون العرب بالمقارنة مع نظرائهم الغربيين.

الفصل السادس

شهداء الحقيقة

تؤكد باربي زيلزر[1] أن إلحاق أدوات التحقيق الإنساني مثل الدراسات السردية والإنسانية في عملية التحليل الصحفي واستخدامها فيها، يساهم في تمحيص مهنة الصحافة، وكذلك في إظهار كيفية بناء سلطة هذه المهنة من أجل شد أعضاء هذه الجماعة إلى بعضهم بعضاً. ومع افتراض أن الخطاب يشكل العالم الاجتماعي وأنه بحد ذاته، وفي الوقت نفسه، أساس للممارسات الاجتماعية الأخرى[2]، فإنني سأسعى إلى تبيان أن النصوص الجديدة هي رسم لحدث الحرب، في الوقت الذي تشكل هذه النصوص انعكاساً لهوية الصحفية وممارساتها.

يركز التحليل التالي بوجه خاص على عملية تهجين الأدوار والخطابات، كما هو مبين في النصوص المقتبسة من أربع من الصحف المهاجرة كنماذج لوسائل الإعلام المهجنة. يهدف هذا التحليل إلى تقديم أمثلة عن تهجين الأدوار (المراقب الموضوعي والشارح لما يجري

في الواقع). يؤدي المراسلون (أو المؤسسة الإخبارية ككل) كما تبين هذه النصوص الإخبارية، دور الوسطاء بين مصادر الأخبار من جهة، وبين جمهور الأخبار من جهة أخرى. كما يساهمون في توفير أدوات مهمتها تسكين الواقع الاجتماعي بواسطة استعمال "ملصقات من قصاصات حول أحداث"[3] جرت في مناطق متفرقة من العالم، وتم تجميعها ضمن وتيرة مشتركة. تساهم النصوص الإخبارية إذاً، في تماسك الرواية الصحفية كمهنة[4].

يعتمد التحليل التالي في معرض اتخاذه المسار الخاص به الرأي القائل إن الهوية تتشكل في أثناء عمليات التشابه والاختلاف[5]. وهذا يعني أن الصحفيين العرب يمكن أن تمنح لهم بشكل استطرادي هوية واحدة ذات سمات محددة يفترض أنها تربط بين العرب جميعاً، في الوقت الذي توضع هذه الهوية مقابل (الآخر) المناقض؛ أي بصفتهم صحفيين غير غربيين. وهكذا، فلكي تثبت هذه العلاقة موقعها الذي تحدده السمات المشتركة، فهي بحاجة إلى أن يتم وضع تعريف لها مقابل هوية (الآخر). يناضل هؤلاء الصحفيون إذاً من أجل "تثبيت" هذه الهويات "وربطها فيما بينها ضمن علاقة محددة مع الآخرين." يترادف كل موقع من المواقع المخصصة للصحفيين مع جملة من القواعد والتوقعات لما يمكن أن يفعلوه أو يتفوهوا به. وبما أن الصحفيين "مشتتون" من خلال امتلاكهم عدداً كبيراً من الهويات المختلفة – فمنهم الصحفي والمرأة والمتعلم والوطني – فإن ذلك يزيد من حدة الصراع في خطاباتهم.

عملياً، يمكن أن يمنح مهنيو الأخبار العرب هوية "الصحفيين" التي تتسم بسمات محددة، وتربط عالمياً فيما بينهم وبين آخرين يعملون في المهنة نفسها؛ في الوقت الذي ترسم الحدود بين الصحفيين بحسب موقع كل منهم في الهرمية المهنية العالمية. تستند الهوية المهنية إلى "جدلية التعريف: أي كيف نعرّف أنفسنا، وكيف يعرّفنا الآخرون؛ هذا بالإضافة إلى التفاعل المستمر بين الجانبين في عملية التعريف الاجتماعي"[6].

ما أود التأكيد عليه في التحليل الآتي هو الوسائل التي بواسطتها "يمكن للتصنيف الخارجي أن ينظر إليه بصفته تصنيفاً شرعياً،" أي كيف يمكن للصحفيين العرب أن يتبنوا الهوية نفسها التي حددها لهم نظراؤهم الغربيون في الوقت الذي يناضلون من أجل إعادة موضعة هذه الهوية، ومن ثَمَّ مقاومة فكرة وضعهم ضمن بوتقة لا سبيل لهم للخروج منها. وكما أؤكد في وقت لاحق من هذا التحليل، فإن بعض المحطات الإعلامية العربية يمكن أن تقوم بنشاط ملحوظ من أجل إطلاق أوصاف جديدة على الصحافة العربية. والمهم في هذا الصدد يتجلى في مسألتين: هما الزمن والفضاء[7]، مثل موقع الصحفيين العرب إزاء الصحفيين الغربيين. وكما سأبين لاحقاً، فإن القصص الإخبارية تظهر حركة دينامية في تنقلها من فضاء إلى آخر، ومن زمن إلى آخر؛ ولقد أصبحت هذه الدينامية في واقع الأمر جزءاً لا يتجزأ من ملامح الدور الحديث الذي يضطلع به كل من الصحفي العربي والمراسل الصحفي العربي. بالإضافة إلى ما تقدم، يشكل استحضار بعض التواريخ التذكارية، كما سأبين لاحقاً، عاملاً حاسماً في تأييد رواية إحدى "الجماعات التفسيرية" العالمية من الصحفيين.

ولكي يكون بالإمكان حل الجدل الدائر حول مفهوم التعريف بين الصحفيين العرب والغربيين، فإنني أشير إلى الحالات التي تمت العودة فيها إلى المؤسسات الإخبارية العربية أو الغربية في النصوص الإخبارية العربية. يتم تصنيف هذه الحالات تبعاً للدور المناط بالصحفيين العرب أو الغربيين؛ أي بصفتهم كلاب حراسة. تتجلى إحدى النتائج المباشرة لهذا النوع من التحليل، كما سأظهر تالياً، في تحدي نظرية الهيمنة كما ظهرت في الدراسات المتعلقة بوسائل الإعلام العربية. فالهيمنة لا تقتصر من وجهة نظري على الاحتكار المتمثل في الممارسات التي تقوم بها بعض وكالات الأنباء العالمية فيما يتعلق بعملية جمع الأخبار. لكن الهيمنة تتبدى في السلطة التي توزع توزيعاً غير متوازن بين الصحفيين العرب والغربيين بالرغم من أن الطرفين ينتميان بصورة رئيسة إلى جماعة تفسيرية واحدة. إضافة إلى ذلك، يحدد توزع السلطات بين مختلف المؤسسات الإخبارية مقاييس الفضاء الإعلامي العالمي الذي لم تعد تسيطر عليه قلة من اللاعبين بعد الآن؛ لكنه مع ذلك، لا يزال يشهد صراعاً بين مختلف المؤسسات الإعلامية في الفضائين الشرقي والغربي من أجل إعادة تحديد مواقعها في الميدان العالمي.

أقوم بتجميع مواد التحليل التالي حول موضوعات محددة أو أدوار بعينها كانت تتحلى بالوضوح في النصوص الإخبارية، وسيتم استقطاع مقتطفات منها وعرضها لاحقاً. ولكي أوفر بعض المساحة الضرورية، تمت ترجمة هذه المقتطفات إلى الإنجليزية بدلاً من تقديمها باللغة العربية أولاً ومن ثم، اتباعها بترجمة إلى الإنجليزية. أما الموضوعات

الإجمالية فإنها متسقة مع الأدوار التي يقوم بها الصحفيون باعتبارهم رواة موضوعيين للواقع، ومحققين يجهدون من أجل إظهار الحقيقة، كما تمت مناقشة هذا الأمر في الفصل السابق.

أسارع هنا إلى التأكيد على أن النصوص الإخبارية التي تم انتقاؤها كنماذج في هذا المجال يمكن أن تحلل في واقع الأمر بطرق لا تعد ولا تحصى. لكنني اخترت أن أقصر هذا التدريب على دور الصحفيين (العرب والغربيين) كما هو مبين من الزاوية النصية. يظهر التحليل التالي بشكل عام انتشار ثلاثة أدوار بالتحديد، كما هو مبين في المقاطع التالية. تتراوح هذه الأدوار بين 1) دور المشاهد و2) المدقق، و3) شهيد من أجل الحقيقة.

كما سأبين فيما يلي، فقد تمثلت هذه الأدوار في النصوص الإخبارية ليس فقط من أجل أن تعكس هوية الصحفيين المحليين مقابل هوية الصحفيين القوميين في الميدان الصحفي العربي؛ بل من أجل أن تعطي إشارة إلى موقع كلا الطرفين إزاء نظرائهم العالميين كما في محطة CNN. أبين أيضاً كيف انتشرت هذه الأدوار في الصحف التي تمت دراستها وتحليلها، حيث تبين أن اثنتين من تلك الصحف تبدو وكأنهما تفضلان الدور الأول، بينما بدا وكأن الصحيفتين الأخريين تركزان على الدور الثاني. إلا أن جميع تلك الصحف تبنت الدور الثالث كوسيلة من وسائل ربط الصحفيين العرب مع نظرائهم في البلدان الأخرى ضمن جماعة تفسيرية واحدة.

الصحفي بصفته مشاهداً

تتمثل إحدى أهم مهام الصحفي في استعراض "واقع" الحرب، وتوثيق مسار الأحداث؛ بالإضافة إلى التركيز على الضحايا والانتهاكات التي تحدث في أثنائها. تُعَدُّ عملية التوثيق شرعية من خلال استعراضها للتفاصيل والأرقام؛ على سبيل المثال، تحديد الوقت الدقيق الذي استغرقته قوات التحالف من أجل قيامها بالتحرك، والحجم الدقيق للقنبلة، والتاريخ والزمن، وهكذا. وكما أشار غامسون، فإن "الحقائق ليس لها معنى بحد ذاتها. إنها تكتسب معناها من خلال وضعها ضمن إطار أو قصة يتم ترتيبها وإعطاؤها اتساقاً، يتم في أثنائه اختيار بعضها من أجل التأكيد عليها بينما يتم إهمال بعضها الآخر"[8]. إن استخدام الحقائق والأرقام يشكل في الواقع واحدة من الاستراتيجيات الموضوعية في عملية نقل الأخبار؛ وقد أظهرت الصحف التي تضمنتها هذه الدراسة بعض أوجه الشبه في استعمال "الحقائق البادية للعيان" كجزء لا يتجزأ من عملية قيام تلك الصحف بنقل الأخبار. هذه الحقائق والأرقام تدل على مدى حيادية المراسل الإخباري أو الصحفي الذي يعمل بصورة جزئية كمعلق على الخبر، ولكنه أيضاً يعمل بشكل جزئي بصفته "كاتب اختزال" ينقل التفاصيل الدقيقة لما يجري للقارئ كما هو مبين في الفقرة التالية:

صحيفة الشرق الأوسط (9 **نيسان، أبريل،** 2003)

قال مسؤول أمريكي إن وكالة الاستخبارات الأمريكية تلقت معلومات من "مصدر في بغداد" يؤكد أن صدام وولديه

سوف يجتمعون بمسؤولين أمنيين ومخابراتيين في مبنى بحي المنصور. وبعد خمس وأربعين دقيقة لتلقي هذه المعلومات، أطلقت القيادة الأمريكية الوسطى في قطر صاروخاً من طراز B1 يحمل أربع قنابل زنة كل واحدة منها 2000 رطل على المبنى في الساعة الثالثة عصراً يوم أول أمس بالتوقيت المحلي. وقال المسؤول: "إذا كان صدام في ذلك المبنى فإنه على الأرجح في عداد الأموات الآن". ووصف المسؤول هذه المعلومات بأنها "الأكثر دقة" حول صدام وولديه منذ بداية الحرب، حيث وقعت غارة أخرى على مجمع سكني مدني آخر في بغداد قيل إن صدام وولديه كانوا يختبئون فيه في 20 آذار، مارس. وقال أيضاً إنه لا بد من انتظار يوم أو اثنين قبل التأكد من نتائج هذه العملية، وإن الغارة وقعت بعد تتبع اتصالات قام بها قصيّ.

يعيد الصحفيون هنا سرد حادثة الإطلاق بأقصى ما يستطيعون من الأمانة؛ فقد ذكروا على سبيل المثال، حلقة القيادة: "القيادة الأمريكية الوسطى في قطر" بدلاً من مجرد الإشارة إليها باستخدام عبارة "القوات الأمريكية"، والتدرج في احتساب الخطوات التي قامت بها هذه القيادة: أولاً، تلقت المعلومات، ومن ثم تحركت فوراً (بعد خمس وأربعين دقيقة)؛ وبعدها أطلقت صاروخاً من طراز B1 على مبنى بعينه وفي وقت محدد (الثالثة عصراً بالتوقيت المحلي). تم الإسهاب في الاقتباس من تصريحات المسؤول، وهو ما أضفى نوعاً من الشرعية على التقرير: "إذا كان صدام في ذلك المبنى فإنه على الأرجح في عداد الأموات الآن". هذه الحادثة تم ربطها بحادثة أخرى في أثناء الحرب

"قيل إن صدام وولديه كانوا يختبئون فيه"، وقد تم تأريخ هذه الحادثة من أجل التأكيد على دقة التقرير (20 آذار، مارس). باختصار، هناك بعض التفصيلات التي اختيرت من أجل إضفاء مصداقية على التقرير الصحفي في وصف العمليات العسكرية إلى ما هنالك: عدد الأشخاص المصابين أو القتلى، ونوع الطائرات (A 10 على سبيل المثال)، ووزن القنبلة، والمسافة الدقيقة (بالكيلومترات) والتوقيت (خلال دقائق).

المعرفة إذاً، هي أساس التمثيل "الحقيقي" للواقع، وللمصادر المختلفة الموجودة من أجل الحصول عليها. مهمة الصحفي هي الربط بين المصادر المختلفة، ثم بناء تمثيل حقيقي لمسار الحرب من خلال الإشارة إلى هذه المصادر بالذات. لكن هذا التمثيل هو هرمي بالأساس؛ ذلك أن بعض المصادر تبدو وكأنها معلومات لا يرقى إليها الشك، بينما تلقي بعض المعلومات الأخرى بظلال من الشك على صحتها، وهو ما يستدعي وجوب قيام الصحفي بتدقيق مدى صحتها. في الاقتباس المذكور أعلاه، يتضح أن المصادر العسكرية تقدم معلومات دقيقة وموثوقة بسبب كونها في داخل غمار المعركة. هذه المصادر ليست موثوقة وحسب، إنها أيضاً مصادر قوية لدرجة أنها بالتعاون مع مؤسسات أخرى (كالمخابرات) تستطيع إقامة شبكة من المخبرين لتحقيق هدفها: "تلقت وكالة الاستخبارات المركزية معلومات من (مصدر في بغداد) يؤكد أن صدام... (لاحظوا أن عبارة) "مصدر في بغداد" مكتوبة ضمن إشارتيّ اقتباس مما يرفع من درجة الإثارة في هذه الجزئية الإخبارية.

تبدأ الجزئية الإخبارية المذكورة أعلاه بتحديد خطوط التاريخ (الكويت وموسكو ولندن) وباثنين من الخطوط الثانوية (من مراسلين في واشنطن وباريس)، وهي بذلك تبدي كماً من الدينامية في تجميع هذه الأخبار وتقديمها. زيادة على ذلك، تتعزز هذه الدينامية بواسطة الانتقال السريع بين مناطق زمنية مختلفة (الثالثة عصراً بالتوقيت [العراقي] المحلي)، وهي سمة تتصف بها تقارير إخبارية أخرى:

صحيفة الشرق الأوسط (19 آذار، **مارس**، 2003)

في الوقت الذي كان العالم ينتظر الضربة الأولى في الحرب، سارعت القيادة العراقية لرفض الإنذار... الذي ينتهي غداً في الساعة الواحدة صباحاً، بتوقيت غرينتش...

صحيفة الأهرام (19 آذار، **مارس**، 2003)

قال فليشتر إن موعد الإنذار سينتهي في الساعة الثامنة من هذا المساء بتوقيت واشنطن (أو الثالثة صباحاً بتوقيت القاهرة)...

... وفي الجانب العراقي، أعلن التلفزيون الرسمي أمس عن عقد جلسة برلمانية طارئة في الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم بالتوقيت المحلي...

يشار إلى أن الإنذار الذي تم توجيهه إلى الرئيس العراقي السابق ضمن مناطق متباعدة زمنياً (توقيت القاهرة وبغداد وغرينتش وواشنطن)، وهو ما يجعل من الصحفيين مجموعة من "العالميين" الذين يتحركون بحرية ويسر ضمن مناطق زمنية ومكانية مختلفة.

إضافة إلى ذلك، تمثل المناطق الزمنية الواقع تمثيلاً هرمياً أيضاً؛ وهكذا، فإن الأحداث يتم توقيتها بحسب مناطق محددة بعينها (على سبيل المثال، بحسب توقيت غرينتش وليس بحسب توقيت ماليزيا). إن التمثيل الذي يلي هذا التوقيت إذاً، يؤكد هذه الهرمية لصالح النظر إلى أحداث العالم من زاوية زمنية بعينها، بدلاً من ترجمة هذه الأحداث إلى مواقيت محلية.

ينعكس الخلاف بين هذين الزمنين (المحلي والعالمي حيث إن الثاني مكرس لمناطق وفضاءات زمنية محددة) أيضاً في القنوات الفضائية العربية، حيث يعلن توقيت البرامج المختلفة عادة بحسب توقيت غرينتش ومكة المكرمة. إضافة إلى ذلك، تعلن قناة الجزيرة أحياناً برامج بتوقيت مكة المكرمة معززة بذلك نقطة مرجعية (عربية) مركزية بالرغم من أنه يقال إن عدداً كبيراً من مشاهديها ينتمون إلى جماعات تعيش في المهجر.

تتعزز دينامية التحرك كما ذكرنا سابقاً، في خطوط التاريخ المتعددة والخطوط الثانوية، مؤكدة بذلك دور الصحفيين في إدارة الفضاءات المتعددة. قامت صحيفتا الشرق الأوسط والحياة على وجه الخصوص بتعزيز هذه الدينامية من خلال خطوط ثانوية متعددة (وليس فقط من خلال خطوط التاريخ)، وقد أكدتا بذلك الدور (الجديد) للمراسلين كمصادر موثوقة للمعلومات والمعرفة، وكذلك على استقلاليتهما كمؤسستين إعلاميتين لهما شبكاتهما ومصادرهما الخاصة بهما.

يؤكد النص الإخباري أيضاً هذه السرعة من خلال التحرك الدائم بين فضاء وآخر، كما هو مبين في المقطوعة التالية التي تبدأ بالولايات المتحدة محيطة القارئ بالإنذار الذي وجهه بوش (والذي كان على وشك الانتهاء)، ثم تنتقل إلى فضاءات جغرافية أخرى.

صحيفة الأهرام (19 آذار، **مارس**، 2003)

أما بالنسبة لردود الفعل العالمية على خطاب بوش، أصدرت كل من فرنسا وروسيا تحذيراً شديد اللهجة أمس من استخدام القوة العسكرية ضد العراق... من ناحيته، قال الرئيس الفرنسي إن الحرب على العراق غير قانونية... وفي بيجين، قال رئيس الوزراء الجديد إن بلاده لن تتخلى عن جهودها الرامية إلى حل الأزمة العراقية بطريقة سلمية... أما في بريطانيا، فقد استقال وزيرا الصحة والشؤون الداخلية احتجاجاً على السياسة المتشددة لحكومة رئيس الوزراء طوني بلير...

تم نشر هذا الخبر بواسطة خط التاريخ العام (مدن عالمية) وخط ثانوي عام (مراسلو صحيفة الأهرام)؛ وقد عزز هذا من أهمية الهوية المؤسساتية لصحيفة الأهرام بدلاً من التركيز على أسماء مراسلين بعينهم، الذين ينتشرون في فضاءات متباعدة من أجل رصد ردود الفعل على الحدث (وهو في هذا السياق: الإنذار). يظهر هذا النص سرعة الانتقال بين فضاءات جغرافية متباعدة من الولايات المتحدة إلى فرنسا إلى الصين إلى بريطانيا ("قال الرئيس الفرنسي... وفي بيجين قال رئيس الوزراء الجديد... أما في بريطانيا استقال... وزيرا...") إن

عبارات مثل "وفي بيجين" تستخدم من أجل القيام بوظيفة مزدوجة: فهي توفر شكلاً من أشكال التماسك في الوقت الذي تشير إلى نقلة في الفضاء والموضوع. فيما يلي مثال آخر:

الشرق الأوسط (27 آذار، **مارس**، 2003)

تحرك آلاف من المقاتلين في وحدات الحرس الجمهوري و"فدائيي صدام" من بغداد... لوقف تقدم القوات الأمريكية باتجاه العاصمة العراقية. وفي الوقت الذي دارت فيه معركة شرسة يوم أمس من أجل السيطرة على جسر قرب مدينة النجف، اعترف البنتاغون أن القوات العراقية دمرت عدداً غير محدد من الآليات... وفي إشارة إلى ازدياد حدة الضغوطات على القوات الأمريكية، أعلن البنتاغون أن الفرقة الرابعة سوف تتحرك اليوم من الولايات المتحدة في طريقها إلى العراق. من ناحية أخرى، علم أمس أن محامين وخبراء قانونيين يرافقون القوات الأمريكية لمناقشة فرض أحكام الطوارئ. من ناحية أخرى، رفض متحدث باسم الإدارة الوسطى في القوات الأمريكية التعليق على الهجوم الصاروخي على حي شعبي شمال شرق بغداد...

في المقطوعة الواردة أعلاه، يشير التقرير الإخباري إلى نقلة بين الفضاءات الجغرافية والزمنية. فهو يبدأ من مشهد حالي في بغداد، حيث يستعد المقاتلون العراقيون لمواجهة القوات الأمريكية، ثم يتحرك باتجاه الماضي مذكراً القارئ بمعركة وقعت قرب مدينة النجف، ويقدم تعليقاً من البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية.

في اللغة الإنجليزية، يمكن استخدام كلمات مثل "لا يزال" و "لكن"، أو عبارات الجر كدالات أساسية من أجل تقديم جمل استدراكية، أو من أجل إحداث نقلة في الموضوع أو المشهد. أما في اللغة العربية، من ناحية أخرى، فلكي يتم التأكد من وجود التماسك بين الجمل في النصوص الإخبارية، لا يكتفي المراسلون باستعمال حرف العطف "و" كوسيلة وحيدة لتحقيق ذلك. تدل عبارات مثل "في بيجين" و "في بريطانيا"، على استراتيجيات التماسك التي يتبعها الصحفيون والمتمثلة في الانتقال إما إلى موضوع آخر ذي صلة، أو الانتقال إلى متحدث آخر أو مشهد آخر. تم تقديم أحد الشروح الكفؤة حول استخدام هذه العلامات في دراسة لغوية أجريت مؤخراً حول لغة الخطاب الإخباري باللغتين العربية والإنجليزية[9]. تشير هذه الدراسة إلى بعض الملامح المهمة التي تسم هذه العلامات مثل "من ناحية أخرى" و "من جانبه/ها" والتي ترد في بداية الجملة. إن وجود مثل هذه العبارات ليس مجرد تنوع أسلوبي؛ بل تفرضه في واقع الأمر بلاغية الخطاب الإخباري بصفته نمطاً، إلى حد أن محاولة حذفها يمكن أن ينتج عنه خلخلة في روابط التماسك داخل النص الإخباري.

إن عبارات مثل "من ناحية أخرى"، أو "في إشارة إلى ازدياد حدة الضغوطات" (كما هو مبين أعلاه)، تدل على سرعةٍ دينامية في الانتقال من الحدث والتعليق عليه إلى حدث وتعليق آخرين؛ وهذا يؤكد دور الصحفي "كمشاهد"، أي كشخص يراقب الأحداث من علٍ ويدون مجرياتها؛ ويحافظ في الوقت نفسه على القدرة على التحرك باتجاه

الخلف والأمام في المكان والزمان من أجل أن يضيف إلى هذا الرصد للواقع. هذه الفضاءات التي يتم تحديدها سلفاً، تقتصر على الميادين السياسية والعسكرية، وعلى جمع المعلومات والتعليقات من أصوات لها ثقلها ووزنها هناك. لكن الصحفيين ليسوا موجودين هناك فقط من أجل نقل ما يصرح به "المسؤولون"، بل من أجل طرح علامات استفهام حول المدى الذي يمكن الاعتماد فيه عليهم. هنا تتشكل هوية الصحفي كمدقق و"كلب حراسة".

الصحفي بصفته مدققاً

قبل انتهاء مدة الإنذار الذي تم توجيهه إلى صدام وعائلته، أعلنت العائلة المالكة السعودية أنها لن تشارك في التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة، مبررة ذلك كما ورد في خطاب رسمي موجه إلى الأمة (كما ورد في صحيفة الشرق الأوسط في التاسع عشر من شهر آذار، مارس، سنة 2003) برغبتها في حماية الشعب السعودي والمصالح السعودية. ومع ذلك، فإن البيانات الصادرة عن العائلة المالكة السعودية لم يتم تقبلها بمعناها الظاهري، كما أثيرت شكوك حول مصداقيتها.

صحيفة القدس العربي (19 آذار، **مارس**، 2003)

سارعت الرياض إلى الإعلان أنها لن تشارك في الحرب التي يجب وضع حد لها من خلال تطبيق القرار 1551.

إلا أن تقارير أمريكية إعلامية وصحفية أكدت أن الطائرات الأمريكية سوف تستخدم القواعد الموجودة في السعودية في

> المعـارك، وأن الأراضـي السـعودية سـتكون مشـرعة من أجل العمليـات الإنسـانية واللوجسـتية للقـوات الأمريكيـة داخـل العراق.
>
> وقالـت التقارير إن القـوات البريطانية سـوف تتحرك باتجاه البصـرة، وأنها سـوف تبسط سـيطرتها على منطقة الجنوب بأسـرها، في حين أن القوات الأمريكية سـوف تتحرك مباشرة باتجاه بغداد...

التصـريح الـذي صـدر عـن "الرياض"، وفي الرياض يتناقض مـع التقاريـر الإعلاميـة الأمريكية التي أكدت مشـاركة السـعودية في الحرب من خلال السـماح للقوات الأمريكية بالعمل من داخل الأراضي السـعودية. وهكذا فقد انتقلت المصـداقية من البيانـات التي أدلى بها السياسـيون، إلى التقارير التي تناقلتها وسائل الإعلام العالمية، معززة بالتـالي، حجم رأسـمال هذه الأخيرة كمصـادر للمعلومـات الموثوقة[10] (التـي تتجاوز أحياناً أي شـكوك حول نوع المصـادر أو الخطابات التي تسـتقي منها هذه المعلومات). وهكذا، تمت الإشـارة إلى تقارير وسائل الإعـلام العالميـة والاقتباس منها مـن دون التأكد من مصـداقيتها أو الخطاب الذي كانت تصـوغه. وبالرغم من أن صحيفة القدس العربي تشـكك أحياناً في التصـريحات الصـادرة عـن المسـؤولين الأمريكيين (انظر المقطوعة التالية) فإنها لم تثر شـكوكاً حول مصـداقية وسـائل الإعلام العالمية مثل CNN و Reuters و AFP و BBC.

صحيفة القدس العربي (27 آذار، **مارس**، 2003)

قالـت محطـة CNN التلفزيونية إن أرتـالاً طويلة من وحدات الحرس الجمهـوري العراقـي غـادرت بغـداد مسـاء أمس (الأربعـاء) متوجهـة نحو القـوات الأمريكيـة المتمركزة قرب مدينة النجف.

وقالـت المحطـة اسـتناداً إلى مراسـلها الـذي يرافـق الفرقة السابعة: "إن رتلاً طويلاً من ألف من الوحدات العراقية المؤللة بما في ذلك العربـات والمدافع قد غادرت بغـداد متوجهة نحو مدينة النجف".

التقاريـر التـي ذكرتها محطـة CNN (اسـتناداً إلى مراسـلها) قدمت رأياً "لمُشاهد" موثوق لمشهد الحرب كما حدثت في أرض المعركة، وكما خططت لها عقول الإسـتراتيجيين. عرضت صحيفة الأهرام رأياً مشابهاً لما عرضته صحيفة القدس العربي:

صحيفة الأهرام (19 آذار، **مارس**، 2003)

في خضـم التنبـؤات المتزايـدة حول توقيت شـن الحرب، توقع المراسـل العسـكري لمحطة BBC أن العمليات العسكرية سوف تبدأ في الساعات الأولى من يوم السبت القادم، وقال إن القيادة العسكرية تفضـل تأجيل موعد الضربة إلى حين انحسار ضوء القمر واشـتداد الظلمة في الليل؛ لأن ضـوء القمر عندما يكون بـدراً في الأيام القليلة القادمة ليس مناسـباً من حيث التوقيت للعمليات الأرضية. وقال المراسل إنه من غير المناسب البدء في

العمليات العسكرية يوم الجمعة لأنه عطلة المسلمين الدينية. بالتالي، فإن أكثر الحسابات دقة التي تأخذ في الحسبان الحال الجوية والعواصف الشديدة المتوقعة، تشير إلى أن فجر يوم السبت سيكون توقيتاً مناسباً للبدء في هذه العمليات.

هنا، يقوم مراسل BBC بإجراء حسابات، ويوازن بين المعلومات الواردة من أجل صياغة تكهن حول سيناريو مستقبلي ("توقع المراسل العسكري لمحطة BBC أن...") . المعلومة التي أوردها تم قبولها من دون أي تشكيك بمصداقيتها؛ لأن ما أتى به لم يكن يستند إلى افتراض محض، بل إلى دراية بالتكتيكات العسكرية، إضافة إلى إلمامه بالتقاليد المحلية ("القيادة العسكرية تفضل تأجيل موعد الضربة إلى حين انحسار ضوء القمر... لأن ضوء القمر عندما يكون بدراً... ليس مناسباً من حيث التوقيت للعمليات الأرضية") . إضافة إلى ذلك، يوازن المراسل بين الخطة السياسية المعلنة للبدء بالعمليات العسكرية بعد انتهاء المدة الزمنية للإنذار مباشرة وبين معرفته بالتقاليد المحلية: نظراً لأن الإنذار ينتهي بحلول "يوم الجمعة... العطلة الدينية للمسلمين"، فإنه يقرر أن يتجاهل احتمال البدء بالعمليات الحربية يوم الجمعة. بدلاً من ذلك، يطرح تكهناً آخر يستند إلى "حسابات دقيقة" تتضمن العديد من العوامل "التي تأخذ في الحسبان الحال الجوية والعواصف الشديدة المتوقعة"، وهو ما أدى به إلى الاستنتاج أن "فجر يوم السبت" سوف "يكون توقيتاً مناسباً للبدء في هذه العمليات".

تؤدي مصادر وسائل الإعلام الأجنبية دور شاهد العيان في قلب الأحداث، حيث ترسل من هناك إلى الوطن تفصيلات أحداث تقوم بالكشف عنها؛ كما أن شهاداتهم تضيف إلى عملية استيعاب أسباب شن الحرب التي يتم إيصالها إلى المتلقي عبر التعبيرات الجسدية.

صحيفة الأهرام (26 آذار، **مارس**، 2003)

بعد ثلاث ساعات من القتال الشرس في مدينة الناصرية، استطاعت قوات المارينز الأمريكية عبور الجسر على نهر الفرات... وقال مراسل APF إن رائحة اللحم البشري كانت منتشرة في سماء المدينة التي تقع على بعد 375 كيلومتراً من بغداد.

... دعا الرئيس العراقي صدام حسين القبائل العراقية إلى مقاومة القوات الأمريكية والبريطانية... وحثها في خطاب تم بثه على التلفزيون العراقي...

... قلل المارشال الجوي البريطاني برايان باريدج من احتمال تحقيق نصر عسكري سريع، ورفض في تصريحات أدلى بها إلى محطة BBC نية بريطانيا في زيادة عدد قواتها...

تعززت شهادة مراسل APF بالتجربة الجسدية التي تحدث عنها حول "شم" و"مشاهدة"، عندما كان هذا المراسل يتجول في مدينة الناصرية حيث شم رائحة "اللحم البشري"، ورأى الدخان المتصاعد" ينطلق إلى أعالي السماء؛ وقد أجمل هذه التجربة الجسدية في الرواية الموضوعية

التي ضمّنها تقريره الصحفي من خلال إضافة تفصيلات على الموقع الدقيق للمدينة ("التي تقع على بعد 375 كيلومتراً من بغداد").

وفي الوقت الذي كان بإمكان وسائل الإعلام الأجنبية الوصول إلى مصادر محلية وأجنبية، فإن وسائل الإعلام المحلية من ناحية أخرى، تم استخدامها بشكل رئيس للقيام بمهمة قنوات اتصال، أو التصرف كمنادين متجولين في البلدة من أجل نقل رسائل يجب إيصالها إلى المواطنين. وهكذا فقد استخدم صدام حسين وسائل الإعلام المحلية من أجل بث رسائل للقبائل العراقية ("حثها في خطاب تم بثه على التلفزيون العراقي")، كما استعملها كمنصة أراد من خلالها استنهاض همم العراقيين. كما استخدمت إستراتيجية مماثلة من قبل ساسة عراقيين آخرين:

صحيفة القدس العربي (27 آذار، **مارس**، 2003)

> ... أعلن الناطق [العراقي] باختصار على شاشة التلفزيون العراقي حول العمليات العراقية خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية، أن طائرة بريطانية أسقطت بالقرب من البصرة، وأن صاروخاً من طراز (صمود) أطلق على قاعدة السالم الجوية في الكويت.

ظهر الناطق العراقي على شاشة التلفزيون، بالرغم من أن ظهوره كان وجيزاً من أجل الإعلان عن آخر مجريات الحرب، وعن التقدم الذي تقوم به المقاومة العراقية، مستخدماً وسائل الإعلام كمنصة

صـحفية يخاطب من خلالها الأمة. أدت بعض وسـائل الإعلام العربية القومية الدور نفسه:

صحيفة القدس العربي (19 آذار، **مارس**، 2003)

... وقـال [ناجي] صـبري [وزيـر الخارجية العراقي السـابق] في مؤتمر صحفي عقده في العاصمة العراقية، الذي بثته قناة الجزيرة الفضـائية على الهواء مباشرة، "لم نطلب مساعدة من أحد، لكننا نقول للدول العربية إن أمنها مهدد".

عقد وزير الخارجية السابق مؤتمرات صحفية أثارت اهتمام وسائل الإعلام الإقليمية كقناة الجزيرة على سبيل المثال، التي نقلتها على الهواء مباشرة. لا بد من الإشارة إلى عبارة فيها شيء من الحذر هنا: يرى بعض الباحثين[11] أن رغبة وسـائل الإعلام الإخبارية، وعلى الأخص التلفزيون، في نقل المؤتمرات الصـحفية على الهواء مباشـرة مؤشـر على استخدام وسـائل الإعلام لبـث القيم والأفكار المهيمنة. لكن الصـحفيين العاملين في القنـوات الفضـائية العربيـة يبررون الاتجـاه نحو إذاعـة المؤتمرات الصـحفية كجزء من وظيفة السـلطة الرابعة التي تقضـي بمنح مساحة للاعبين السياسـيين من مختلف المشـارب والتوجهات. فقد قال الحبيب الغريبـي، المذيع في محطة أبو ظبي إن محطته تسـعى إلى نقل المؤتمرات الصـحفية العربية والأمريكية على الهـواء في أثناء فترة الحرب، موفرة أوقاتـاً متسـاوية لـكلا الطرفين من أجـل التأكيد علـى حيادية المحطة. الرأي نفســه أكده المذيع فيصل قاسم من محطة الجزيرة، حيث قال إن جزءاً من مهمة القناة هو توفير منبر لجميع المتحدثين[12].

باختصار، بينما يستخدم السياسيون العرب وسائل الإعلام المحلية من أجل بث المعلومات، فإن وسائل الإعلام الأجنبية تقوم بتدقيق البيانات والتصريحات الصادرة وإجراء تقويم لها. وفوق هذا وذاك، يمكن أن يشير كل ما تقدم إلى الهرميات الموجودة داخل "الميدان الصحفي،" ومن ثَمَّ، فإن الخطابات السياسية ليست هي وحدها التي تنساب إلى داخل هرمية السلطة (حيث إن التصريحات التي يدلي بها سياسيون أمريكيون تحتل مرتبة أعلى من التصريحات التي يدلي بها نظراؤهم العرب)، بل إن الخطابات الإعلامية أيضاً محكومة بالسلطات داخل الميدان الصحفي العالمي نفسه. يمكن أن تتبوأ الخطابات الإخبارية الصادرة عن محطة CNN موقعاً أكثر أهمية في هذا الميدان بالمقارنة بالخطابات التي تبثها المحطات الإعلامية العربية – من هنا نستطيع فهم السبب وراء الاستشهاد بهذه الخطابات في أغلب الأحيان كمصادر موثوقة للمعلومات. يرى فندي أن وسائل الإعلام الأجنبية ترتبط عادة "بمعلومات موثوقة" وهذا هو السبب الذي يجعل المشاهدين العرب يثقون بالمحطات الأجنبية مثل محطة BBC أكثر من محطاتهم المحلية أو الوطنية، أو كما وصفها هو بالقول: "ليست المسألة أن العرب لا يثقون بوسائل الإعلام لأنها أجنبية؛ المسألة في حقيقتها هي أن العرب كجميع الناس، يختارون ما يثقون به، وما لا يثقون به"[13].

وبعكس كل من صحيفة القدس العربي وصحيفة الأهرام، كانت صحيفتا الشرق الأوسط والحياة كما أسلفنا، حريصتين على نشر الخطوط الثانوية المزدوجة التي يبعث بها مراسلوهما؛ ومن ثَمَّ فقد

استطاعتا تعزيز الدور الذي تضطلعان بها كجامعتين للأخبار. ولكي يتم تعزيز هذا الدور أكثر فأكثر، تم الاستغناء عن الإشارة إلى المؤسسات الإعلامية الأخرى (الأجنبية)، وكان يشار إلى البيانات والتصريحات الصادرة عن مسؤولين أجانب (أمريكيين) بشكل مباشر في النصوص الإخبارية:

صحيفة الحياة (19 آذار، **مارس**، 2003)

... أكد البيت الأبيض أمس تصميمه على إرسال قوات التحالف من ثلاثين دولة إلى العراق من أجل نزع أسلحته المحرمة دولياً... وأكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة "أمطرت" الجنود في جنوب العراق بمنشورات تحثهم فيها على الاستسلام...

أعلن في واشنطن أمس أن إدارة بوش أقامت تحالفاً من أجل نزع سلاح العراق على الفور"...

وبدلاً من اقتباس تقارير هذه المصادر بشكل حَرْفي، قام الصحفيون (والمحررون) بتفسير البيانات الواردة كما هو مبين في استخدام عبارة "أكد" ("أكد البيت الأبيض أمس"... "أكد المسؤولون الأمريكيون أن الولايات المتحدة...")، وقد اقتصرت اقتباساتهم المباشرة فقط على مقاطع مثيرة للجدل في تصريحاتهم ("الولايات المتحدة (أمطرت) الجنود في جنوب العراق بمنشورات...").

كما أن المعلومات المتسربة من واشنطن كانت تنقل بصيغة المبني للمجهول بدلاً من صيغة المبني للمعلوم ("أعلن في واشنطن أمس...")،

بالرغم من أن الأخبار باللغة العربية تبث بصيغة المبني للمعلوم[14]. يلغي هذا أكثر فأكثر، دور المصـادر الوسيطة (وسائل الإعلام الأجنبية) في الوقت الذي يقرب هذا صحفيي الحياة والشرق الأوسط أكثر من مصادر السلطة والمعلومات.

صحيفة الشرق الأوسط (19 آذار، **مارس**، 2003)

> كما لوحظت حركة هروب جماعية من مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراقي، وكذلك من مدن وبلدات قرب مناطق القتال... وفوق هذا وذاك، قال الناطق الرسمي الأمريكي آري فليتشر يوم أمس إنه ليس لدى واشنطن أي مؤشر على أن صدام سيلتزم بالإنذار...

تـرد معظم التصريحات المقتبسة من مصادر أمريكية وهو ما يوحي باعترافٍ بالولايات المتحدة كقوة عسكرية وسياسية. من هنا، نرى أن البيانات والتصريحات الصادرة عن جهات أجنبية مؤهلة أكثر من غيرها لصناعة الأحداث المستقبلية؛ وأهم من ذلك، أن تلك التصريحات يتم التمعن فيها أكثر من التصريحات المحلية التي تبدو متوقعة ولا تحمل في طياتها أي مفاجآت.

يمكن أن تعرض هذه السلطة بطريقة نصية من خلال استعمال الزمن القواعدي، وذلك من أجل الإشارة إلى توزع السلطات بين المتحاورين. تستخدم الصحف العربية مثلاً الزمن الحاضر القواعدي عند الإشارة إلى حديث مباشر يدلي به أحد القادة الأمريكيين،

بينما يستخدم الزمن الماضي القواعدي عند الاستشهاد بما صرحت به القيادة العراقية. يمكن أن تكون هذه إشارة إلى السلطة الممنوحة للقيادة الأمريكية في هذا الصراع، كما يمكن أن تكون جزءاً من الخطاب الذي تستخدمه هذه الصحف من أجل وضع إطار للحرب على العراق. وهكذا، فقد استخدمت صحيفة الأهرام صيغة المستقبل القواعدي في نشرها لتصريحات أدلى بها مسؤولون أجانب:

صحيفة الأهرام (19 آذار، **مارس**، 2003)

قال الناطق الرسمي باسم البيت الأبيض، آري فليتشر يوم أمس قبل أقل من أربع وعشرين ساعة من إصدار الإنذار، إن واشنطن لم تلحظ بعد ما يثبت أن صدام سوف يذعن للإنذار، ويغادر العراق. كما أوضح أنه حتى لو وافق صدام وولديه على مغادرة العراق، فإن قوات التحالف سوف تدخل إلى الأراضي العراقية من أجل ضمان نزع أسلحة الدمار الشامل.

وقال فليتشر إن الإنذار سوف ينتهي في الساعة الثامنة من هذه الليلة، بتوقيت واشنطن (أو الثالثة صباحاً بتوقيت القاهرة)، وأن إدارة بوش هي من سيقرر توقيت بدء الحرب.

لدى الحكومة الأمريكية إذاً، الرغبة والقوة لصناعة الأحداث المستقبلية، أي تقرير ما إذا ستقع حرب أم لا، أو تقرير ما إذا كان صدام وولداه سوف يبقون في العراق أم لا، وهكذا. المقطوعة التالية هي مثال آخر يبلغ فيه الناطق باسم البيت الأبيض وسائل الإعلام العالمية السيناريو المستقبلي الذي تقوم بإعداده حكومة الولايات المتحدة الأمريكية:

صحيفة الشرق الأوسط (19 آذار، **مارس**، 2003)

مــن ناحية أخرى، قالت واشــنطن إنهــا لا ترى أي مؤشــر على أن صدام سيلتزم بالإنذار، وأنها تُعِدُّ ذلك "خطأ آخر" يرتكبه صدام إذا لم يغـادر العـراق. وبينما كانـت القوات الأمريكيـة في الكويت تتأهب يوم أمس للهجوم، فقد قال أحد كبار ضباطها إن النصر في العراق سوف يتحقق "في غضون أيام قليلة".

وقـال إن قرار صـدام البقـاء في العراق سـوف يكون "خطـأ آخر يرتكبه صدام حسين"، واستأنف حديثه قائلاً "إن دوري لا يتضمن ذكر أسـماء الدول التي يمكن أن يفر إليها". وقال فليتشر إن قوات التحالف التي شكلتها الولايات المتحدة سوف تدخل إلى العراق من أجل نزع أسلحته، حتى لو غادر صدام العراق.

أمـا السـفير الأمريكي في العـراق، زلماي خليـل زادة فقد قال يوم أمس، إن الوحدات العراقية الكردية سـوف تضـع نفسها بتصرف القيـادة الأمريكيـة في حال شـن عمليات عسـكرية أمريكية ضـد العراق.

هذه سلسـلة من التصـريحات الصـادرة عن واشنطن، وهي تشير إلى مجـرى الأحـداث المسـتقبلية، مقررة ما سـوف يحـدث، ومجرية تقويمـاً للخطـوات التـي قام بها الخصـم ("لا ترى أي مؤشـر على أن صـدام سيلتزم بالإنذار، وأنها تُعِدُّ ذلك (خطأ آخر) يرتكبه صدام"). نسـب إلى أحد المسـؤولين الأمريكيين التأكيد على تحقيق النصر حتى قبل أن تبدأ المعارك ("إن النصـر في العراق سـوف يتحقق")، بالرغم

من أن تأكيده على تحقيق النصر "في غضون أيام قليلة" يبدو مثيراً للجدل كون هذا التأكيد هو الوحيد الذي تم وضعه بين إشارتيّ اقتباس.

أما حلفاء الولايات المتحدة، داخل العراق (زلماي خليل زادة) فقد أقروا بسلطة الولايات المتحدة، مؤكدين عزمهم "وضع أنفسهم بتصرف القيادة الأمريكية".

وهكذا، فإن البيانات والتصريحات الصادرة عن قوات التحالف (حول الإستراتيجية العامة للحرب) قد تم اقتباسها بصيغة زمن المستقبل القواعدي زاعمة أن اليد العليا ستكون لها في مجريات الحرب. كما وعد بوش في الاقتباس التالي جنوده، وكذلك الشعب العراقي أن النظام العراقي "سوف" يعاقب وأن يوم العقاب "ليس ببعيد".

صحيفة الشرق الأوسط (27 آذار، **مارس**، 2003)

من ناحية أخرى، قال الرئيس بوش يوم أمس إن الحرب على العراق وصلت إلى مرحلة متقدمة إلا أن نهايتها ليست وشيكة. وأضاف مخاطباً الجنود في قاعدة ماكدويل الجوية: "أؤكد لكم وللشعب العراقي الذي عانى طويلاً أن النظام العراقي سوف يخضع للمحاسبة، وأن هذا اليوم يقترب أكثر فأكثر".

باختصار، يتمثل دور وسائل الإعلام الإخبارية هنا في تنظيم جميع التصريحات السياسية المتوافرة ونسجها ضمن سردية ديناميكية تتحرك عبر الفضاءات وعبر الزمن، وتدعم هذه السردية بتصريحات صادرة عن الخارج (وخصوصاً من الولايات المتحدة). اعتمدت صحيفتا

الأهرام والقدس العربي على مؤسسات الوسائل الإعلامية الأجنبية من أجل نقل هذه التصـريحات والتعليق عليها وتقويمها، معززة بذلك دور الصـحفيين "كمشـاهدين." من ناحية أخرى، فضلت صحيفتا الحياة والشـرق الأوسـط تقديم هذه التصـريحات على شـكل اقتباسات غير مباشـرة من دون أن تذكر مصـادر هذه الاقتباسـات؛ ومن ثَمَّ التأكيد على دور مراسليهما بصفتهم جامعي أخبار (كما هو مبين في الخطوط الثانوية المتعددة في بداية كل خبر) وتعزيز دور الصـحفيين: "مدققين أو كلاب حراسـة". لقـد تباهى رئيس تحرير صـحيفة الحياة السـابق باعتمـاد صـحيفة الحياة علـى مراسـليها في تغطية الأحـداث العالمية بدلاً مـن الاقتباس مـن رزم إخبارية جاهزية تعرضـها وكالات الأنباء الرئيسة[15].

الصحفيون بصفتهم شهداء الحقيقة

من خلال التدقيق في اسـتخدام أسـلوب العزو في الأخبار باللغتين العربيـة والإنجليزيـة في محطـة BBC العربيـة، قدم شـيخ الشـباب وسـويلز[16] عرضاً لاستخدام سـمات العزو، ليس بواسطة الاقتباس من المسـؤولين العرب، بـل بالاقتباس من مصـدرين آخرين هما مراسـلو محطة BBC، والخبر نفسـه كالقول مثلا: "تفيـد الأنبـاء." يظهر هذا الاتجاه في النص التالي حيث تميل الصـحف العربية إلى الإشـارة إلى نفسها كفاعلة في الأحداث:

صحيفة الشرق الأوسط (27 آذار، **مارس**، 2003)

دخلت (الشرق الأوسط) أمس إلى مدينة صفوان العراقية برفقة قافلة من المساعدات الطبية والغذائية قادمة من الكويت إلى سكان المدينة التي يبلغ عدد سكانها 2000 نسمة تقريباً وهم تحت الحماية البريطانية.

يستلزم ذلك حضور الصحيفة كمؤسسة، كما يتضمن قدرة تلك المؤسسة بشكل عام (وليس الأفراد) على تغطية الحرب. هناك أيضاً احتمال آخر للتأثير الذي تحدثه عملية "مأسسة" دور الصحفي/ الراوي، ويتمثل في إعطاء دفع قوي لموضوعية التقارير من خلال التقليل من الجانب الذاتي عند الصحفيين بصفتهم أفراداً.

صحيفة الحياة (27 آذار، **مارس**، 2003)

ولكن نائب وزير الخارجية الأمريكي ريتشارد آرميتاج أكد أن القوات الأمريكية "سوف تقوم بكل ما هو ضروري" من أجل قلب نظام الحكم العراقي، حتى لو تطلب الأمر خوض القتال داخل المدن. وقال في مقابلة مع صحيفة الحياة تُنشَر غداً...

أظهرت الدراسات السابقة حول الخطاب الصحفي العربي أن الاستشهاد بالمصادر يزيد من مصداقية التقارير الإخبارية[17]. ومن ثَمَّ تُعَدُّ المقبوسات وسائل لإظهار موضوعية المؤسسة الإخبارية من خلال عرض آراء أو تصريحات أدلى بها أحد الأفراد أو بعض الجهات حول موضوعات بعينها. إضافة إلى ذلك، يؤكد فندي[18] أن الثقة في

المجتمعات العربية (والإسلامية) تعتمد على نموذج الإسناد، حيث تقبع سلسلة المصادر وراء تصريحات لها مصداقيتها. وهكذا، فكما أن أحاديث الرسول تروى عبر سلسلة من المصادر الموثوقة، فإن الجمهور العربي يحتاج إلى توثيق المعلومات التي ترد إليه. لكن الإسناد كما تبين سابقاً، لم يشكل إستراتيجية شديدة الأهمية سواء بالنسبة إلى صحيفة الحياة أو إلى صحيفة الشرق الأوسط اللتين تنقلان الأحداث بصيغة المبني للمجهول وأحياناً تستشهدان بمسؤولين أجانب من دون ذكر أسمائهم. ومع ذلك، تؤكد وسائل الإعلام الإخبارية من خلال إضافة الصوت المؤسسي، كما لاحظنا سابقاً، مشاركتها في صناعة الحدث، ومن ثَمَّ فالإسناد يدل على أن المؤسسة هي صاحبة الدور الرئيس.

الصحفيون إذاً، هم لاعبون نشطون يشاركون في الحدث الذي يظهر أمامهم. وبصفتهم شهود عيان، فإنهم يبحثون عن الحقيقة، وهي مهمة قد تصطدم بمصالح بعض القوى السياسية. ففي الثامن من شهر نيسان، أبريل، سنة 2003، على سبيل المثال، تعرض أكثر مائة صحفي يقيمون في فندق فلسطين ببغداد إلى إطلاق النار من قبل القوات الأمريكية، حيث أدى ذلك إلى مقتل ثلاثة منهم. أدان اتحاد الصحفيين العالمي هذا الهجوم، وطالب بتقديم تفسير لما جرى؛ في الوقت الذي أعلنت القوات الأمريكية أن ما جرى كان على سبيل الخطأ. كان الدافع وراء مقتل أولئك الصحفيين بحسب صحيفة القدس العربي هو مخاوف الأمريكيين من أن تقوم وسائل الإعلام بكشف المجازر التي ترتكبها الولايات المتحدة؛ وكان هذا نوعاً من الدلالة الضمنية على

الثقة التي أوليت للمؤسسات الإعلامية الأجنبية والإقليمية، وقدرتها على فضح الخبث السياسي:

صحيفة القدس العربي، (9 **نيسان، أبريل** 2003)

زعم المتحدث باسم القاعدة الأمريكية في السيلية في قطر أن قصف الفندق أتى بعد إطلاق أحد القناصة العراقيين قذيفة (آر. بي. جي.) من بهو الفندق؛ لكنه صحح فيما بعد هذا البيان بالقول إن القناص كان في داخل الفندق.

وبحسب المراقبين، فقد كان الهدف من قصف الفندق، حيث كان يقيم الصحفيون إخافتهم وإجبارهم على مغادرة العاصمة العراقية، وهو ما سيسمح للقوات الأمريكية بارتكاب المزيد من المجازر من دون وجود أي تغطية إعلامية.

ألقيت ظلال من الشك على البيان السياسي الأمريكي الذي تمت الإشارة إليه بوصفه "زعماً"، كما تم التأكيد أكثر فأكثر على هذه الشكوك عندما "صحح" المسؤول تصريحه السابق مشيراً إلى أن البيان برمته كان اختلاقاً وليس تمثيلاً للحقائق؛ باعتبار أن الهدف الرئيس وراء ذلك كان "إخافة" الصحفيين وثنيهم عن نقل الواقع؛ ومن ثَمَّ فقد تم تصوير السياسة على أنها حجب للحقيقة، في حين أن الصحافة صورت على أنها باحثة عن الحقيقة.

يمنح هذا الخبر صفة الشهداء للصحفيين، وهو ما يؤكد دور الصحفيين بوصفهم مقاتلين (من أجل الحقيقة) ومستعدين للتضحية بحياتهم من أجل هذا الهدف النبيل.

صحيفة القدس العربي، (9 نيسان، أبريل 2003)

نتج عن هذه الضـربة التي قابلها سخط ودهشة عالميين، استشهاد مراسـل الجزيرة، الزميل طارق أيوب، بالإضافة إلى مصور وكالة رويترز، وجرح عدد آخر من الصحفيين.

تمت الإشـارة إلى مراسـل الجزيرة طارق أيوب بصفته "زميلاً"؛ ومن ثَمَّ فقد تم وضـع جميع الصحفيين ضمن بوتقة "جماعة" واحدة. وهـذا يحدث عندما تتـم مخاطبة إحدى المجموعات بصـفتها تشـكل جماعة واحدة[19] تتشـكل بصـورة افتراضـية، وذلك بواسـطة إضـافة "سلسـلة مـن التكافؤ" بين المرتبـة التي يتبوأها الشـهيد، وبين بقية المجموعة. يقف الصـحفيون إذاً صفاً واحداً في مواجهة المؤسسة "اللا عقلانية" (أي السـلطة العسـكرية) التي تبحث عن وسائل لإسكاتهم. وهـذا الأمر يفترض من دون إثـارة أي جدل، أن الصـحفيين العالميين كانـوا موجودين هنـاك من أجل تغطية الحـرب بطريقة محايدة وغير منحـازة؛ ومن ثَـمَّ تجميل "التدخـل المهيمن" في التمثـلات الإعلامية النهائية في كل البلدان التي ينتمون إليها.

كان الصـحفيون المحليـون والأجانـب يشـكلون جـزءاً مـن هـذه "الجماعة التفسيرية"، في الوقت الذي كان الصحفيون يتعرضون للقتل والإصـابة؛ وبالرغم من انتمائهم إلى بلدان مختلفة ويعملون في وسائل إعلاميـة مختلفة، فإنهم كانوا متحدين كجماعة واحدة، أي "كزملاء" يبحثون عـن الحقيقة ويدفعون مقابل ذلك ثمنـاً غالياً. يتفق في الواقع نيك غوينغ من إذاعة BBC العالمية مع مبدأ "الجماعية" عندما يشـير

إلى صحفيين آخرين يقومون بتغطية مناطق الأزمات بصفتهم "زملاء" يواجهون الكثير من الصعوبات ("حيث يتعرضون إلى احتمال الفشل في تحقيقاتهم والجر إلى العدالة")؛ بالرغم من أنه يشير إلى مسألة الأمان، وإلى حقيقة أن الصحفيين لم يقوموا بتغطية أي أزمة كأزمة دارفور مثلاً، بالحماسة نفسها التي غطوا بها الحرب على العراق نظراً للوضع الطائفي الصعب في دارفور[20]. سوف أعود في موضع لاحق من هذا الفصل لمناقشة الآراء التي أدلى بها غوينغ.

إضافة إلى ذلك، يُعَدُّ التعرض للموت في سبيل البحث عن الحقيقة جزءاً لا يتجزأ من طبيعة مهنة الصحفي:

صحيفة الحياة (9 نيسان، أبريل، 2003)

هناك ضريبة لا بد من دفعها في كل الحروب، وتقوم المؤسسات الإعلامية في كل سنة بتعداد ضحاياها من شهداء الحقيقة، الشهود على مآسي الناس الأبرياء التي دمرت حياتهم الآلة الحربية العمياء ونارها الغاضبة. لكن ما حدث بالأمس في بغداد كان مختلفاً. فالزملاء الثلاثة، طارق أيوب (مراسل الجزيرة) واثنان من المصورين التابعين لوكالة رويترز والتلفزيون الأسباني لم يقعوا شهداء بنيران صديقة، أو بسبب أخطاء فنية. قال أحد الصحفيين الأجانب إنه رأى المدفعية الأمريكية توجه فوهاتها باتجاه فندق ميريدان فلسطين في بغداد، وتطلق النار أولاً باتجاه ردهة الاستقبال، وبعد ذلك على مكاتب قناة الجزيرة القطرية إضافة إلى مكتب قناة أبو ظبي.

إضـافة إلى حتمية الاستشـهاد بسـبب الأخطاء الناجمة عن عدم اتبـاع قواعد الحماية على سـبيل المثال، فإن هـذه الحادثة تختلف عن مثيلاتها بمعنى أن التقرير الإخباري المذكور أعلاه اسـتند إلى شـهادة أحد "الصـحفيين الأجانب" كدليل على أن إطلاق النار كان مقصوداً، والتأكيـد علـى دور الصـحفيين كمعاديـن للسـلطة السياسـية التـي تستهدفهم من أجل إسكاتهم.

"الاستشـهاد" في سـبيل الحقيقـة يُعَدَّ جـزءاً لا يتجزأ من مهنة الصـحافة؛ وهو ثمـن لا بد من دفعه وتعداد ضـحاياه "سـنوياً". يمثل الصـحفي هنا دور "شـاهد العيان على مآسـي الناس الأبرياء"، الذي يجب أن توضـع شهادته في إطار من الثقة[21]. يأخذ الصحفيون إذاً على عاتقهم مهمة شـرعنة شـهادتهم كجزء من عملية تجميـع "رأس المال الثقـافي والرمـزي" في ميدان يتصـف بالتنافسـية الشـديدة. تتعزز هذه المرتبـة أكثر فأكثر على القنوات الفضـائية كقناة الجزيرة، حيث يميل الصـحفيون فيها إلى الظهور على الشاشـة، وهم يرتدون سترات واقيـة وخوذات عسـكرية عندمـا يقومون بتغطية ما يجـري في مناطق سـاخنة مثل لبنان (بسـبب الأزمة الراهنـة)، أو أفغانسـتان؛ ومن ثَمَّ فهم يظهرون على شـكل "أبطال" جدد يتحملون المشاق من أجل إظهار الحقيقة.

تميل صحيفتا الحياة والشرق الأوسط كما أسلفنا إلى تقديم نفسيهما مـن خلال التأكيد على شـبكة مراسـليهما؛ وهو دور تعـزز أكثر فأكثر في القنوات الفضـائية كقناة الجزيرة، حيث يلعب الصـحفي دور المعلق على

الأخبار والمقيّم لها. ففي اليوم التالي لسقوط بغداد على سبيل المثال، بثت قناة الجزيرة في نشرة الأخبار الرئيسة تقريراً من العاصمة العراقية، بغداد، أقوم بنقله هنا بشكل مستفيض من أجل إعطاء مثال على السلطة (الجديدة) التي يتمتع بها الصحفي كشاهد عيان، وكمقيّم للخبر:

> لا يوجد مشهد آخر يفوق نهاية هذا المشهد. فمعركة فندق فلسطين، أو آخر مشاهد الحرب الأمريكية - البريطانية على العراق، لم تستخدم الصواريخ والقنابل، ولم تسفك فيها الدماء، كما حدث يوم الثلاثاء الأسود [عندما قتل بعض الصحفيين، وجرح بعضهم الآخر]. بين الأمس واليوم، يبدو أن كثيراً من الأمور قد تغيرت، وأن الصحافة لم تعد العدو رقم اثنين لجنود المارينز، في الوقت الذي انتقل المشهد من التخريب الأمريكي إلى النصر الحتمي. فقد أحاطت المدفعية الأمريكية فندقاً يتجمع فيه صحفيون ومراسلون لمعظم المؤسسات الإعلامية العالمية التي لم يكن لها هدف من ذلك التجمع سوى نقل رسالة إلى العالم فحواها أن الأمريكيين قد احتلوا قلب بغداد[22].

يسرد الصحفي هنا حكاية ذات خلفية تتكون من مشهد تمثال صدام وهو يهوي كرمز لسقوط بغداد والنظام السابق. يطرح الصحفي تساؤلاً حول المؤسسات الإعلامية الأخرى التي تتحلق حول القوات الأمريكية لمساعدة هذه الأخيرة على نقل هذه الرسالة إلى العالم؛ ومن ثَمَّ فهو يضع مسافة بين قناة الجزيرة من ناحية كمؤسسة إعلامية "محترمة"، والمحطات الإعلامية الأخرى التي وقعت في الفخ الأمريكي،

من ناحية أخرى. مع ذلك، يبقى أن كرامة المهنة الصحفية لا تشوبها شائبة من خلال الإشارة إلى "يوم الثلاثاء الأسود"، وهو اليوم الذي قتل فيه وجرح ثلاثة من الصحفيين من ثلاثة بلدان مختلفة يقيمون في الفندق نفسه. كما تم تصنيف الصحافة على أنها "العدو رقم اثنين لجنود المارينز"؛ ومن ثَمَّ فقد تم تعزيز دور الصحفيين بصفتهم باحثين عن الحقيقة، وأيضاً بصفتهم شهداء. يؤدي الصحفي هنا دور المراقب والمقيّم للتقدم الذي أحرزه في الحرب، الأمريكيون (الذين انتقلوا من مرحلة "التخريب إلى النصر الحتمي").

إضافة إلى ذلك، يعمل الصحفي هنا كمراقب يقدم للجمهور وصفاً للمشهد. في الحقيقة، حتى كلمة "المشهد"، تعزز دور الصحفي كوسيط يعيد بناء مشاهد الحرب؛ وهذا الفعل في حد ذاته، هو مزج بين الأحداث الواقعية والعناصر التخيلية. باختصار، يبدو أن مجموعة من هذه الجماعة التفسيرية من الصحفيين وقعت فريسة للهيمنة السياسية الأمريكية؛ ومع ذلك، فإن الجماعة بصفتها كتلة واحدة، تم تأطيرها داخل الإطار نفسه بالإشارة إلى يوم الثلاثاء الأسود، وهو ذكرى سقوط شهداء الحقيقة في مهنة الصحافة.

وهكذا، يظهر التحليل الذي قدمناه آنفاً، ثلاثة أدوار مختلفة:

1 - الصحفي بصفته مشاهداً؛

2 - الصحفي بصفته مدققاً / أو كلب حراسة؛

3 - الصحفي بصفته شهيداً.

بينما تؤكد اثنتان من الصحف المهاجرة هما الأهرام والقدس العربي بشدة على الدور الأول، فإن اثنتين أخريين، هما الحياة والشرق الأوسط، تسلطان الضوء على الدور الثاني. مع ذلك، تتفق الصحف الأربع، ومعها جميع المنافذ الإعلامية الأخرى، على الدور الثالث الذي يضع الصحفيين جميعاً ضمن بوتقة واحدة، على الرغم من التباينات الثقافية فيما بينهم.

نستنتج مما سبق أن التحليل الآنف الذكر كان المقصود منه إبراز الأدوار التي يلعبها الصحفيون بصفتهم جماعة تفسيرية، في توثيق الأحداث، والتنقيب عن الحقيقة، حتى لو أدت بهم مثل هذه المهمات إلى "الاستشهاد" في سبيل تحقيقها. تتركز هذه الأدوار حول اثنين من المؤشرات التعريفية وهذان المؤشران هما المعرفة (أي المراقبة والتوثيق) والحقيقة (أي القيام بدور المشاهد والمحقق)، وهما مؤشران يمكن اختصارهما في الرسم 1.6.

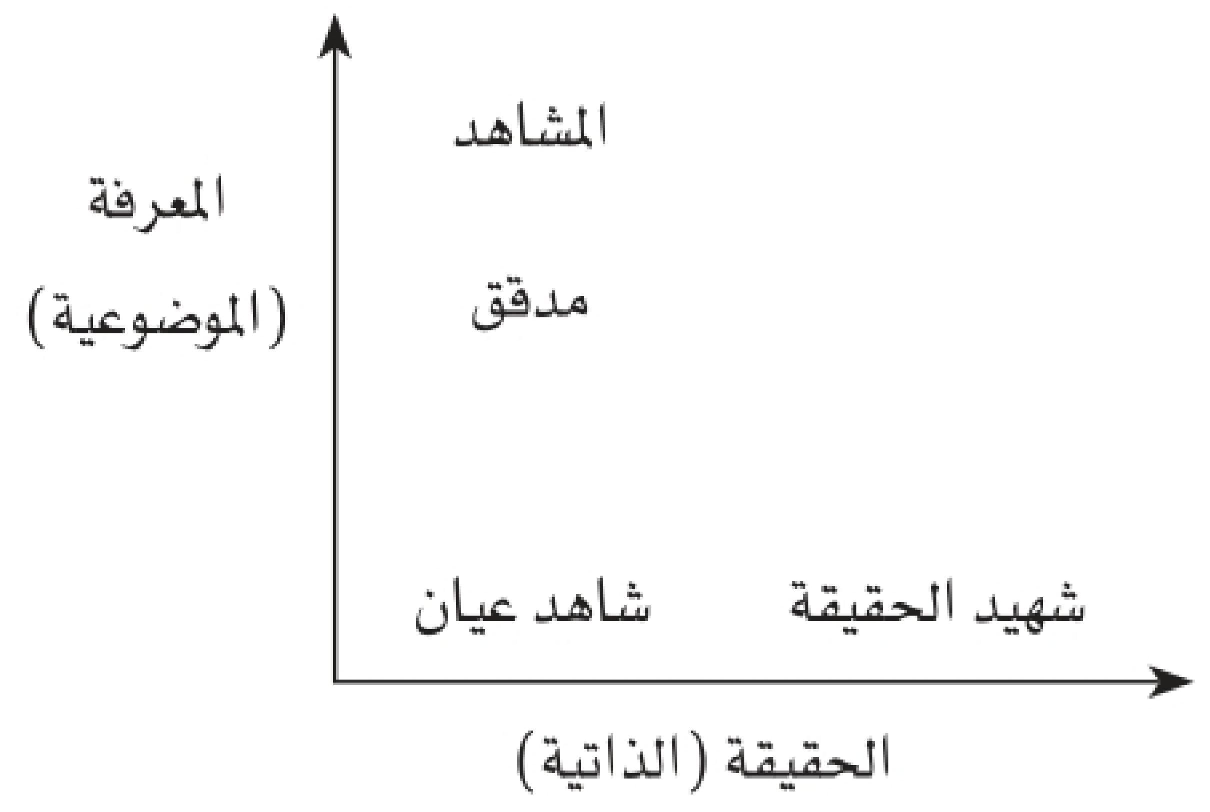

الرسم 6.1 توزيع الأدوات الصحفية

يمثل محور "المعرفة" المهمات الموضوعية التي تتعلق بمراقبة الواقع وتوثيقه، بينما يمثل محور "الحقيقة" المهمات الذاتية التي تتعلق بمعاينة الأحداث والبحث عن الحقيقة. ويُعَدُّ محور الحقيقة النتاج المهجن الناجم عن المزج بين الممارسات الصحفية الأنجلو- أمريكية. أما دورا شهيد الحقيقة وشاهد العيان فإنهما يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بجوهر سرديات الصحافة كمهنة، وهي ما يتقاسمها أفراد هذه المهنة في العالم أجمع.

من ناحية أخرى، يمكن التأكيد هنا على أن محور المعرفة يمثل الدور الذي يقوم به الصحفيون والذي يرتبط به "رأسمال ثقافي ورمزي" له أهميته الخاصة. هذه هي الأدوار التي تميز الصحفيين على الصعيد العالمي، حيث يتمتع بعضهم برأسمال أعلى مما يتمتع به البعض الآخر. بالمقابل، يقرر كم رأس المال هذا حجم السلطة الرمزية من المصداقية التي ترتبط بالمؤسسات الإعلامية والصحفيين العاملين كمراقبين دقيقين لمجريات الحقائق. على سبيل المثال، تُعَدُّ كل من وكالة رويترز ووكالة APF مصدرين من مصادر المعلومات الموثوقة (وكذلك في الحقيقة) صحيفتا الأهرام والقدس العربي. يمثل هذا المحور أيضاً الصراع من أجل اكتساب المصداقية بين وسائل الإعلام الإقليمية والمحلية من ناحية، وبين المحطات الإعلامية العالمية، من جهة أخرى؛ وهو صراع من أجل إعادة تحديد موقع ما هو محلي وما هو إقليمي في المشهد الإعلامي العالمي. على سبيل المثال، لم تشر صحيفة الأهرام أو صحيفة الشرق الأوسط إلى الوكالات الأجنبية، لأنهما فضلتا التركيز

على الخطوط الثانوية التي بث عليها الصحفيون التابعون للصحيفتين، والتأكيد على دور هاتين الصحيفتين كجامعتيْن للأخبار. من الواضح أن الهويات المذكورة أعلاه لا تمثل توزيعاً مثالياً للأدوار؛ لأنها تتداخل وتتنافس فيما بينها بحسب نوع الأحداث التي يتم نقلها.

تُظهر "جماعة الصحفيين التفسيرية" نوعاً من السلطة الهرمية[23]، مثلها في ذلك مثل أي ميدان اجتماعي آخر. يشير نيك غوينغ من محطة BBC العالمية على سبيل المثال، إلى الصحفيين في أنحاء العالم كافة باعتبارهم "زملاء"، وهو يؤكد من خلال ذلك هوية مشتركة تجمع بينهم، في الوقت الذي يُذكّرنا بالهرمية الموجودة داخل هذه السلطة:

> الناس الذين يشاهدون قنوات الجزيرة، والعربية وأبو ظبي والكويت في أمكنة مثل منطقة الخليج، يرعون الماشية أيضاً، وهم يلجئون أيضاً إلى محطة BBC لأنهم يقولون إنهم يودون الاطلاع على حقيقة ما جرى فعلاً... لكن الدليل القصصي الذي بدأنا في الحصول عليه، حتى عن طريق الراديكاليين في الشرق الأوسط... يدل على أنهم يستوعبون بطريقة خاصة الطرق الراديكالية في تفسير الأخبار. لكنهم يلتفتون مع ذلك، إلى وجهات أخرى من أجل الحصول على آراء مختلفة حول الأخبار التي يتلقونها. يوجد هناك نسيج مختلف جداً، ولذلك لا تتعاملوا مع الأمر بمثل هذه البساطة[24].

بحسب رأي بوردو[25]، يمكن مقارنة الفضاء الاجتماعي بالفضاء الجغرافي؛ ومن ثَمَّ فكلما اقترب الصحفيون من بعضهم بعضاً ضمن

فضـاء واحـد يجمع بينهم، ازدادت الملامح المشـتركة فيمـا بينهم. مع ذلك، "فإن الحقيقة حول أي شـكل من أشكال التواصل لا يمكن إيجاده كليةً ضمن منظومة التواصل التي تكشف عن نفسها وتضع نفسها تحت المراقبـة." يشـير بوردو بشـكل خاص إلى مـا يطلق عليه "تصـنيفات التفـوق"[26]، أو التصـنيفات التي يتم تطبيقها عندما ينكر الصـحفيون القابعون في موقع أعلى وجود مسـافة تفصـلهم عـن آخرين يقبعون في موقع أدنى؛ بالرغم من أن هذه المسافة تبقى على حالها من دون تغيير. إذاً، ينكر نيك غوينغ وجود اختلاف يفصـل بين الصـحفيين في أنحاء العالم كافة؛ إلا أن هذه المسـافة مع ذلك، لا تختفي. يعترف من ناحية، بدور الصحفيين الآخرين (العرب، على سبيل المثال) كجزء من جماعة الصـحفيين العالمية؛ لكنه من ناحية أخرى، يؤكد الاختلافات الموجودة بـين الصـحفيين اسـتناداً إلى مواقعهـم في هرمية السـلطة الإجمالية الموجـودة في هـذا الميـدان الخاص (أي، مَـن مِن بين هـؤلاء يحوز ثقة المشاهدين).

تهـدف المناقشـة المذكـورة أعـلاه إلى المسـاهمة في الحـوار حول الفضـاء العالمي العام ودور وسـائل الإعلام في تنظيمه وإجرائه. هناك عاملان حاسـمان في هذه المناقشة: 1) السـلطة التي تتمتع بها وسـائل الإعـلام العالميـة (في أعلى الهرمية الصـحفية)، و 2) التناقض الذي يشـعر به زملاؤهم (الذين يقبعون في مواقع أدنى في تلك الهرمية) في الـدول النامية تجاه مثل هذه الوسـائل الإعلامية. دعـوني الآن أناقش بدقة هاتين النقطتين.

أولاً، يمكن التأكيد على أن كل ميدان من الميادين العربية سواء في مجال وسائل الإعلام أو السياسة، يستنبط سلطته من موقعه مقابل الميادين الغربية المشابهة. نحن ميالون إلى التفكير في أن وسائل الإعلام العربية تعبر عن الرأي العام وتؤثر فيه من خلال علاقة عرضية. لكنني أود التأكيد هنا على أن الثقة والصورة الإيجابية لوسائل الإعلام تعتمد على الرسالة من جهة، وعلى موقع ناقل الرسالة في الميدان، من جهة أخرى. هنا أصبح رأس المال الثقافي لوسائل الإعلام الغربية في واقع الأمر مُطبّعاً بحيث يمكن استخدامه كوحدة قياس يمكن أن تقاس بواسطتها وسائل إعلامية أخرى في الدول النامية.

يشير منتقدو فكرة الفضاء العام الهابيرماسية إلى الصيغة المثالية للفضاء العام الذي تؤطّر ضمنه المرتبة الاجتماعية، ويمكن للمرء أن يزيد على ذلك أن الفضاء المعياري العالمي يؤطر بشكل موازٍ رأس المال الثقافي الذي يمتلكه كل واحد من المشاركين في المؤسسات الإعلامية. يُعَدُّ مثل هذا الفضاء العالمي حلبة صراع حول مبدأ الشرعية، وكذلك حول الحضور في المشهد الإعلامي العالمي. يتبوأ الصحفيون العاملون في وسائل إعلامية عالمية موقعاً متقدماً في هرمية السلطة هذه، حيث استطاعوا جعل الحقيقة والمعرفة مشروطة بالخطاب، وبالمؤسسات التي تنتج مثل هذا الخطاب. الفضاء العام ليس مجرد حلبة يتم فيها تشكيل الرأي العام وحسب، بل يستخدم كذلك، من أجل تشكيل الهويات الاجتماعية. كما أننا ننفي وجود أي توتر بين الصحفيين عندما نصورهم كجماعة "تفسيرية" موحدة.

ثانياً، يتسم الدور الهجين للصحفيين بالتناقض مع وسائل الإعلام الغربية في أوساط المهنيين الإعلاميين (وكذلك في أوساط المشاهدين). أشارت صحيفة الأهرام بشكل مباشر إلى بعض المحطات الإعلامية الإخبارية الغربية من أجل إضفاء المصداقية والشرعية على بعض التصريحات السياسية؛ في حين أن صحفاً أخرى مثل صحيفة الحياة لا تطبق مثل هذه الإستراتيجية. يظهر مثل هذا العمل أيضاً في قنوات فضائية جديدة مثل قناة الجزيرة التي أصبح مراسلوها المصادر الرئيسة للأخبار. مع ذلك، يبدو أن قناة الجزيرة تقر بمصداقية محطة BBC في الوقت الذي تشكك بموثوقية محطات تجارية أخرى مثل محطة Fox News[27]، مشيرة على وجه الخصوص إلى الانتقاد الذي وجهته محطة Sky News لمحطة BBC؛ لأن هذه الأخيرة امتنعت عن استخدام تعبير "إرهابيين" في وصفها للأشخاص المتهمين بالإرهاب.

هذا التناقض شائع أيضاً في أوساط الباحثين العرب؛ ففي تحليله لفضيحة التعذيب في سجن أبو غريب على سبيل المثال، يعتمد كفّاف[28] على الاقتباس من وسائل الإعلام الإخبارية الأمريكية مثل محطة CBS وصحيفتيّ واشنطن بوست ونيويورك تايمز باعتبارها المؤسسات المسؤولة عن إثارة النقاش حول التعذيب الذي تعرض له السجناء العراقيون؛ ولكنه يرى مع ذلك، أن توقيت النشر كان يشكل جزءاً من تعاون وسائل الإعلام مع السياسيين، خصوصاً السياسيين الجمهوريين، في أثناء الانتخابات الأخيرة.

خاتمة

عموماً، يساهم التحليل المذكور آنفاً في تحويل عبارة مهمة تستخدم في الأبحاث التي تجري حالياً في مجال الاتصالات، وهي "الهيمنة" إلى مفهوم؛ وتأثير هذه العبارة في عملية الوساطة التي تُعَدُّ أساساً متيناً للحوار العام. الهيمنة ليست عملية مباشرة، كما يفترض بعض الباحثين العرب[29]، حيث تمارس بعض وكالات الأنباء العالمية نفوذها فيما يتعلق بمحتوى الأخبار التي تتناقلها وسائل الإعلام الإخبارية العربية المحلية؛ وهو رأي ينكر وجود علاقات سلطوية. يمكن للهيمنة أن تكون فاعلة من خلال سلطة لم يتم توزيعها بشكل متساوٍ بين الصحفيين الذين ينتمون إلى الجماعة نفسها. وهكذا، يمكن تطبيع دور الصحفيين وتعزيزه في المجال المحلي للصحافة ودورها في المجتمع، كما هي الحال في وسائل الإعلام العالمية مثل محطتيّ CNN و BBC. إن الاستشهاد بما أوردته وسائل الإعلام الأجنبية كما هو مبين سابقاً، يشكل جزءاً من إستراتيجية الصحف التي تقضي بتصنيف نفسها والتمييز بينها وبين الصحف المحلية التي تميل إلى الاقتباس من تصريحات المسؤولين المحليين.

لا يشير هذا إلى احتمال العودة إلى النظرية الماهيوية حول الهيمنة من منظور احتمال قيام هذه الأخيرة بإلغاء كامل للأصالة الصرفة[30]. الهدف الحقيقي الذي أنشده يتمثل في استيعاب علاقات السلطة ضمن الهويات الهجينة الظاهرة في المشهد الإعلامي العالمي. وكما يذكرنا غيدينز[31]، فإن السلطة ليست بالضرورة مرادفة للإجبار أو القسر؛ بل يمكن أن ترتبط بمفهوم الاعتماد المتبادل. تعمل السلطة إذاً ضمن علاقة جدلية بالرغم من التوزيع غير العادل للسلطة بين مختلف الصحفيين. لا أقترح في هذا المجال تطوير نوع من الفعل ضد مثل هذه الممارسات. إن هدفي يكمن فقط في إبراز الكيفية التي تنتشر فيها السلطة في ميدان الصحافة؛ ذلك أن تحليل وسائل الاتصال يبقى ناقصاً من دون استيعاب مفهوم السلطة.

من المهم أيضاً التدقيق في الموقف المتناقض تجاه وسائل الإعلام الغربية بين المشاهدين العرب، كما يؤكد دالغرين: "لا يبدأ الفضاء العام وينتهي عندما يصل المحتوى الإعلامي إلى المشاهدين. ليست هذه سوى حلقة واحدة من سلاسل في مجالات الاتصالات والثقافة، التي تتضمن الكيفية التي يتم فيها تلقي المُخرج الإعلامي واستيعابه واستخدامه من قبل المواطنين"[32]. تبين الدراسات التي أجريت على المشاهدين المهاجرين في بريطانيا على سبيل المثال، أن المشاهدين الفلسطينيين لا يظهرون سوى قدر قليل من الثقة بوسائل الإعلام العالمية مثل محطة BBC في الوقت الذي تولي ثقة كبيرة بوسائل الإعلام الإخبارية العربية القومية كقناة الجزيرة[33]، بالرغم من

حقيقة أن محطات إعلامية مثل محطة BBC كانت موضع ثقة جماهير المشاهدين في منطقة الشرق الأوسط كمصادر إخبارية[34]. إضافة إلى ما تقدم، يظهر الاستطلاع الذي أجراه مركز الدراسات الإستراتيجية في الجامعة الأردنية سنة 2005 أن العرب المستطلعة آراؤهم يقرون بأن القيم الإيجابية في المجتمعات الغربية لا تجد لها طريقاً إلى سياساتها الخارجية. كانت وسائل الإعلام الغربية تلك موضع ثقة وذات مصداقية بالنسبة للمستطَلَعَة آراؤهم على الأقل فيما يتعلق بالمملكة المتحدة وفرنسا بالرغم من أن من أجري عليهم الاستطلاع لم يظهروا سوى قدر قليل من المعرفة بالحياة الثقافية في المجتمعات الغربية الأمريكية أو البريطانية أو الفرنسية.

إذاً، ما هي الخطوة التالية، بعد أن وصلنا إلى هنا؟ يمكن التأكيد على أن تحليل آلية الفضاء العام في السياق العربي يجب أن يتم على مستويين:

1 - على المستوى العربي- العربي، من أجل تحليل إستراتيجيات الشرعية والهرمية والثقة، كما تم توزيعها على المؤسسات الإعلامية العربية، وكما تمثلت في مواقف المشاهدين من وسائل الإعلام هذه.

2 - على المستوى العربي- الغربي، حيث إن من المهم تحليل الهرمية وعلاقات السلطة بين مختلف الممثلين الإعلاميين الإقليميين والعالميين مقابل الرأي الذي يرى أن الفضاء العالمي خالٍ من المركز أو الهيمنة.

إذا أظهر التحليل المشار إليه آنفاً انتشار الأصوات الإعلامية الغربية في النصوص الإخبارية العربية، فإن على الدراسات المستقبلية أن تبحث في الاتجاه المعاكس؛ أي قبول صورة وسائل الإعلام العربية وصوتها في السياق الغربي: أي متى يمكن الاستشهاد بوسائل الإعلام العربية، ولأي غاية؛ على سبيل المثال، إبراز ردة الفعل على التصريحات السياسية الغربية، وإظهار ردة فعل "الشارع" العربي عليها. إذا كان لوسائل الإعلام الغربية أن تكون لها أي مصداقية، ومن ثَمَّ أن يكون لها "رأسمال ثقافي" معتبر، فيجب أن يطرح السؤال التالي: ما هي صورة الإعلام العربي متمثلة في القنوات الفضائية، في الإعلام الغربي؟ هناك عدد من الدراسات حول صورة العرب (التي قدمت على أنها تمثل مجموعة واحدة متجانسة!) في السينما[35] والأخبار[36] الأمريكية، إلا أنه ليست هناك حاجة لتفكيك هذه الصورة الواحدة إلى مجموعات محددة من أجل إظهار كيف يتم تصوير هويات اجتماعية محددة كالصحفيين مثلاً، على هيئة مثيري الشغب، والقلاقل، أو مهنيين، أو ملتزمين بميول الناس وانفعالاتهم.

الفصل السابع

الصحافة العربية بصفتها حقلاً أكاديمياً

يرمي هذا الفصل إلى تحقيق هدفين اثنين: فهو يهدف أولاً إلى تقديم رؤية عامة حول طرح الصحافة ووسائل الاتصال الجماهيرية كحقل أكاديمي في الجامعات العربية، في الوقت الذي يتم إجراء تقويم نقدي في الدراسات والأبحاث العربية والغربية حول وسائل الإعلام العربية. من الواضح أن هذا يشكل هدفاً طَموحاً يحتاج في حد ذاته إلى معالجة تغطي في حجمها كتاباً بأكمله، ولن يكون بإمكاني مع ذلك تقديم سوى عرض سطحي لهذا الموضوع من خلال عرضه على مستوى الدول العربية كافة. اخترت أن أقتصر في دراستي هذه على دول عربية بعينها أنتجت أجيالاً رائدة من الباحثين الإعلاميين العرب. أما هدفي الإجمالي فهو إيضاح عملية التعزيز التدريجي لموقع الصحافة كحقل أكاديمي.

لن يكون هذا العرض كاملاً من دون مناقشة دور العالم الأكاديمي العربي في رسم حدود المهنة الصحفية. أكرس جزءاً كبيراً من هذا

الفصل للقيام بنقد للمنهجية العربية التي تبنتها المؤسسات الأكاديمية العربية، وسأختتم هذه المناقشة ولو بشكل مختصر، بتقويم للادعاء القائل إن الدراسات العربية يمكن أن تلتزم بنوع من علم المعرفة "العربي".

أخلص في هذا الصدد إلى مقارنة بين المساهمة التي قدمتها الدراسات العربية حول الموضوع وبين الدراسات الغربية. وكما سأبين لاحقاً، فإن الدراسات الغربية التي ظهرت في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول لم تقدم حتى الآن ما يثبت أنها تشكل إلهاماً في مسألة ربط الصحافة ووسائل الإعلام العربية بشكل وثيق بالنظريات الاجتماعية. أستنتج أيضاً من خلال إجراء مقارنة بسيطة بين الأدوار التي تؤديها هذه الدراسات التي يقوم بها الأكاديميون في هذا الميدان (الذي يفترض أن له سلطة مستقلة نوعاً ما) وبين صناع السياسة (أي السلطة السياسية).

نشوء التعليم الإعلامي

تأسست أول كلية أكاديمية عربية لتدريس وسائل الاتصال في القاهرة سنة 1939[1]. قبل ذلك بأربع سنوات، أخذت إحدى المؤسسات الأجنبية زمام المبادرة بتأسيسها مركزاً لدراسات وسائل الاتصال سنة 1935. وكان معهد وسائل الاتصال في القاهرة التابع لجامعة القاهرة هو المعهد العربي الأول للتدريب المهني للموظفين العاملين في مجال صناعة وسائل الاتصال الجديدة الآخذة في الانتشار. حذت دول

عربية أخرى حذو مصر في سبعينيات القرن العشرين، حيث أنشأت معاهد مشابهة لتدريس وسائل الاتصال والصحافة. كانت الصحافة في العديد من بلدان الشرق الأوسط جزءاً من أقسام اللغة العربية وآدابها، والدراسات الأدبية بشكل عام.

كانت المشكلة الرئيسة التي واجهت هذه المؤسسات التعليمية تتمثل في نقص الكوادر التدريسية المؤهلة تأهيلاً جيداً. نتج عن ذلك هبوط في نوعية التدريس ونقص في مجال البحث. وشهد قسم وسائل الاتصال في جامعة القاهرة، التي كانت حاضنة لأقدم مركز أكاديمي عربي في المنطقة زيادة ملحوظة في عدد الطلبة المنتسبين إليه؛ وكان المركز الوحيد الذي يمنح درجة الدكتوراه في المنطقة. لكن الزيادة في عدد الطلاب نتجت عنها زيادة في عدد الأطروحات، وأصبح من الصعب على أعضاء الهيئة التدريسية الوفاء بالتزاماتهم الجديدة المتمثلة في تصحيح الأوراق الامتحانية، والإشراف على طلاب الدراسات العليا. يقدم أبو بكر وآخرون[2] مثالاً عن الأستاذ الجامعي في ذلك المركز الذي كان عليه سنة 1976، أن يشرف على تسع وثلاثين أطروحة ماجستير، وسبع أطروحات دكتوراه[3].

أدى تأسيس هذه الأقسام أيضاً إلى الحاجة لاجتذاب الأساتذة المؤهلين من حقول معرفية أخرى كالتاريخ وعلم الاجتماع واللغات. اجتذبت أقسام أخرى أولئك الخريجين الحاصلين على درجتي الماجستير والدكتوراه من حقول معرفية أخرى، لكن كل ذلك لم ينجح دائماً في رفع قيمة التدريس. كما أن ما سبق، لم يثبت جدواه في

عملية التعاقد مع مهنيين إعلاميين من أجل تدريب طلبة قسم وسائل الاتصال، خصوصاً في حالات اختير فيها مثل هؤلاء المهنيين ليس بسبب مؤهلاتهم، بل بسبب علاقاتهم وصلاتهم الشخصية[4]. كما أثار البعض الآخر شكوكاً حول مهنية المدربين الأجانب، وتساءلوا فيما إذا كان قبولهم العمل في المنطقة العربية سببه فشلهم في الحصول على وظيفة مدرس في بلدانهم الأصلية[5].

أشارت عواطف عبد الرحمن[6] إلى ثلاث ندوات قومية (الأولى في القاهرة سنة 1976، والثانية في بغداد والرياض سنة 1977، والثالثة في الجزائر سنة 1989) عقدت لمناقشة مشكلة التعليم الأكاديمي في قسم وسائل الاتصال؛ أصدرت الندوة الأخيرة توصية تقضي بإجراء استطلاع حول وضع هذا النوع من التعليم. قدمت بعض النتائج الأولية التي تشير إلى وجود ثلاثين من هذه المعاهد التعليمية التي تنتشر في سبع عشرة دولة عربية. كما قامت بتسليط الضوء على التوجهات الأيديولوجية المختلفة في هذه المعاهد التي تتفاوت بين مؤيدة للتوجه الفرنسي في بلدان المغرب العربي، وبين مؤيدة للنمط الأمريكي في بلدان الخليج والسودان واليمن، والنموذج الإسلامي في أحد معاهد السعودية، وآخر في القاهرة (في جامعة الأزهر).

عزا بعض الباحثين العرب[7] المشكلة إلى التخطيط الرديء في برامج الصحافة الجامعية. ففي الجزائر على سبيل المثال، حيث تأسست الصحافة كحقل أكاديمي سنة 1964، ركز هذا البرنامج على وسائل الإعلام المكتوبة. ونظراً لضعف الإمكانيات، لم يطرح قسم الصحافة

الجزائري مقررات حول البث الإذاعي، أو تحرير الأخبار التلفزيونية، على الرغم من أن البلاد كانت بحاجة إلى عدد من المذيعين التلفزيونيين أكثر من حاجتها إلى صحفيين يعملون في مجال الصحافة المكتوبة، وذلك بسبب وجود أعداد لا بأس بها من الأميين بين مواطنيها.

إضافة إلى ذلك، كان هناك نقص كبير في مواد التدريب باللغة العربية؛ وتزامن ذلك مع ظاهرة ضعف الطلاب باللغة الإنجليزية، وهو ما شكل صعوبة إضافية بالنسبة للطلاب في استخدام المراجع الموضوعة بلغات أجنبية، ناهيك عن الصعوبة التي يواجهها هؤلاء الطلبة في الحصول على وظيفة مناسبة في أقسام الأخبار الأجنبية[8]. اختلفت المشكلة قليلاً في دول المغرب العربي (المغرب وتونس والجزائر)، لأن الطلاب في تلك البلدان كان بإمكانهم الإفادة من المراجع المكتوبة باللغة الفرنسية.

بادر اتحاد الصحفيين العرب سنة 1979 بعد أن تبين له ضرورة إقامة تعاون إقليمي في مجال التدريب في حقل وسائل الاتصال والصحافة، لإقامة أول مركز تدريب إقليمي هو الآن الأقدم بين أمثاله في المنطقة. أنشئ المركز أولاً في القاهرة، ثم انتقل بعد ذلك إلى بيروت؛ لكنه لم يكن يتلقى تمويلاً كافياً، اللهم إلا بعض الدعم بين الحين والآخر من الحكومة العراقية[9]. وقد تبين مدى الحاجة إلى إقامة مراكز إقليمية سنة 1976 حين التقى عمداء ومديرو أقسام وسائل الاتصال في القاهرة وأوصوا بإنشاء برامج إقليمية.

إضافة إلى ما تقدم، أنشئ أول مركز للتدريب على البث الإذاعي في مصر سنة 1957، وتبع ذلك إنشاء مركز للتدريب على البث التلفزيوني

في أوائل ستينيات القرن العشرين[10]. أنشئت بعض المراكز الأخرى في العقود التالية في بعض البلدان العربية الأخرى. لكن المشكلة كانت تكمن في التناقض بين أعداد المقررات المطروحة، وبين أعداد الطلاب المسجلين مع بداية كل سنة دراسية. وكانت تبرز في كل مرة من جديد مشكلة الطاقم التدريسي المؤهل، بالإضافة إلى ندرة المواد التعليمية والمراجع المتوافرة باللغة العربية التي شكلت مشكلة أعاقت تطوير خط التدريب. ولم يشكل إيفاد عدد من المتدربين إلى الخارج، وهو ما كان واحداً من الخيارات بالنسبة إلى بعض المراكز، حلاً لمشكلة التدريب غير الكافي الذي تلقاه أولئك المتدربون. فقد شعر أولئك المتدربون المبتعثون إلى الخارج بالفوارق البيئية في البلدان المضيفة من الناحيتين الاجتماعية والثقافية مع العالم العربي؛ إضافة إلى ذلك، لم يكن التدريب الذي تلقوه مناسباً لحاجات الطلاب في بلدانهم الأصلية[11]. منذ ذلك الحين، حذر البعض من الاعتماد على المدربين الأجانب، حتى لا يقوم المدربون المحليون بنسخ المواد المتوافرة في الخارج بدلاً من تصميم مواد جديدة تناسب حاجات المتدربين العرب. وكانت إحدى السمات المهمة للمواد المتوافرة بين أيدي الطلاب أنها تستند إلى التقاليد الأجنبية، أي التقاليد الغربية التي، وبحسب بعض الباحثين العرب، لا تلبي حاجات التنمية للطلاب المتدربين[12].

أما اليوم، فإن اختصاصات الصحافة ووسائل الاتصال، موجودة بقوة كحقل أكاديمي خصوصاً في المؤسسات الأكاديمية العريقة في دول مثل مصر ولبنان. يمثل الجيل الحالي من الباحثين المصريين في

المجال الإعلامي، الجيل الخامس منذ إنشاء معهد التحرير والترجمة والصحافة سنة 1939[13]. كما أننا بدأنا نرى توجهاً جديداً الآن من قبل بعض الباحثين العرب في المجال الإعلامي يحاولون من خلاله المحافظة على الارتباط المهني مع العالم الصحافي، وذلك بواسطة القيام بمهام صحفية مثل تقديم البرامج التلفزيونية، والقيام بأعمال المراسلين لصالح القنوات المصرية وغير المصرية[14].

شهدت السنون الأخيرة فورة في أعداد الجامعات الأجنبية. ففي مصر، وعلى خطى الجامعة الأمريكية التي تأسست سنة 1919، اكتشف المستثمرون الأجانب سوقاً جديدة تقوم بتخديم أكثر من 400000 طالب مصري مسجلين في الجامعات المصرية، خصوصاً إذا أخذنا في الحسبان أن الجامعات الوطنية غير قادرة على استيعاب هذه الأعداد الضخمة[15]. زعم هؤلاء أن غايتهم الربحية ليست هي الدافع الرئيس وراء مثل هذه الاستثمارات، كما أكد أحد المسؤولين في إحدى الجامعات الأجنبية العاملة في مصر متسائلاً لماذا تنتاب الناس "شكوك حول الجامعات الخاصة عندما يتخرج من جامعاتنا آلاف من الطلاب كل سنة؟" برر السفير الفرنسي في القاهرة إنشاء الجامعة الفرنسية في القاهرة بالتذكير أن محمد علي بدأ مشروعه التحديثي الطموح في القرن التاسع عشر بإرسال مبعوثين إلى فرنسا، وبدورهم، قام هؤلاء "بإرسال مئات من المدرسين إلى مصر". أضاف قائلاً: "إذا أرسلتم طلابكم إلى الخارج، فقد يفقدوا صلتهم بوطنهم الأم، وهناك دائماً احتمال عدم عودتهم أبداً إلى وطنهم؛ [16]" هذا برغم حقيقة أن الشهادات الممنوحة

من الجامعة الفرنسية في مصر ليست مكافئة بشكل تلقائي للدرجة الممنوحة في فرنسا. إضافة إلى ذلك، إن نسبة المدرسين المحليين في الجامعة إلى العاملين الأجانب تتفاوت بين جامعة أجنبية وأخرى؛ فعلى سبيل المثال، ثلث عدد المدرسين في الجامعة الفرنسية في مصر هم من الفرنسيين والباقي من المصريين، بينما يبلغ عدد المدرسين في الجامعة الألمانية النصف، أما النصف الثاني فمن المصريين.

لم تخضع عملية إنشاء أقسام لوسائل الاتصال في البلدان العربية لتخطيط دقيق مسبق؛ لقد تمت هذه العملية بشيء من الاعتباطية من دون أن تتأمل الجامعات بالنتائج الخطيرة الناجمة عن مثل هذا القرار، أو تبحث في الدوافع لإنشاء مثل هذه الأقسام، كالنقص في الكادر المدرب، واحتياجات كل واحد من هذه البلدان لهؤلاء الخريجين[17]. لكن الزيادة في عديد هذه الأقسام، ومن ثَمَّ زيادة عدد الخريجين منها لا يعني أن هؤلاء الخريجين قد ضمنوا لأنفسهم وظيفة مناسبة في عالم وسائل الاتصالات. في واقع الأمر يفضل الطلبة أن يتخصصوا في بعض المقررات أو التخصصات بدلاً من التخصص في مجال الصحافة المكتوبة؛ ويعود ذلك جزئياً إلى أنهم يرغبون في ضمان فرصة عمل مناسبة لأنفسهم في القطاع العام، كما يعود ذلك أيضاً إلى تخوفهم من الدخول في صراع مع السلطات الحكومية التي تسيطر على الصحافة ولو بطريقة غير مباشرة[18].

في عُمان، ظهرت الصحافة بصفتها حقلاً أكاديمياً في قسم وسائل الاتصال في السنة الدراسية 1987-88، وبالرغم من أن نحو 280 طالباً

تخرجوا في ذلك القسم منذ ذلك التاريخ، فإن قلة قليلة منهم فقط يعملون في المنظمات الإعلامية. تملك الجامعة مختبراً إذاعياً متقدماً للتدريب، ناهيك عن أن قسم وسائل الاتصال قام بتوفير التدريب لطلبته في وسائل الإعلام المحلية[19]. تتحرك الدول الخليجية الأخرى باتجاه توسيع خدماتها التعليمية بما في ذلك مقررات في مجال الإعلام. بادرت الشيخة موزه، زوجة أمير قطر مثلاً لإنشاء المدينة التعليمية في مدينة الدوحة، التي فتحت عدة جامعات أمريكية مشهورة فروعاً لها فيها؛ وهناك خطط من أجل "اختيار" جامعات غربية أخرى لفتح فروع لها في المدينة التعليمية[20]. أيد أحد الطلبة القطريين الذين يدرسون في أحد هذه الفروع في المدينة التعليمية الثقافة "الهجينة" التي نتجت عن الدمج بين المعرفة الغربية وبين الثقافة العربية / القطرية بالقول: "بالرغم من أننا ندرس في جو أمريكي، فقد تبنينا ثقافة خاصة... ثقافة جديدة هي في موقع الوسط بين الثقافة الأمريكية وبين الثقافة القطرية"[21]. بطريقة مشابهة، أطلقت دبي قرية دبي للمعرفة وذلك من أجل "إكمال... مدينة دبي الإلكترونية ومدينة دبي الإعلامية"[22].

بالرغم من ذلك، فإن معظم العاملين في صناعة وسائل الاتصال لا يحملون بالضرورة شهادات من تلك الأقسام، وليس عليهم سوى تحقيق بعض المتطلبات مثل تمكنهم من اللغة العربية وبعض اللغات الأجنبية الأخرى[23].

هذا يؤكد أهمية "العلاقات الشخصية" في الدخول إلى ميدان الصحافة ووسائل الإعلام؛ وحالما يلج المرء إلى هذا الميدان، يبدأ

الصحفيون الجدد بتعلم "مهنة" الصحافة من خلال الروتين اليومي[24]. تفرض هذه الحال وجود برنامج تدريب مهني آني للصحفيين المبتدئين. وفي الحقيقة، يَعُدُّ بعض المسؤولين والمتخصصين في وسائل الإعلام أن نقص التدريب هو أحد الأسباب الحقيقية وراء ما يطلق عليه البعض "التراجع في مستوى الصحافة العربية." كما يرجعون هذه المشكلة إلى غياب النموذج الذي يحتذى به، خاصة أن الجيل الأقدم من الصحفيين المخضرمين غير مهتمين كما يقال، بنقل تجاربهم إلى الجيل الجديد من الصحفيين[25].

عبّر الصحفيون الذين تخرجوا من كليات الصحافة عن رغبتهم في اتباع تدريبات وظيفية تخصص لهم. فقد أظهر استطلاع أجري على شريحة من الصحفيين الجزائريين مثلاً أن نسبة مهمة من هؤلاء (نحو 48 في المائة) أرادوا الحصول على تدريب إضافي أو مقرر دراسي لتجديد معلوماتهم[26]. كان هناك من يتساءل حتى من بين من تخرجوا في كلية الصحافة في الجزائر، فيما إذا كانوا مهيئين من قبل كليتهم بما يكفي لممارسة مهنة الصحافة؛ وقد عبر نحو 80 في المائة منهم عن عدم رضاهم عن التعليم الذي تلقوه. وقد أعرب الصحفيون الجزائريون عموماً عن قناعتهم بضرورة المزج بين التحصيل الأكاديمي والخبرة غير الأكاديمية كشرط مهم ومسبق للعمل في مهنة الصحافة[27].

وفي السعودية أيضاً، اعتبرت الممارسة اليومية والخبرة غير الأكاديمية ميزتين في غاية الأهمية. أراد بعض الصحفيين السعوديين وجود صلة أكثر وضوحاً بين البرامج الأكاديمية والممارسة اليومية لمهنة

الصحافة[28]. وعلى العكس من الصحفيين الجزائريين، وأيضاً من الصحفيين من بلدان عربية أكثر فقراً، يتمتع الصحفيون السعوديون بميزة السفر إلى الخارج أكثر من مرة واحدة، وهم بوجه عام، راضون عن ظروف عملهم. مع ذلك، ساهم التوسع في المشهد الإعلامي، وإطلاق قنوات فضائية وتلفزيونية جديدة أيضاً بشكل إيجابي في رفع المستوى التعليمي للصحفيين كما يتضح في "الأكاديميات" الجديدة التي أطلقتها بعض المؤسسات الإعلامية (انظر الفصل الثاني من الكتاب).

الصعوبات المتمثلة في البحث والطاقم التدريسي

امتدت الصعوبات التي تواجه عملية التدريب المهني في مجال وسائل الاتصال في المنطقة العربية[29] لتشمل الأبحاث في ميدان وسائل الاتصال. ساهمت جملة من العوامل المختلفة مثل نقص التمويل، وتردد الناشرين في نشر هذا النوع من الأبحاث، بالإضافة إلى نقص في التجهيزات والمواد التي تساعد على إجراء مثل هذه الأبحاث، في تراجع هذه الأبحاث.

انتقد العديد من الباحثين العرب الأبحاث المنشورة في الوقت الحاضر، خصوصاً بين المشاهدين. أشارت عواطف عبد الرحمن[30] على سبيل المثال، إلى أن معظم المؤسسات الحالية هي جزء من الإدارة الحكومية، ومن ثَمَّ فهي تسعى إلى تطبيق السياسات الحكومية. إضافة إلى ذلك، يَعُدُّ محمد قيراط[31] أن غياب التحليل على مستوى المشاهدين

في الجزائر سوف يزيد من الصعوبة التي يواجهها الصحفيون الجزائريون في محاولتهم لتبني قضايا قرائهم واحتياجاتهم التي لا يطلعون عليها إلا من خلال باب الرسائل إلى المحرر.

إضافة إلى ذلك، هناك عقبات محددة تقف أمام الباحثين في بعض البلدان العربية. ففي معرض تعليقه على الاستطلاع الذي أجراه بين صفوف الصحفيين العاملين في الصحافة المكتوبة في الجزائر، قال قيراط إن غالبية الإداريين والمخططين لم يروا مبرراً للقيام بمثل هذا الاستطلاع في المقام الأول؛ لدرجة أن بعض هؤلاء كان لهم موقف ساخر من النتيجة التي خلص إليها هذا البحث: "هل كنتَ تعتقد أن بإمكانك تغيير العالم بالنتائج التي خرجتَ بها، والتي نعرفها مسبقاً؟ ليس عليك الخوض في كل ذلك؛ فنحن نعرف مشكلاتنا ونقاط ضعفنا"[32].

كتب قيراط أن من الصعب الحصول على إذن أو تفويض لإجراء البحث من وزارة الإعلام في الجزائر[33]، وهو ما أرغمه على الاعتماد على علاقاته الشخصية من أجل المساعدة على إتمام أجزاء من هذا البحث؛ حتى إن بعض الصحفيين كان لهم موقف عدائي تجاه هذا الباحث، ورفضوا الإجابة عن الاستبيان، أو إعادته إليه بزعم أن الأسئلة المطروحة فيه لم تعجبهم، ومن ثَمَّ فقد انخفض عدد من ملأ الاستبيان من 1200 إلى 75 فقط[34].

لكن يبدو أن الصعوبات التي تعترض طريق الباحثين تعتمد على البلد التي تشملها هذه الأبحاث ووضع الصحفيين والباحثين فيها. ففي الاستطلاع الذي قام به طاش[35] على سبيل المثال، بين الصحفيين

السعوديين، تحدث عن السهولة التي تميزت بها لقاءاته ومقابلاته مع طواقم التحرير جميعاً في الصحف اليومية السعودية السبع. فقد كان بإمكانه أن يتحدث شخصياً إلى أكثر من ثمانين صحفياً يمثلون الصحف السبع في السعودية.

يبدو أن الصعوبات التي تعترض طريق إجراء مثل هذا الأبحاث قد انتهت، بفضل الأعداد المتزايدة لأقسام الإعلام والصحافة، وكذلك بفضل وجود عدد من المحطات الإعلامية التي تتبنى الآن مثل هذه الدراسات. إضافة إلى أن الأعداد المتزايدة من الأكاديميين الذين يكملون دراساتهم العليا في الخارج ساهمت في توسع أقسام الصحافة. أظهرت حديدي[36] على سبيل المثال، في استطلاع أجرته بين الأكاديميين في الجامعات المصرية أن نسبة الأكاديميين الشباب (من الزملاء الباحثين) الذين يتابعون دراستهم العليا في الخارج قد ازدادت بنسبة ملحوظة، خصوصاً في أقسام البث الإذاعي. كانت الولايات المتحدة إلى حد كبير المقصد الأكثر جاذبية لهؤلاء الأكاديميين (65 في المائة)، بينما احتلت فرنسا التي أتت في المرتبة الثانية بين الدول التي توجه إليها الطلاب بقصد الدراسة، نسبة 14 في المائة.

المنهجيات العربية

في الاستطلاع الذي أجراه حول نقاط الضعف والقوة في مجال العلوم الاجتماعية العربية، تحدث إبراهيم[37] عن "تخلف المنهجيات" كواحد من مظاهر الضعف. يعلق على هذه النقطة بالقول: "إن الكثير

مـن الأبحـاث العربيـة الحالية حـول العلـوم الاجتماعية لا يـزال يتبع أدوات وآليـات منهجيـة تتخلف بمقدار عقود مـن الزمن عن نظيراتها في البلدان المتقدمة. وهذه الأبحاث لا تركز فقط على الجانب الوصـفي بـدلاً من الجانـب التحليلي، بـل تركز علـى الجانب النوعـي أكثر من تركيزهـا على الجانب الكمي"[38]. لكن هذا الرأي ليس بمقدوره الوقوف في وجـه عدد من التحليلات والدراسـات الإعلاميـة العربية التي قمت بمراجعتهـا، والتي تسـتند إلى مناهـج كمية وليسـ إلى مناهج نوعية. يمكـن أن يعزى ذلك جزئياً إلى حقيقة أن الأبحاث في المجال الإعلامي عند الأكاديميين العرب تجري عادة في كليات الإنسانيات؛ وبالرغم من أن علماء الاجتماع أصـبحوا الآن جزءاً من الكادر التدريسـي في أقسام الإعـلام في الجامعـات العربية، فإن الدراسـة التي قدمهـا إبراهيم لا تتضمن البحث المقدم في مجال الإنسانيات.

قام عاطـف العبد مؤخراً، وهو باحث عربي في الشـؤون الإعلامية بعمليـة جمع للدراسـات الأكاديمية الرئيسـة حول الاسـتطلاعات بين المشاهدين، وقدم تحليلاً لأكثر من مائة من هذه الدراسات التي أجريت بين سـنتيّ 1985 و 1986[39]. أشـار إلى الأعـداد المتزايدة من الأبحاث التي أجريت ليس فقط في أقسـام وسائل الاتصـال في الكليات العربية المعنية، ولكن أيضاً تلك التي أجريت في أقسام أخرى مثل أقسام العلوم السياسية والإنسانيات والتربية، إلى ما هنالك.

يؤكد العبد[40] أن الهدف الرئيـس من هذا البحث كان تقديم المساعدة لعملية الاتصـال، وتسـهيل خطط التطوير. ولكي يتم تحقيق ذلك، قام

الباحثون بتطبيق الأبحاث من أجل تقويم البرامج وقياس مدى تأثيرها من أجل تقويم نجاح خطة الاتصال أو فشلها. أظهر الاستطلاع طغيان الأسلوب الكمي في البحث، خصوصاً فيما يتعلق بالدراسات الميدانية وتحليل المحتوى[41]. أجريت أغلب هذه الأبحاث، التي كان بعضها على شكل أطروحات ماجستير ودكتوراه، من أجل أهداف "تطبيقية"، أي من أجل قياس مدى نجاح بعض هذه البرامج[42]، ومدى الاعتماد على المصادر الأجنبية للأخبار، أو دور الإذاعة والتلفزيون في تعليم الفلاحين. المثال الآخر على ذلك هو وكالات الأنباء؛ وعلى الأخص، وكالات الأنباء العالمية الكبرى[43]، التي ينظر إليها على أنها العامل الأكثر أهمية وتوازناً في عملية تحليل التغطية الإخبارية[44]. هناك تخمين بأن الأخبار التي تبثها وكالات الأنباء العالمية عن المنطقة العربية تتضمن عناصر من "الدعاية الأجنبية"، وليست فقط أخباراً صرفة وحسب. وبالرغم من أن بعض الباحثين ينظرون بكثير من الريبة إلى الدور الذي تضطلع به وكالات الأنباء العالمية كمصدر رئيس للأخبار[45]، فإن آخرين يَعُدُّون الاعتماد المتزايد على هذه المصادر مؤشراً على الانفتاح في الدولة التي تعتمد على مثل تلك الوكالات[46].

يمكن أن يعزى طغيان المنهج الكمي إلى عاملين اثنين. أولاً، اعتماد الأكاديميا العربية على المناهج الأجنبية، خصوصاً تلك التي تم تطويرها في الولايات المتحدة، حيث ما زالت مثل هذه الآليات التحليلية معمولاً بها. تتحدث المجلة الفصلية الأمريكية Journalism and Mass Communication Quarterly عن

أبحــاث تركز في الغالب علــى تحليل المحتوى كمنهج بحثــي رئيس، إلى جانب "الدراسات الافتراضية" الأخرى التي تقوم بتحليل الكيفية التي تم فيهــا تطبيق منهج تحليل المحتوى في الأبحاث الســابقة. ثانياً، يمكن للباحثــين العرب أن يلجئوا إلى فلســفة العلم الوضــعية في نظرتهم إلى المعرفة باعتبار أنه يمكــن ملاحظتها وتحليلها بحرية من قبل الباحث. تســتخدم مثل هذه التحليلات مناهج "الصلاحية" المتطورة (الأدوات الإحصــائية) من أجل التأكيد على الموضوعية التي يبدو من جديد أنها تشكل عنصراً حاسماً في تصميم الأبحاث والتقارير في عالم الأكاديميا العربية.

يشير الجابري[47] في دراسته المستفيضة حول العقل العربي والأفكار المعرفيــة إلى التقاليــد التي اتبعها الفلاســفة العرب كابــن خلدون من أجــل إعطــاء أولويــة لمبــدأ الســببية والمناهــج العلميــة في البحث عن "الحقيقــة"[48]. وهكذا فإن طرح ابــن خلدون القائل بضــرورة الارتقاء بالمنهج العلمي والنأي به عن التداول اليومي يشــبه إلى حد ما، الأفكار التي أتى بها كومتي، والتي أرست قواعد تقاليد الفلسفة الوضعية[49]. هنا يخضع الفهم العادي إلى احتمال سوء التفسير، في الوقت الذي يجب أن تستند النظرية الموثوقة إلى حقائق يمكن ملاحظتها. إضافة إلى ذلك، يلاحظ الجابري أيضــاً[50] أن هناك نقصــاً في الاســتقرار المعرفي داخل الفكر العربي، آخذين في الحســبان أنه تم تحليل الفكر العربي استناداً ليس إلى أمثلة معرفية خاصــة، بل اســتناداً إلى خيــارات أيديولوجية. ســوف أعود لاحقاً إلى آراء الجابري حول المعرفة العربية "المشــتركة"

في موضع آخر من هذا الفصل، وسوف أناقش أيضاً التأثير الأمريكي؛ ولكن قبل ذلك، سوف أطرح في الفقرة التالية خطوط النموذج الوضعي كما تم تطويره في الدراسات الإعلامية الغربية.

النموذج الوضعي

تعرّف التقاليد العلمية للفلسفة الوضعية (المعرفةَ) بأنها المعرفة التي يمكن شرحها من خلال الملاحظة المباشرة والتجربة. إلا أن هذا الرأي يقلص المعرفة فقط إلى ما يمكن ملاحظته أو رؤيته، ناهيك عن أنه يعزل موضوعات التحليل في أثناء عملية الملاحظة. إن تجميع "الحقائق" حول حدث يمكن ملاحظته، هو في واقع الأمر سلوك بشّر به الفلاسفة الوضعيون في بداية القرن العشرين. تسعى الفلسفة الوضعية إلى تحقيق معرفة "موضوعية" من خلال الالتزام بالحقائق حول الواقع، ومن خلال القيام بدراسات تجريبية للتثبت من هذه الملاحظات[51]. ولكن، وكما يؤكد فاي[52]، إذا كان ذلك صحيحاً، فإن دليل الهاتف هو أكثر الكتب المنشورة علمية من حيث المحتوى في العالم؛ لأنه يحتوي بين دفتيه فقط حقائق حول الواقع. ترتبط الفلسفة الوضعية بشكل وثيق بالتجريبية، أو بالاعتقاد بالوجود المسبق للحقائق المتوافرة للباحث قبل أن يبدأ بصياغة نظريته.

وهكذا، نجد أن الفلسفة الوضعية لا تهتم كثيراً "بالحياة الداخلية" للناس / الصحفيين، أو ذاتيتهم[53]. أما المناهج المرتبطة بهذه النظرية فهي نماذج كمية في العادة، وتستند إلى كم كبير من البيانات

التي تهدف إلى "الخروج بفرضيات، وقياس الحقائق الاجتماعية، واكتشاف الأسباب وراء الأحداث التي تدفع بالقوانين إلى الصدور"[54]. إن موازاة جمع "الحقائق" مع مبدأ الموضوعية تُعَدُّ بالتالي، إيماناً بإقصاء مبدأ الذاتية والتجارب الذاتية من أجل الوصول إلى "الحقيقة الموضوعية"[55]. التعريف الممكن للموضوعية يمكن أن يكون كما يلي: "إنها الحال المعرفية التي تعوزها التصنيفات البديهية، والمفهومات والرغبات والأحكام القيَميّة، وما إلى ذلك، التي تحرف بالضرورة المسار الذي يتخذه الإنسان باتجاه الحقيقة الموضوعية؛ ومن ثَمَّ تمنعه من الحصول عليها[56].

إن نقل خبر حول حادثة ما، لا يتضمن تفصيلات "حقيقية" حول الحادثة وحسب، بل يتضمن أيضاً تفسيرات مختارة "لما حدث بالفعل"، أو كما يصفها فاي على الشكل التالي:

> تصور أنه طُلِبَ إليك أن تقوم بوصف حادث سيارة شاهدته لِتوِّكَ، وأن تقتصر في وصفك على الحقائق المتعلقة بهذا الحادث. ستكون النتيجة من دون شك خليطاً غير متجانس من التصريحات الوصفية. وإذا كان المطلوب منك فقط أن تقتصر على ذكر الحقائق، فلن يكون بإمكانك حينها التمييز بين الحقائق المهمة وبين الحقائق غير المهمة. ومن ثَمَّ لن تكون أمامك طريق لترتيب الحقائق بمستويات مناسبة[57].

تُعَدُّ هذه التجربة المرتبطة بالأبحاث الفلسفية الوضعية شكلاً من أشكال "الموضوعية الساذجة" التي تتجاهل العلاقة المعقدة بين

المفهومات والواقع[58]. حتى الحقائق التي يتم تجميعها في تحليلات كهذه "نادراً ما تكون موضوعية أو حيادية بأي معنى من المعاني. فلكي تكون هذه الحقائق مفهومة، فإن عليها بشكل أو بآخر، أن تحتوي سلفاً على مفهومات خبيئة أو عادية أو علمية؛ أي أن الحقائق يجب أن تعتمد على النظريات، وأن تكون محمّلة بالنظريات"[59]. استمر الباحثون الاجتماعيون بالعمل استناداً إلى مبادئ الفلسفة الوضعية، ولو أن ذلك كان يتم بطريقة غير معلنة، ومن خلال رؤيتهم للعلم باعتباره اكتشافاً للقوانين الكونية، أو من خلال محاولاتهم تركيز أبحاثهم ضمن المنهجيات نفسها[60].

تم تطبيق الفكر البنّاء بوصفه شكلاً من أشكال المقاربة التحليلية في مجال البحث العلمي الاجتماعي، وأيضاً في مجال دراسة الصحافة؛ وهو في واقع الأمر، "يشكل أفقاً عاماً أو مقاربة شاملة، لا إستراتيجية بحثية"[61]. يعود السبب وراء ذلك إلى ظهور وقائع جديدة كالنظام العالمي الجديد على المستوى السياسي مثلاً، أو التقنيات الطبية الجديدة التي أثارت جدلاً أخلاقياً؛ ومن ثَمَّ، فهي لا تكفي من أجل تعليل هذه التطورات الجديدة باستخدام التقاليد التصنيفية القديمة. يقف الباحثون الآن أمام تحدٍّ يتطلب منهم تفسير التغيرات التي حدثت في عالم التصنيفات والمفهومات نفسها، إضافة إلى الكيفية التي تمت فيها عملية بنائها من الناحية التاريخية[62]. لم تعد المعرفة حكراً على الحقل الأكاديمي؛ وفي واقع الأمر، أصبحت المعرفة مندمجة مع حقول أخرى (كالإدارة مثلاً)، حيث أصبح مؤخراً تجميع أشكال مختلفة من

المعرفـة، والطريقة التي تدار بها محط الكثير من الاهتمام. يحتوي كل جهـد علمي على سـؤال حول علم الوجـود (أي أن سـؤال "ماذا" يعني مفهـومٌ مـا، يفترض أنـه موجـود) مقابل علـم المعرفـة (إدراك هذا المفهـوم، أو طـرح سـؤال "كيف" تم اسـتيعاب هذا المفهـوم، وكيف تم ضـبط معناه)[63]. هذا النوع من (البنائية) متجذر في أعماق النظريات المعاصرة المختلفة، مثل نظرية ما بعد التركيبية، أو الدراسات النسوية، أو علـم النفس النقدي. إنه يستقصـي الفرضـية التي تتنـاول الواقع، والتي تُعَدُّ من المُسلّمات؛ و تدخل ضمن نطاق ما هو "طبيعي"، أو معطى سـلفاً. تم تطبيق (البنائية) كإطار بحثي فيما أطلق عليه وصف البحث "التفسيري" المستند إلى المنهج النوعي في التحليل، وليس إلى المنهج الكمـي؛ ومن ثَمَّ، فهو يفضـل التمحيص في هذه المفهومـات والطريقة التي يتم فيها تركيبها في عقول النـاس.

ولكـن إذا كانت (البنائيـة) قد تغلغلت في عالم البحث الصـحفي الغربي، في الوقت الذي تـزداد أعداد الأكاديميين العرب في الجامعات الغربيـة؛ لماذا إذاً، لم تجـد (البنائية) قاعدة لهـا في التقاليد البحثية العربية؟ يتعلق أحد التفسـيرات الممكنة، كمـا أطرح في الفقرة التالية، بالصلاحية المرتبطة عادة بالمنهجيات الفلسفية الوضعية.

النقد العربي

علقـت عبد الرحمـن[64] على الاتجاه السـائد بـين البـاحثين العرب المتمثل في "حشـو" أبحاثهم بالجداول والإحصـائيات بدلاً من محاولة

تقديم تحليل أعمق للموضوعات التي تهم المشاهدين العرب والمهنيين العاملين في وسائل الإعلام. تعود المشكلة التي تعانيها الدراسات البحثية في الجامعات العربية إلى عوامل ثلاثة بحسب رأيها:

1 - التقويم البحثي يتم بحسب المعايير الأجنبية، خصوصاً الأمريكية؛

2 - حقيقة أن كليات الصحافة تعتمد إلى حد كبير على مواد تعليمية أجنبية، أغلبها مكتوب باللغة الإنجليزية؛

3 - الاتجاه السائد بين الباحثين العرب لتطبيق النظريات والمناهج الغربية بدلاً من الخروج بسياق عربي محدد.

ترى عبد الرحمن أن الباحثين العرب، أقله في مصر، يرغبون في الارتقاء بأبحاثهم إلى مستوى الأبحاث في مجالات العلوم التطبيقية أو الطبيعية[65]. إضافة إلى ذلك، هناك نقطة أخرى أثارها إبراهيم[66]، وأجدها مناسبة في سياق الملاحظات التي أبديتها حول الأدوات البحثية العربية، وهي ما يدعوها: "مفاهيميةٌ خارج السياق". ويعني بذلك أن علماء الاجتماع العرب اتبعوا بطريقة فيها الكثير من الدونية، النظريات الغربية المتقدمة خصوصاً الماركسية أو المذهب الانتفاعي من دون أن يحاولوا تطوير نظريات متنوعة أكثر ملاءمة للسياق العربي. يهتم هؤلاء الباحثون عادة بشكل أكبر بالمساهمات التي تقدمها المؤسسات الإعلامية للمجتمع العربي تلبية لحاجاته، ولا يلقون كثير بالٍ للتحليلات التاريخية، ناهيك عن أن أبحاثهم تتعامل مع المشاهدين كمتلقين سلبيين للرسائل التي تبثها وسائل الإعلام.

هنـاك أيضـاً حقيقـة أن معظم الباحثين أنفسـهم تلقـوا تعليمهم في الغـرب، خصوصـاً في الولايـات المتحـدة. قـال إبراهيـم[67] مثلاً إن خمسـينيات وسـتينيات القرن العشرين التي شـهدت استقلال العديد مـن الدول العربية، كانت فترة تميزت بتصـدير طـلاب الدكتوراه إلى الولايـات المتحدة. فوق هـذا وذاك، بيّن كل من صـباغ وغزالة أنه على الرغـم من اعتراف العديد من علماء الاجتماع العرب بنقاط الضـعف الموجودة في النظريات الغربية، "فإنهم استمروا في الاعتماد عليها"[68]. كانت تلك الفترة هي بداية البحث في مجال وسائل الاتصال في الولايات المتحـدة. كانت الأبحـاث الأمريكية ذات طبيعة سـلوكية، إذ إنها كانت تهتـم بالدرجـة الأولى بالتأثير القوي لوسـائل الإعلام في المشـاهدين والرأي العام. بحسب هذا الرأي، كانت وسائل الإعلام بمنزلة "حوافز قَدَرية؛ وهو إحسـاس ترافق مع صورة متشـائمة قديمة للإنسان، حيث قدمته بشـكل رئيس كمسـتجيب آلي لمثل هذه الحوافـز"[69]. وهكذا فقد كان ينظر إلى الجمهور باعتباره "ضـعيفاً وهشاً بالأساس، وإلى وسائل الإعـلام باعتبارها كلية القدرة بالأسـاس"[70]. لقـد تم التعامل مع مثل هذه الآراء من حيث الشكل فقط من قبل الباحثين العرب الذين نقلوها إلى الجيل الجديد من الباحثين كونهم يعملون في الطاقم التدريسي.

ولكـن لماذا كان لهذا النموذج الوضـعي مثل هذه القاعدة المتينة في حقل الأبحاث العربية؟ هل من الممكن وجود نوع من علم المعرفة العربية يتبنى مثل هذا النموذج؟ بعبارة أخرى، هل يمكن تحديد نوع خاص من علم المعرفة تتفرد به الدراسات الصحفية والإعلامية العربية؟ إذا كان

الأمر كذلك، فكيف يمكن له أن يؤثر في تعريف الصحافة ودورها في المجتمع، وتحديداً موقفها إزاء السلطة السياسية من ناحية، والجماهير من ناحية أخرى؟

إن تقديم إجابات عميقة وشافية عن كل هذه الأسئلة لا يدخل ضمن مجال هذا الفصل. ولكن ما يمكن أن أتناوله بعجالة هو محاولات قام بها اثنان من الباحثين العرب هما محمد عابد الجابري ومحمد عايش اللذان حاولا تقديم تعريف لعلم المعرفة هذا؛ لكنهما أثبتا في معرض قيامهما بذلك، قصورهما وفشلهما في تعليل أسباب الخلافات والتوترات التي يمكن أن يصادفها المرء في الميدان الأكاديمي، مفضلَيْن بدلاً من ذلك، أن يستندا في تحليلاتهما إلى فرضية التشابه بين العرب فيما يتعلق بالتقاليد والممارسات السلوكية. من خلال هذه المقاربة، بدت تفسيراتهما وكأنها ذات طبيعة سياسية تهدف إلى تبني فكرة وجود أيديولوجية عربية قومية واحدة بدلاً من رفضها وتفنيدها.

المشروع القومي للجابري

السؤال الذي يطرح نفسه بقوة على بساط البحث، ويستوجب التحليل بالنسبة للجابري هو: لماذا وصل الفكر العربي إلى نقطة الركود منذ عصر النهضة (التي حدثت في القرن التاسع عشر)؟ ولماذا بدأ العرب يشعرون نتيجة هذا الركود بالدونية تجاه أقرانهم الغربيين؟ بدأ الجابري يقتفي أثر سلالة الموضوعات الرئيسة في الفكر العربي مركزاً بشكل خاص على "عصر التدوين" (في القرن الثامن)، الذي اعتبره

نقطة مرجعية بدلاً من العصـر الجاهلي أو عصر الرسول محمد ﷺ. يهدف الجابري من خلال ذلك إلى الكشف عن النظام "المعرفي" الذي يشكل سـمة الفكر العربي بدلاً من تقديم نقد للأيديولوجيات العربية. يشـير الجابـري[71] على وجـه الخصـوص إلى ثلاثة أنظمـة معرفية في الفكر العربي:

1 - البيان، أو نظام الإيضاح؛

2 - العرفان، أو نظام التنوير؛

3 - البرهان، أو الدليل الاستنتاجي.

يطغـى البيان علـى عالم اللغويات وعلـم اللاهوت؛ وهو يسـتند إلى ضوابط استخدمت من أجل شـرح الخطاب؛ ومن ثَمَّ فإن هدفه الرئيس هـو تحليـل العلاقة بين المنطـوق والمعنـى. المعرفة في هذا السـياق تعني "تحليل النص"؛ أما علماء البيان فإنهم لا يبحثون في تحليل الآلية أو السـببية، بل يكتفون بما يطلق عليه الجابري (الاحتمال). يرتبط البيان إلى درجة كبيرة بالحضور المتزايد للغة العربية التي كانت القبائل البدوية تستعملها، والتي اعتُبرت لغة القرآن. باختصار، البيان هو مقاربة معرفية تتنـاول العلاقة بين الخطاب والمعنى، أما إنتاج المعرفة فهو يسـتند فقط إلى شـرح ذلك المعنى واستيعابه استناداً إلى قواعد تفسير بديهية. يقلل هذا برأي الجابري من استقلالية العقل كملَكة عليا[72].

أما العرفان فيسـتند إلى فكر الغنوسطية والكتمانية أو على معرفة الظاهر من خلال الباطن. لا توجد هنا ضـوابط توجه مثل هذا الفكر،

كما هي الحال في البيان. لكنها معرفة تستند إلى التشابه؛ وهو ما جعل الجابري عاجزاً عن تبيان أهميتها في تطوير الفكر العقلاني. يهتم الباحث هنا باستخدام المعرفة الشخصية من أجل الوصول إلى الحقيقة وهي معرفة تقلص الحقيقة إلى مستوى التفسير الشخصي الذي يتفاوت بين شخص وآخر، بدلاً من أن تكون حقيقة كونية. يقدم الجابري مثالاً يتعلق بتفسير الآيات القرآنية عند الشيعة على سبيل المثال، ويبين كيف أن كل واحد من هذه التفسيرات "يُعَدُّ من قبل صاحبه أنه يمثل الحقيقة"[73]. وهكذا، فلا توجد سببية متساوقة بين هدف الدراسة والتفسير.

أخيراً، يستند البرهان إلى العقلانية الغربية التي تعتمد على السببية والاستنتاج وليس على البديهة والتفسير الشخصي. يستند البرهان إلى المنطق التهجيني، ومن ثَمَّ فقد عَدَّهُ الجابري مناسباً كقاعدة معرفية. يعتمد البرهان على النوعيات الإدراكية من أجل إنتاج المعرفة، بالرغم من أن البرهان، بحسب الجابري، لم يتم تبنيه بالضرورة في الحضارة العربية - الإسلامية من أجل القيام بإنتاج المعرفة لذاتها، بل لخدمة بعض المصالح الدينية والأيديولوجية[74].

يمكن لهذه الأنظمة المعرفية أن تتداخل فيما بينها بحسب الجابري بالرغم من أن كلاً من هذه الأنظمة يمكن أن يطغى على أعمال بعض المفكرين الذين تبنوا مفهوم البرهان كابن رشد.

التصنيف الذي يطرحه الجابري يتبع إلى حد كبير، فكرة فوكو حول "المعرفة"، وفي الحقيقة، يمكن أن يتشابه مفهوما العرفان

والبرهـان مع نظرية المعرفة التي تبناها فوكو، والتي ظهرت في عصر النهضـة، من ناحية، والعصر الكلاسيكي والحديث، من ناحية أخرى: حيث إن الأول يرى العالم كمجموعة من القواعد التي يجب تفسيرها استناداً إلى "القانون الإلهي"، بينما يلاحظ الثاني صعود نجم العلم الـذي يعتمد على الملاحظة. لقد تطـور خط التفكير هذا أكثر فأكثر في العصر الحديث، حيث لم يتم استنباط المعرفة من الطبيعة أو من الإله، بل من "الإنسان"[75].

من الواضـح أن هذه المقاربة العامة والمختصرة لفكرة المعرفة عند الجابـري لا تـوفي غنى أعماله حقهـا. لكن الغوص في تفصـيلات علم المعرفة العربي بشـكل عام هـو خارج نطاق اهتمام هذا الفصـل؛ ومن ثَـمَّ فإن ما يهمني في هذا الصـدد، هو اسـتخدام فكر الجابري لتبرير الاتجاهات السـائدة في الأبحاث الإعلامية العربية. فمن خلال تطبيق مفرداتـه على الأبحـاث الإعلامية العربية، يمكن التأكيـد أن الأبحاث الإعلامية المعاصـرة قريبة جداً من علم البيـان المعرفي بمقدار ما هي مهتمة بشـرح تمثيـل الظاهرة بدلاً من اكتشـاف الآليـات المبطنة التي تعيـد إنتاجهـا. على سـبيل المثـال، هناك دراسـات عربية عـدة تهتم بمسـألة تمثيـل الصـورة العربيـة على وجـه الخصـوص في الخطاب الغربي، كالدراسـات التي قام بها مسلم والدقدوقي[76] على سبيل المثال لا الحصر.

بالرغم من غنى المشـروع الطمـوح للجابري، فإن هذا المشـروع لا يمكن التعامل معه بصـورة سـطحية، كما أشـار إلى ذلـك العديد من

منتقديه الذين اعترضوا الأسس التي قامت عليها نظرته المعرفية. يتمثل الاعتراض الرئيس على الجابري في أنه بالرغم من أن هذا الأخير يتحاشى بشكل مقصود القيام بتحليل الأيديولوجيات العربية، فإنه ينتهي هو نفسه، إلى مطلب أيديولوجي صرف يتمثل في البحث عن وسائل وسبل يمكن من خلالها "توحيد" العرب. يبدو أن تفكيره القومي يفرض نفسه على مشروعه الأكثر تطوراً المتضمن البحث في جذور المعرفة العربية، في الوقت الذي يعتبر أن الهدف الرئيس لأعماله هو إيجاد حل لقومية عربية متجددة بدلاً من الولوج إلى عوالم جديدة من النظريات النقدية. كما أنه يربط وبشكل مقصود، بين الثقافات العربية كلها كهدف موحد للدراسة؛ ومن ثَمَّ، فهو يرى كل واحدة من هذه الثقافات بوصفها جزءاً من كل، وليس هدفاً للدراسات لذاتها أو في حد ذاتها.

كان هدفه يتجلى إذاً، في "الربط بين العقلانية العربية وبين إمكانية قيام ثورة علمية / رأسمالية في العالم العربي"[77]. لا تهدف رؤية الجابري كما أشار بعض المفكرين العرب في بداية القرن العشرين، إلى ضمان التقدم والتحديث من خلال عملية تهجين بين الثقافة المحلية والمثل الغربية؛ لكنها تهدف إلى المحافظة على التمايز والمسافة بين الثقافتين؛ لأن تبني مثل هذه الآراء الجاهزة من وجهة نظره، يشكل عامل هدم، لا عامل بناء يساعد على تشكيل "العقل العربي" المتميز. مجمل القول، إن ما يعرضه الجابري باختصار لا يمثل خياراً بين العودة إلى العناصر التقليدية للفكر، وبين تبني العناصر الأجنبية؛ بل يدعو إلى تغيير في

المنهجية المعرفية. تهدف رؤية الجابري بحسب أبو ربيع، إلى تحرير "العقل العربي المعاصر، وعموماً، الفكر العربي المعاصر، والثقافة العربية المعاصرة من القيود التي فرضتها التقاليد الغربية والإسلامية على حد سواء"[78]. يضيف أبو ربيع نقطة مهمة أخرى إلى هذا السياق، ألا وهي حقيقة أن الجابري كان انتقائياً في بحثه عن الجذور، كما أنه تجاهل على سبيل المثال، النخبة الشيعية أو شيوخ التصوف[79].

لو وضعتُ جانباً محاولة الجابري الإتيان بفكر معرفي عربي موحد، فإنني سوف أعرض الآن لمحاولة أخرى لتحقيق الهدف نفسه؛ وأعني بها الدراسة التي قام بها محمد عايش[80].

نظرية المعرفة الإسلامية

بدايةً، لا بد من القول إن مقاربة عايش هي أقل تعقيداً من المقاربة التي أتى بها الجابري. قسّم عايش الأعمال المنشورة بالعربية إلى ست فئات بحسب الموضوعات التي تتناولها: الدعاية والاتصالات التنموية والقضايا التاريخية وتدفق الأخبار والأعمال المهنية والأعمال النظرية[81]. يشير بنوع من الأسف إلى أن هذه الأخيرة "فشلت في استيلاد أطر نظرية قوية بما يكفي لشرح واقع وسائل الاتصال العربية الحديثة"[82]. أتفق معه أن كماً كبيراً من الدراسات العربية يمكن تصنيفها ضمن الأبحاث الوصفية والإدارية، ولا تشكل مساهمة نظرية صلبة في ميدان الدراسات الإعلامية. لكننا نفترق فيما يتعلق بهذا

التنظير لنظرية معرفية عربية / إسلامية مشتركة، لأنني أَعُدُّ أن مثل هذا التنظير ضعيفاً من الناحيتين النظرية والمنهجية.

يهدف عايش بشكل رئيس إلى تقديم "إطار معياري لفهم التواصل في أكثر أشكاله عمومية، انطلاقاً من التقاليد العربية / الإسلامية"[83]. باختصار، تُعِدُّ نظرية عايش أن الجذور المعرفية للبحث في مجال الاتصالات العربية موجودة في حقبتين مهمتين، وإن متناقضتين، في المنطقة العربية: 1) العصر الجاهلي الذي سادت فيه "القوانين القبلية" و 2) العصر الإسلامي بقيمه ومواقفه. ويرى عايش أن المزج بين هذين العالمين المتناقضين يتجلى في جملة من المتناقضات أو الموضوعات الثنائية[84]. هذا الثنائي المتناقض يتجلى في الفردية مقابل الخضوع للجماعة، والفلسفة المتعالية مقابل الوجودية، والعقلانية مقابل الفطرة، والمساواتية مقابل الهرمية. النتيجة هي نظام اتصال يؤدي هدفاً مزدوجاً: "دمج الفرد بالجماعة، أو تحريره من قيود الخضوع لنظام جمعي"[85].

لكن هذا المنظور يعاني غياب قاعدة منهجية وتاريخية صلبة. فبعكس الجابري الذي أخذ على عاتقه مهمة تقديم عرض لجذور "العقل العربي" في عدة مجلدات منتقلاً من عصر تاريخي إلى آخر ومن كاتب إلى آخر، فإن منظور عايش يستند إلى تعميمات فيها الكثير من العمومية وانعدام الكفاءة. ففي معرض تناوله للعصر الجاهلي مثلاً، يشير عايش إلى العلاقات القبلية التي سادت في المجتمعات العربية في ذلك الوقت؛ وبذلك فهو "يعيد التأكيد" على مبدأ الوحدة

العربيـة حتى من دون أن يعـترف بالاختلافات بين المجتمعات الشـرق أوسـطية في العصـر الجاهلي. صـحيح أن العلاقـات القبلية يمكن أن تكون قد سـادت منطقة شـبه الجزيـرة العربية، لكنهـا لم تكن كذلك في مصـر أو لبنان، حيث إن جوهر الاتصـالات فيهما كان قد اكتشـف في نهايـة القرن الثامن عشـر[86]. وكان هذا هو السـبب الذي دعا بعض المفكرين المصـريين أمثال طه حسـين إلى إقامـة "رابط عبر- تاريخي بـين العقل الأوروبي الحديث وبين العقل المصـري القـديم"[87]، بدلاً من الرابط بين العقل العربي الإسلامي وبين العقل الجاهلي.

ثانيـاً، إن الدور المزدوج الذي تقوم به الاتصـالات كما بيّن عايش، لا يبدو متناقضـاً على الإطلاق؛ لأنه يشـكل جزءاً لا يتجزأ من الإعلام كنظام يسـتولد المعنى، تماماً كوسـائل الإعلام الأوروبية التي يبدو أنها تربـط بـين الأوروبيين بوصـفهم جماعة افتراضـية واحـدة في الوقت الـذي يتم التأكيد على فرديـة كل واحد من هذه البلـدان. الحقيقة أن السـمة الرئيسة للمعاني الوسـيطة التي طرحتها وسائل الإعلام تتجلى فيما قاله سيلفرسـتون وهو "أنها تنتقل عبر الفضاء، وعبر الفضاءات. إنهـا تنتقل من العـام إلى الخاص، ومن المؤسسـاتي إلى الفردي، ومن العولمي إلى المحلي والشخصـي؛ ثم تعيد الكرة من جديد. إنها ثابتة... في النصوص، وانسيابية في الحوارات"[88].

يذهـب عايش إلى أبعـد من ذلك عندما يلاحـظ أن الأبحاث التي اتبعـت النمط الفرنسـي، والتي أجريت في مجال الاتصـالات في بلدان شـمال إفريقيا (خصوصـاً بلدان المغرب والجزائر وتونس) كانت أكثر

انتقادية؛ ذلك أنها كانت تربط بين الاتصــالات من جهة، وبين الثقافة والسياسة، من جهة أخرى[89]. مع ذلك، فهو لا يقدم مثالاً واحداً عن مثل هذه الأبحاث؛ فمثلاً، ما الجامعات التي أجريت فيها مثل هذا النوع من الأبحاث، وبأي لغة كتبت و نشــرت؟ (هل كانت بالعربية أو بالإنجليزية أو بالفرنســية؟) ، وأي منهجية اســتعملت، ومدى تأثيرها في المؤسسات العربية الإعلامية الأخرى، إلى ما هنالك.

أخيراً، ينظر عايش إلى الثقافة الجاهلية والإســلامية على أســاس أنهــا كُلٌّ لا يتجــزأ؛ بينمــا تعود في الحقيقــة إلى خصوصــية تتجذر في ثقافــات مختلفة ســابقة. أكثر من ذلك، هذا الرأي ليس منصــفاً بحق معظم الآباء المؤسسين لمهنة الصحافة كونهم أتوا من خلفيات مسيحية خصوصــاً من سورية ولبنان[90]. هل باســتطاعتنا إذاً الزعم بأن التراث الإسلامي أو الجاهلي كان متماهياً مع قيم هؤلاء الرواد؟ أليس من شأن مثل هذا الزعم أن يلغي كل مظاهر الاختلاف الموجودة بين المجموعات الاجتماعية المتنوعة؟

كما أسلفت، إن البحث في الجذور المعرفية لنظرية المعرفة العربية، ومــا إذا كان بالإمــكان الحديــث في واقــع الأمــر عن جذور مشــتركة، يســتوجب تكريس كتاب بأكمله لهذه الغاية. أما العرض المختصر الذي تم تقديمــه في هذا الســياق، فهو يهــدف إلى فتح البــاب أمام حوارات مستقبلية حول هذا الموضوع. إن الجذور المعرفية العربية لا تزال تخضع لكثير مــن التدقيــق والتمحيص، وتثير نقاشــات حادة بــين الباحثين العرب. أما فيما يخص هدفنا في هذا الكتاب، فإن من المهم أن نقصر

المناقشة على نظرية المعرفة التي تم تبنيها في الأبحاث حول "وسائل الإعلام والاتصالات"؛ وكما أسلفت، يبدو أن مثل هذه الأبحاث تعتمد كثيراً على النماذج الوضعية، أكثر من اعتمادها على النماذج البنائية. يبدو أن الشروحات السالفة غير مفيدة في إطار شرح الكم الكبير من الأبحاث الإدارية في المؤسسات العلمية العربية. ومن ثَمَّ فأنا أميل إلى الاتفاق مع عبد الرحمن[91] التي ترى أن السبب الرئيس في ذلك يعود إلى التأثير الأمريكي. مع ذلك، أشعر بأنني منشدّة لطرح تفسير آخر يتعلق بالدور الذي يلعبه الباحث الإعلامي في ميدان السلطة السياسية. على سبيل المثال، ربما يحتاج الباحثون في مجال الإعلام العربي إلى تبرير أبحاثهم أمام صناع السياسة؛ وهو ما يؤدي بهم إلى "حشو" أبحاثهم بالإحصاءات، ومن ثَمَّ يقومون بتسكين نتائجهم من أجل الالتزام بالمصداقية والموثوقية المطلوبة من أجل القيام بتخطيط السياسات. ويُعَدُّ الدور الذي يلعبه المثقف هنا دوراً محورياً يتجلى فيما إذا كان يجب عليه "قول الحقيقة أمام السلطة" كما ذكر إدوارد سعيد[92]. بعبارة أخرى، هل يجب على الباحثين تقديم الدعم لخطط وطنية أو أيديولوجية بعينها، أو العمل بشكل مستقل بحيث يضعون نصب أعينهم هدفاً واحداً ألا وهو إنتاج المعرفة، ومواجهة المعرفة المنتَجة؟

دور الأكاديميا

يعرَّف المثقفون بأنهم الأشخاص الذين بإمكانهم إنتاج المعرفة، والذين يمتلكون رأسمال ثقافي كافٍ يمنحهم اعترافاً اجتماعياً[93]. إضافة إلى ذلك، يُعَدُّ المثقفون ممثلين نَشطين يتصرفون وفقاً لمجموعة من

القواعد المميزة في الميدان الذي ينتمون إليه. من جديد، يمكن القول إن صياغة بوردو لنظرية الميدان تسمح بتفسير هذا الحقل باعتباره فضاء نَشِطاً ينخرط الصحفيون فيه بصراع للحصول على المصادر، ويمكن لهم حتى أن يجمعوا بين أولئك الذين لهم مصالح مشابهة. وهنا، "لا تكون الصراعات فقط حول الربح المادي، ولكنها أيضاً رمزية؛ ويتم استثمار رأس المال هذا في الإشادة والدعوات الموجهة لإلقاء كلمات، والقيام بمراجعات للكتب"[94].

يعمل الصحفيون وفق رأي بوردو، في الميدان العام للسلطة، حيث يناضل كل منهم للحصول على حصتهم من السلطة والموقع والمحافظة عليهما. لا يقوم الصحفيون بإجراء عملية حساب لما يقومون به؛ لأنهم يسيرون وفق سماتهم الاجتماعية التي تُنتج مهنتهم وما يمثلونه. إنها سمة خارجية ذات طبيعة تحولية تسمح لهؤلاء الصحفيين بالحركة عبر ميادين مختلفة[95] (انظر الفصل الأول). سعى بعض الأكاديميين العرب عل سبيل المثال، إلى تبوؤ مواقع حكومية رئيسة، كما في الأردن حيث تستخدم عبارة "الأستاذ المستوزر" للإشارة إلى الأستاذ الذي ينشط في إقامة ندوات ومحاضرات عامة، بالإضافة إلى حضوره الدائم في وسائل الإعلام المحلية[96]. إضافة إلى ذلك، لا يرتبط رأس المال الثقافي للباحث العربي بالثروة أو الطبقة الاجتماعية بالضرورة. فقد اعتاد على سبيل المثال، عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة عبد العزيز حمودة على التباهي بأنه جاء من خلفية متواضعة "فلاحية"، وأنه كما لاحظ زملاؤه، "اجتهد في ارتقاء السلم الاجتماعي والأكاديمي

بهمة لا تعرف الكلل، وتصميم عظيم"[97]. لم يكن يُنظرُ إلى حمودة الذي كان يسكن في "فيلا على النمط الأمريكي" في إحدى ضواحي القاهرة الراقية "كنتاج للثقافة الأمريكية"، كما أنه لم يفقد بوصلة اتجاهه التي تقوده إلى "خدمة الثقافة العربية وليس إلى خدمة الثقافة الأجنبية." في الحقيقة، عمل أكاديميون مثل حمودة كمستشارين ثقافيين في السفارات العربية بالدول الغربية، وكان حمودة نفسه يعمل ملحقاً ثقافياً في السفارة المصرية بالولايات المتحدة في بداية التسعينيات من القرن العشرين[98].

يتولى المثقفون في الدول النامية مهمة إضافية، "تُعتَبَرُ فيها عملية تكوين نخبة واسعة من الأشخاص المُدرَّبين تدريباً أكاديمياً، برهاناً على نضوج الدولة المستقلة وقدرتها على الاعتماد على ذاتها"[99]. يُعَدُّ المثقفون في هذا السياق مثالاً حياً على عملية التهجين الناجح بين "المتقدم" وبين "النامي"، بين الشرق وبين الغرب؛ لأن هؤلاء يحصلون على شهاداتهم العليا عادة من الخارج، ومن ثَمَّ فهم حصلوا على بذور أساليب التدريب الغربية التي قاموا فيما بعد، بزراعتها في تربة بيئتهم الأصلية[100].

ما يميز هذا النوع من الباحثين هو منشؤهم السياسي لا منشؤهم المعرفي؛ مثلاً، تبدو الدراسات التي أجريت حول مسألة تدفق الأخبار وكأنها نقد موجه للسلطة "الغربية"، ودعوة لزيادة الحضور العربي في المشهد الإعلامي العالمي، لا أن يكون مجرد مساهمة علمية في النظريات حول "التدفق الثقافي". يعزز هذا بدوره من صورة الباحث

الإعلامي العربي بصفته صلة وصل بين الناس العاديين (الأقل معرفة) وبين السلطة السياسية؛ بعبارة أخرى، إنه يشير إلى دور معين يقوم به "المثقف" في تلك المجتمعات العربية، حيث يتمثل دور المثقف في الحصول على مزيد من المعرفة من الغرب، واستخدام هذه المعرفة في سبيل "الكشف" عن الهيمنة الغربية على المشهد الإعلامي العالمي. كما يتمثل الجزء الآخر من هذا الدور في عرض وتوثيق الاتجاه السائد من أجل تقديم توصيات لصناع السياسة أو لمهنيي وسائل الإعلام.

هناك نماذج من الأبحاث العربية ذات الصبغة "الأيديولوجية"؛ فمنى الحديدي مثلاً[101]، قامت بإعداد جملة من الأسئلة التي وجهتها إلى عدد من الأكاديميين المصريين في أقسام الإعلام. وكان من بين تلك الأسئلة الرأي التالي الذي طلبت الباحثة إلى الأكاديميين التعليق عليه: "الإعلام هو علم غربي، ولا فائدة من دراسته إلا في الغرب، أو بواسطة اتباع الأساليب والمناهج الغربية باللغات الغربية." أرغم هذا الرأي من وجهة نظري المستطلعة آراؤهم للإجابة عنه كما رغبت الباحثة. اختلف 64 في المائة منهم في الرأي مع الباحثة؛ ولكن هذا يعود في رأيي إلى أنه صيغ بطريقة كان لا بد من أن تكون الإجابة عنه بالنفي، ولم يكن القصد منه أن يخلق رؤى جديدة أو يوضح الاتجاهات الحقيقية بين الأكاديميين. استطاع هذا الرأي أن يؤجج الكبرياء الوطنية لدى المستطلعة آراؤهم، وهو ما يفسر النسبة الكبيرة لمعارضي هذا الرأي ناهيك عن نسبة المجيبين بعبارة "لا نعرف". استنتجت الباحثة أن هناك حاجة في واقع الأمر، "لتعريب" المناهج وتوسيع القاعدة البحثية العربية.

تشـير مثل هذه الدراسـة المسـتندة إلى قاعـدة أيديولوجية إلى أن الواجب الرئيس للباحث يتمثل في المسـاهمة في تطوير سياسـة التنمية العامـة في بلاده بدلاً من القيام باسـتنباط أجوبـة معرفية، كما أن واجـب أي جامعة عربية يتمثل في خدمة المصـالح الوطنيـة والإقليمية للبلـد. في هـذا السـياق "تُعَدُّ العلـوم الاجتماعية شـكلاً من أشـكال الـترف،" ذلـك أنها تبحـث عن شـرعية عامـة وأكاديميـة من خلال التنافس مع العلوم الطبيعية كي تكتشف حلولاً نفعية للتخلف الاجتماعي والتكنولوجي[102].

عندمـا انطلقـت الدراسـات في مجـال العلـوم الاجتماعيـة في الخمسـينيات والستينيات من القرن العشـرين، وهي الفترة التي نالت فيهـا العديد من الـدول العربيـة اسـتقلالها، قيل حينهـا إن النظرية الاجتماعية سـوف تقوم بتحويـل المجتمعات العربية، وستسـاعدها في الحركة على قدم المسـاواة مع العالم المتقـدم، بحيث تحقق حلم علماء الاجتمـاع في أن "يصـبحوا منظرين أو مستشـارين للنخبـة الجديدة الحاكمـة"[103]. تمـت الدعوة إلى رفض بعض الحقـول الأكاديمية مثل "علم الإنسان"، إذا لم تجد ما يمكن أن تقدمه لصالح فكرة الوحدة العربية. وهكذا، فبينما يزعم علم الاجتماع بأنه مهتم بالمجتمع العربي، فإن علم الإنسان المرتبط عادة بدراسة المجتمعات البدائية "لا يمكن أن يصـبح علماً عربياً؛ لأن المجتمع العربي ليس مجتمعاً بدائياً"[104]. الأمر نفسه ينطبق على التاريخ الشعبي الذي لا يمكن أخذه على محمل الجد؛ لأنـه لا يضـيف إلا أقل القليل لمبـدأ الوحدة العربية؛ وقد ذكر الشـامي

مثالاً عن دراسة حول جماعة مدينية لم تتم الموافقة على نشرها لأنها لم تضف سوى القليل إلى "الهوية العربية والوحدة العربية"[105].

إضافة إلى ما تقدم، يمكن أن يكون الميل باتجاه إنتاج دراسات حول الإعلام الإداري نتيجة لتمويل سياسات يمنع بعض الباحثين العرب في مجال الإعلام من تطبيق هذه الدراسات "التفسيرية"، وتختار بدلاً من ذلك، اللجوء إلى مجال البحث الإداري كوسيلة لضمان التمويل. أخيراً، يتنافس الباحثون فيما بينهم للحصول على التمويل من صناديق التنمية الغربية التي بدورها تضع المعايير للمنهجيات البحثية المطلوبة. تتهم عواطف عبد الرحمن بعض هؤلاء الباحثين بأنهم يستخدمون منهجيات مختلفة فقط لكي يحصلوا على التمويل المنشود[106]، وهم بذلك يستخدمون أبحاثهم كمنتج يساعدهم على تجميع ثروات مادية وليس لإنتاج المعرفة.

استناداً إلى هذه الخلفية، يمكن القول إن البحث الإداري استُخدِم من أجل دفع الأكاديميا أكثر فأكثر باتجاه ميدان السلطة السياسي وإيجاد قنوات للتمويل في الوقت الذي نشر على موقعها أمام الحقول المعرفية الأكثر عراقة مثل حقل العلوم الطبيعية. أشعر بالحاجة إلى التأكيد من جديد على أن الحوار الدائر حول نظرية المعرفة العربية لا يزال مستمراً، وأن المناقشة التي عرضت آنفاً يقصد منها تسعير هذه المناقشة بصورة أكبر. ولكن إذا كانت هناك نقاط ضعف في المؤسسات العلمية العربية، لنتجه إذاً صوب ما خرجت به المنح العلمية الغربية من أبحاث حول الإعلام العربي، وذلك من أجل تحليل مساهمتها في هذا الميدان.

الدراسات العلمية الغربية: هل هي مَثَلٌ يحتذى؟

كانت الأبحاث العلمية المقدمة حول الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات الغربية تتناسب طرداً مع الموقع الإستراتيجي والعسكري للمنطقة في علاقتها مع الدول الغربية. وفي مقالة نشرت سنة 1977، اعترف جورج حداد أن الفورة في المطبوعات حول التاريخ العسكري للشرق الوسط منذ ثلاثينيات القرن العشرين في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا، تعود إلى "الأهمية الإستراتيجية للشرق الأوسط"[107]. كانت بعض الأبحاث التي أجريت حينها تمول حتى من قبل مؤسسات استخباراتية مثل مركز هارفارد للدراسات الشرق أوسطية الذي أسس في خمسينيات القرن العشرين من أجل "توفير معلومات أفضل عن الشرق الأوسط لصناع السياسة"[108]. وعلى المنوال نفسه، أشار بينين إلى معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى الذي أسس سنة 1985 بصفته معهداً كان له نفوذ كبير على سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، والذي ظهر العاملون فيه كخبراء إعلاميين يعملون بصفة مستشارين سياسيين لصالح الإدارة الأمريكية. وهكذا، فقد كان الهدف النهائي للباحثين يتمثل في العمل بصفة مستشارين لكل من المؤسسات الإعلامية وصناع السياسة؛ أما العاملون فقد سعوا باتجاه الانضمام إلى المؤسسات الأكاديمية التي توفر نوعاً من الشرعية على المواقع التي يعملون فيها[109].

شهدت الفترة التي تلت هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة فورة جديدة من المطبوعات حول الشرق الأوسط،

خصوصاً حول وسائل الإعلام العربية. وهكذا فإن عدد الكتب الصادرة حول وسائل الإعلام العربية خلال السنين القليلة الماضية فقط تجاوزت عدد ما نشر من الكتب حول المنطقة على امتداد العقدين اللذين سبقا تلك الهجمات. مع ذلك، أعتقد أن معظم الأعمال التي أنجزت مؤخراً اتبعت الطريق التقليدية التي تمثلت في محاولة إرضاء صناع السياسة وليس الأكاديميا؛ وبذلك تبقى المعرفة بالإعلام العربي هناك غير كافية: فمثلاً، لم يسبق أن أثير أي من الموضوعات أو الأسئلة التي طرحت في هذا الكتاب على الإطلاق، ومهما كانت أسباب ذلك، في الأبحاث والدراسات الغربية.

لكنني أؤكد في هذه الفقرة أن ذلك الكم من الدراسات لم يضف كثيراً إلى معرفتنا بالإعلام العربي (أو فهمنا له). أضف إلى ذلك، أن الدراسات الغربية التي ركزت على الإعلام العربي لها الصبغة نفسها التي اتسم بها المنهج السلوكي الذي تم التطرق إليه آنفاً. ربما كانت بذلك تفرض على نفسها شكلاً من أشكال العزلة عن الخط العام للدراسات الإعلامية الغربية، سواء كان ذلك برغبتها أو رغماً عنها؛ وهو ما أدى إلى نشوء ثورة على هذا الصعيد خلال العقود الثلاثة الماضية.

هناك في الحقيقة، كم كبير من الدراسات التي تتناول بشكل رئيس صناع السياسة الغربيين، وليس زملاء المهنة، بقدر ما تكون هذه الدراسات تتمحور حول أجندة سياسية بعينها، وليست مجرد مساهمة في ميدان الدراسات الإعلامية؛ أي من خلال طرح رؤى جديدة لمدى

مطابقة النظريات الإعلامية الغربية للسياق العربي. أفضل أن أشير بالتحديد، إلى عناوين بعينها؛ لكن نظرة بسيطة إلى المواقع الإلكترونية لدور بيع الكتب العالمية ستكشف عن الكم الهائل من الدراسات التي تتراوح اهتماماتها بين الدعاية وتدفق الأخبار، وبين مراقبة وضع الإعلام العربي بالطريقة نفسها التي تعد فيها تقارير يقوم بها متخصصون تابعون لمنظمات غير حكومية. هناك توجه بحثي شائع هذه الأيام يدعى الدبلوماسية العامة التي تقدم النصح لصناع السياسة (خصوصاً الإدارة الأمريكية) حول الطريقة التي يستطيعون من خلالها كسب ثقة الرأي العام العربي. يركز الآخرون على الأنظمة الشمولية، متبنين شعار "ارفعوا أيديكم، فكوا القيود" من أجل توجيه صناع السياسة نحو وسائل الإعلام "الحرة" والمسالِمة، التي يجب أن تترك وشأنها في مقابل تلك المنافذ الإعلامية التي يُشكُّ في أنها تجيّش الجماهير كجزء من أجندة سياسية عامة تعوزها اللباقة. باختصار، يمكن تشبيه المشروعات العديدة التي تمعن النظر في وسائل الإعلام العربية ذات التوجه القومي، سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مطبوعة، بمشروعات المراقبة العديدة التي تتلقى الدعم من الحكومات والمنظمات غير الحكومية، بدلاً من اعتبار المشاهدين العرب والصحفيين ممثلين نشطاء. إنها تركز أيضاً على عدد محدود من المنافذ الإعلامية فقط، بينما تتجاهل منافذ إعلامية أخرى[110] (انظر أيضاً الفصلين الثالث والرابع).

أرى أن إحدى نقاط الضعف المهمة في الدراسات الغربية الحديثة تكمن في أنها تتجاهل بشكل مقصود الأعداد الكبيرة من الكتب

والأطروحات التي نشرها الباحثون العرب. إن على الباحثين الغربيين أن يقوموا بعملية مراجعة وتحليل للدراسات العربية، على الأقل كي يفهموا التوجهات البحثية السائدة في تلك المنطقة كجزء من أجندتهم البحثية المتماسكة، إضافة إلى أن الأعمال المطبوعة باللغة العربية، خصوصاً بعد التوسع الكبير في عدد المؤسسات التعليمية الخاصة والأكاديميات الأهلية المتخصصة بالصحافة ووسائل الاتصال يمكن أن توفر للباحثين الغربيين ثروة من النتائج البحثية بدلاً من أن يقوموا "بإعادة اختراع العجلة" في كل مرة أرادوا أن يعملوا على مشروع بحثي يتعلق بوسائل الإعلام العربية. هذه هي القضية الأخلاقية التي يجب على كل باحث الالتزام بها ألا وهي إبراز وجهة نظر (الآخر) أيضاً، خصوصاً إذا كانوا متمكنين من لغة ذلك (الآخر)؛ فلو اخترت أنا على سبيل المثال، التخصص في حقل الدراسات الأمريكية، فسيكون من المتوقع مني أن أقوم بعملية استطلاع للأعمال المتوافرة، التي قام بها باحثون أمريكيون بدلاً من الاقتصار على دراسة أعمال تم نشرها بلغة معينة أو في بلد معين.

انتقدت أحد هؤلاء الباحثين وهو ويليام ريو، في موضع آخر[111] بسبب تجاهله للكم الكبير من الأبحاث والدراسات التي كتبها باحثون عرب باللغة العربية. يتجاهل ريو كليةً، الكم الهائل من الأعمال التي قام بها باحثون عرب، والأطروحات الأكاديمية التي نوقشت في كليات الإعلام العربية، عندما يقول في كتابه إن البيانات الرئيسة تم جمعها من خلال أحاديث غير رسمية قام بها مع مستهلكين بدلاً من قيامه بتحليل منظم للمحتوى الإعلامي؛ لأن مثل "تلك الدراسة لم يقم أحد

بإجرائها من قبل، وكان من الممكن أن تمثل مهمة هائلة"[112]. أشرت حينها إلى العدد الهائل من الدراسات التي قام بها باحثون عرب حول محتوى الإعلام العربي الذي كان على ويليام ريو أن يطلع عليه.

حذا باحثون آخرون حذو ريو في تجاهلهم للدراسات العربية في هذا المجال. ففي أحد الهوامش الموجودة في مقالة حول تطور الصحافة العربية، تؤكد ناعومي صقر، وكانت قد أشارت إلى عايش[113]، (الذي تم الحديث عنه آنفاً) أنها اعتمدت بشكل رئيس على مصادر غربية (مكتوبة بشكل رئيس باللغة الإنجليزية)؛ لأن "البحوث النظرية الجنينية حول الموضوع غير متوافرة باللغة العربية"[114]. ومن ثَمَّ، كان عليها أن تعتمد على المادة العلمية الواردة "بشكل رئيس من خارج المنطقة العربية." لكن هذه هي ملاحظة تبسيطية لعدة أسباب. أولاً، كرّس عايش جزءاً من مقالته لمراجعة بعض الأعمال البحثية العربية المنشورة مؤخراً، ومن ثَمَّ فقد كان هناك كم لا بأس به من الأعمال التي تستحق أن يعود الباحث إليها، والتي كان بإمكان صقر أن تشير إليها. ثانياً، لم تكن مقالة عايش خالية من الأخطاء والهنات، كما تمت الإشارة إلى ذلك آنفاً، وهو ما كان يجب أن يكون واضحاً بالنسبة لصقر. ثالثاً، تتحمل صقر بصفتها باحثة في شؤون الإعلام، مسؤولية تدقيق المعارف الأكاديمية بدلاً من تناول أي عمل بشكل سطحي. ومن ثَمَّ، كان بإمكانها القيام بمراجعة للأعمال ذات الصلة، والمكتوبة باللغة العربية من أجل إثبات أو دحض آراء عايش. أخيراً، وليس آخراً، لم تحدد صقر المعايير المطلوبة من أجل تصنيف أي عمل بحثي بأنه "جنيني"، ومن ثَمَّ يستحق الإشارة إليه.

يمكن لي أيضاً الإشارة إلى مارك لينش الذي تمت مناقشة عمله بالتفصيل في الفصل الثالث، والذي اقتصر في إعداد كتابه على كتابين فقط باللغة العربية، وعلى قائمة واسعة من المراجع باللغة الإنجليزية بالرغم من وجود قاعدة بيانات غنية حول المحتوى الإعلامي باللغة العربية. وبافتراض أن الباحثين الغربيين يمتلكون المهارات اللغوية المطلوبة، والمعرفة الكافية بثقافة المنطقة، فإنه لا بد للمرء أن يتساءل: كيف يمكن لهؤلاء ألا يكونوا ملمين أبداً بالدراسات العربية حول الإعلام، أم أنهم تجاهلوا تلك الدراسات بشكل مقصود.

من الإنصاف الإشارة إلى وجود مجموعتين من الباحثين العرب في الدراسات الغربية، بهذا التصنيف: 1) أولئك الذين يكتبون بالإنجليزية و2) ذوي الأصول العربية الذين تلقوا تعليمهم و / أو يعيشون في الغرب. ويبدو أنه حتى أولئك الباحثين الذين يعيشون في الشتات، يتبنون الإستراتيجية نفسها ويفضلون الاستشهاد بأصوات غربية "ذات مصداقية" بدلاً من الوقوف في وجه الواقع الراهن.

فوق هذا وذاك، يرى عالم الاجتماع اللبناني سليم نصر أن الباحثين العرب "ليست لديهم سوى خبرة محدودة... حول بعض الدول في الشرق الأوسط خارج بلدانهم"[115]. مع ذلك، يصنف الباحثون الغربيون المختصون بالإعلام العربي أحياناً بأنهم "خبراء بالمنطقة" حتى لو كانت خبرتهم تقتصر على بلد واحد في المنطقة أو اثنين. أما الدول العربية التي تغطيها مثل هذه الدراسات فهي منتقاة في العادة، بينما تستثنى من هذه المعادلة دول أخرى مثل اليمن وعمان وليبيا

والسودان والجزائر. يمكن لنا من خلال تبني المصطلحات التي أتى بها بوردو مرة أخرى، رؤية الأكاديميا كميدان

> يصبح فيه النشاط الميداني أرضية مشتركة يكون باستطاعة الأعضاء استخدام فضائها من أجل إيجاد معنى، وذلك من خلال نشر كتاب على سبيل المثال، وكذلك من خلال وصف مثل ذلك الفعل وتصنيفه بواسطة طرق خاصة تتمثل في الكيفية التي يردون فيها على مادة ذلك الكتاب. ومن ثَمَّ، يتم إنتاج المعرفة داخل شبكات معقدة يتم تطويرها ضمن بنى السلطة الموجودة كالجامعات، كما أنها تمثل في حد ذاتها بنية قوية من خلال تحديد مَن هو موجود بداخلها، ومَن بقي خارجها[116].

في معرض تتبعهم لخطى بوردو وأفكاره حول المعرفة[117]، يتنافس الصحفيون من أجل الاعتراف بهم من قبل الآخرين، وكذلك من أجل الحصول على رأس المال اللازم. يفترض أن الميدان الأكاديمي على وجه الخصوص، يتمتع بنوع من الاستقلال الذاتي؛ وهذا يعني أن الصحفيين داخل هذا الميدان يتنافسون من أجل إعادة إنتاج المعرفة المنتَجة ووضعها تحت المجهر، بدلاً من محاولة نيل الاعتراف التجاري أو السياسي بهم. ولكن هذا ليس هو ما يحصل دائماً في عالم الدراسات الغربية الذي يتم التنافس فيه بصورة أكبر من أجل الحصول على الاعتراف السياسي بهم (أو ما يمكن وصفه برأس المال الخارجي) وليس من أجل الحصول على رأس المال الداخلي الذي يعني الاعتراف بهم من قبل الباحثين الإعلاميين. من ناحية أخرى، تميل الدراسات الإعلامية السائدة

إلى قبول المعرفة التي ينتجها "الحقل الفرعي" الذي يعنى بالإعلام العربي كنوع من الدراسات المناطقية، حتى لو كان الهدف الرئيس هو إيصال رسالة لائقة سياسياً تقوم بالترحيب بمؤسسات حساسة (كقناة الجزيرة) ضد جالوت (أي الولايات المتحدة). ومن ثَمَّ، يتجنب الباحثون في مجال الإعلام الذي يتبع التوجه السائد طرح أسئلة تتعلق بالمعرفة المنتَجة أو وضعها تحت المجهر.

بالمقابل، يميل الباحثون الغربيون المتخصصون في الإعلام العربي إلى الاستعانة بنظريات غربية جاهزة ويطبقونها حرفياً على السياق العربي بدلاً من تفنيد هذه النظريات أو طرح طرائق جديدة من أجل تطبيقها. وهكذا، فهم ينتهون إلى الوقوع في المصيدة نفسها التي وقع فيها الباحثون العرب، أي تصدير نظريات بالجملة باتجاه السياق العربي من دون أن يتحققوا أولاً من مدى مطابقتها لغرض الدراسة.

ما يقدمونه كبديل عن ذلك هو حلول سريعة لأسئلة تم طرحها بسرعة من قبل صناع السياسة؛ وهي حلول مغلفة بسياسة التوصيات، بدلاً من أن تقوم بتحليلات طولانية شبيهة بكتل من الأبنية المنفردة في مشروع البحث الإعلامي العربي. يتموضع الباحثون إذاً في موقع أقرب إلى الحلبة السياسية منه إلى الحلبة الأكاديمية، مدفوعين إلى ذلك بإنجازات على المدى القصير، في الوقت الذي يُعَدُّ موقعهم الأكاديمي وسيلة للحصول على الشرعية والاعتراف. من الواضح أنه ما من ضير في أن يكون هناك رابط متين بين الأكاديميا والسلطة السياسية، على الأقل من أجل أن تقوم الأولى بتزويد الثانية بآراء ذات مصداقية حول وسائل الإعلام العربية؛

إلا أن مثل هـذا الرابـط سـوف يعاني خلـلاً إذا تحـول الأكاديميون إلى مستشـارين سياسيين جاهزين للخروج بشـروح مرتجلة بدلاً من قيامهم بشكل مستمر بوضع المعرفة المنتَجة في ميدانهم المعرفي تحت المجهر.

إن الميل باتجاه إعطاء أولوية لمطالب صـناع السياسـة على حساب حقـل إنتـاج المعرفـة ربمـا يعـزى إلى التفاعل بين ميـدانيِّ السياسـة والأكاديميـا، حيـث إن الأولى تمارس كثيراً من الضـغط علـى الثانية. على سـبيل المثال، يمكـن للمجالس البحثيـة العامة التي تقـوم بتمويل الأبحاث أن تنظم اتجاه الدراسـات الشـرق أوسـطية من خلال قصـر المنح البحثية على مشروعات تتناول عبارات مفتاحية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشـر مـن أيلول مثل "الإرهاب" و "الدين: (الإسـلام نموذجـاً)" أو "الدبلوماسـية العامـة". تعطى هذه المشـروعات أولوية قصـوى على حساب مشـروعات أخرى لا تتناول بشكل مباشر مثل تلك العبـارات المفتاحيـة؛ لأن من المفترض أن تقوم بمـلء "الهوة" المعرفية التي بدأ الجميع يشـعر بوجودها بعد هجمات الحادي عشـر من أيلول، كمـا يفترض أن تلك المشـروعات تبحث عن حلول للمشـكلة المتمثلة في كيفية السيطرة على انجراف بعض العرب باتجاه الأصولية!

يميز ماتـون[118] بين الاسـتخدام الداخلـي والاسـتخدام الخارجي للغات المشرعنة في الميدان الأكاديمي: فالاستخدام الداخلي هو من أجل مخاطبة الزملاء العاملين في الميدان نفسـه؛ أما الاسـتخدام الخارجي فهو من أجل مخاطبة الآخرين القابعين خارج حدود الميدان[119]. وبالرغم من أن تحليله كان مقتصـراً على شـرعية الدراسات الثقافية، فإن من

الممكن استخدامه كنقطة انطلاق لتحليل موقع الباحثين الغربيين إزاء موقع نظرائهم الباحثين العرب، باتجاه الميدان الداخلي (زملاء المهنة) والميدان الخارجي (السياسة والإعلام). بالتالي، سيكون الباحثون العرب متوضعين في وسط السلسلة التي تصل بين وسائل الشرعية الداخلية ووسائل الشرعية الخارجية، حيث يكون هدفهم الحصول على اعتراف كافٍ داخلياً من قبل زملائهم في الوقت الذي ينالون اعترافاً خارجياً، من خلال خدمة خطط التنمية التي تقوم بها حكوماتهم، وكذلك من خلال تقديم مبررات يظهرون فيها أهمية الأبحاث التي يجرونها بغية الحصول على التمويل اللازم لهذه الأبحاث. من ناحية أخرى، يعطي الباحثون الغربيون المتخصصون في الإعلام العربي أولوية للشرعية الخارجية على حساب الشرعية الداخلية، لو اقتصر هدفهم على العمل بصفة نقاد إعلاميين أو مستشارين سياسيين.

أخيراً، إن وضع الأدوار التي يؤديها بعض الباحثين الغربيين مقابل الأدوار التي يقوم بها الباحثون في مجال الإعلام العربي يضرب على وتر العلاقة بين الصحفيين العرب ونظرائهم الغربيين، كما جرت مناقشة هذا الموضوع في الفصل السادس من هذا الكتاب. إذا بدا وكأن الصحفيين الغربيين يمسكون بمفاتيح إنتاج القواعد والمعايير المهنية، كالموضوعية، فإن الباحثين الغربيين الذين يضعون أنفسهم على قمة هرم الميدان الفكري مقابل نظرائهم العرب، يقومون بالشيء نفسه؛ بالرغم من أن المفكرين من كلا الفضائين هم من حيث المبدأ، جزء من "الجماعة التفسيرية" التي تنتمي إلى عالم الأكاديميا.

خاتمة

عرض هذا الفصل لبدايات الصحافة ووسائل الاتصال كحقل معرفي أكاديمي في الجامعات العربية. كما استعرض الكيفية التي تعززت بواسطتها الأبحاث العربية الإعلامية في الأكاديميا العربية من خلال كم الأبحاث التي قامت بها أجيال من الباحثين. وكما سبق لي التأكيد، فإن القاسم المشترك بين القائمين على التدريس في مجال الإعلام وبين النخبة الصحفية العربية يتجلى في أن كليهما يمثل النتاج الهجين الذي يمزج بين عناصر من الشرق والغرب من دون نسيان مسؤوليتهم الرئيسة تجاه ثقافتهم الأصلية. إلا أن الدراسات العربية كانت لها حدودها أيضاً؛ كما سبق وأشرت إلى ذلك فيما يتعلق باتجاه الباحثين العرب إلى التركيز على الجوانب الإدارية وليس على الجوانب النقدية في الأبحاث التي أجريت في المجال الإعلامي.

ركزت الفقرة من هذا الفصل انتباهها على الباحثين الغربيين في مجال الإعلام العربي، فقط لكي تبرز هيمنة الباحثين الغربيين التي

تتجلى في وضع معايير هذا الحقل الأكاديمي، مثل تقرير الجهات التي يجب أن يستشهد بها، والهدف من التحليل، إلى ما هنالك؛ وبذلك، يميل الباحثون الغربيون إلى تجاهل الأبحاث العربية وكأنها غير موجودة، في الوقت الذي يركزون على دورهم الجديد كنقاد أو كمستشارين سياسيين بدلاً من القيام بدور المنتجين المستقلين للمعرفة.

لا يعني هذا بأي حال، إنكار غنى الأبحاث الغربية في مجالات عديدة كعلم الإنسان، والسياسة والدين والجنسوية إلى ما هنالك؛ وهي مجالات أثبتت عمق رؤاها التي ساعدت على زيادة فهمنا للمنطقة. لكن الانتقاد الذي وجهتُه يقتصر على الأبحاث التي أجريت حول الإعلام العربي، وما قدمته في مجال الأبحاث الدارجة في مجال الإعلام. الملاحظة الأخيرة في هذا السياق هي أن الانتقاد المذكور آنفاً، هو موجه إلى الدراسات الأنجلو- أمريكية على وجه الخصوص، كونها مصدراً للمادة البحثية الثرّة المتعلقة بهذا الحقل؛ ناهيك عن حضورها في المشهد الأكاديمي العالمي بالمقارنة بأعمال لباحثين آخرين من الذين نشروا أعمالهم بلغات غير اللغة الإنجليزية.

كان المقصود من الانتقادات السالفة الذكر هو أن تشكل عامل استفزاز للباحثين العرب ونظرائهم الغربيين على حد سواء، كما أنها تُعَدُّ دعوة للتدقيق في أهداف الأعداد الكبيرة من مشروعات الأبحاث حول الإعلام العربي والمنطق من وراء مثل هذه الأبحاث. هذا الاستفزاز سيحقق الهدف المنشود إذا نتج عنه حوار مشترك بين الباحثين من كلا الفضائين.

الخاتمة

ما من شك في أن لوسائل الإعلام أهمية في العالم المعاصر، لكنها ليست سوى جزء من مجموعة معقدة من المؤسسات الاجتماعية التي يهدف علم الاجتماع إلى دراستها[1].

أنتوني غيدينز

بدلاً من أن تقوم بتقديم أطروحة مترابطة، وضعت الفصول السابقة نقاطاً استدلالية تستهدي بها الدراسات المستقبلية حول وسائل الإعلام العربية. أود في هذه الملاحظات الختامية تلخيص هذه النقاط الاستدلالية؛ ولكن دعوني أولاً أقوم بتلخيص الموضوعات والمناقشات المطروحة في الفصول السابقة.

أولاً، وكما أكدت في الفصل الأول، تُعَدُّ وسائل الإعلام بالإضافة إلى التعليم الكتل البنائية الرئيسة لمشروعات التحديث في العديد من الدول العربية. وفي الوقت الذي كان يراد من التعليم أن يقوم بنشر نوع

جديد من الإحساس بالهوية التقدمية، كان يراد لوسائل الإعلام أن تقوم بنشر الوعي بالانتماء الوطني والقومي، إلا أن خطط التحديث تلك، لم تحقق الأهداف المتوخاة منها لسبب بسيط هو أنها كانت مبنية على مواقف ماهيوية اعتبرت الهوية الثقافية الأصلية كياناً ثابتاً لا يمكن تغييره من خلال امتزاجه بثقافات أخرى. الأهم من ذلك، لم تأخذ هذه الخطط في الحسبان قدرة السواد الأعظم من الناس، إضافة إلى المثقفين على القيام بمراجعة دائمة لأفعالهم وسلوكياتهم، والعمل الدائم باتجاه تحسين أوضاعهم في الهرمية الاجتماعية. تلعب وسائل الإعلام هنا دوراً حاسماً بمعنى أنها تشكل جسراً بين الثقافات، وكذلك بين الطبقات الاجتماعية.

ثانياً، أصبح التعليم جزءاً لا يتجزأ من رأس المال الثقافي للعاملين في مجال الأخبار. في الحقيقة، وكما سبق لي التأكيد في الفصل الثالث، تلعب سياسة اللغة دوراً حاسماً في الفضاء العام العربي على الصعيدين الوطني والقومي بمقدار ما يعكس هؤلاء العاملون جزئياً، الصراع على السلطة بين مختلف اللاعبين في المجال الإعلامي من أجل اجتذاب الكم الأكبر من الجمهور. كما أنهم يعكسون جزئياً الموانع الكامنة التي يمر بها السواد الأعظم من الناس في محاولتهم التواصل مع الفضاء العام. في الفصلين الثالث والرابع، قمت بتلخيص هذا الصراع من خلال الإشارة إلى حرية الحركة المحدودة التي توفرت للسواد الأعظم من الناس نتيجة للخلط الخَطِر بين الأسلوب المتعالي والموضوعات البعيدة عن اهتمامات الناس.

ثالثاً، أرى أن وسائل الإعلام الإخبارية العربية يمكن طرحها كنظام هرمي يتكون من أنماط جادة مقابل أنماط أخرى أقل جدية؛ ومن محطات إعلامية محلية مقابل محطات إقليمية. يتعزز دور النظام الهرمي من خلال وجود حواجز رمزية يتم تحديدها استناداً إلى "رأس المال" الكلي المخصص لكل محطة إعلامية أو نمط إعلامي. يمكن أن تساعد عملية تسكين هذه الهرمية بين المحطات المحلية والإقليمية على الكشف عن آلية أكثر عمقاً في عملية تطوير المشهد الإعلامي العربي بدلاً من مجرد التعامل مع هذه المحطات الإعلامية من زاوية رومنتية من خلال اعتبارها محطات ليبرالية أو مستقلة؛ وذلك من دون تقديم تعليل لموقعها في هذه الهرمية، وكيف أن هذا الموقع تطور تاريخياً وكان له تأثيره في الممارسات الصحفية الحديثة.

رابعاً، لا تكون التقسيمات أو الهرمية بين الصحفيين فاعلة فقط على الصعيدين المحلي والإقليمي؛ بل على المستوى العالمي أيضاً. وهكذا، فبينما يتم منح الصحفيين العرب هوية مهنية تربطهم عالمياً مع آخرين يعملون في المهنة نفسها، فإنهم معزولون بواسطة حواجز رمزية عن الصحفيين الغربيين بحسب موقع كل طرف في هذه الهرمية المهنية العالمية. إن إحدى النتائج الحاسمة التي تفرزها هذه الهرمية العالمية تتمثل في إمكان أن تكون الحقيقة والمعرفة متوقفتين على طبيعة المؤسسات التي تنتجهما، وكذلك على موقع كل واحدة من هذه المؤسسات في هذه الهرمية السلطوية. يجب علينا، بدلاً من تقبل ميدان الصحافة العالمي، أو النظر إليه بطريقة رومنتية، أن ننظر بعمق أكبر

إلى التوتر الذي تسبب فيه التركيز على الاختلاف بين الصحفيين العرب ونظرائهم الغربيين (الأنجلو- أمريكيين).

المساعي البحثية

هذه الموضوعات التي تم سبر غورها، ولكن لم يتم تركيبها بشكل كامل، يجب أن تكون لها صفة الأولوية في الدراسات الإعلامية العربية والغربية على حد سواء. ولكن كما أكدت في الفصل السابع من هذا الكتاب، فإن جزءاً من الدراسات الإعلامية العربية لا يزال يتمحور بشكل أكبر حول أجندة بحثية إدارية لا نقدية، في الوقت الذي تدور فيه الدراسات الغربية للإعلام العربي في فلك صناع السياسة بدلاً من التركيز على المعرفة التي تثير الكثير من علامات الاستفهام. كما وجهت انتقاداً بشكل خاص إلى الاتجاه السائد عند العديد من الباحثين الأنجلو- أمريكيين لتجاهل الأبحاث الإعلامية العربية، التي تتجلى في إشاراتهم التي لا تكاد تذكر إلى الأعمال العربية في الوقت الذي يسلطون الكثير من الضوء على دورهم كنقاد إعلاميين أو كمستشارين سياسيين.

دعا البروفيسور أنتوني غيدينز[2] مؤخراً علماء الاجتماع للعودة إلى العمل في مجالهم الأصلي، والقيام بشرح للتغير الاجتماعي الهائل الذي حدث على مستويات عدة على الصعيدين المحلي والعالمي. أتفق مع هذا الرأي بمعنى أنني أدعو المنظرين الاجتماعيين والمختصين في الشأن الإعلامي العربي للقيام بعملية "توليف" للاختصاصات الضيقة

بدلاً من التمسك بها. إن هذا الأمر في غاية الأهمية إذا أردنا حقاً أن نستوعب التعقيدات الناجمة عن التطورات التي حدثت مؤخراً في المشهدين الاجتماعي والإعلامي العربيين. إن جوهر رسالة هذا الكتاب يتمثل في أنها تشير إلى قضايا مهملة وشبه منسية؛ وأهم تلك القضايا هي اللغة والسلطة والهرمية والتناقض في الموقف إزاء الانتماء المحلي مقابل الانتماء الإقليمي، أو بين الهوية المحلية/الإقليمية من جهة، وبين الهوية العالمية من جهة أخرى. الأبحاث المستقبلية بحاجة ليس فقط للتدقيق في الأسئلة المطروحة في هذا الكتاب، ولكن أيضاً لاستقصاء أعداد أخرى من الأسئلة الجديدة التي لا حصر لها: على سبيل المثال، إذا كانت الفصول السابقة قد ركزت على الصحفيين "كممثلين اجتماعيين"، فإن الأبحاث المستقبلية يمكن أن تسلط ضوءاً جديداً على دور الصحفيين "كممثلين أخلاقيين"، وعلى الكيفية التي يعرّف بها منتجو الأخبار، وكذلك المستهلكون "المسافة الأخلاقية" بينهم وبيننا في عملية الوساطة التي يقومون بها.

قمت شخصياً بإثارة بعض الموضوعات التي تمت مناقشتها في هذا الكتاب في العديد من الحلقات النقاشية العامة والندوات التي ضمت باحثين عرباً وغربيين، بالإضافة إلى عاملين في مجال الإعلام. اختلفت ردود الفعل بين الجمهور العربي وبين الجمهور الغربي. فبينما اتهمني عدد من الباحثين والصحفيين الغربيين بأنني أدعو إلى إحياء الروح الوطنية في عالم يجب أن يكون معادياً للوطنية، فقد اتهمني بعض الصحفيين العرب بأنني انحرفت بعيداً عما هو مهم حقاً من خلال

إظهـار ما هــو خاص إلى العلن. شـعرت كذلك بأن أولئك الصـحفيين العـرب كانـوا يفضـلون أن يكون محور الحـوار على مسـتوى "(نحن) مقابل (هم)"، و هو ما يمثل من وجهة نظري نوعاً من الإنكار عند رؤية الـذات من الداخل. بالمقابل، كان العاملون في مجال الإعلام والجمهور الغربيون الذين يبحثون عن علاج لتلك المشكلة يميلون باتجاه النظر إلى الطبقات الخارجية للمشكلات العربية بدلاً من بذل ما يكفي من الجهد من أجل تفهم أعمق لهذه المشكلات. وكانت النتيجة أن الكم الأكبر من الاعتبارات الصـحفية، وحتى الكم الأكبر مـن الاعتبارات الأكاديمية، قد فرضـت هوية منمطـة على جميع العرب، وهو ما قـاد المراقبين إلى التسـاؤل في نهايـة المطاف حول الأسـباب التي تعـوق عملية التغيير في المجتمعـات العربيـة بالرغـم مـن كل الاهتمـام الإعلامي والسياسـي والاقتصادي الذي توليه الحكومات الغربية لهذه المنطقة.

الطريق إلى الأمام

في قلب هذا الكتاب يكمن اعتقادي الراسخ أن وسائل الإعلام العربية المحلية منها والقومية يمكن تحليلها في الميدان الاجتماعي، وهو مؤسسة يجـب توليفها من خلال الاعـتراف بارتباطها بالمؤسسـات الاجتماعية الأخرى. هذه أيضـاً مؤسسـة يمكن، لا بـل يجب القيـام بتحليلها إزاء الثقافة الصحفية الأنجلو- أمريكية. أعتقد أن تحليل الميدان الصحفي العربـي مثـير للاهتمـام لذاته وبحد ذاتـه كقاعدة انطـلاق لحوارات مسـتقبلية حول المجتمع العربي ووسـائل الإعلام. بهـذه الروح، أخذت على عاتقي هذه المهمة، وسـتظهر النتائج في الوقت المناسب. مع ذلك،

إن مقارنــة هذا الميدان مع نظرائه من الميادين الغربية وإبراز مظاهر الاختلاف معها سوف تكون لها نتائج لا تقدر بثمن بالنسبة للدراسات الإعلامية المنفتحة الآن على الذبذبات والتغيرات التي أحدثتها عمليات التواصل المتزايدة بين الأمم والشعوب. كما يجب على مثل هذا التدريب المقارن، أن يدرك قيمة دراسة بعض الممارسات الصحفية المعينة.

ولكي يكون ذلك ممكن الحدوث، هناك حاجة سواء شئنا أم أبينا، إلى وجود رابط اتصال أكثر قوة بين الدراسات العربية والغربية. يجب أن تكون الدراسات العربية في متناول يد الباحثين والطلبة الغربيين، ويجب أن تمثل القاعدة الصلبة للدراسات المستقبلية. كما أننا في حاجة أيضاً إلى تحليلات أكثر عمقاً من قبل الصحفيين العرب والجمهور العربي؛ وإلا فإننا سنجد أنفسنا مستمرين في عملية تكديس أطروحات نظرية مجردة حول ما يحدث على تخوم الميدان الإعلامي العربي.

الهوامش التي تحتاج إلى ترجمة

المقدمة. لا توجد هوامش بحاجة إلى ترجمة.

الفصل الأول: وسائل الإعلام، جسر عبور باتجاه العولمة

125 – ناهد أنديجاني (2004). "النساء السعوديات من خريجات الجامعات في مهمة للبحث عن وظيفة: (لو أني أعرف خاتمتي، ما كنت بدأت،" صحيفة الشرق الأوسط، 18 حزيران، يونيو، 2004 (باللغة العربية).

127 – عمر المهداوي، (2004) "إذا كانت النساء اللواتي يطالبن بقيادة السيارات على شاكلة المشاركات في هذه الندوة الفكرية، فلن أتردد أبداً في السماح لهن بذلك." الشرق الأوسط 16، حزيران، يونيو، 2004 (باللغة العربية).

134 – انظر موقع العربية: نساء مصريات جامعيات يرفعن قضية للمطالبة بالسماح لهن بمزاولة مهنة الرقص الشرقي.

156 – يضيف أحد التقارير الإخبارية أن 20 في المائة من المرضى هم من فئة الرجال؛ وأغلب هؤلاء يتناولون عقاقير ضد الشيخوخة.

الفصل الثاني: الميدان الصحفي العربي

21 – بحسب رأي ياسمين عبد الله، مقدمة البرنامج اليومي: (صباح الخير يامصر) على التلفزيون المصري، كانت نسبة 80 في المائة من الضيوف الذين أجرت مقابلات معهم إما من السياسيين أو المحللين السياسيين (انظر عزي، 2001).

26 - مع ذلك، لم تقم الدول الخليجية بتطوير ثقافة طباعة متقدمة من حيث الشكل والمضمون إلا في ستينيات القرن العشرين (انظر ميلور، 2005).

61 - الشرق الأوسط (2005). "لماذا لم ينجح المذيع المغربي في اقتحام القنوات العربية؟" الملحق الإعلامي، 18 حزيران، يونيو، 2005 (باللغة العربية).

96 - صحيفة الحياة (2206). "يرفض الشبان الارتباط بهن لأنهن متحررات: تدخل الشابات الجزائريات ضمن معترك مهنة المتاعب على حساب حياتهن الخاصة،" ملحق الشباب، 5 حزيران، يونيو، 2006 (باللغة العربية).

98 - تُعَدُّ المراسلات الصحفيات العربيات في أيامنا هذه بطلات حقيقيات؛ لأنهن يضعن أنفسهن في مواجهة الأخطار خصوصاً في تغطيتهن للاشتباكات بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

99 - بحسب صحيفة القبس الكويتية، للمذيعات كم كبير من المعجبين بين الشباب والرجال العرب الذين يستعملون الآن غرف المحادثة على شبكة الإنترنت يتبادلون من خلالها الآراء حول مذيعات بعينهن. (انظر محمد حنفي (2006). "مذيعات القنوات الفضائية، نساء الأحلام الجديدات"، القبس، 9 نيسان، أبريل، 2006 (باللغة العربية).

100 - المذيع التلفزيوني في قناة الجزيرة فيصل قاسم، مقدم برنامج "الاتجاه المعاكس" (وهو النسخة العربية من برنامج أمريكي اسمه Crossfire) يتذكر الفترة التي كان فيها محط أنظار الشبان العرب، وهو ما جعله يشعر وكأنه نجم غنائي، أو مايكل جاكسون العرب! انظر مقالة قاسم بعنوان "مركزية البرامج الحوارية الحية" على موقع faisalalkasim.net www..

101 - سناء الجاك (2000). "نسبة كبيرة من الصحفيين اللبنانيين يخوضون الانتخابات للفوز بمقعد نيابي،" الشرق الأوسط، 24 آب، أغسطس، 2000 (باللغة العربية).

108 – التقرير الذي أعدته اليونسكو أطلق عليه "تدريب الصحفيات في منطقة البحر الأبيض المتوسط." توصيات هذه الدراسة، مع عرض مختصر لها تجدونه على موقع www.unesco.org

114 – أشارت صحيفة القبس إلى أحد المعجبين الشبان الذي شبه إحدى المذيعات العربيات واسمها شوير القيسي بمارلين مونرو، مضيفاً أن الاثنتين ولدتا في نفس اليوم (31 أيار)، وهو دليل من وجهة نظره على التشابه فيما بينهما. محمد الحنفي (2006). "المذيعات: فتيات الأحلام الجديدة"، القبس) 9 نيسان، أبريل، 2006 (باللغة العربية).

115 – قالت منتهى الرمحي: "أنا لست مجرد مقدمة برامج. فأنا أقدم كذلك، برامج حوارية ونشرات الأخبار." الشرق الأوسط، الملحق التلفزيوني، 28 آذار، مارس، 2003 (باللغة العربية).

122 – محمد أبو زيد (2004). "إبراهيم هلال: الحكومات التي تخشى تدفق المعلومات، تتعامل مع وسائل الإعلام كأعداء،" الشرق الأوسط، 4 أيلول، سبتمبر، 2004 (باللغة العربية).

136 – انظر التقرير المقدم من مركز ستانهوب لأبحاث سياسة الاتصالات بعنوان "دراسة في القوانين والسياسات الشرق الأوسطية في المغرب" على موقع www.internews.org

143 – نادي دبي الصحفي على موقع www.dpc.org.ae. يجب أن ينظر إلى ذلك في ضوء ترويج الإمارات العربية المتحدة، خصوصاً إمارة دبي لنفسها باعتبارها مركزاً للثقافة العربية وباعتبارها تستضيف مدينة دبي الإعلامية (التي تم إطلاقها سنة 2001) بالإضافة إلى انطلاق مهرجان دبي للأفلام سنة 2004–2005.

144 – انظر موقع www.mebshow.com. لا بد من الإضافة هنا أنه بالرغم

من أن هذه المعلومات صالحة في الوقت الذي كتبت فيه، نظراً للحال الراهنة في بيروت، ربما لن تمنح الجائزة من هناك، كما كان مقرراً.

الفصل الثالث: الصحافة بصفتها منارة للديمقراطية

41 - كل العاملين الأجانب بمن فيهم أولئك القادمون من الدول العربية المجاورة يجب أن يكون لهم كفيل محلي يقوم باستصدار تأشيرة لهؤلاء، ويعلن مسؤوليته القانونية والاقتصادية الكاملة عن هذا العامل. بالمقابل، يبقى هؤلاء العمال مقيدين بكفيلهم ولا يمكنهم تغيير رب عملهم بعد أن يدخلوا إلى الدولة المضيفة. (انظر لونغفا 1999، على سبيل المثال).

42 - الجواهري، 1995: 27. ذكر الجواهري حادثة العقوبة التي أنزلت بطبيب مصري يعمل في السعودية بجلده ثمانين جلدة بعد أن تقدم بشكوى يتهم فيها مدير مدرسة ابنه باغتصاب هذا الأخير.

44 - ميشيل عون هو قائد الجيش اللبناني السابق من الطائفة المارونية. أجبر على مغادرة لبنان إلى المنفى سنة 1990 بعد أن وضعت القوات اللبنانية والسورية حداً لتمرده ضد السوريين الذي استمر لمدة ستة أشهر.

45 - كلمة "جنرال" توازي بالعربية رتبة "العماد"؛ ولكن إذا أسقط حرف "ال" التعريف من هذه الكلمة، فإنها تصبح اسم علم مذكر.

97 - بريان ويتيكار (2005). "مبارك الجديد يعني العودة إلى نفس المشكلات القديمة." صحيفة الغارديان، 7 أيلول، سبتمبر، 2005.

98 - جمال القصاص، (2005). "يدعم مرشحو الرئاسة حملاتهم الانتخابية بصورهم الجديدة،" الشرق الأوسط، 18 آب، أغسطس، 2005 (باللغة العربية).

99 - عبارات مثل "اختننأنا" أو "شايفينكون"، ربما لا تبدو غير فصيحة باللغة

الإنجليزية، لكن مثل هذه العبارات تكتب كما تلفظ باللهجات العامية للدلالة على عدم فصاحتها، ومن ثَمَّ فهي تكتب بلغة الحديث اليومي المتداول.

الفصل الرابع: انقسام الفضاء ما بين عام وخاص

9 - فؤاد مطر، (2001). "من الصحافة إلى الوزارة"، الشرق الأوسط، 16 أيار، مايو، 2001، (باللغة العربية).

15 - تلفزيون المنار يملكه حزب الله اللبناني؛ بدأ بثه على المحطة الأرضية سنة 1991، وعلى القناة الفضائية سنة 2000.

20 - ديانا مقلد، (2006). "عندما لا يكون هناك مكان لما هو غير سياسي في وسائل الإعلام." الشرق الأوسط، الملحق الإعلامي، 3 كانون الأول، ديسمبر، 2006 (باللغة العربية).

23 - نجيب فراج (2006). "أعداد محدودة من التقارير حول الوضع الاقتصادي في وسائل الإعلام الفلسطينية." على موقع ammannet.net (باللغة العربية).

35 - من الجدير ذكره أن صحيفة الأهرام تطبع نسخة "عالمية" توزع في لندن وبعض المدن الأوروبية الأخرى، إلا أن المحتوى يشبه إلى حد بعيد النسخة المحلية.

55 - ياسمين الرشيدي (2005). "(أوبرا) تستقطب مشاهدات التلفزيون في السعودية،" صحيفة وول ستريت جورنال، 1 كانون الأول، ديسمبر، 2005.

56 - من موقع العربية، نقرأ: "تقدم... أوبرا (صورة مختلفة عن الأمريكيين، إلى العرب." المقالة تعقبها تعليقات من السعودية، ومن مشاهدين آخرين خصوصاً من النساء اللواتي كن مفتونات بالبرنامج، وبمقدمة البرنامج.

الفصل الخامس: وسائل الإعلام العالمية، هل هي فضاء عالمي عام؟

22 - انظر إيكيلمان، (2002). ففي معرض وصفه للرأي العام العربي "الشارع العربي"، يشير إلى سلبيته وخضوعه للإملاءات، ناهيك عن غياب حس القيادة لديه (إيكيلمان، 2002: 40)

30 - على سبيل المثال، اقتباس ومحاكاة كلمات وعبارات باللغة الإنجليزية واستخدامها في لغة الأخبار العربية (انظر ميلور، 2005).

109 - إن ما يتضمنه هذا الرأي هو أن مقياس الموضوعية يستند إلى معايير غربية، مثل الرسائل والضيوف الذين تفرد لهم وسائل الإعلام الإخبارية الغربية مساحات واسعة. يمكن أن يشير ذلك أيضاً إلى وجود هرمية خفية من المؤسسات الإعلامية تحتل مراكز الصدارة فيها المؤسسات الأكثر عالمية وأكثرها عولمة مثل محطتي BBC و CNN اللتين تفيد مصداقيتهما أيضاً أولئك الذين يظهرون في القصص الإخبارية، بصفتهم مصادر، على سبيل المثال.

117 - أمين 2001: 25. دور النشر الأربع هي دار الأهرام ودار أخبار اليوم ودار التحرير ودار الهلال.

الفصل السادس: شهداء الحقيقة

20 - هذا يناقض إلى حد ما، الرأي القائل إن الصحفيين موجودون من أجل الكشف عن الحقيقة، إذا كان وجودهم مشروطاً بكم الأمان الممنوح لهم من قبل السلطات العسكرية أو السياسية. المصدر: خطاب نيك غوينغ في الحادي والعشرين من شهر آذار، مارس، 2004. توجد معلومات إضافية حول الموضوع على موقع: www.crisisstates.com.

27 - سأل غسان بن جدو مقدم برنامج (حوار مفتوح) على قناة الجزيرة أحد

ضيوفه حول مصداقية بعض وسائل الإعلام الإخبارية قائلاً: "أي وسيلة إعلامية أكثر مصداقية... هل هي محطة Fox News أو Sky News على حساب وسائل إعلامية أخرى؟ كما تعرف، كان هناك جدل دار مؤخراً بين Sky News و BBC انتقدت فيه الأولى الثانية لعدم استخدامها كلمة (إرهابيين)." المصدر: حوار مفتوح، الجزيرة، 19 تموز، يوليو، 2005، (باللغة العربية).

الفصل السابع: الصحافة العربية بصفتها حقلاً أكاديمياً

14 - على سبيل المثال، حنان يوسف تعمل مذيعة في التلفزيون المصري الرسمي في الوقت الذي تعمل محاضرة في تخصص وسائل الإعلام العالمية في إحدى الجامعات المصرية. ومثلها، نايلة حمدي، المراسلة التلفزيونية، التي تحاضر في الجامعة الأمريكية بالقاهرة.

25 - أثيرت هذه الأسباب في مؤتمر للمسؤولين الإعلاميين عقد في الكويت في حزيران، يونيو، سنة 2003، وكتب عنه سمير عطا الله في صحيفة الشرق الأوسط في 22 تموز، يوليو، سنة 2003 (باللغة العربية).

38 - ليس ممكناً ذكر رقم الصفحة التي استُلّ منها هذا الاقتباس لأنني نسخت كامل التقرير من الإنترنت بواسطة HTML. الرابط لهذا التقرير كما تمت الإشارة إليه في المرجع هو http://network.idrc.ca

97 - نهاد صلايحة (2006). "في ذكرى حمودة: مثقف حقيقي من خلفية فلاحية"، أسبوعية الأهرام، العدد 811، 7-13 أيلول، سبتمبر، 2006.

98 - لكن بعض المفكرين فرّوا إلى العالم الغربي بعد اتهامهم بالردة مثل أستاذ الأدب المصري نصر حامد أبو زيد الذي فرّ إلى هولندا. وجد أبو زيد نفسه في دائرة الضوء بعد أن صدر ضده حكم يقضي بالتفريق بينه وبين زوجته على أساس أن زوجته المسلمة لا يمكن لها ولا يجوز أن تعيش مع مرتد؛ وهو

وصـف لازمـه بعد أن قـدم بحثه المثير للجـدل الذي اتهم فيه بالإسـاءة إلى الإسـلام (انظر على سـبيل المثال، نادية أو المجـد 2000). "عندما لا يكون باستطاعة الأستاذ أن يقوم بالتدريس،" أسبوعية الأهرام، العدد 486، 15-21 حزيران، يونيو، 2000.

119 - يضـيف ماتون أيضاً محوراً آخر في تحليله للغة التشريع: أي الاستطرادي مقابـل الاجتماعـي. فبينما يتوجـه الأول إلى منتجي المعرفـة في الميدان ذي الصلة، من خلال الأبحاث التي تلقى في المؤتمرات مثلاً، فإن الثاني يخاطب الميدان المؤسسي لإعادة الإنتاج، مثل المحاضرات والكتب المقررة للتدريس.

الخاتمة: ... لا توجد هوامش بحاجة إلى ترجمة.